مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

حصاد البيان

تشرين الأول - تشرين الثاني - كانون الأول ٢٠١٧

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

١٤

حصاد البيان ١٤

حقوق النشر محفوظة ©٢٠١٧

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ٤٢ لسنة ٢٠١٨

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة –فضلاً عن قضايا أخرى– تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

قياساً بالأهمية التي يحظى بها العراق إقليمياً ودولياً، والتطورات المتلاحقة التي يشهدها البلد والمنطقة كانت أغلب التحليلات والمتابعات التي تحاول ملاحقة الأحداث والقضايا في العراق تفتقر إلى القدرة على التفكير خارج إطار الأسلوب السائد والقوالب التي حدّدت النظرة إلى العراق خلال العقود الماضية؛ لهذا السبب فإن المركز يسعى إلى تقديم وجهات نظر جديدة تعتمد الموضوعية، والحيادية، والمصداقية، والإبداع، ويوجّهُ المركزُ أنشطتَهُ في البحث والتحليل للتحديات التي تواجه العراق ومنطقة الشرق الأوسط بتقديمِ بصائرَ وأفكارٍ لصانعي القرار عن المقتربات الناجعة لمعالجتها على المديين القصير والطويل.

ويقدم المركز وجهات نظر قائمة على مبادئ الموضوعية والأصالة والإبداع لقضايا الصراع عبر تحليلات، وأعمال ميدانية، وإقامة صلات مع مؤسسات متنوعة في الشرق الأوسط؛ من أجل مقاربة قضايا العراق التي تخصُّ السياسة، والاقتصاد، والمجتمع، والسياسات النفطية والزراعية، والعلاقات الدولية، والتعليم.

مهمة المركز:

يسعى مركزُ البيان للدراسات والتخطيط إلى أن يكون مصدراً مهمّاً في تحليل القضايا العراقية على نحو مستقلّ، ولأن يكون منتدى للحوار المبني على الحقائق حول التغييرات التي تحدث في العراق والمنطقة، فضلاً عن أن يكون مساهماً في صياغة تفكير استراتيجي لدى صانع القرار العراقي أيّاً كان موقعُه، ويتوخّى المركز تقوية قدرات المؤسسات البحثية والتعليمية، ومنظمات المجتمع المدني، والدوائر الحكومية؛ من أجل خلق خبراء في الإدارة وصناعة القرار في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع.

وينفّذ المركز هذه المهمةَ عبر إجراء أبحاث وتحليلات، وتوفير منح بحثية ومنح للأعمال الميدانية،

وعقد المؤتمرات والندوات وورش العمل، وإقامة دورات تدريبية للمؤسسات الحكومية والجامعات.

الأهداف:

• المساهمة الفاعلة في النقاشات التي تخصّ العراق من خلال القيام بتحليلات عميقة ومستقلة تعتمد بنحوٍ رئيس على البحوث والدراسات التي يقوم بها علماء ومتخصصون.

• تشجيع الحوار المبني على المعلومات والحقائق للخبراء بالشأن العراقي، ومنهم صانعو السياسات، والصحفيون، والأكاديميون، حول التحديات التي يواجهها العراق والمنطقة، ولإنتاج أفكار جديدة حول مواجهتها.

• تطوير القدرات الاستراتيجية في صناعة القرار وصياغة السياسات في العراق.

• تهيئة خبراء في المؤسسات السياسية والأكاديمية بمهارات في صناعة القرار والإدارة.

• إقامة صلات محلية وإقليمية مع المؤسسات الاقتصادية والتعليمية والسياسية.

• إنشاء مشاريع بحثية استراتيجية وتعزيزها.

يهتم مركز البيان بالشؤون الآتية:

- الاقتصاد والتنمية: (القطاع المصرفي، والموازنة، والزراعة، والتربية والتعليم، والسياحة، والاستثمار، وغيرها).
- الطاقة: (النفط، والغاز، والكهرباء).
- السياسة الخارجية والشؤون الدولية: (العولمة، والصراعات الدولية).
- الأمن الوطني والدفاع: (مكافحة الإرهاب، وبناء قدرات القوات المسلحة).
- الدستور والقانون والديمقراطية: (البرلمان، والفدرالية).
- الحوكمة وسيادة القانون والسياسات العامة: (منع الفساد، وإعادة تنظيم المؤسسات وتأهيلها، والانتخابات).
- المجتمع والاستبانات: (التعايش السلمي في المجتمع، والعنف والطائفية، والرأي العام).

المقدمة

هذه باقة من أزهار (**مركز البيان للدراسات والتخطيط**) ننشرها بين يدي القارئ الجاد في حقول معرفية متنوعة صاغها محللون ودارسون وكتّاب ومترجمون على وفق منهجية علمية خلصت إلى نتائج سليمة بعد أن ترسّمت مقدمات أفصحت عن سلامة بنيتها التخطيطية وأهدافها الواضحة.

إن المركز يظنّ ظناً يكاد يصل إلى اليقين أن حصاده هذا سيعيد للمطبوع الورقي حقه في معانقة أيادي القّراء الكرام بعد أن سلبته منه الكتابة الرقمية مدة ليست قصيرة بحكم الزمن، مما يؤدي إلى إعادة الصحبة بَينَ الكتاب الورقي وقارئه الذكي بما يشكل تلاحماً بينهما سواءٌ أكان ذلك في إعادة قراءة بعض الصفحات أمْ في إضافة هوامش على بعض المتون، أمْ في مراجعة الأصول من دون إرهاق؛ وبهذا يصبح قول أحمد بن الحسين (وخيرُ جليسٍ في الزمان كتاب) حكمةً دالةً على أهمية هذه الرفقة.

مركز البيان للدراسات والتخطيط

المحتويات

مقالات

نظرة إلى أفضل خمسة أنظمة تعليم في العالم

أحمد الجعفري ١٧

العراق والأمم الثلاث

حسين درويش العادلي ٢٣

المناورات العسكرية الإيرانية: الأهداف والرسائل

حيدر الخفاجي ٢٩

عُمان ومواقفها الإقليمية تجاه الأزمات في المنطقة

أيمن عبد الكريم حسين ٣٣

صادرات الغاز الإيراني للعراق تتخطى 1.2 مليار متر مكعب

حيدر الخفاجي ٤٥

دور الشركات الأمنية الخاصة في نزاعات منطقة الشرق الأوسط

د. زهير جمعة المالكي ٥١

مبدأ التوازن داخل العائلة المالكة السعودية

أحمد حسن علي ٥٩

دور أجهزة الاستخبارات الوطنية في إدامة الزخم الأمني العراقي

علي زياد العلي ٦٥

تبعات قرار الرئيس الأمريكي عن تهويد القدس

أحمد حسن علي ٦٩

التنافس التركي–السعودي والمواجهة الإعلامية

أحمد حسن علي ٧٣

معالجة أداء مجالس المحافظات من خلال الإصلاح الانتخابي
هاشم الركابي ٧٩

مقالات مترجمة

نظرة اقتصادية للنزعات الانفصالية
علي سرزعيم ٨٥

الخلافات ومستقبل العلاقات بين إقليم كردستان والحكومة المركزية في بغداد
يونس رشيدي ٩١

استقلال كردستان العراق والتعقيدات الجيوسياسية في المنطقة
د. إبراهيم رومينا ٩٥

آثار السياسة المائية التركية على نهرَي دجلة والفرات الحدوديين
مريم طهماسبي ٩٩

انفصال كردستان العراق: تحليلٌ سابقٌ للحدث وتحليلٌ لاحقٌ لَه
علي سرزعيم ١٠٥

أزمة بناء الدولة في إقليم كردستان
سعيد الكاشاني ١٠٧

تركيا والأزمة البيئية وتأثيرها المحيط على دجلة والفرات
د. ميرمهرداد ميرسنجريك ١١١

البعد الآخر للأحداث في سوريا
أمين جول شان ١١٥

نهاية داعش العسكرية لا تعني نهايته الفكرية
سلمان صادقي زاده ١١٩

دع النساء تعمل – الحالة الاقتصادية للحركة النسوية
راشيل فوجيلستين ١٢٣

دراسات مترجمة

لماذا يدوم السلام؟ تحليل الاستقرار ما بعد النزاع
ريتشارد كابلان – أنك هوفلر ١٣٣

لماذا يفضي الحكم السيئ إلى تجدد الحرب الأهلية
بارابرا ف. والتر ١٦٧

سيناريوهات أمام مستقبل العراق...وتحليل الرؤى القانونية والدولية والأمنية للجمهورية الإسلامية في إيران
جاويد منتظران– سعيد قرباني ٢٠٩

أوراق بحثية

أزمة البيت الكردستاني في شمال العراق
أحمد حسن علي ٢٣٣

التسرُّب الدراسي في العراق رؤية قانونية مقارنة
حسين غازي كاظم ٢٦٥

إصلاح النظام الانتخابي في العراق
هاشم الركابي ٢٧٧

العملية التربوية في العراق .. الواقع والمشكلات والحلول
د. جبار سويس الذهبي ٢٩٣

إعلان ترامب بشأن القدس في ضوء القانون الدولي العام
د. محمد طعمة جودة ٣١٥

مقـالات

نظـرة إلى أفضـل خمسة أنظمة تعليـم في العالم

أحمد الجعفري*

٢٠١٧-١٠-٧

هنالك خمس دول تعد من الاوائل عالمياً في مجال التعليم الأساس، وقد اعتمد تصنيف هذه الدول على تقرير مؤشر بيرسون للتعليم والمهارات المعرفية والتحصيل التعليمي العالمي؛ وهو الذي بدوره اعتمد تحديد أفضلية الدول بناءً على عدة اختبارات دولية منها:

- اختبار مدى التقدم في القراءة والكتابة الدولي (بيرلز).
- اختبار الاتجاهات الدولية في الرياضيات والعلوم (تيمس).
- اختبارات برنامج التقويم الدولي للطلبة (بيزا).

وقد جاء ترتيب الدول العشر الأوائل على النحو الآتي: كوريا الجنوبية أولاً، اليابان في المركز الثاني، تلتها سنغافورة في المركز الثالث، وهونغ كونغ في المركز الرابع، أما فنلندا فقد تراجعت إلى المركز الخامس بعد أن كانت متقدمة في الأعوام السابقة، وجاءت في المركز السادس المملكة المتحدة، وأعقبتها كندا في المركز السابع، ومن ثم هولندا في المركز الثامن، ومن بعدها آيرلندا التي تبوّأت المركز التاسع، وفي المركز العاشر جاءت بولندا.

نلاحظ من خلال النتائج المذكورة أن أربع دول من شرق آسيا جاءت متفوقة في هذا التصنيف، واحتلت المراكز الأربع الأوَل من التصنيف. ويعتقد الباحثون أن سبب تفوق دول شرق آسيا يعود إلى المواءمة بين وضوح الأهداف والنظام الدراسي، فضلاً عن الاختبارات التي تقيس بوضوح قدرة الطلبة على فهم المناهج الدراسية وتطبيقها. وسنطلع على روح الأنظمة التعليمية في تلك الدول التي تحصلت على المراكز الخمس الأوّل؛ ومن ثم نستفيد من تجاربها وتطبيقاتها وافكارها التربوية من أجل التخلص من روح التخلف والجهل الذي يبحر بنا بعيداً عن ركب الحضارة والتقدم.

* باحث وأكاديمي في الإدارة والسياسة التربوية.

كوريا الجنوبية

حينما رحل اليابانيون عن كوريا الجنوبية كانت نسبة الأمية في هذه الدولة ٧٨٪؛ وذلك لأن التعليم كان مقتصراً على اليابانيين، ولم يسمح إلا لعدد قليل جداً من الكوريين بالتعلم، ولم يكن هناك معلمون كوريون في المدارس الكورية. وبعد رحيل اليابان شرعت كوريا الجنوبية ببناء نظام تعليمي متطور وحديث على مدى عقود من الزمن ويوصف الآن بأنه الأقوى في العالم. ويمتاز النظام الكوري بالصرامة في التعليم. وإن مقدار ما يقضية الطلبة الكوريون في المدارس نحو ١٠٢٠ ساعة سنوياً بمعدل ١٤ ساعة باليوم لمدة خمسة أيام بالأسبوع، وهي أعلى نسبة في العالم. وينام الطلبة الكوريون بأقل من ٢٢ دقيقة من أقرانهم في بقية الدول. ويعمل النظام الكوري بمسار ٣,٣,٦ وهو نظام شبيه جداً بالنظام العراقي من حيث الهيكيلة العامة، إلا أنه يختلف عنه في الإجراءات. وإن اكثر ما يركز عليه النظام الكوري هو: الرياضيات، والعلوم، واللغة الإنجليزية. وعلى الرغم من أن التعليم مجاني في كوريا إلا أن الآباء ينفقون ما نسبتة ٢٥٪ من إجمالي دخلهم على الدروس الخصوصية لأبنائهم. بالمقابل إن الطلبة الذين لا يحققون توقعات آباهم يعاقبون بشدة، وإن عدم حصول الطالب على مقعد جامعي يعدُّ خيانة لعائلته؛ ولذلك يشعر الطلبة الكوريون بالضغط الهائل والتعاسة؛ مما يؤدي إلى حالات الانتحار.

اليابان

في العام ١٨٦٨ ثار اليابانيون ضد حكومتهم التي كانوا يرونها فاسدة آنذاك. بعدها شرعت الحكومة الجديدة بإرسال وفود إلى عدة دول منها: بريطانيا، وألمانيا، وفرنسا، وأمريكا؛ من أجل الاطلاع على أفكارهم التربوبة؛ وبالفعل تم إنشاء نظام تعليم ياباني مبني على التوأمة بين أفكار تلك الدول والثقافة اليابانية. وبدأت اليابان تجني ثمار هذا النظام حتى الحرب العالمية الثانية. وبعد الحرب توجهت اليابان نحو عدة إصلاحات بالتعليم؛ مما عزز التطور الاقتصادي والتكنولوجي في اليابان. ويتبع نظام التعليم في اليابان مسار ٣,٣,٦، ويركز على منهج التعلم الذي يعتمد على العمل الجماعي وحل المشكلات بدلاً من التعليم المباشر، ويتعلم الطلبة مناهج دراسية تتعلق بالرياضيات، والعلوم، وعلم الأخلاق لدرجة توازي مناهج الأخلاق العلومَ الأكاديمية؛ مما انعكس إيجاباً على سلوكيات الأفراد في المجتمع. وتتوقف سمعة المدرسة على أدائها الأكاديمي والسلوكي؛ فعلى سبيل المثال إذا ما قام أحد الطلبة بتجاوز القانون، فيتوجب على المعلم المشرف والهيئة التعليمية في المدرسة

تقديم اعتذار رسمي للسلطات، ويرى بعض المحللين الأمريكان أن تبني أمريكا لنظام التعليم الياباني سيؤسس جيلاً قوياً يخضع لمؤسسة تعليمية قوية، ويحد من المشكلات التي تعاني منها المدارس الأمريكية.

سنغافــورة

تعد سنغافورة قصة نجاح استثنائية، إذ إنها بأقل من ٥٠ عاماً تحولت من جزيرة فقيرة ومعدومة الموارد مع غالبية من الأمية، إلى دولة تضاهي الدول المتقدمة الأكثر تطوراً. فكانت سنغافورة تعاني من حالة التناحر والتنافر بين المكونات والجماعات العرقية في ظل الاستعمار وبعده. وبعد الاستقلال عن ماليزيا في عام ١٩٦٥ أدرك رئيس الوزراء السنغافوري (لي كوان يو) أن التعليم هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يقضي على مشكلات المجتمع السنغافوري؛ وبالفعل شرع ببناء نظام تعليمي يتسم بالجدارة وقد شكل الأنموذج اللازم لتحقيق السياسة الاقتصادية التي وصلت عليها سنغافورة اليوم. ويمتاز النظام التعليمي السنغافوري بالمعلمين والمديرين ذوي الكفاءات العالية، والقادة الأقوياء الذين يتمتعون بالقدرة على صياغة رؤى بعيدة المدى.

تملك سنغافورة نظاماً يتبع مسار ٢,٢,٦، ومناهج دراسية معدة بصورة جيدة وبمقاييس تتماشى مع أساليب التعليم الحديثة وطرق القياس والتقويم. وقد خضع النظام السنغافوري للعديد من حركات الإصلاح وكان أبرزها في عام ١٩٩٧ حين أطلقت الحكومة حركة إصلاحية عرفت باسم (الأنموذج المركز على القدرة)؛ من أجل إنشاء مدارس جديدة عرفت بـ(مدارس التفكير). وركز هذا الأنموذج على أربعة محاور، هي: الاستناد إلى نوعية جيدة من المعلمين، واستقلال المدارس، وإلغاء نظام التفتيش، وتقسيم المدارس على أربع مجموعات. وفي عام ٢٠٠٦ طبقت سنغافورة الحركة الرابعة من الإصلاحات تحت نظام جديد عرف بـ (تعليم أقل، تعلم أكثر)؛ وبفضل هذاين النظامين حققت سنغافورة نجاحاً باهراً في الامتحانات الدولية واحتلت مراكز متقدمة بين الدول.

هونغ كونغ

كانت هونغ كونغ مستعمرة بريطانية حتى عام ١٩٩٧ ولديها نظام تعليم بريطاني، لكن بعد جلاء الاحتلال، وفي عام ٢٠٠٠ بدأت السلطات بتغيير النظام التعليمي والتحول الى نظام جديد يعتمد على مسار ٣,٣,٦، وأدركت السلطات أن التعليم هو البوابة نحو المستقبل؛ لذلك

ركزت على المتعلم كونه محور العملية التعليمية، وركزت على التعلم بدلاً من طرق التلقين والحفظ. واهتمت السلطات بشريحة المعلمين؛ مما حفزهم لبذل قصارى جهودهم نحو التعليم، وبفعل ذلك أصبح المعلمون ذوي شهره عالية توازي شهرة النجوم حتى يكاد أن ترى صور المعلمين في الطرقات والشوارع تقديراً لهم.

فنلندا

عانت فنلندا الكثير من الأزمات الاقتصادية عبر عقود من الزمن؛ بسبب محدودية الموارد، فعملت الحكومة الفنلندية على إصلاح الاقتصاد منذ سبعينيات القرن الماضي، لكن اشتدت الأزمات الاقتصادية في تسعينيات القرن الماضي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وارتفعت معدلات البطالة إلى نسبة ٢٠٪ وهي أعلى نسبة بطالة في البلاد، وأدركت الحكومة الفنلندية أن المحرك الأساس للنمو الاقتصادي هو التعليم؛ وعلى إثر ذلك قامت الحكومة بوضع استراتيجيات ساهمت كثيراً في تطور التعليم منذ ٤٠ سنة، منها تدريب المعلمين في الجامعات الفنلندية وتأهيلهم، واشترطت حصول المعلمين على شهادة الماجستير، وإعطائهم الاستقلالية في العمل منها حق اختيار المنهج الدراسي بمشاركة الطلبة، ووضعت منهاجاً وطنياً شاملاً للإصلاح، واتخذت عدة إجراءات لهيكلة المدارس والتحول إلى مناهج تعليمية تحفز الطلبة نحو استخدام مهارات التفكير، وحل المشكلات، والعمل الجماعي. في عام ٢٠٠٠ صُدم غالبية الشعب الفنلندي حينما علموا أن أبناءهم تحصلوا على مراكز متقدمة جداً في الاختبارات الدولية، وقالوا قد "يكون الأمر مجرد صدفة"، ولكن في السنوات اللاحقة استيقنوا أن هذا التقدم هو انعكاس لتطور التعليم في فنلندا، وبفضل التطور في التعليم تطور الاقتصاد كثيراً وأصبحت فنلندا دولة اقتصادية تنافسية عالمية.

بعد الاطلاع على تجارب الدول الخمس الأوَل في التعليم نجد أنها عانت كثيراً من المشكلات الاقتصادية والسياسية والمجتمعية، ولكنها عادت ونهضت من خلال بناء أنظمة تعليم قوية ساهمت في نمو تلك الدول اقتصادياً ومجتمعياً؛ مما جعلها في مصاف الدول المتقدمة.

والجدير بالذكر أن هذا المقال لا يدعو إلى تطبيق التجارب التعليمية والتنموية بهذه البلدان حرفياً في العراق؛ لأن ذلك هو ضرب من العبث التنظيري والخطأ الفكري والمنهجي، بل الدعوة إلى دراسة تلك التجارب؛ من أجل تحفيز التسأول، وإثارة الانتباه نحو تحريك عجلة الإصلاحات في التعليم العراقي، مع تطبيق ما هو مناسب مع موروثنا الثقافي والأخلاقي والقيمي والحضاري هذا من

جهة، أما من جهة أخرى فقد جاء العراق في المرتبة ٢٠ باختبار الذكاء العالمي متفوقاً على جميع دول الشرق الأوسط؛ وهنا التساؤل هو: ماذا سيحصل لو أن هذا التفوق في الذكاء تم استثماره في نظام تعليم حديث ومتطور في العراق؟

من خلال الاطلاع على عدة تجارب تعليمية في دول مختلفة هناك بعض المقترحات والأفكار تُقدّم للمسؤولين عن الشأن التربوي وعلى رأسهم السيد معالي وزير التربية المحترم يمكن أن تساهم في تطور التعليم في العراق، وبالتأكيد أن تطور التعليم سيصب في مصلحة النمو الاقتصادي والمجتمعي كما حصل في تجارب بعض الدول؛ أما أهم الأفكار والمقترحات فهي:

١- إعادة هيكلة نظام التعليم الإساس بالعراق بما يتناسب مع التغيرات التي تحصل في العالم؛ لأن عملية التعلم والتعليم هي ليست عملية تتصف بالجمود، بل هي عميلة ديناميكية متغيرة تتصف بالمرونة؛ فتغيير النظام العراقي من (٣,٣,٦) إلى (٤,٤,٤) هو ليس الحل السحري لمشكلات التعليم في العراق، بل إن إعطاء الاستقلالية لمديريات التربية سيسهم كثيراً في خلق المنافسة بين المديريات العامة للتربية والمدارس. وكذلك بناء نظام إشرافي جديد يعتمد على روح الإبداع، والعمل على فصل الدوام الثنائي والثلاثي، وزيادة عدد ساعات الدوام من ٤ ساعات يومياً إلى ٦ ساعات يومياً على الأقل.

٢- إعادة تدريب المعلمين ومديري المدارس وتأهيلهم، على أن تكون برامج التدريب في الجامعات العراقية تحت إشراف أساتذة كفوئين. ويتوجب إرسال وفود من المعلمين للتدريب في كوريا الجنوبية، واليابان، وسنغافورة، وفنلندا بدلاً من إرسالهم إلى مصر ولبنان وغيرهما من الدول التي لا فائدة منها. ومن الضروري أن يكون مُدرسو المرحلة الإعدادية من حملة شهادة الماجستير على الأقل بدلاً من البكالوريوس؛ وذلك لأهمية هذه المرحلة. فضلاً عن حثِّ جميع المعلمين على الحصول على شهادة البكالوريوس بدلاً من شهادة الدبلوم التي يحملها جيوش منهم، على أن تمنح شهادة البكالوريوس من الجامعات العراقية فقط وليست من الكليات المفتوحة التي تديرها وزارة التربية، والتي لا تجدي نفعاً.

٣- إنشاء نظام حوافز جديد يعمل على تحفيز المعلمين والمديرين؛ من أجل بذل قصارى جهودهم في أثناء عمليات التعليم؛ على سبيل المثال: المعلم الذي يحقق نسبة نجاح عالية في

الامتحانات العامة يتحصل على منحة دراسية لدراسة الماجستير في الجامعات العراقية أو إعطاؤه مبلغاً من المال، وكذلك مكافأة مديري المدارس الذين تحقق مدارسهم نسبة أداء عالية في الامتحانات بمبالغ مالية كما يحصل في أمريكا.

٤- التحول من نظام التعليم المباشر الذي يعتمد على المعلم في طرح الأفكار والمعلومات إلى نظام التعليم غير المباشر الذي يتمحور حول المتعلم بتزويدة بمهارات التعلم الفردي وحل المشكلات والعمل الجماعي؛ إذ إن جميع الدول التي حصلت على مراكز متقدمة في الامتحانات الدولية والدول المتقدمة تطبق نظام التعليم غير المباشر.

٥- إلغاء تطبيق النظام الإحيائي والتطبيقي؛ لأن هذا النظام غير فعال، وغير مطبق في كثير من الدول المتقدمة.

٦- إلغاء الامتحانات العامة الحالية لأنها امتحانات غير فعالة وإنما هي امتحانات تقيس مدى قدرة الطلبة على حفظ المحتوى فقط، بينما الأنظمة العالمية تمتلك أنظمة امتحانات تقيس المهارات العليا للطلبة، وتتحدى قدراتهم الذهنية، وتقيس مدى قدرة الطالب على فهم المواد الدراسية وتحليلها وتطبيقها.

٧- إجراء تغييرات كبيرة في المناهج الدراسية التي لم تعد ملائمة لروح العصر الحالي، والتركيز على بناء مناهج دراسية تهتم بتزويد الطلبة بمعلومات وأفكار جديدة تتحدى قدراتهم الذهنية بدلاً من مجرد ملء عقولهم بمعلومات لا معنى لها، هذا من جانب، ومن جانب آخر نحتاج إلى مناهج تركز على الأخلاق من أجل بناء مجتمع فاضل يسودة روح الاحترام والتقدير بين أبناء الشعب ولاسيما بعد مرور المجتمع بأزمات كثيرة وعلى رأسها الطائفية، وحثهم على احترام الانظمة والقوانين وطاعتها. فنحن نحتاج إلى تلك المناهج لأن هناك أزمة أخلاقية حقيقية يعاني منها المجتمع العراقي على أن ترافق تلك المناهج الطلبة إلى المرحلة المتوسطة. فعلى وزارة التربية أخذ دورها التربوي في تعزيز الأخلاقيات الصحيحة والسليمة في نفوس الأفراد.

العراق والأمم الثلاث

حسين درويش العادلي*

٢٠١٧-١١-٢

«العراق مركز تقاطع للأمم الثلاث (العربية، والإيرانية، والتركية)، وتماسكه يعني تماسكاً لأمم الشرق الأوسط الثلاث، وتفكّكه يعني بالضرورة إعادة رسم للجغرافيا السياسية للمنطقة برمتها؛ فتقسيمه ممنوع، وبقاؤه دولة قلقة غير ممكن؛ فأنموذج دولة التوازن هو الخيار الأفضل له وللمنطقة بأسرها».

العراق الجيومجتمعي/السياسي

- العراق هو البلد المرتكز شرق أوسطياً؛ بسبب موقعه الجيومجتمعي/السياسي الرابط بين أمم ثلاث، هي: العربية، والإيرانية، والتركية، فهو الدولة الشرق أوسطية الوحيدة الرابطة جغرافياً، ومجتمعياً، ودينياً، ومذهبياً، وإثنياً بين إيران، وتركيا، والبلاد العربية برابطة التقاء وتداخل وتشابك، ومآله النهائي سيؤثر بنحوٍ مباشرٍ على خارطة تماسك الجغرافيا المجتمعية والسياسية لهذه الأمم الثلاث أو تداعيها؛ فهنا تكمن أهمية العراق تماسكاً أو انهياراً، وهو ما يجب إدراكه وتوظيفه بإدارة العملية السياسية الإقليمية والدولية الدائرة على أرضه.
- إنَّ الدولة العراقية -حالياً- منقسمة على نفسها انقساماً أفقياً كأمّة -إلى أمم فرعية-، وعمودياً كمراكز قوى معبرة عن مكوناتها المجتمعية، مع مركز حكم يسعى للملمة أمة الدولة واحتواء مراكز قوى المجتمع والدولة؛ ليكون معبّراً عنها وحاملاً لها لتجاوز نقطة الانهيار.
- بسبب وضعه الفعلي يشكّل العراق حالياً منخفضاً جيواستراتيجياً بين استراتيجيات الأمم الثلاث المذكورة؛ لذا فهو محط صراعاتها الفعلية. وبسبب تداخل الملفات الإقليمية والدولية فإن العراق -سياسياً واقتصادياً- هو مورد صراع المحاور الدولية المعنية بالمنطقة.

* باحث وأكاديمي.

- إن أهم الاستراتيجيات الساعية لضمّ العراق إلى مجالها الحيوي هي: الاستراتيجية الأميركية والأوروبية –مع خصوصية للاستراتيجية الألمانية والفرنسية التي تتمايز في محاورها مع الأميركية في العديد من الملفات–، والاستراتيجية الروسية النشطة في محورها الإقليمي الإيراني–السوري، والاستراتيجية السعودية –والدول العربية السائرة على منوالها–، والاستراتيجية الإيرانية، والاستراتيجية التركية–القطرية، مع خصوصية للاستراتيجية الإسرائيلية–القطرية التي تعتمد إعادة رسم خارطة المنطقة على المستوى المجتمعي السياسي. وقد تقترب أو تبتعد أو تتغيّر أجندة هذه الاستراتيجيات حسب تعقيد الملفات وحركة المصالح المستجدة هنا وهناك.

- الاستراتيجيات الإقليمية والدولية متماهية مع الداخل العراقي؛ بسبب تداخل الجغرافيا المجتمعية، والاشتراك بخارطة الثروات، وبتقاطع ممرّ مصالح القارات على أرضه، ويترجم هذا التداخل بتبني العديد من قوى الدولة رؤى هذه الاستراتيجيات وأجنداتها في فعل الدولة العراقية وتموضعاتها، والعكس صحيح.

عوامل أزمة العراق الراهنة

هناك أربعة عوامل تتضافر لإنتاج أزمة العراق الراهنة:

- التركة الكارثية للنظام الصدامي المباد على مختلف الصعد التي حطمت جميع البنى اللازمة لإجراء التحوّلات النوعية لأنساق المجتمع والدولة، وصعّبت جميع محاولات النهوض بالتغيير.

- فشل العملية السياسية الحالية بإنتاج دولة ناجحة؛ بسبب إخفاق نخب التأسيس، وتعارض الرؤى، واختلاف السياسات، وتضارب الأجندات داخل العملية السياسية عينها. إذ إنّ جوهر انتكاس العملية السياسية يتمثّل بالنظام التوافقي العرقطائفي الحزبي المحاصصي الذي تم اعتماده لبناء الدولة؛ وهو نظام يؤدي –على وفق الاشتراطات الحالية– إلى قيام نظام الدويلات العرقية والطائفية المتناحرة (الأنموذج اللبناني)، أو تتعارض لتتماسك بوحدة شكلية (الأنموذج اليوغسلافي)، أو تضعف لتنهار (الأنموذج الصومالي).

- الفعل النوعي المضاد لمعظم دول الإقليم لاحتواء التغيير في العراق وإجهاضه من خلال سياسة: المقاطعة السياسية، والإرهاب المنظم، والإعلام المضاد، والاحتواء السلبي.
- صراع استراتيجيات الاحتواء والتوجيه والتوظيف الإقليمية والدولية الذي أنتج استقطاباً وصراعاً حاداً على أنموذج الدولة العراقية المراد إنتاجها بعد ٢٠٠٣.

النماذج الثلاثة للدولة العراقية

هناك ثلاثة نماذج مفترضة للدولة العراقية كناتج عن الصراعات الحالية هي: (دولة اللا أنموذج، ودولة الانحياز، ودولة التوازن الاستراتيجي)، ويتوقّف وجود أحدها على نتائج الصراع العراقي–العراقي، وعلى احتكاك الاستراتيجيات الإقليمية والدولية وتصادمها أو تفاهمها، وهذه النماذج هي:

- أنموذج الدولة القلقة: وهو أنموذج الدولة العراقية الحالية بعد التغيير ٢٠٠٣، وأعني به أنموذج غياب شكل الدولة، وفشل انتظام سياقاتها، ومؤسساتها، ووحدتها المعيارية، فهو أنموذج التعايش الهش المهدد كل لحظة بالعودة للمربع الأول، وأنموذج انقسام (الأمة/الدولة) على نفسها، وأنموذج الفساد والفشل الاقتصادي، والتداخل والتدخل والاستلاب الإقليمي والدولي، والتدويل الدائم النافي للسيادة، وتفريغ شحنات التصادم لاستراتيجيات المنطقة المتصارعة، وأنموذج تمرير الأجندات الدولية لخلق أوضاع كونية جديدة، وأنموذج امتصاص الأزمات وتصفية الحسابات، وغير ذلك. وهو أقرب إلى الأنموذج اللبناني، ولا يمكن له الصمود كثيراً؛ بسبب موقع العراق الجيومجتمعي والجيوسياسي، وبسبب شدة تعارض الاستراتيجيات واستقطاباتها.
- أنموذج دولة الانحياز: وهو أنموذج وقوع الدولة العراقية في المجال الحيوي لإحدى الاستراتيجيات، كأن تكون (منحازة عربياً)؛ لتكون (بوابة شرقية) جديدة ضدَّ المحور الإيراني، أو تكون (منحازة إيرانياً) لتكون موقعاً إيرانياً متقدماً ضد المحور العربي، أو تكون (منحازة أميركياً) لتكون محطة متقدمة للسياسة الأميركية في المنطقة، وسوى ذلك؛ فيعدُّ أنموذج الانحياز أنموذجاً انتحارياً يؤدي إلى إعادة إنتاج أزمات العراق والمنطقة.
- أنموذج دولة التوازن الفعّال: وهو أنموذج الدولة العراقية المتوازنة داخلياً والمؤدية دور

التوازن الإقليمي والدولي بما يؤهّل العراق ليكون قوة استرتيجية حقيقية متوازنة، وموازنة للاستراتيجيات الإقليمية الكبرى؛ فيحول دون تصادمها الوجودي ويخلق استقراراً استرتيجياً شرق أوسطياً.

إنّ التوازن الفعّال يعني ''دولة عراقية قوية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً قادرة على حفظ التوازن الإيجابي بين استراتيجيات المنطقة''، وهو الأنموذج الأفضل للعراق والمنطقة، فبقاء العراق ضعيفاً سيقود –لا محالة– إلى تصادم وجودي بين الاستراتيجيات الكبرى، وتشتته سيؤدي إلى إعادة رسم للخارطة السياسية الإقليمية لأغلب دول المنطقة.

- ملحوظة (١): إن خيار الحياد غير ممكن في ظلِّ الضعف النوعي الذي يعيشه العراق، وفي ظل (تغوّل) المجال الحيوي للاستراتيجيات الإقليمية، وثقل الصراع الدولي على منطقة الشرق الأوسط. إنَّ اشتراطات الواقع الفعلي سيقضي على إمكانية ممارسة سياسة الحياد، فالحديث عنه لا يمكن أن يتم إلاّ بعد تماسك الدولة، وخلق كينونتها الذاتية، وتخليق هويتها ومصالحها المعبرة عن أمتها الموحدة، ويتطلب خيار الحياد الإيجابي ضمناً قوة الدولة على فرض سياستها، فيجب ألاّ ننسى أن الخيارات بين الدول إنما يتم فرضها من خلال قوة الدولة نفسها.

- ملحوظة (٢): إن خيار تقسيم العراق مستبعد، فالتقسيم الناجز غير مسموح به إقليمياً ودولياً على وفق البنية الحالية للخارطة السياسية للمنطقة، وهذا الأمر لا يتّصل بتطلعات قومية أو طائفية عراقية بقدر تعلُّقه بالعامل الإقليمي–الدولي، فتقسيم العراق يعني –بالضرورة– تقسيم الأمم السيادية الثلاث (العربية، والإيرانية، والتركية)؛ وهذا يعني إنتاج خارطة سياسية جديدة للمنطقة والعالم، وهذان لا يستطيعان هضم هكذا تحوّل وتداعياته.

العراق البلد المرتكز شرق أوسطياً

لا يمكن كسب أنموذج العراق المتوازن والموازي من دون ملاحظة العوامل الآتية:

- العراق مركز تقاطع للأمم الشرق أوسطية الثلاث (العربية، والإيرانية، والتركية)، ويعدُّ المركز الأمني الاستراتيجي سياسياً واقتصادياً ومجتمعياً، فانهياره أو وحدته، وقوته أو

ضعفه، سيحدد مصير المنطقة بأسرها، فهو مركز الثقل ونقطة التوازن بين الأمم الثلاث.

- العراق حجز الزاوية لمعادلات نقطة التوازن ومصالح دول الشرق الأوسط، وأي إضعاف أو تقسيم له سيجر هذه الأمم والشعوب إلى صراعات كبرى، وسنشهد جغرافيا سياسية جديدة لا يستطيع العالم التعامل مع استحقاقاتها، وأي استقرار بالمنطقة يستوجب خلق عراق التوازن الاستراتيجي الموازن للاستراتيجيات الثلاث، والحائل دون تصادمها (المميت).

- إن عراق التوازن الاستراتيجي هو: أنموذج الدولة العراقية المتزنة داخلياً والمؤدية دور التوازن الإقليمي والدولي الفعّال؛ بما يؤهل العراق ليكون قوة استرتيجية حقيقية مسالمة، وموازنة، ومتوازنة.

- إن عراق اليوم مصاب بضعف بنيوي كبير، سببه فشل أنموذج الدولة العراقية الحديثة بالإدارة والحكم، واعتمادها سياسة المحاور الإقليمية الذي ترجمته نظرية البوابة الشرقية؛ بسبب نظرية حكم الأحزاب، ونظام المحاصصة الطائفي العرقي المتماهي مع استراتيجيات المنطقة التي تحاول ضمها إلى فضائها الاستراتيجي أو خلق محميات تابعة لها للدفاع عن مصالح استراتيجيات دول المنطقة.

- إن استقرار المنطقة مرهون باستقرار العراق، وأي انحياز للعراق صوب الاستراتيجيات الإقليمية سيمزقه ويمزّق المنطقة، وإنَّ استقرار العراق والمنطقة يتطلّب خلق عراق التوازن الاستراتيجي، وهذا الأنموذج يحتاج إلى إعادة نظر بسياساته وإدارته، مع الحفاظ على تجربته الديمقراطية ومؤسساته الدستورية فالعراق اليوم يحتاج إلى نظرية الدولة/الرمز المتمثلة بنواة صلبة للحكم تُضبِطُ إيقاع الدولة وفعلها وواجباتها. إنَّ سلب المجتمع القوة من الحكم، وابتلاع الأحزاب للدولة، والصراع التنافسي الوجودي بين قوى ومكونات الدولة، واستخدام العنف والإرهاب كأداة سياسية، والترهُّل والفساد والاستلاب، وغير ذلك، كلُّها عوامل أوصلت الدولة إلى ما هي عليه؛ فالمطلب الموضوعي يقول بضرورة اعتماد سياسة القوة المتنامية لإعادة عربة الدولة إلى السكة. وتتجلى هذه القوة المتنامية بمشروع حكم عادل وحاسم يتّسم بإصلاحات جريئة، ومغامرة محسوبة، وسياسة تعدُّد

محاور المواجهة والضبط، وسياسة التوازن السياسي المرن، والابتعاد المحسوب عن صراع الكتل والأحزاب، والبلورة المدروسة لرمزية الدولة الحاكمة وهيبتها وسيادتها.

خلق عراق التوازن الاستراتيجي

لخلق عراق التوازن الاستراتيجي نحتاج إلى:

- تمركز وبلورة وفاعلية للنواة الصلبة للحكم من خلال مشروع الدولة (الرمز) على حساب فاعلية مشروع الحكم (الأحزاب)؛ لضمان وحدة الدولة وقوة سلطاتها ومؤسساتها، بما في ذلك إعادة هيكلة فاعلة ومنضبطة للقوى العسكرية والأمنية والسلاح، وإعادة الهيبة للدولة، وتعزيز سيادة القانون، وفرض خطط أمنية حازمة للمدن، وخطوات جريئة لضرب الفساد.

- مصالحة تأريخية سياسية مجتمعية عراقية تضمن إنهاء التضاد القومي والطائفي والإثني الذي شتت الدولة، وتضمن أيضاً مستوى مقبولاً من الوحدة الوطنية للدولة وسلطاتها، بما يضمن العدالة والمصالح لجميع العراقيين بمختلف قومياتهم وأديانهم وطوائفهم وإثناياتهم.

- استمرار الإصلاحات الجذرية والشاملة والحاسمة لجميع بنى الدولة الإدارية والاقتصادية والتعليمية والتنموية، على وفق قواعد الحكم الرشيد، وتقوية الشراكة مع القطاع الخاص.

- اعتماد سياسة تخادُم المصالح وتؤمّن الاحتواء الإيجابي للمحاور الإقليمية وبما يولّد تفهماً إقليمياً ودولياً بأنَّ عراقاً موحداً وقوياً ومسالماً سيحفظ المصالح والتوازنات الإيجابية في المنطقة، ويحول دون التصادم المميت بين الاستراتيجيات المتصارعة.

- فكُّ الارتباط بملفات المنطقة قدر الممكن؛ فهذا الأمر يؤمّن عدم التماهي بالجبهات الجيوطائفية، ويسهّل إدارة الأنموذج العراقي، وتحقيق مصالحه بعيداً عن التأثر المباشر بملفات المنطقة المعقّدة.

- خارطة طريق واضحة لحماية أنموذج عراق التوازن الاستراتيجي من التدمير الذاتي، أو الافتراس الخارجي؛ لحين وقوف مشروع الدولة على قدميه.

المناورات العسكرية الإيرانية: الأهداف والرسائل

حيدر الخفاجي*

٢٠١٧-١١-٤

لا يُنكر المتابع للشأن الإيراني حقيقة أن إيران تسعى إلى تطوير كفاءتها القتالية وجهوزيتها لذلك الأمر، لكن هناك من يرى أن مناوراتها العسكرية وتجارب الأسلحة غالباً ما تتزامن مع جملة من المتغيّرات والتحدّيات الداخلية والخارجية التي تواجهها طهران مثل التهديدات الخارجية، والعقوبات الأمريكية، وزيادة نشاط الجماعات المسلحة ضد قوات الأمن وقوات الحرس الثوري في أقاليم كردستان وسيستان وبلوشستان والأهواز.

وقبل مدة ليست بالبعيدة انطلقت المرحلة الثالثة من مناورات ''حيدر الكرار'' على الحدود الغربية لإيران لمنطقة ''برويزخان'' التي تعدُّ من أهمّ بوابات التواصل بين إيران والعراق، استعرضت فيها القوات الإيرانية قدراتها على التحرُّك العسكري والهجوم، وشهدت المناورات مشاركة وحدات التدخُّل السريع، والوحدات الهجومية المتنقلة، فضلاً عن عدد من الوحدات المدرّعة، وراجمات صواريخ من طراز نازعات ١٠ المعروفة بـ (N-10)، إلى جانب مشاركة عدد من الوحدات العسكرية العراقية.

وقال المتحدث باسم القوات المسلحة الإيرانية العميد مسعود جزائري في تصريح صحفي إن ''المناورات تأتي في إطار طلب الحكومة تعزيز التعاون العسكري بين إيران والعراق؛ بهدف سيطرة الحكومة المركزية العراقية على المعابر الحدودية''. وقد سبق هذه المناورة الإيرانية كثافة في النشاطات العسكرية، كتجارب للصواريخ البالستية متوسطة المدى، وطائرات مسيرة عن بُعد.

إن ما يهمنا في هذا الأمر هو ما دلالات تكثيف إيران لمناوراتها العسكرية؟ وما الرسائل التي تريد إيصالها إلى الخارج جراء تلك المناورات؟

تُجري إيران ما يقارب ٦-٨ مناورات سنويّة ما بين بريّة وبحريّة، ومتوسطة النطاق، إلى جانب أكثر من ٨٠ اختباراً أجرته في العام ٢٠١٦ لأسلحة مستوردة، أو مُنتجَة محلياً، أو مطوّرة من قِبَل

* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

الهندسة العسكرية. ومعظم هذه التجارب والمناورات تتزامن مع جملة من المتغيّرات التي تشهدها المنطقة منها: صعود إدارة ترامب، والتلويح بالمواجهة مع طهران عسكريّاً، والتهديد بمحاصرة المجال الحيوي في منطقة الخليج، فضلاً عن إجراء استفاء الانفصال في كردستان العراق، فكل هذه المسائل دخلت مرحلة حساسة وحرجة تنذر باحتوائه من خلال إظهار الدور الإيراني في المنطقة، وبالمقابل حاجة طهران إلى إيصال رسائل لجيرانها تبيّن أنها قوة مهمّة ورئيسة في منطقة الخليج، ولا تستطيع أية قوة تهميشها.

وفي الوقت نفسه يرى قادة إيران العسكريون والسياسيون –على حد سواء– أن هذه المناورات العسكرية تحمل رسائل سلام وأمن لدول المنطقة، من خلال مكافحتها للإرهاب البحري، وإرسال دورياتها البحرية إلى شمال المحيط الهندي لمواجهة القرصنة البحرية، وصولاً إلى المناطق القريبة من مضيق باب المندب.

ومن المؤكد أن إيران تحاول تطوير كفاءتها وجهوزيتها القتالية لمحاولة إحباط تهديدات أمنها الوطني، فهي تمثل الهدف الرئيس لهذه المناورات. في الوقت الذي لا يخفى على أحد أن منطقتي الخليج والإقليم تعيشان ظروفاً استثنائية بفعل تدخلات بعض الدول العربية (السلبية) في المنطقة.

أما ما يخصُّ المناورات البحرية المشتركة الإيرانية التي جرت قبل أشهر قليلة مع القوات العراقية في مياه شط العرب –التي تمّت بإشراف مباشر من قبل الحرس الثوري الإيراني– فقد قال قائد حرس الحدود الإيراني العميد قاسم رضائي معلقاً عليها: ''إن هذه المناورات تؤكد بأن البلدين لن يسمحا لأي طرف ثالث بالتدخّل في الشؤون السياسيّة والأمنيّة للمنطقة''.

إن إطلاق المناورات الأخيرة وإجراء الاختبارات العسكرية تزامن مع استفتاء انفصال كردستان العراق، الذي كان يتضمّن تهديدات للأمن الواطني الإيراني؛ ممّا أدّى إلى إثبات الأخيرة قدراتها العسكريّة في المنطقة الغربيّة لها.

الخاتمة

من المؤكد أن إيران تريد إيصال رسالة إلى الدول المجاورة وعلى وجه الخصوص دول الخليج، بأنّ طهران باتت قوة إقليميّة في المنطقة، وأن أمن الملاحة البحريّة في منطقة الخليج -الّذي يعدُّ عصب الاقتصاد لكثير من دول العالم- أصبح تحت سيطرتها من مياه الخليج إلى بحر عُمان؛ إذ تخلق المناورات العسكريّة على حلفاء إيران في المنطقة نوعاً من الإيجابيّة بشأن مدى قدرة طهران، وهذا يؤثّر على صورة تلك القوى في محيطها السياسيّ وإظهارها في صورة الحليف المتفوّق، وهذا الأمر ينطبق على الحركات التحرريّة في العالم.

لقد أثبت الواقع أن إيران استطاعت أن تتفوّق على بعض اللاعبين الآخرين من خلال أدوات السياسة الناعمة، بحيث ساهمت هذه السياسة -بنحوٍ سريع- في إعطاء صورة إيجابيّة بين قطاعات واسعة من الرأي العام العربي وليس الحكومات العربيّة فحسب، فضلاً عن إيجابيّة أثر المناورات العسكريّة لصالح إيران ولاسيما في محيطها الإقليميّ.

ويمكن القول أيضاً إن إستراتيجيّة المناورات في إيران لها انعكاسات سياسيّة واقتصاديّة على المشهد السياسيّ والإقليميّ مع التركيز في منطقة الخليج، ولاسيما أن اللاعبين الآخرين في المنطقة غير فعّالين أو ليس لديهم الدّراية في سياستهم الخارجيّة.

وفي المحصلة نرى أن الرسائل التي تبعث بها إيران إلى دول المنطقة تحمل عنواناً واضحاً إلى المرسل إليه، عنواناً عسكريّاً بامتياز يثبت بأن إيران قادرة على صدِّ أي هجوم أو تهديد يطال أمنها القومي، ويؤكد أن طهران -ومن خلال سلسلة المناورات التي أجرتها مؤخراً- لها القدرة على إقفال مضيق هرمز الّذي يعدُّ أهمَّ ممرّ عالميّ للنفط إلى العالم، والسيطرة على الممرّات المائية الأخرى في منطقة الخليج إذا تطلّب الأمر.

عُمان ومواقفها الإقليمية تجاه الأزمات في المنطقة

أيمن عبد الكريم حسين*

٢٠١٧-١١-٨

مرت منطقة الشرق الأوسط بتحديات كبيرة، وكانت بداية هذه التحديات هو تغيير النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣، حيث يرى بعض المراقبين أن تلك التحديات أخذت تتسع وتنتقل شيئاً فشيئاً بين دول المنطقة، وكانت هذه التحديات على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية، وتركت آثاراً كبيرة في بنية المجتمعات داخل بلدان الشرق الأوسط، واستطاعت في بعض الدول الذهاب نحو تقسيمها على نحوٍ مذهبي وطائفي وعرقي وإثني، وسعت بعض البلدان في منطقة الشرق الأوسط إلى درء هذه التحديات ومواجهتها من أجل الحد من آثارها، وكذلك ذهبت بعض البلدان إلى نحوٍ آخر بالتدخل بشؤون البلدان الأخرى، وكانت بعض الدول عاملاً مساهماً في الصراع القائم في منطقة الشرق الأوسط.

وحين الحديث عن موقف الدول تجاه هذه التطورات من المهم التعرف على سياسة سلطنة عُمان الخارجية، فقد كانت هذه السياسة واضحة المعالم وشفافة تجاه هذه التحديات وأخذت التعامل مع التطورات التي حصلت وما تزال تحصل سواء على مستوى البلدان الخليجية والعربية أم الإقليمية على حدٍ سواء، وأخذت كذلك على عاتقها القيام بما هو ممكن من أجل تحقيق السلام والاستقرار لمنطقة الخليج بنحوٍ خاص والشرق الأوسط بنحوٍ عام؛ «فقد شاركت سلطنة عُمان في تعزيز جهود مجلس التعاون الخليجي لمواجهة التحديات الأمنية، وتبنت العديد من المواقف الثابتة على الصعيد الإقليمي والدولي داعية من خلالها إلى ضرورة نشر السلام»[١]، ودعت كذلك إلى

١ – حاتم بن سعيد بن محمد مسن، مرتكزات السياسة الخارجية العُمانية في ظل المتغيرات الإقليمية ٢٠٠٥-٢٠١٦، رسالة ماجستير (غير منشورة) قسم العلوم السياسية – جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٧، ص: ٥٧.

* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

ضرورة مواجهة ظاهرة الإرهاب العالمي الذي أخذ يضرب دول مختلفة، والعمل على تنسيق الجهود المشتركة من أجل مكافحة الإرهاب من خلال قاعدة معلومات وبرامج عمل مشتركة.

ودعت السلطنة في كثير من المواقف الدولية والإقليمية إلى ضرورة الحفاظ على أمن المنطقة، ونشر السلام، ومكافحة الإرهاب، والعمل على القضاء عليه من خلال محاربة الفكر المتطرف الذي ينشره في المنطقة العربية، وسعت إلى دعم الدول العربية كافة في جهودها المبذولة التي تخدم الإنسانية وتجنب الشعوب ويلات الحروب والصراعات، لأن الإرهاب أخذ يضرب البلاد العربية ومنطقة الشرق الأوسط كلها دون استثناء، وحذرت السلطنة من انتشار الفكر المتطرف وعبرت عن قلقها إزاء ذلك «ودعت إلى مواجهته ومعالجة مسبباته والعمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من التعاون الإقليمي والدولي؛ لحصر ظاهرة الإرهاب، والحد من انتشاره؛ وبالتالي إعادة نشر السلام وتحقيق الأمن والاستقرار للمنطقة»[٢].

كانت التطورات السياسية في منطقة الشرق الأوسط تتصاعد نحو التظاهر والمطالبة ببعض الحقوق السياسية والمدنية في بعض الدول، واعتبرت البداية لها عام ٢٠١١ في دول عربية مثل مصر وتونس وسوريا وليبيا واليمن، وكانت هذه التطورات تُحدث ثغرات أمنية؛ مما يتسبب بخروقات أمنية كبيرة في بعض البلدان، فضلاً عن ظهور الفصائل المسلحة في هذه البلدان التي حملت السلاح بوجه الدولة، إلا أن الوضع كان مغايراً تماماً في السلطنة فقد «ابتعدت عن أي أدوار داعمة للأطراف المتطرفة والجماعات المنخرطة والمتهمة بالقيام بالأعمال الإرهابية، ولم تمتلك أي مجموعات متطرفة على أراضيها أو خارجها، الأمر الذي يختلف عن بعض دول الخليج الأخرى»[٣].

سعت سلطنة عُمان إلى الحفاظ على مكانتها الإقليمية والدولية، وعدم التدخل بالشؤون

٢- عبد الله الشمري، سلطنة عُمان واليمن: الموقف من عاصفة الحزم: قراءة استراتيجية، متاح على الرابط:
www.sautalyemen.com

٣- محمد عز العرب، المناعة الداخلية: لماذا ظلت عُمان محصنة من تهديدات الإرهاب، صحيفة الأهرام المصرية، العدد ٤٧١٣٩، ٢٠١٥، ص: ١٤.

الداخلية للدول، والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية للمساهمة في الحد من انتشار الفكر المتطرف والإرهاب في منطقة الخليج العربي بنحوٍ عام، «فأخذت بزيادة الوعي الشعبي لدى الجماهير عن مخاطر الإرهاب والإرهابيين على أمن واستقرار الدولة بكل الوسائل الإعلامية والتربوية والاجتماعية؛ لحماية الأجيال الناشئة من التجنيد في الاتجاه الخاطئ»[٤]، وأخذت عُمان على عاتقها المشاركة في المؤتمرات والاتفاقات الدولية والإقليمية التي تخص مكافحة الإرهاب وزادت من رقابتها المالية على الأرصدة، والمساعدات المالية التي يتم تحويلها داخل السلطنة إلى الشركات والأشخاص والجمعيات الخيرية، فضلاً عن تجريم الطائفية(*) على وفق القانون العُماني، وهذا ما يميزها عن بقية دول الخليج، فضلاً عن عدم مشاركتها في أي عملية عسكرية خارج حدودها تهدد فيها أمن المنطقة واستقرارها.

في منطقة كمنطقة الشرق الأوسط من الصعب إيجاد جهات فاعلة سياسياً واقتصادياً أحدثت تغييراً في واقعها الداخلي جذرياً، فضلاً عن أن الفوضى التي ضربت منطقة الشرق الأوسط أثرت على اقتصاديات تلك البلدان، فقد برزت سلطنة عُمان بما حققتهُ من نمو اقتصادي ورفع للمستوى المعيشي للمواطن والازدهار الاقتصادي والثقافي أن تكون واحة للاستقرار في المنطقة الملتهبة، والحفاظ على ذلك النمو والازدهار وإدامته دون الانجرار إلى الفوضى في المنطقة، وامتازت أيضاً كوسيط دبلوماسي في الشرق الأوسط عبر سياستها الخارجية الهادئة والمتزنة في إدارة الخلاف.

وهناك من ينتقد هذا الدور العُماني في المنطقة فهي تبتعد عن القيادة في بعض الأحيان وتتجنب مساعدة الدول الأخرى إلا عبر المفاوضات، فضلاً عن ذلك تقاطعها مع المملكة العربية السعودية تجاه قضيتي الاتحاد الخليجي الذي دعا إليه الملك عبد الله بن عبد العزيز عام ٢٠١١

٤- حاتم بن سعيد بن محمد مسن، مرتكزات السياسة الخارجية العُمانية في ظل المتغيرات الإقليمية، مصدر سبق ذكره ص: ٦٢.

(*) أشارت المادة (١٣٠) من قانون الجزاء العُماني في ظل تجريم الممارسات المجتمعية ذات الطبيعة الطائفية إلى (أنه يُعاقب بالسجن المؤبد كل من يرتكب فعلاً غايته إثارة حرب أهلية في البلاد، ويعاقب بالسجن المؤقت مدة لا تزيد على عشر سنوات كل من روج لما يثير النعرات الدينية والمذهبية أو حرض عليها أو أثار شعور الكراهية أو البغضاء بين سكان البلاد)، للمزيد ينظر: بسمة مبارك سعيد، قراءة في رؤية عُمان لقضيتي التقارب مع إيران والاتحاد الخليجي، مركز الجزيرة للدراسات،
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/2014189038704848.html

وعدم دعم بعض قرارات مجلس التعاون الخليجي، وقضية التقارب مع ايران التي ترى فيها السعودية بأنها خطراً يُهدد أمن المنطقة من جهة وزيادة التمدد والنفوذ الايراني إلى الدول الخليجية من جهة أخرى، وهذه النقطة ربما قد شكلت نقطة بارزة في طبيعة العلاقات العُمانية الخليجية، إلا أن عُمان تبدي مخاوفها من قضية الاتحاد في توسع النفوذ السلفي في المنطقة في حال إقامته، لأنه غالبية الدول الخليجية ذات الغالبية السلفية، مما سينعكس من وجهة نظر عُمانية على النسيج الاجتماعي العُماني، فضلاً عن التباين في الرؤى والاهداف بين دول مجلس التعاون وبين الاولويات والمصالح العُمانية، واما ما يخص التقارب مع ايران فترى السلطنة إن الواقع الجغرافي العُماني المتمثل بالبحار المفتوحة فضلاً عن التاريخ السياسي للدولة العُمانية فرض عليها إقامة علاقات قوية مع إيران وعدم الدخول في صراع معها، فهي تمتلك حدود مياه إقليمية معها وهناك حقول للنفط والغاز المشتركة فيما بينهم، وانها غير مستعدة لأي مواجهة عسكرية ضد جيرانها، وهذا ما جعل من العربية السعودية تسجل بعض نقاط الخلاف تجاه السلطنة ودعتها إلى الالتزام بمبادئ مجلس التعاون الخليجي لأنها وخلال مسيرة هذا المجلس «تفردت سلطنة عُمان بجملة من المواقف التي بدت بعيدة عن نسق السياسة الخليجية، والعزوف عن الملفات والقضايا ذات الحساسية التي شهدتها منطقة الخليج على وجه الخصوص وتقديمها نموذجاً للدولة الوسيطة بين الأطراف المتنازعة»[٥].

الموقف العُماني تجاه الأزمة اليمنية

كانت سلطنة عُمان وما تزال تدعم حالة الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط كون هذه المنطقة تشكل عامل استقرار لها داخلياً، وفضلاً عن ذلك فإن السلطنة تفهم الحساسية السياسية على منع الجهات والأطراف الفاعلة إقليمياً من التدخل في شؤونها الداخلية، وزعزعة أمنها الوطني، وقد عبرت عن موقفها إزاء الأزمات والتطورات التي حصلت في منطقة الشرق الأوسط عام ٢٠١١

٥- مسار الاختلاف بين عُمان ومجلس التعاون الخليجي إلى أين؟، وحدة الرصد والتحليل السياسي، مركز صناعة الفكر للدراسات والبحوث، ١١ يناير ٢٠١٦، ص٢.

باختلاف مواقف دول الخليج العربي، ومن بين هذه الأزمات الأزمة اليمنية التي تعاملت معها سلطنة عُمان على درجة عالية من المسؤولية والحياد والتوازن في حلها، فاليمن له حدود جنوبية للسلطنة بطول ٢٨٨ كيلومتراً فكان من السهل انتقال الصراع بالقرب من حدود السلطنة؛ وبالتالي تهديد أمن المنطقة، لكن كان الموقف العُماني آنذاك بعدم قطع العلاقات الدبلوماسية ورفضت قرار الحرب عليه.

«فعلى الرغم من قيام دول مجلس التعاون بنقل مقرات سفاراتها من صنعاء إلى عدن، إلا أن السلطنة لم تقم بذلك وبقيت متمسكة بمبدأ عدم الانحياز إلى أي طرف مهما كلف الأمر»[٦]، فجاء هذا الموقف انطلاقاً من المبادئ الأساسية في سياسة السلطنة الخارجية التي تدعو لعدم التدخل بشؤون الدول الداخلية والنأي بالنفس عن الصراعات. والجدير ذكره هو أن الرؤية السياسية للسلطان قابوس في وقتها كانت تحتم عدم دعم أي طرف، والاكتفاء بالدعوة إلى الحوار البنّاء الذي على أساسه يتم نزع فتيل الأزمة وإنهاء الصراع، ولكن ذلك لم يحدث حيثُ بدأت الدول الخليجية باستثناء عُمان بشن عمليات عسكرية في اليمن ضد قوات الحوثيين وأنصار الرئيس اليمني علي عبد الله صالح.

في المقابل حمّلت سلطنة عُمان المسؤولية كاملة على جميع الأطراف، ودعتها إلى إنهاء الصراع قبل فوات الأوان، ورعت أكثر من مفاوضات، واستقبلت وفوداً للحوثيين والأمم المتحدة، كل ذلك من أجل عدم امتداد النزاع اليمني إلى دول المنطقة بما فيها السلطنة، وسعت أيضاً إلى دعم أي جهود لدول مجلس التعاون الخليجي من تقديم أي مبادرات لحلحلة الأمور، ولم تنجُ السلطنة من الاتهامات لها بالتعاطف مع الحوثيين من قبل السعودية، إلا أن ذلك كان مختلفاً تماماً كما ادعت السعودية، فالسلطنة من خلال جهودها في الملف اليمني بينت على لسان وزير خارجيتها يوسف بن علوي «أن الحوثيين ألبسهم الإعلام زياً غير زيهم، فهم لا يستطيعون السيطرة على اليمن وحدهم، وقد قاموا بتحالفات مع آخرين في اليمن بعد أن ضاقوا ذرعاً بالوضع، وأن دول الخليج

٦- حاتم بن سعيد بن محمد مسن، مرتكزات السياسة الخارجية العُمانية في ظل المتغيرات الإقليمية، مصدر سبق ذكره ص: ٤٩.

اعتقدوا أن الأمر هادئ وأن المبادرة الخليجية كافية وهذا غير صحيح»[٧].

تُعد الأزمة اليمنية من أبرز الملفات الخلافية بين سلطنة عُمان والدول العربية، حيث بينت السلطنة موقفها من الأزمة في صنعاء مبكراً، «فعلى الرغم من كون الأزمة اليمنية واحدة من أهم الملفات التي تمس أمن الخليج حالياً، ما دفع المملكة العربية السعودية لتكوين تحالف عربي واسع النطاق وشن عملية (عاصفة الحزم) العسكرية ضد المقاتلين الحوثيين في اليمن، بالتعاون مع التحالف العربي المشترك، إلا أن سلطنة عُمان مارست سياستها التقليدية من الحياد الإيجابي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، ورفضت المشاركة بقواتها المسلحة في العملية، متجنبة انتقال الصراع إلى داخل أراضيها بحكم الجوار، والتداخل القبلي بين الشعبين اليمني والعُماني»[٨].

إن استراتيجية مسقط الحيادية جعلتها لاعباً مهماً على صعيد مساعي بعض القوى الدولية والإقليمية لحل الأزمة في اليمن سلمياً، وإعادة الاستقرار والأمن للمنطقة، وعدم عسكرة الأزمة أكثر مما جنحت إليه، ولاسيما في ظل ما بدا أنه –على وفق بعض المحللين– حرب بالوكالة بين بعض القوى العربية المركزية وطهران على أرض اليمن، فقد تقدمت السلطنة بمبادرة من سبع نقاط، للتوصل إلى توافق سياسي بين الفرقاء اليمنيين، دون الحاجة إلى تدخل عسكري إقليمي أو دولي؛ لحسم الصراع في اليمن.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الأسباب التي جعلت من الوسيط العُماني يكون له رأي مغاير ومختلف لدول الخليج؛ فالسلطنة تتمتع بعمق كبير في العلاقة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى إلى حل الخلاف سلمياً، فضلاً عن أن الثقة التي أعطاها الحوثيون للعُمانيين كانت كبيرة، وتعدُّ عُمان المكان الأنسب للحوار بينها وبين القوى السياسية اليمنية الأخرى، وأن

٧– الموقع الرسمي لوزارة الخارجية العُمانية، ٢٠١٦، متاح على الرابط: www.mofa.gov.om .

٨– مصطفى شفيق علام، نهج استقلالي: سياسة عُمان الخارجية في سياقات إقليمية استقطابية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٥، متاح على الرابط:

http://rawabetcenter.com/archives/13449 .

قناعة عُمان نفسها بأنها قادرة على إدارة الحوار خدمةً لقضايا المنطقة وإحلالاً للسلام والتعاون بمستوياته كافة هو عامل آخر يضاف إلى الدور العُماني الذي كان بارزاً في ملف الأزمة اليمنية، وأن ابتعاد عُمان عن المشاركة في عاصفة الحزم أعطاها مكانة حيادية متوازنة وهادئة لإدارة الملف اليمني أو المشاركة فيه؛ بغية الوصول إلى حل يرضي الأطراف المتخاصمة، والعمل على حفظ العلاقات مع الدول الأطراف في هذه الأزمة؛ وهذا ما يؤشر أو يفسر بنحوٍ آخر التعاطي البراغماتي للسلطنة في علاقاتها الخارجية مع الدول على خلاف بقية دول مجلس التعاون، وفضلاً عن ذلك لم تشارك عُمان في عاصفة الحزم لترك هامشٍ من التفاوض بين أطراف الأزمة، فلا يمكن لأي طرف أن يطلب من عُمان التوسط لإنهاء الأزمة إذا كانت مسقط ضمن التحالف.

الموقف العُماني تجاه الأزمة السورية

اتخذت سلطنة عُمان موقفاً حازماً تجاه الأزمة في سوريا منذ اندلاعها عام ٢٠١١ برفض العمليات المسلحة الهادفة لإسقاط نظام الرئيس السوري بشار الأسد، ودعت إلى فتح باب الحوار بين الأطراف المختلفة للوصول إلى نتيجة سلمية تضمن حقوق الأطراف كافة، فضلاً عن ضرورة انتهاج الطرق السلمية لتسوية الأزمة وحلها عبر القنوات الدبلوماسية وعدم تدخل أطراف من خارج سوريا؛ كون الأزمة داخلية. وفي ظل اعتماد سلطنة عُمان مبدأ الحياد وانتهاج أسلوب الحوار، فقد كان لها موقف على العكس من دول مجلس التعاون الخليجي تجاه الأزمة السورية وأوضاعها، فأبقت على سفارتها مفتوحة لدعم موقفها المحايد، فضلاً عن «أنها حاولت الوصول إلى حل سلمي عن طريق إجراء بعض المحادثات بين كل من وزير الخارجية العُماني يوسف بن علوي مع نظيره السوري وليد المعلم في مسقط عام ٢٠١٥»[٩].

٩- إسلام تايمز، أداء سلطنة عُمان في الأزمة السورية بين الوساطة والحفاظ على العلاقات السياسية، مركز نور للدراسات والبحوث، ٢٠١٦، متاح على الرابط:

http://alwaght.com/ar/

ومن المؤكد أنّ تجربة عُمان في إعادة الأمن والاستقرار إلى السلطنة والحفاظ على سيادتها ووحدة أراضيها بعد تعرضها لحركة تمرد من قبل «جبهة ظفار» في العام ١٩٧٥ بعد مجيء السلطان قابوس للحكم، وإيمانها بضرورة التصدي للجماعات الإرهابية في عموم المنطقة، قد أهّلها لفهم أبعاد الأزمة السورية فيما لو انتقلت إلى بلدان أخرى في المنطقة ونيل ثقة دمشق بقدرتها على أداء دور الوساطة للتوصل إلى حل، وتعتقد مسقط أن التهديدات الأمنية التي تواجهها عدد من الدول الإقليمية ومن بينها سوريا قد انعكست تأثيراتها السلبية على بقية دول المنطقة؛ ولذا دعت السلطنة أطراف النزاع في سوريا إلى بذل المزيد من الجهود الرامية للحل السلمي.

إن ما امتازت به سلطنة عُمان بسبب مواقفها المحايدة والمتوازنة والعقلانية في إدارة الأزمات أكسبها دور الوساطة في الملف السوري الشائك، فهي لم تتورط بالانحياز للمحور الروسي–الإيراني الداعم لبقاء النظام السياسي في سوريا من جهة، ولم تدعم المحور الغربي–الأمريكي الرافض لبقاء الرئيس بشار الأسد من جهة أخرى، فضلاً عن أن السلطنة لا تؤمن بسياسة المحاور لكنها استطاعت أن تؤدي دوراً محورياً ومهماً ولاسيما أن الأطراف في المحورين الرافض والداعم لبقاء الرئيس الأسد يتقاطعان في أمور كثيرة على المستويات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية كافة، لكن السلطنة أصرت على البحث عن خطة دبلوماسية تجعل منها وسيطاً مقبولاً إقليميا ودولياً في حل الملف السوري بالنحو الذي يؤدي إلى الإبقاء على التواصل مع المحورين باستمرار من أجل إنهاء الصراع الدائر منذ عام ٢٠١١.

إن تعامل السلطنة مع الواقع في ملف الأزمة السورية بخطوات متزنة وواثقة على وفق مصالحها الاستراتيجية في الحفاظ على أمن المنطقة من جهة، ومعاودة إبراز دورها في الأزمة يمثل خياراً استراتيجياً لطرح مشروعها السلمي في حل النزاعات في خضم الفوضى الأمنية التي تشهدها المنطقة، والمشكلات السياسية بين اللاعبين الدوليين في هذه الأزمة من جهة أخرى، فسلطنة عُمان

تجيد التعاطي مع الواقع بنحوٍ يجعلها طرفاً محايداً ومؤثراً في آنٍ واحد تجاه القضايا الإقليمية[١٠]، فهي استطاعت التوازن بين علاقتها مع سوريا من جهة ودول عربية داخل مجلس التعاون الخليجي داعمة لأطراف النزاع في الملف السوري من جهة أخرى، وكان ذلك عبر بناء صداقة مع دول المنطقة والعالم أجمع في انتهاج مبدأ الحوار والاحترام المتبادل.

كانت هناك العديد من المؤشرات التي تدل على أن السلطنة تبحث حول إمكانية الحل السياسي السلمي في الأزمة السورية والدفع باتجاه تبني المواقف الأكثر سلمية وواقعية من أجل الحفاظ على وحدة الأرض السورية، وعدم إراقة الدماء، فعلى سبيل المثال «تبادلت السلطنة الزيارات بينها وبين سوريا على مستوى وزراء الخارجية، فضلاً عن مشاركتها في المشاورات المتعلقة بالشأن السوري التي عُقدت في ڤيينا، وسعي السلطنة إلى طرح العديد من المبادرات في ظل إيجاد حل سياسي سلمي للأزمة؛ مما يساهم ذلك في القضاء على الإرهاب»[١١] إذ أخذت الأزمة بالتصاعد وظهور جماعات مسلحة خارج إطار المعارضة مثل: جبهة النصرة، والدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وغيرها من التنظيمات الإرهابية التي ترى فيها سلطنة عُمان خطراً يُهدد أمن المنطقة وزعزعة الاستقرار فيها.

لم تألُ سلطنة عُمان أي جهد في المحافل الدولية والإقليمية من أجل حل الأزمة السورية بطرق سلمية، وكذلك دعوة الأطراف السورية ودول الجوار إلى دعم الجهود الرامية لإعادة الأمن والاستقرار إلى هذا البلد؛ بما يسهم في القضاء على الإرهاب الذي تمكن من إيجاد موطئ قدم له في سوريا، وما يشكلهُ هذا الإرهاب من تأثير على الأمن الإقليمي والدولي. وكذلك ثمنت عُمان الجهود المبذولة من قبل المنظمات الدولية والإقليمية في مساندة الشعب السوري لتجاوز محنته،

١٠- حاتم بن سعيد بن محمد مسن، مرتكزات السياسة الخارجية العُمانية في ظل المتغيرات الإقليمية، مصدر سبق ذكره ص: ٤٧.
١١- مهند أبو عريف، الأزمة السورية والدبلوماسية العُمانية.. مؤشرات ودلالات، جريدة الدستور المصرية، ٣ تشرين الثاني ٢٠١٥، متاح على الرابط:
http://www.dostor.org .

وأكدت على ضرورة بذل المزيد من أجل التخفيف عن المعاناة الإنسانية للشعب السوري في الداخل والخارج. وسعت السلطنة إلى إقناع الفرقاء في الأزمة السورية بالجلوس على طاولة الحوار والاحتكام إلى نتائج تلك المباحثات، من أجل الحفاظ على مصلحة الشعب السوري، وسلامة أراضيه ووحدتها، والابتعاد عن الحل العسكري.

لقد تعاملت سلطنة عُمان مع الأزمتين اليمنية والسورية انطلاقاً من ثوابتها ومرتكزاتها في السياسة الخارجية التي تهدف إلى إيجاد مساحة من الحوار المبني على الثقة بين الأطراف المختلف في الأزمتين، فضلاً عن أخذ دور الوساطة والحياد الذي من شأنه أن يؤدي دوراً مهماً في بلورة موقف موحد تجاه حل الأزمة مهما كانت، وعدم الانحياز لطرف دون آخر أو على حساب طرف، فالسلطنة تعاملت مع الأزمتين بشقين: الأول: كان على أساس الجوار الجغرافي مع الأزمة اليمنية؛ فهي تمتلك حدوداً معها، وتشكل خطراً قريباً عليها، وإن العمل على إيجاد حل سلمي يضمن عدم التأثير على الوضع الداخلي للسلطنة كان أول الأهداف التي سعت إليها في دورها لحل الأزمة، وفضلاً عن ذلك فقد كان لها دور التوازن في إدارة الأزمة، لأن المملكة العربية السعودية كانت تقود التحالف العربي ضد اليمن وهي بدورها جزء من مجلس التعاون الخليجي، فهذا من شأنه أن يخلق فجوة في العلاقات بين السلطنة والسعودية، لكنها استطاعت وبحكمة قيادتها أن تتعامل مع الملف بهدوء واتزان، وعدم التأثير على العلاقات بين البلدين.

أما فيما يخص الأزمة السورية فقد تعاملت معها على أساس إبعاد التهديد عن أمن منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط بصورة عامة، فإن ما يجري في سوريا هو تقاطع مصالح لبعض دول الخليج من جهة، وتركيا وإيران من جهة أخرى، فضلاً عن القوى الدولية المتمثلة بروسيا والولايات المتحدة، فحرص السلطنة على حفظ أمن منطقة الخليج العربي بعدم امتداد آثار تلك الأزمة إليها من جهة، والتزامها بمبادئها في سياستها الخارجية من حيث عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من جهة أخرى، لقد ساهمت عُمان ودعمت حل الأزمة سلمياً، وعملت على إبقاء جميع قنوات

الاتصال مفتوحة مع أطراف الصراع كافة التي من شأنها المساهمة في تسوية الأزمة، والوصول إلى حل يخرج البلاد من المأزق السياسي الذي كلف البلد كثيراً على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والثقافي، والشروع بتأسيس لمرحلة جديدة يكون فيها دور للجميع بما فيها الأطراف المتصارعة في بناء سوريا جديدة قائمة على احترام حقوق الإنسان واحترام الحريات وتعدد الثقافات، وهذا ليس باليسير ما لم تتضافر جميع الجهود لتحقيقه.

صادرات الغاز الإيراني للعراق تتخطى ١,٢ مليار متر مكعب

حيدر الخفاجي*

٢٠١٧-١٢-٦

يعدُّ النفطُ واحداً من أهم المصادر المتعددة للطاقة، ولعمليات إنتاجه وتسويقه ونقله على النطاق العالمي تبعاتٌ سياسية واقتصادية كبيرة، وتأثيرٌ في مصالح جهات وأطراف كثيرة، أهمها الدول المنتجة والدول المستهلكة؛ وهنا دائماً نرى إلى أنّ هذه الأطراف تتوخى الوصول إلى توازن يحقق مصالحها، ولكن هناك بعض الأطراف اعترتها عدة تطورات بشأن بيع النفط، حيث احتدم الصراع بين بعض هذه الأطراف واتخذ كلٌّ منها اتجاهات وسياسات مختلفة في المنطقة اليوم، ولا شكّ في أنّ الاستقرارين الأمني والسياسي عاملان حاسمان في نجاح جهود توسيع القدرة الإنتاجية في الدول المنتجة. ونستعرض هنا كيف بدأت إيران في تصدير الغاز إلى العراق؟ وما الكميات التي من الممكن أن تصدرها في المستقبل؟ فضلاً عن عودتها أسواق الطاقة وأهم الفرص والتحديات التي ستواجهها في المستقبل.

العراق يبدأ استيراد الغاز من إيران

بدأ العراق استيراد الغاز من إيران منذ أواخر حزيران للعام ٢٠١٧ من محطة نفط شهر، وحصل العراق حتى الآن -كونه أحدث مشترٍ للغاز الإيراني- على ١,٢ مليار متر مكعب من الغاز من خط أنابيب تصديره إلى بغداد؛ وبهذا يعد العراق ثاني أكبر مشترٍ للغاز الإيراني باستيراد يبلغ نحو ١٤ مليون متر مكعب يومياً، وتأتي تركيا في المرتبة الأولى باستيراد يبلغ نحو ٣٠ مليون متر مكعب يومياً.

وقد أكد المدير العام لشركة نقل الغاز الإيرانية سعيد توكلي أن إيران وقعت على عقدين لتصدير الغاز، أحدهما للعاصمة العراقية بغداد والآخر لمحافظة البصرة، قائلاً: ''إن إيران تخطط لتصدير ما يصل إلى ٢٥ مليون متر مكعب من الغاز إلى بغداد كل يوم، وتمرير الغاز الإيراني إلى محافظة البصرة''، موضحاً أنه قد تم تجهيز محطة شلمجة الإيرانية لهذا الشأن، وأنّ أنبوب أهواز-شلمجة قد مُلئ بالغاز فعلياً، وأنّ عملية التصدير للبصرة ستنطلق بمجرد إعلان الجانب العراقي

* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

استعداده، مؤكداً أنّ تصدير الغاز الإيراني للبصرة سيبلغ حتى مستوى ٢٥ مليون متر مكعب يومياً على غرار بغداد"[١].

تعليق تنفيذ مشاريع مد أنابيب الغاز الإيراني إلى العراق

كان سيناريو خط الأنابيب الإيراني متذبذباً بعض الشيء على ضوء المحادثات العراقية–الإيرانية في السنوات الماضية ٢٠١٣ و٢٠١٤، التي عومت فكرة أنه بإمكان إيران أن تزود خط أنابيب محطة نفط (شهر) ومحطة (شلمجة) المقترح آنذاك، لكن الوضع الأمني حال دون ذلك.

وقيل آنذاك إن مشروع خط الأنابيب العراقية–الإيرانية مُنِيَ بالفشل؛ لأن الوضع الأمني لم يسمح للإيرانيين الاستمرارَ في العمل، لكن هناك تفسيرات أكثر واقعية؛ ففي العام ٢٠١٤، أعلنت إيران تعليق تنفيذ مشاريع جديدة لإنتاج الغاز الموجه نحو التصدير، وذلك بعد تسجيل بطء في إنتاج حقل فارس الجنوبي من الغاز.

وتمتلك إيران احتياطات غاز ضخمة في المنطقة إلى جانب مواردها النفطية، لكن الإنتاج واجه صعوبات في الحفاظ على وتيرته مع ازدياد الاستهلاك المحلي، بحيث يذهب نصف الغاز الإيراني إلى الاستهلاك المنزلي، و٢١٪ إلى توليد الطاقة، و١٨٪ إلى الاستخدام المعامل الصناعية في البلد، بما في ذلك إنتاج البتروكيماويات. وتعد إيران رابع أكبر سوق للغاز الطبيعي في العالم، بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين، مع ذلك فهي بالكاد تكفي لمواجهة النمو في الطلب. وقد تضاعف استهلاك الغاز تقريباً إلى ١٩١,٢ مليار متر مكعب في العام ٢٠١٥ من ١٠٢,٧ مليار متر مكعب في العام ٢٠٠٥، على وفق إحصاءات أعدت من قبل شركة بريتيش بتروليوم، في حين ارتفع الإنتاج خلال الفترة نفسها إلى ١٩٢,٥ مليار متر مكعب من ١٠٢,٣ مليار متر مكعب.

أما الجانب الإيراني فيرى غير ذلك، حيث أفاد مساعد وزير النفط الإيراني حميد رضا عراقي بأنه: "على وفق التقديرات ذات الصلة، يتوقع أن يبلغ إجمالي حجم صادرات الغاز الإيراني بنهاية الخطة التنموية السداسية ٨٠ مليار متر مكعب سنوياً؛ وتعتزم إيران تخصيص ٥٠ مليار متر مكعب من هذا العدد بصادرات الغاز إلى دول الجوار"[٢].

ويرى خبراء النفط أن سنوات العقوبات على إيران أعاقت تطوير مشاريع الغاز، وبعد رفع بعض العقوبات منذ الاتفاق النووي الذي توصلت إليه إيران مع مجموعة ''٥+١'' بدأت مرحلة جيدة في تطوير هذه المشاريع ومنها سوق العراق.

إيران تتخطى مشكلات تصدير الغاز

تخطت إيران في الأشهر الأخيرة لهذا العام مشكلات تصدير الغاز عبر خط أنابيب محطة نفط شهر إلى العراق، وهي خطوة جعلت إيران في المرتبة ١٥ على قائمة أكبر المصدرين في العالم، بزيادة سبع نقاط على مرتبتها السابقة. ومن ناحية أخرى تدرس إيران مدَّ خطوط أنابيب إلى سلطنة عُمان وباكستان والهند وبلدان أخرى، وفي حديث لمدير التسويق والبيع والأبحاث الاقتصادية في الشركة الوطنية لتصدير الغاز الإيرانية علي أميراني قال: ''إن شركة تصدير الغاز الإيرانية وشركة sage الهندية أبرمتا اتفاقية مبدئية لإنشاء شبكة أنبوب الغاز في المياه العميقة لبحر عمان، مشيراً إلى أن تكاليف بناء هذه الشبكة ستتراوح بين ٤-٥ مليارات دولار''، وإضاف: ''أن طاقة هذه الشبكة في مرحلتها الأولى ستبلغ ٣١ مليون متر مكعب يومياً، ويمكن زيادة تصدير الغاز إلى الهند من خلال إنشاء شبكات مماثلة أخرى''، وأن خيار محطات تصدير الغاز الطبيعي المسال العائمة، هي اعتماد مؤقت لتسييل الغاز التي عملت عليها إيران في الوقت السابق.

الكميات الجديدة من بارس الجنوبي

قال وزير النفط الإيراني بيجان زنكنة في تصريح له في السابع من آذار ٢٠١٧ إن إنتاج إيران في حقل الغاز ''بارس الجنوبي'' في الخليج سيتجاوز إنتاج قطر في ''حقل الشمال'' المتصل بحلول آذار ٢٠١٨. وهذا ما يؤكد أنّ مراحل تطوير إضافية في ''بارس الجنوبي'' سوف تمنح طهران مجالاً أكبر للصادرات فى المستقبل، وفي الوقت الراهن نرى أن الدافع إلى زيادة الإنتاج من الغاز الإيراني هو لإعادة حقنه تحت الأرض في خزانات النفط الخام، ''ولاسيما في بعض الحقول النفطية المشتركة مع العراق، والحافز الآخر هو لتزويد السوق المحلية''[٣].

ويمكن أيضاً إعادة حقن الغاز الموجود في هذه الآبار الذي لا يُعدُّ جزءاً من استهلاك السوق، أي هناك خطط موضوعة منذ أكثر من عشرين عاماً لتسييل الغاز الإيراني والشروع في تصديره، وقد تبدو الخطط وشيكة التنفيذ، وكذلك الأمر بالنسبة إلى مشروع مد خط أنابيب لنقل الغاز إلى والهند عبر عُمان؛ إذ تسعى إيران بعد الاتفاق النووي إلى إدخال الشركات النفط

الدولية للاستثمار في مشاريع كبرى لتوسيع القدرات الإنتاجية في قطاعي النفط والغاز، لكن في الواقع هذا يستغرق وقتاً طويلاً لتحقيقة، ولاسيما مع وجود تخوُّف من جانب الشركات العملاقة في دخول الأسواق الإيرانية، مع الأخذ بالحسبان القيود المفروضة على موازنات الإنفاق الرأسمالية لهذة الشركات.

كميات الغاز التي تصدرها إيران

تعدُّ إيران أكبر منتج للغاز في الشرق الأوسط، لكنّها أيضاً المستهلك الأكبر للغاز؛ فهي تصدر عشرة مليارات متر مكعب (٣٥٣ مليار قدم مكعب) من الغاز الطبيعي "الجاف" إلى تركيا سنوياً، فضلاً عن العراق الذي صدرت له ما يعادل ١,٢ مليار متر مكعب خلال ٦ أشهر الماضية. وتعد إيران خططاً مستقبلية لفائضها من الغاز لتصديره إلى باكستان والهند وأوروبا، حيث يرى المختصون في النفط أن الخيار الأسهل هو تعزيز إمكانات الخط القائم حالياً الذي يمرّ عبر تركيا لتغذية أوروبا من الغاز في المسقبل.

الخلاصة

منذ أن رُفعت العقوبات الاقتصادية عن إيران بعد توقيعها على الاتفاق النووي بات العالم يتطلع إلى ثروتها الهيدروكربونية بعين الإفادة من تطوير هذه الصناعة التي بدت حكومة ترامب خائفة من نتائجها، إذ إنها قد تؤدي إلى تعزيز وضع إيران في المنطقة.

إذ تسعى إيران إلى جذب أكثر من ١٠٠ مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة، وفي الوقت نفسه إلى زيادة إنتاج النفط الخام، فإنها تحتاج إلى الغاز أكثر بكثير من الذي تضخه حالياً –أي الغاز المستخدم لإنتاج النفط–، جنباً إلى جنب مع الاستهلاك المحلي من الوقود، حيث إن هذه الكميات تخفّض الأحجام والكميات المتاحة للتصدير وقد تضاعفها.

الهوامش:

[١]– إيران تصدر ١,٢ مليار متر مكعب من الغاز إلى العراق.

[٢]– تعتزم إيران تخصيص ٥٠ مليار متر مكعب من الغاز إلى دول الجوار.

[٣] – وافقت ايران والهند على انشاء اطول شبكة انابيب لنقل الغاز بطول ١٤٠٠ كيلومتر في بحر عمان.

المصادر:

- قناة العالم: إيران تصدر ١,٢ مليار متر مكعب من الغاز إلى العراق. ٢٠١٧/١٢/٠٢– http://www.alalam.ir/news/3157436
- وكالة تسنيم: تعتزم إيران تخصيص ٥٠ مليار متر مكعب من الغاز إلى دول الجوار. ٢٠١٧/١٢/٠٤- https://www.tasnimnews.com/ar/news/2017/08/22/1499253
- قناة العالم: وافقت إيران والهند على إنشاء أطول شبكة أنابيب لنقل الغاز بطول ١٤٠٠ كيلومتر في بحر عمان. ٢٠١٧/١٢/٠٢– http://www.alalam.ir/news/1543548

دور الشركات الأمنية الخاصة في نزاعات منطقة الشرق الأوسط

د. زهير جمعة المالكي*

٢٠١٧-١٢-٧

لا تخرج الشركات الأمنية الخاصة -بغض النظر عن التوصيفات والتعريفات التي توردها عن نفسها في مواقعها الإلكترونية ونشراتها التعريفية- عن كونها مشاريع تجارية تقدم خدمات أمنية وعسكرية في آن واحد، وتشمل تلك الخدمات على أشخاص مدربين ومسلحين؛ لتوفير الحمايات للشخصيات والعجلات والأبنية والمواقع بأنواعها كافة سواء السكنية أو التجارية أو حتى العسكرية وغيرها من الأماكن. ومن ضمن خدماتها أيضاً تشغيل منظومات الأسلحة وصيانتها سواء الدفاعية أو الهجومية، فضلاً عن احتجاز المسجونين والتحقيق معهم، وتقديم المشورة للقوات المحلية وأفراد الأمن وتدريبهم. وقد تزايد الطلب على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة منذ نهاية الحرب الباردة حتى أنها تحولت إلى نشاط اقتصادي كبير يقدم باقة أوسع من الخدمات، ويوظف بعض تلك الشركات ما يزيد على عشرة آلاف موظف دائمي ما عدا عشرات الآلاف من الأفراد المتعاقدين.

وعلى الرغم من أنّ العالم القديم قد عرف نظام المرتزقة المقاتلين منذ آلاف السنين، حيث إن التأريخ يسجل أن أكزينفون الأغريقي قد قاد عشرة آلاف مرتزق من مختلف المدن الأغريقية في حملة لقارة آسيا، وأن سويسرا أيضاً -البلد الذي يعد مضرب الأمثال في الحياد- كان حتى القرن الثامن عشر المصدر الأساس لتجنيد المرتزقة المقاتلين، ولكن شهادة الميلاد الحقيقية لنشاط الشركات الأمنية الخاصة تمّت كتابتها على يد وزير الدفاع الأمريكي الأسبق دونالد رامسفيلد الذي كتب قائلاً عام ٢٠٠٢: ''لقد قررت تبني أنموذج تجاري بالبنتاغون يعلن الحرب علي النمط البيروقراطي؛

* مستشار أقدم في مشروع الاتحاد الأوروبي لتطوير التعليم القانوني العالي في العراق.

لنرتدي ثوب المغامرين الرأسماليين". وقد نشر رامسفيلد عام (٢٠٠٦) خطته التي أطلق عليها (خريطة طريق من أجل التغيير)، وتم فيها تصنيف قوات وزارة الدفاع إلى قوات عاملة، واحتياطية، وخدمة ميدانية، ومرتزقة وهؤلاء جميعا يشكلون الكثافة والقتالية لوزارة الدفاع.

عدَّ القانون الدولي منذ عام ١٨٩٩ صور المرتزقة كافة –سواء الاستخدام أو التدريب أو التجنيد– عملاً غير مشروع طبقاً للقانون الدولي مهما كان الهدف منها ولاسيما المواد من (٣١/٢٩) من اتفاقيتي لاهاي لعامي ١٩٠٧/١٨٩٩ بشأن قوانين الحرب البرية وأعرافها والمادة (٥) من اتفاقية جنيف الرابعة والمادة (٤٦) من البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ لاتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩. وكذلك الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة، واستخدامهم، وتمويلهم، وتدريبهم الصادرة عن الأمم المتحدة، وقد صدرت العديد القرارات عن الأمم المتحدة تحرم عمل المرتزقة وتجرمه في صوره كافة، وإن المجتمع الدولي عَدَّ عمل المرتزقة جريمة من الجرائم ذات الاختصاص الدولي، ونظراً لخطورة هذه الجريمة نصّت الاتفاقية السابقة علي جعل الشروع والاشتراك فيها جريمة من الجرائم التي يجب معاقبة من يرتكبها، وجعلتها من الجرائم التي تستوجب تسليم المجرمين حتى في حالة عدم وجود معاهدة تسليم بين الدول، واعتبرت الجريمة وقعت في أراضي الدولة الذي قبض على المتهم فيها. ومن القرارات التي صدرت بهذا المجال القرار رقم (٧٤/٤٠ الصادر في ١٩٨٥/١٢/١١)، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (٤٣/١٩٨٦ المؤرخ في ١٩٨٦/٥/٢٣) الذي دان فيه المجلس تزايد تجنيد المرتزقة، وتمويلهم، وحشدهم، ونقلهم، واستخدامهم. والقرار رقم (١٠٢/٤١ الصادر في ١٩٨٦/١٢/٤) بشأن المرتزقة؛ كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان ولإعاقة ممارسة الشعوب لحقها في تقرير المصير، الصادر عن الجمعية العامة في جلستها العامة رقم (٩٧)، وكذلك أصدرت الجمعية العامة عدة قرارات بشأن المرتزقة منها القرار رقم (١٥٠/٤٩ الصادر في ١٩٩٤/١٢/٢٣)، والقرار رقم (١٣٨/٥٠ الصادر في ١٩٩٥/١٢/١)، والقرار رقم (٨٣/٥١) والقرار رقم (٨٣/١٥ الصادر في ١٩٩٦/١٢/١٢)، والقرار رقم (١١٢/٥٢ الصادر بالجلسة العامة رقم (٧٠) في

١٩٩٧/١٢/١٢)، بشأن استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان، وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير. وقد أصدر مجلس الأمن الدولي عدة قرارات بشأن إدانة أي دولة تعمل على إجازة أو إباحة تجنيد المرتزقة وتقديم التسهيلات لهم؛ بهدف الإطاحة بحكومات دول أعضاء في الأمم المتحدة، منها القرار رقم (١٩٦٧/٢٣٩ في ١٩٦٧/٦/١٠)، والقرار رقم (١٩٧٧/٤٠٥ الصادر في ١٩٧٧/٤/١٤)، والقرار رقم (١٩٩٧/٤١٩ الصادر في ١٩٧٧/١١/٢٤)، والقرار رقم (١٩٨١/١٢/١/٩٤٦)، والقرار رقم (١٩٨٢/٥٠٧ في ١٩٨٢/٥/٢٨). وقد أصدر مجلس الأمن القرار رقم (٢٠٠٣/١٤٦٧ في جلسته المعقودة في ٢٠٠٣/٣/٢٨) الذي قرر فيه المجلس اعتماد البيان المرفق بشأن الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة وأنشطة المرتزقة والأخطار التي تهدد السلام والأمن في غرب أفريقيا.

وقد دفع التحرُّك الدولي ضد عمل المرتزقة بأشكاله التقليدية كافة والموجه إلى محاربة قيام الدول والحكومات بتجنيد المرتزقة واستخدامهم بصورة مباشرة إلى ظهور فكرة (عسكرة الشركات وخصخصة الحروب)؛ انطلاقاً من أن التوجه الاقتصادي العام يقوم على تحويل معظم المهام –إن لم تكن جميعها– التي كانت تقوم بها الدولة سواءٌ أكانت سياسية أم عسكرية أم اقتصادية، وكذلك الثقافية، والتعليمية، والاجتماعية إلى القطاع الخاص بما يُعرف بنظام (الخصخصة)، بحيث يتم التعامل مع تلك المهام على أنها سلع تخضع لقوانين وآليات السوق؛ ومن هذا المنطلق ظهر توجه يدعو إلى إسناد كثيرٍ من المهام التي تقوم بها القوات النظامية التي تخوض حرباً إلى شركات خاصة بصفة مقاولات، ويؤدي ذلك إلى تخفيف عبء كثيرٍ من المهام عن كاهل الجيش، وهذه الفكرة فتحت الباب لشركات متعددة تقوم بمهام التموين والأعمال اللوجستية والأمنية، وباتت تلقى قبولاً في صناعة الجيوش الحديثة.

مع تزايد دور الشركات الأمنية الخاصة شُكِّلت في المقرّ الأوروبي للأمم المتحدة مجموعة عمل تضم (١٢) خبيراً دولياً من أجل وضع مدونة حسن سلوك لقطاع الأمن الخاص، وقد أُعْتُرف فيها بأنه لا يمكن معاملة كل أجهزة الأمن المتخصصة بالحماية كمرتزقة؛ لذلك يجب التعامل مع وضع موظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في حالة النزاع المسلح على أساس كل حالة على حدة، ولاسيما مع طبيعة المهام التي يشاركون فيها؛ لذلك يتم التعامل مع موظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على أنهم أشخاص مدنيون ما لم ينضموا إلى القوات المسلحة لإحدى الدول، أو توكل إليهم مهام قتالية لصالح جماعة مسلحة منظمة تنتمي لطرف من أطراف النزاع. أما إذا قام موظفو الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بأعمال ترقى إلى مستوى المشاركة المباشرة في العمليات العدائية فإنهم يفقدون الحماية من الهجمات في أثناء هذه المشاركة، وتجوز محاكمتهم إذا وقعوا في الأسر لمجرد المشاركة في عمليات عدائية، حتى وأن لم يرتكبوا أي انتهاكات للقانون الدولي الإنساني. وتعد حماية القواعد العسكرية من الهجمات التي يقوم بها الطرف المعادي. وإن جمع المعلومات التكتيكية العسكرية، وتشغيل نظم الأسلحة في عملية قتالية أمثلة على المشاركة المباشرة في عمليات عدائية قد تشمل أفراداً من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

ينتشر في العالم عددٌ كبير من الشركات الأمنية العسكرية العملاقة التي تتخذ من القارات الخمس بؤرة لنشاطها التدخُّلي المحموم؛ فعلى سبيل المثال تنشط الشركة البريطانية (G4) في (١١٠) دول، وتُوَظِّف أكثر من (٥٧٠) ألف موظف، في حين تمارس الشركة السويسرية الأمنية(سكيورتكس) نشاطها في (٤٥) دولة، وتُوَظِّف ما مجموعه (٢٥٠) ألف موظف، وكذلك الشركة الفرنسية (سكوربكس) التي تمتلك فروعاً في آسيا وأفريقيا، فيما تعد شركة (داينكورب) أكبر الشركات الأمنية الخاصة في العالم إذ توظف (١٧) ألف شخص ولها أعمال تتجاوز (٢٠٠) مليار دولار، وشركة (ميليتاري بروفشيونال رسورسيز)، وكذلك شركة (غلوبال ريسك إنترناشيونال البريطانية) التي تستخدم الكوركا من التبت وفيجي، وشركة (غستر باتلز)، وشركة (إريني)، وشركة

(أو بي أس) الفرنسية، وشركة (ساندلاين)، وشركة (بنيتل إنترناشيونال سكيوريتي) التي لها أربعة فروع في إسرائيل، وفرنسا، والولايات المتحدة، وإيطاليا، وشركة (لفدان).

وتتخصص كلٌّ من تلك الشركات في مجال معيّن، مثل: تقييم المخاطر وهو المجال الذي تتخصص فيه شركة مثل (كونترول ريسك) لتوفير المعلومات الاستخباراتية والتحليلات، وهناك مجال تقديم الاستشارات الأمنية الذي تتخصص فيه شركات مثل: (دينكورب، وآرمور غروب)، ومجال تقديم دعم القدرات مثل الشركة البريطانية (إ س ج سكيوريتي)، وشركة (إ س فينال)، وشركة استراتيجيات المخاطر العالمية (غلوبال ريسك). وهناك من الشركات من تخصصت في مجال حمايات للأشخاص مثل: شركة (أوغارا بروتكتيف سيرفس)، وشركة (دين كورب الأمريكية)، وشركة (سيكيور بلوس) التي كانت تقوم بتأمين رموز تيار المستقبل السني في لبنان. أما في ما يخص تأمين المنشآت، فإن بعض الشركات الأمنية تؤدي أنشطة تأمين المنشآت العامة، ونقل الأموال مثل: شركة (آرمور كورب البريطانية).

مع تزايد الصراعات والمخاطر في منطقة الشرق الأوسط كثّفت الشركات الأجنبية وجودها في المنطقة، ومن بينها شركة (G4S) التي يعمل فيها (٦٣٥) ألف موظف في (١٢٥) فرعاً، وتمتلك فروعاً في اليمن، والأردن، والسعودية، والبحرين، ولبنان، والعراق، وإسرائيل. وكذلك شركة (كوين سيرفس) لخدمات الأمن التي تتخصص في عدة أمور منها: أنظمة الأمن والحراسة، والأعمال البحرية. وشركة (سبيد سيرفس) التي يتركز نشاطها فى نقل الأموال.

ونتيجة للعديد من المخالفات التي تورط فيها الحراس الأمنيون التابعون لكبريات الشركات الخاصة في عدة مناطق مثل (جريمة ساحة النسور في العراق)؛ فقد عمدت تلك الشركات إلى تغيير أسمائها، أو الاستعانة بشركات محلية للعمل من خلالها؛ حيث إن شركة (بلاك ووتر) العالمية قامت

بتغيير اسمها إلى (Xe) بعد أن قام مديرها التنفيذي السابق ومالك معظم أسهمها إيريك برنس ببيعها إلى مستثمرين آخرين لينتقل إلى دولة الإمارات العربية كما ذكرت التقارير الصحفية. وقد لجأت بعض الشركات أيضاً إلى أسلوب لطيف من خلال ترجمة أسمائها الإنجليزية إلى أسماء عربية؛ لتجنُّب أي ملاحقات عن أي مخالفات قد تحصل في أثناء أداء عملها في منطقة معينة.

لقد أدّت النزاعات المتكررة في عدة مناطق بالشرق الأوسط للجوء دول المنطقة إلى الاستعانة بخدمات الشركات الأمنية الخاصة؛ لتقديم خبراتها، ومقاتليها للدفاع عن مصالح تلك الدول، ولاسيما مع شعور دول المنطقة الغنية بأنّ قواتها المسلحة غير كافية أو غير قادرة على القيام بالمهام المطلوبة منها مع غياب الخبرة للتعامل مع مستجدات الوضع الدولي والإقليمي؛ حيث أشارت تقارير نشرتها صحيفة نيويورك تايمز وذكرتها قناة (بي بي سي) إلى قيام دولة خليجية بتوقيع عقد بمبلغ (٥٢٩) مليون دولار لإنشاء شركة خاصة مهمتها تنفيذ العمليات الخاصة بمكافحة الإرهاب داخل الدولة، وحماية خطوط البترول، وناطحات السحاب، والمنشآت الحيوية، فضلاً عن المشاركة في الدفاع عن هذه الدولة في حال تعرضها لهجوم خارجي. وقد أعلن المتحدث باسم الخارجية الأمريكية مارك تونر لنيويورك تايمز أن وزارته تعكف على التحقيق فيما إذا كان المشروع ينطوي على انتهاك للقوانين الأمريكية التي تنصُّ على ضرورة حصول الأمريكيين على موافقة من الحكومة الأمريكية قبل ضلوعهم في تقديم التدريب العسكري لأي قوات أجنبية.

ومن ناحية أخرى فإن الدول الغنية في المنطقة وجدت في أسلوب تأسيس الشركات الأمنية وسيلة جديدة للتحكم بمسار الأمور في الدول الأخرى في المنطقة من خلال توقيع عقود مع تلك الدول؛ لتقديم الحمايات سواء لطرق المواصلات أو المنشأت الحيوية، مثل: المطارات، والموانئ، وأنابيب نقل الطاقة حيث إن قيام أي دولة بتسليم طرقها الحيوية إلى إحدى تلك الشركات يجعل للدولة المالكة للشركة القدرة على التحكم بتلك الطرق والمنشآت الحيوية، وهذا ما دفع إحدى

الدول الخليجية إلى تأسيس أكثر من شركة بأسماء وإدارات عالمية؛ للتمكن من التحكم بمسار الأمور في عدة دول تفوقها حجماً ومساحةً وعدد سكان.

وعلى الرغم من محاولات بعض الشركات في المنطقة تغطية أسمائها الحقيقية أو العمل تحت ستار أسماء محلية فإن الصراعات بين حكومات المنطقة أدّت إلى الكشف عن العديد من الجوانب المتعلقة بعمل تلك الشركات وحجم تدخلاتها في التأثير على سيادة الدول تلك، ولعلَّ آخر الحوادث التي هزت وضع الشركات في المنطقة هو قيام مجموعة حقوقية تتخذ من لندن مقراً لها برفع دعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية –ليس على الدول التي تستعين بتلك الشركات كون تلك الدول غير موقعة على اتفاقية المحكمة وغير خاضعة لولايتها القضائية، وليس على الشركات لأنها شركات محلية وليست من أشخاص القانون الدولي– على الأشخاص العاملين في تلك الشركات ولاسيما من دول أمريكا اللاتينية الموقعة على ميثاق المحكمة الجنائية الدولية؛ وبهذا تم الدخول من خلال ثغرة لم يتم أخذها بالحسبان من قبل الشركات أو الدول، فتلك التحقيقات قد تقود إلى إدانة شخصيات كبيرة كانت تتوقع أنها محمية ومحصنة بمناصبها السيادية الوطنية.

من خلال ما ذُكِر آنفاً يمكن أن نقول إن المهمة المعلنة للشركات الأمنية الخاصة يمكن أن يتم تغليفها بمصطلحات قانونية براقة وجميلة من منطلق شعار (تقديم الأمن ومحاربة الإرهاب) من خلال عناصر كفوءة ومدربة، ولكن تجاوز تلك الأهداف المعلنة واللجوء إلى القوة المفرطة يضع محددات كبيرة على عمل تلك الشركات، ويلقي بظلاله على أسلوب عملها ولاسيما أن تلك الشركات تحيط عقودها الموقعة بأعلى درجات من السرية والغموض، وإن اللجوء إلى الاستعانة بأشخاص أجانب لتأمين الحمايات –وإن كان على سبيل الإشراف غير المباشر– يمثل خرقاً كبيراً لسيادة الدولة، ويجعل مقدّراتها بيد أشخاص لا تربطهم بالدولة سوى آليات السوق من عرض وطلب.

مبدأ التوازن داخل العائلة المالكة السعودية

أحمد حسن علي*

٢٠١٧-١٢-٩

في عام ١٧٤٤، أسّسَ أمير الدرعية في نجد (محمد بن سعود آل مقرن) الدولة السعودية الأولى بالتحالف مع الحركة الوهابية، واستمرت تلك الدولة في التوسع حتى سقوطها عام ١٨١٨ على يد الجيش المصريّ بقيادة إبراهيم باشا. وخلال تلك الفترة، سيطرت الدولة السعودية على القبائل العربية في نجد مستخدمة الحركة الوهابية على أنها إعادة لنشر رسالة التوحيد ومحاربة البدع والخرافات ومظاهر الشرك.

لقد شهدت تلك المرحلة سلسلة من غزوات النهب والسلب من قبل الدولة السعودية الأولى اعتماداً على مبدأ الحركة الوهابية في تكفير الآخرين، فخطورة مبدأ التكفير تكمن في إباحة قتل المخالفين وسلب ممتلكاتهم وسبي نسائهم، وهو ما كانت القبائل العربية تعتمده في تلك الفترة بالجزيرة العربية، وما كان على الأمير محمد بن سعود إلا أنْ يتفق مع الشيخ محمد بن عبد الوهاب على إنشاء دولة تشرع القتل والسلب والسبي لتجمع قبائل نجد حولها؛ وعلى هذا الأساس، بدأت الإغارات على القبائل عبر الجزيرة العربية ووصلت إلى أطراف اليمن والخليج والحجاز، مهددة مكة والمدينة –رمز السلطة الدينية للخليفة العثماني–، ووصلت غزوات الدولة السعودية إلى جنوب العراق والشام؛ وحينما فشل الولاة العثمانيون في العراق والشام بمواجهة الدولة السعودية، طلب السلطان العثماني من محمد علي والي مصر مواجهة التهديد السعودي، ودخل الجيش المصري الدرعية بعد معارك انتهت بهزيمة السعوديين واستسلام ملكهم، وأَرسلَ محمد علي ملكَ السعودية إلى إسطنبول حيث صلبه العثمانيون بعد التنكيل به.

* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

وبعد انسحاب الجيش المصريّ، حاول شيخ قبيلة يدعى مشاري بن معمر أن يوحد قبائل نجد، وأن يكون حليفاً لمحمد علي، لكنه اصطدم بشقيق عبد الله بن سعود آخر ملوك الدولة السعودية الأولى، الذي كان قد نجح في الفرار من أسر القوات المصرية، وتمكّن ابن معمر من اعتقال شقيق الملك مشاري بن سعود، ثم تقدم نحو الرياض مركز آل سعود الجديد بعد أن هرب منها حاكمها تركي بن عبد الله آل سعود الذي جمع رجال القبائل واستعاد لاحقاً الدرعية فالرياض، واتخذ الأخيرة عاصمة له.

وبدأ عهد الدولة السعودية الثانية التي أنشأها تركي بن عبد الله آل سعود في سنة ١٨٢٤، وعلى الرغم من محاولات محمد علي في بسط نفوذه على نجد إلا أنه لم ينجح. ومن بعد تركي –وخلال عهد فيصل بن عبد الله– أخذ ال سعود العبرة من التصادم مع الدول الكبيرة التي انتهت بسقوط الدولة الأولى؛ لذا أقام ابن عبد الله علاقات طيبة مع الدولة العثمانية ومصر.

ولكن بعد وفاة الملك فيصل بن عبد الله في عام ١٨٦٥، ظهرت الصراعات الداخلية في العائلة المالكة بين ولي العهد وأخيه الطالب للملك، وتطور الصراع إلى مواجهة عسكرية، وقد طلب ولي العهد من والي العراق التدخل عسكرياً فأرسل الوالي رجال القبائل العراقية لمساندته، وانتهت المعركة بعد تدخل العراقيين بهزيمة شقيق ولي العهد، إلا أنَّ الوالي العثماني ضمَّ منطقة نجد إلى الإقليم العراقي وأطلق عليها اسم متصرفية نجد.

واستمرت المواجهات المسلحة داخل العائلة الحاكمة لسنوات حتى وفاة الملك سعود بن فيصل في عام ١٨٧٥، وتولّى الحكم شقيقه عبد الرحمن بن فيصل، لكنه دخل في صراع مع شقيقه محمد بن فيصل؛ انتهى بتولي الأخير الحكم، وطالب عبد الله بن فيصل عم الملك محمد بن سعود بن فيصل بالحكم، واستنجد بمحمد بن رشيد حاكم دولة آل رشيد الذي قام باحتلال الرياض، ولم

يسلّمها إلى عبد الله بن فيصل بل عيّن عليها حاكماً من طرفه. وثار عبد الرحمن بن فيصل –والد الملك عبد العزيز مؤسس الدولة السعودية الثالثة– في الرياض على حكم آل رشيد؛ وتمكّن من حكم الرياض، وحاول عبد الرحمن التوسع؛ فهاجم القصيم، وأصيب جيشه بهزيمة كبيرة جداً قتل فيها كثيرٌ من رجاله، وتسببت تلك المعركة في استعجال آل رشيد بالقضاء على الدولة السعودية الثانية في عام ١٨٩١، وهرب عبد الرحمن بن فيصل مع ابنه عبد العزيز إلى الكويت ولجأ إلى آل صباح.

وبات واضحاً للعائلة المالكة السعودية أن الصراع والحروب الداخلية بسبب اختلاف أبناء فيصل بن تركي بن عبد الله آل سعود أدّيا إلى إضعاف الدولة وسقوطها على يد آل رشيد حكام إمارة شمّر؛ لذا تدارك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود مسألة ''التوازن في العائلة'' في الدولة الثالثة، مع التغلُّب على معضلة تأثير الدول القويّة في المنطقة بالتحالف مع بريطانيا ثم الولايات المتحدة بعد اكتشاف النفط.

وتولّدت قناعة راسخة لدى أمراء الدولة السعودية الثالثة –التي بدأت رسمياً في عام ١٩٣٢– أنّ أساس استقرار المملكة يعتمد على مبدأين أساسيين هما: التوازن الداخلي للعائلة الحاكمة تفادياً لأي صراع بين الأمراء، وعدم مواجهة الدول القويّة في الشرق الأوسط؛ وصارت تلك الرؤية استراتيجية الملك عبد العزيز قبل إعلان الدولة السعودية الثالثة، وبعدها حتى وفاته في عام ١٩٥٣؛ وسار الملوك من بعده على هذه الاستراتيجية في توزيع المناصب والصلاحيات والأموال بين الأمراء لتحقيق التوازن، وأيضاً تفادي الوقوع في أخطاء الدولة السعودية الأولى في تهديد الدول القوية بالشرق الأوسط.

وفيما يخصُّ الصراع الذي دار بين الملك سعود بن عبد العزيز وولي عهده فيصل بن عبد العزيز، فنجد أن أمراء آل سعود وقفوا جميعاً إلى جانب فيصل بسبب محاولة سعود كسر مسألة

التوازن والتفرُّد بالحكم، وخلال سنوات ١٩٥٣-١٩٦٤ في عهد سعود بن عبد العزيز، قاد جمال عبد الناصر حملة لإسقاط الدول الملكية ونجح في اليمن بإقصاء الملكيين وتولي الجمهوريين الحكم، وهو ما أثار الرعب لدى الأمراء السعوديين؛ لذا شهدت المملكة صراعاً صامتاً بين الملك وبقية الأمراء انتهت بعزل سعود وتولي فيصل؛ لأن الامراء وجدوا في سعود عدم الأهلية في مواجهة عبد الناصر فضلاً عن مسألة التوازن العائلي.

وسار فيصل (١٩٦٤-١٩٧٥) ومن بعده خالد (١٩٧٥-١٩٨٢) وفهد (١٩٨٢-٢٠٠٥) وعبد الله (٢٠٠٥-٢٠١٥) على المبدأين السابقين، فمثلاً كان بإمكان الملك خالد عزل الأمير عبد الله عن قيادة الحرس الوطني ولكنه لم يفعل، وأيضاً كان باستطاعة الملك فهد رفض تولّي عبد الله ولاية العهد واختيار أحد إخوته الستة الأشقاء المعروفين بالجناح السديري ولكنه لم يفعل؛ تطبيقا لمبدأ التوازن. وحتى الملك عبد الله كان بمقدوره عزل سلمان وعهد ولاية العهد لولده متعب قائد الحرس الوطني، ولم يفعل، فكل أمير من الأمراء الأقوياء يرتبط بعلاقات قبلية ومصالح سياسية واقتصادية تجعل من عزله استهداف لطبقة متنفذة وقوية قد تقود لصراعات داخلية مشابهة لما حصل في نهاية الدولة السعودية الثانية.

فالجيش المعروف في السعودية باسم الحرس الوطني، تولّى قيادتها الملك عبد الله منذ عام ١٩٦٣، وصارت قوة أمنية داخلية أشبه بجيش موازٍ يُمثّل حصناً في وجه أي محاولة انقلاب محتملة، وهمزة الوصل الرئيسة بين القبائل ذات النفوذ في البلاد والحكومة، ويصل تعدادها إلى مئة ألف من وحدات قبلية تدين بالولاء لعبد الله ومن بعده لمتعب منذ ١٩٦٣ وحتى ٢٠١٧.

والجدير بالذكر أن الملك عبد العزيز آل سعود -مؤسس الدولة- اعتمد في سياسته لبسط الأمن إلى جانب القوة مبدأ المصاهرة مع القبائل القويّة، وكل قبيلة دخلت في مصاهرة مع الملك عبد

العزيز ترتبط في تحالف مع قبائل أخرى حسب المناطق والعلاقات التأريخية، وكل أمير من الأمراء الأقوياء يحتفظ بعلاقات متجذرة مع قبيلة والدته وقبائل أخرى مناطقية؛ لذا فإن إقصاء هؤلاء الأمراء وتجاهل زعماء تلك القبائل قد يعود بالمملكة إلى عهد مشابه إلى أواخر الدولة السعودية الثانية.

دور أجهزة الاستخبارات الوطنية في إدامة الزخم الأمني العراقي

علي زياد العلي*

٢٠١٧-١٢-١٦

تعدُّ أجهزة الاستخبارات ذات أهمية استراتيجية قيّمة لدى جميع الحكومات، ففي عالم متقلب ومحاط بالهواجس والشكوك لا يمكن معرفة القيمة الحقيقية للاستخبارات إلَّا بعد اختبار عملها الأمني، فالاستخبارات ليست الميدان الأمني الوحيد للحكومات، لكنها تستخدم من قبل القابعين على عملية صنع القرار؛ من أجل تعضيد تصوراتهم حول الغموض الذي يشوب البيئة الأمنية (الداخلية، والخارجية) انطلاقاً من حيثيات التناغم والتنافر مع المحيط الخارجي.

تعاظمت أهمية دور أجهزة الاستخبارات العراقية بعد عام ٢٠١٤؛ نتيجة الانتكاسات الأمنية التي ألقت بظلالها على مخرجات نشاطات هذه الأجهزة وعملها في ميدان البيئة الأمنية الداخلية، انطلاقاً من نظرية (الانبثاق والأفول) التي تتحدث عن صعود الأدوار الاستخباراتية وانحسارها. وقد انعكس الضغط الأمني لأحداث عام ٢٠١٤ بنحوٍ فعال على أسلوب إدارة أجهزة الاستخبارات من خلال إعادة النظر في الهيكلية، والتنظيم، والأسلوب، والأداء الاستخباراتي الوطني؛ فإعادة النظر بأسلوب الإدارة والأداء جاء نتيجة الحاجة الملحة إلى دور فعال لهذه الأجهزة تماشياً مع حجم التهديد الاستخباراتي والأمني الذي عصف بالداخل العراقي والذي تمثل باتساع دائرة الاعتداءات الإرهابية؛ وبالنتيجة فإن مجال عمل هذه الأجهزة ينعكس سلباً على واقع البيئة الأمنية الوطنية.

من الضروري جداً أن تتبع مؤسسة الاستخبارات العراقية في المستقبل القريب استراتيجية الدفاع بـ(العمق الإقليمي) التي تهدف إلى كسر مصدات الأجهزة والمنظمات الداعمة لنشاطات التنظيمات الإرهابية في العمق الوطني، فمبدأ الدفاع في العمق هو استراتيجية يمكن وصفها بأنها الأنضج والأصلح لأداء مؤسسات الاستخبارات العراقية من خلال تفعيل نشاطاتها وتقليل جوانب ضعفها. ومن دون شك أن أي إخفاق يشوب عمل هذه الأجهزة هو انعكاس سلبي

* باحث متخصص في الشؤون الدولية والاستراتيجية.

يعصف بديمومة البيئة الأمنية في العمق الاستراتيجي الوطني للعراق.

بعد عام ٢٠١٤ انتقلت الاستراتيجية الآمنة لأجهزة الاستخبارات العراقية من النشاط المحجم والمحدود محلياً إلى التكتيك الإقليمي الموسع من خلال توسيع رقعة نشاطاتها؛ لتشمل المنشأ والمنطلق الاستخباري المضاد ولاسيما أن العراق اليوم يعاني من عزلة أمنية-إقليمية بأبعاد جزئية؛ بسبب المواقف والأدوار التي ترتبت على منطلقات السياسة الخارجية، لذا فالزخم الأمني الاستراتيجي لأجهزة الاستخبارات الوطنية بات بمرحلة الارتقاء الجزئية، ولاسيما من ناحية قياس منحنيات تأثير الأداء، ومنعكسات البيئة الأمنية المستقرة؛ فالانتصارات العسكرية على (داعش)، وحسم المعركة عسكرياً هو بالتأكيد بداية لمرحلة جديدة يقع ثقلها في مجمله على كاهل العامل الاستخباراتي الوطني، من خلال انتقال حلبة الصراع من المواجهة المكشوفة إلى المواجهة الاستخباراتية الأمنية.

ومن هنا يأتي دور البعد الاستخباراتي لرصد المعلومات في المناطق المحررة وتعضيدها، ورأب التصدعات الأمنية، فضلاً عن إدامة الاختراق المعاكس للمناطق الرخوة أمنية ولاسيما في منطقة عمق التأثير الأمني للعاصمة بغداد، التي تعني خط المواجهة الأول استخباراتياً، التي تمثل بوابة الموجهة والتحدي الأمني مع التنظيمات الإرهابية، فاستخبار الحدث قبل انطلاقه ومن ثم معالجته بتكتيكات أمنية خاصة بعيدة عن العمل العسكري المكشوف إعلامياً هو من صلب التكتيكات الاستخباراتية المتبعة في الوقت الحاضر.

ويبرز دور أجهزة الاستخباراتية العراقية في المرحلة المقبلة بمدخلين استراتيجيين تنصب اتجاهاتهما على الصعيد الداخلي والخارجي، هما:

المدخل الاستراتيجي الداخلي (البيئة الداخلية):

١- تحطيم حاجز الجمود الاختراقي للتنظيمات الإرهابية من خلال تفعيل أدوار العملاء المهجنين للحصول على المعلومة الدقيقة.

٢- رفد صانع القرار العراقي برؤية معلوماتية مستقيمة؛ ومن شأن هذا إعادة صياغة القرارات الاستراتيجية بصورة صحيحة على صعيد الأمن الاستراتيجي وعلى الصعيد السياسي.

٣- كسر الجمود الاستخباراتي (المكتبي) من خلال تضيق فجوة المسافة بين العناصر

الاستخباراتية والبيئة الأمنية (الداخلية والخارجية)، الذي من شأنه الانعكاس على حسن الأداء الاستخباراتي.

٤- تكثيف الجهود الاستخباراتية في المناطق البعيدة من الأماكن المأهولة، حيث تمثل هذه المناطق دوائر رخوة للبيئة الآمنة الوطنية انطلاقاً من البعد الجغرافي الذي يعد نقطة مفصلية في دائرة الأمن الاستراتيجي الوطني.

٥- تضليل العدو من خلال إمداده بمعلومات زائفة من طريق استراتيجية (الاختراق الزائف) التي تمكن الأجهزة الاستخباراتية من زرع معلومات تكتيكية مزيفة داخل المنظمات الإرهابية.

٦- تشكيل هيئة الإنذار المبكر الاستخباراتية التي يقتصر عملها على جمع المعلومات المستقبلية من دوائر البحث والتقصي (صناديق الأفكار)، التي ترتبط مباشرة بالهياكل العليا لأجهزة الاستخبارات الوطنية؛ من أجل إعطاء تصورات ذهنية لهيكلة البيئة الأمنية الداخلية والإقليمية، وهو بالتأكيد سيساهم بنحوٍ كبير بكسر حاجز الصدمة الأمنية.

المدخل الاستراتيجي الخارجي (البيئة الإقليمية – الدولية):

١- تنسيق الجهود الاستخباراتية المحلية مع الأجهزة الاستخباراتية الإقليمية، من خلال تكثيف الارتباط والنفوذ والتعامل المسيطر عليه بالتعاون الأمني والتنسيق المؤسساتي المحسوب، من دون أن يؤثر هذا التنسيق على عمل الاستخبارات في الداخل بالابتعاد عن الاتكال على الأجهزة الخارجية بنحوٍ كبير في اقتناص المعلومة.

٢- تعضيد التنسيق الاستخباراتي مع الاستخبارات الدولية (المتنفذة)، فمن ضرورة الارتقاء بعمل أجهزة الاستخباراتية الوطنية هو إيجاد نوع من الترابط والتعاون مع الأجهزة الاستخباراتية الدولية العريقة الذي يعطي استفادة من الإمكانيات الحديثة في استقصاء المعلومة، فضلاً عن تكثيف التعاون من أجل تبادل المعلومات الذي سينعكس إيجاباً على البيئة الأمنية الوطنية.

٣- الاختراق المضاد للاستخبارات الإقليمية لكشف بوصلة التأثير على الأمن الوطني العراقي، وكسر حاجز العمل في الداخل، وإيجاد نوع من التوازن لرفع مستوى الجهد الاستخباراتي

الخارجي؛ ليوازن حجم الجهد الخارجي.

٤- تكثيف الجهد الاستخباراتي في الخارج الإقليمي والدولي، انطلاقاً من مبدأ أن البيئة الداخلية لها علاقة ترابطية مع متغيرات البيئة الدولية؛ وبالتالي لا بدَّ من تكثيف الجهود الاستخباراتية في الدائرة الإقليمية والدولية، وضوررة الابتعاد عن تغليب الجهد الداخلي على الجهد الخارجي، فبالتأكيد أن انعكاسات البيئة الخارجية هي ذات تأثير على البيئة الأمنية الوطنية.

ومما ذُكِرَ من معلومات واقتراحات في مظانِّ هذه الورقة يمكن القول إن دور أجهزة الاستخبارات العراقية في الدائرة الأمنية الداخلية والإقليمية لا يقتصر عمله على الكشف المبكر عن الاعتداءات الإرهابية في الداخل الوطني والاختراق المضاد، ولكن يتبلور عمل هذه الأجهزة ليشمل رفد الجهات العليا بمعلومات استراتيجية تعضد وجهة نظر صانع القرار ببعض المعلومات حول المسائل الاستراتيجية الداخلية والخارجية، وإن ارتقاء دور هذه الأجهزة هو انعكاس وظيفي لطبيعة توجهات الإدارة الاستخباراتية نحو صياغة الأمن الوطني الوظيفي، فالدور المستقبلي لهذه الأجهزة في البيئة الداخلية الوطنية يجب أن يتم على وفق رؤية وطنية شاملة تعكس طبيعة الواقع المجتمعي والثقافي، فكلما ارتقى الدور الاستخباراتي لهذه الأجهزة إلى المستوى المطلوب عكس أداء الأمن الداخلي مستوى سقف الطموحات الوطنية وصولاً إلى الهدف المنشود المتمثل بالسيادة الاستخباراتية الوطنية.

تبعات قرار الرئيس الأمريكي عن تهويد القدس

أحمد حسن علي*

٢٠١٧-١٢-١٨

في العام ١٩٨٠ ضمت الحكومة الإسرائيلية الجزء الشرقي لمدينة القدس بعد احتلالها في حرب حزيران ١٩٦٧ وإعلانها عاصمة لها، إلا أن المجتمع الدولي لم يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل؛ لاحتواء القسم الشرقي من المدينة على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية واليهودية على حد سواء؛ وبالتالي صار الاعتراف يعني الإقرار بيهودية القدس، وتجاهل المسلمين والمسيحيين، وجعل جميع الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية تحت إدارة الحكومة الإسرائيلية، وتهديد وجود مئات الآلاف من الفلسطينيين ممن يعيشون في القدس؛ وكرد فعل، نقلت معظم دول العالم سفاراتها من القدس الغربية إلى تل أبيب تأييداً لقرار الأمم المتحدة الرافض لتهويد القدس.

وفي عام ١٩٩٠ ناقش الكونغرس الأمريكي نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وصدر قانون نقل السفارة عام ١٩٩٥، وقد تضمن القانون أن تبقى القدس موحدة تحت السلطة الإسرائيلية، والاعتراف بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، وإلزام الإدارة الأمريكية بنقل السفارة؛ لكن القانون قد منح الرئيس الأمريكي حق تأجيل تنفيذ القرار، وهو ما سار عليه الرؤساء الأمريكيون من بيل كلينتون وجورج بوش إلى باراك أوباما خشية فشل محادثات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين بعد سنوات طويلة من الانتفاضة.

ومما لا شك فيه أن تنفيذ القرار الأمريكي هذا سيهدد باندلاع انتفاضة فلسطينية جديدة، وهو ما يعني حرب استنزاف لإسرائيل في احتجاجات طويلة تهدد جميع الأطراف في الشرق الأوسط، وتقضي على سمعة الولايات المتحدة التي تعهدت في المفاوضات الأولى بين الفلسطينيين والإسرائيليين بتحديد هوية خاصة للقدس الشرقية.

إن قرار الرئيس ترامب يتناقض مع السياسة الأمريكية القديمة التي تعدُّ القدس مدينة محتلة

* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

كجزء من قرار التقسيم الذي اتخذته الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ لجعل القدس منطقة دولية، وإبقائها للأديان الثلاثة. ويناقض هذا القرار أيضاً الالتزام الأمريكي باتفاقية أوسلو لعام ١٩٩٣؛ حيث تبقى قضية القدس إحدى القضايا الرئيسة الواجب تسويتها في مفاوضات السلام النهائية.

إن من الصعب التنبؤ برد الفلسطينيين على هذا القرار الأمريكي، وما بات واضحاً هو أن هناك غضباً شديداً قد يؤدي إلى انفجار عنيف ذي أبعاد دينية عميقة في العالم الإسلامي، وقد يدفع الغاضبين اليائسين إلى دعم أيديولوجية داعش؛ وبالتالي ستؤدي الخطوة الأمريكية إلى تقوية التطرف بدلاً من اجتثاثه.

فالانتفاضة الفلسطينية الأولى أو ما عرفت بانتفاضة الحجارة، كانت نتيجة للوضع المأساوي في المخيمات الفلسطينية بانتشار البطالة والإهانات اليومية من قبل الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، فتسبب حادث عدّه الإسرائيليون أمراً هيّناً بقيام الانتفاضة الأولى؛ ففي يوم ٨ كانون الأول ١٩٨٧، دهس سائق شاحنة إسرائيلي مجموعة من العمال الفلسطينيين على حاجز تفتيش إسرائيلي في قطاع غزة، إذ أشعل ذلك الحادث الشرارة الأولى للانتفاضة التي استمرت حتى ١٩٩٣ مع توقيع اتفاقية أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، مع أنها هدأت إلى حد ما في العام ١٩٩١ بعد حرب الخليج الأولى التي كانت من نتائجها بدء المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية برعاية أمريكية.

وقد قتل الإسرائيليون في تلك الانتفاضة نحو ١٣٠٠ فلسطيني، فيما قتل الفلسطينيون ١٦٠ إسرائيلياً فضلاً عن مقتل نحو ١٠٠٠ فلسطيني متعاون مع إسرائيل.

وحين مراجعة الأسباب التي أدت إلى الانتفاضة الأولى نجد أنها قائمة لغاية الآن، فما زال الشعب الفلسطيني غير متقبل لما حدث له بعد حرب ١٩٤٨ من تشريد وتهجير قسري مع استمرار ممارسات العنف الإسرائيلية والإهانات اليومية، ويضاف إلى ذلك سوء الأوضاع المعيشية. ومع إعلان الحكومة الإسرائيلية للقدس عاصمة لها في عام ١٩٨٠ اتخذ الإسرائيليون بعض الإجراءات مثل تقنين الدخول إلى الحرم المقدسي، والأماكن الإسلامية، والاستيلاء على بعض الأراضي في القدس لبناء المستوطنات.

واتهم إسحاق رابين –رئيس الوزراء الإسرائيلي حينها– إيران وسوريا بأنهما تقفان وراء اندلاع الانتفاضة، بينما اتهم نائبه منظمة التحرير الفلسطينية بمسؤولية اندلاع الاحتجاجات،

وفي حقيقة الأمر كان هناك إجماع بأن الانتفاضة كانت عفوية ولم يخطط لها أحد، ولكن رابين أراد فرض القانون والنظام بالقوة في الأراضي المحتلة، وإنْ تتسبب بمعاناة للفلسطينيين، وقال كلمته الشهيرة ''سنكسر أيديهم وأرجلهم لو توجب ذلك''. ونشر مصور إسرائيلي صور جنود يكسرون أذرع فلسطينيين باستخدام الحجارة في نابلس، وتلك الصور أثارت مشاعر التعاطف حول العالم مع الفلسطينيين.

وفشل الجيش الإسرائيلي في إنهاء الانتفاضة على الرغم من استعانته بقوات النخبة التي حاربت في لبنان، ولم تنفع قوات خاصة إسرائيلية تتكلم العربية دخلت متخفية بين المحتجين. ومع أن الانتفاضة كانت سلمية إلا أن بعض المحتجين استهدفوا الإسرائيليين وتحديداً من عناصر حركة حماس؛ فالانتفاضة تسببت بولادة حركة حماس التي نشأت من تجمع طلبة الشيخ أحمد ياسين بعد أسابيع من تحرك الانتفاضة، وأنشأت الحركة شبكة استخبارات لملاحقة الفلسطينيين المتعاونين مع إسرائيل، ثم بدأت بمهاجمة الجنود الإسرائيليين، وحرق المحال والمزارع المملوكة للإسرائيليين في قطاع غزة؛ وفي وقت قصير صار لحركة حماس دور فعال نتيجة تطويرها سبل المقاومة خلال الاحتجاجات مثل رمي الحجارة، واستخدام السكاكين، وقتل المتعاونين، واختطاف الجنود الإسرائيليين.

وشهدت الانتفاضة الأولى بعض العمليات المؤثرة على إسرائيل مثل عملية ''ديمونا بالنقب'' عام ١٩٨٨ حينما تمت مهاجمة موظفين متوجهين إلى مفاعل ''ديمونة''، واختطاف جنود لمبادلتهم بأسرى فلسطينيين. وأدركت القيادة الإسرائيلية أن الحل العسكري لا يجدي نفعاً مع الانتفاضة فتوجهت إلى الحل السياسي وتوقيع اتفاق أوسلو.

ولكن إسرائيل لم تلتزم بتطبيق كل فقرات اتفاق أوسلو واستمرت في سياسة الاغتيالات، والاعتقالات، واجتياح المناطق الفلسطينية، ورفضت إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين مع الاستمرار ببناء المستوطنات، ورفض عودة اللاجئين أو الانسحاب لحدود حزيران ١٩٦٧، مع تجاهل الإدارة الأمريكية لتنفيذ الاتفاقيات التي جرت برعايتها؛ فكل ذلك سبب حالة من الإحباط والغضب لدى الفلسطينيين، وفي خضم تلك الأجواء قام رئيس الوزراء أرييل شارون بدخول المسجد الأقصى والتجول في ساحاته، وقال إن الحرم القدسي منطقة إسرائيلية؛ فتلك الزيارة قادت إلى مواجهات بين المصلين الفلسطينيين والإسرائيليين في ساحة المسجد الأقصى

انتهت بمقتل بعض الفلسطينيين.

وعلى إثر تلك الحادثة، اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية أو ما عرفت بانتفاضة الأقصى في ٢٨ أيلول ٢٠٠٠، وانتهت في ٨ شباط ٢٠٠٥ بعد اتفاق شرم الشيخ؛ وخلال هذه الانتفاضة، كثرت المواجهات المسلحة التي تسببت في مقتل آلاف الفلسطينيين وإصابة عشرات الآلاف، ومقتل مئات الإسرائيليين وإصابة العديد منهم، وتدمير عشرات الآليات والمدرعات العسكرية الإسرائيلية.

ونتج عن الانتفاضة الثانية إقصاء معظم القادة الفلسطينيين من الصف الأول، وإلحاق الدمار بالبنية التحتية الفلسطينية وممتلكات المواطنين، وانسحاب إسرائيل من قطاع غزة بعد فشل الجيش الإسرائيلي في مواجهة الفصائل المسلحة الفلسطينية، ولاسيما حماس؛ حيث تمكن الفلسطينيون من تصنيع أول صاروخ فلسطيني في غزة، وقاموا بقصف البلدات الإسرائيلية.

وعلى الرغم من بناء إسرائيل لجدار الفصل بينها وبين المناطق الفلسطينية، سادت حالة من انعدام الأمن في الشارع الإسرائيلي بسبب العمليات الانتحارية مسببة في تهديد السياحة في إسرائيل التي تشكل نحو ٦٪ من الدخل القومي الإسرائيلي، وتطورت قدرة الفصائل المسلحة الفلسطينية على اختراق الجدار الأمني، واغتيال وزير السياحة الإسرائيلي، مع قتل المئات من الإسرائيليين.

إن الاحتجاجات الفلسطينية الحالية قد تتجه إلى منحى غير متوقع كما حصل من قبل بعشرات الهجمات المسلحة التي شنها فلسطينيون غاضبون يائسون بنحوٍ منفرد ضد أهداف إسرائيلية دون دراية الفصائل الفلسطينية، ومن الممكن ولادة فصائل جديدة تتبنى العمل المسلح، ومن غير المتوقع أن تدخل غزة في حرب جديدة ضد إسرائيل، ولكن إذا قامت انتفاضة جديدة فإن الجيش الإسرائيلي سيدخل في مواجهة الفتيان والأطفال المحتجين غير المسلحين، وهو سيناريو مقلق للإسرائيليين في سيناريو مشابه للانتفاضتين الأولى والثانية.

التنافس التركي-السعودي والمواجهة الإعلامية

أحمد حسن علي*

٢٠١٧-١٢-٢٣

من يتابع الإعلام السعودي والتركي من كثب في هذه الأيام يرى بوضوح وجود خلاف حادٍّ غير معلن بين الدولتين بدءاً منذ تغيير تركيا سياسةَ العداء تجاه روسيا بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في تموز ٢٠١٦، حتى زعامة تركيا المعارضة الإسلامية ضد قرار الرئيس الأمريكي جَعْلَ القدس عاصمةً لإسرائيل.

فموقف تركيا والتصعيد الذي قادته دفاعاً عن القدس باستضافتها مؤتمراً عاجلاً لمنظمة التعاون الإسلامي، وقرارها بفتح سفارة في القدس الشرقية –وسط موقف سعودي هادئ أمام القرار– أغضب الإعلام السعودي وجعله يهاجم الرئيس التركي لأنه أراد انتزاع موقع الزعامة الإسلامية من السعودية بحسب ما يراه الإعلام السعودي.

وعلى الرغم من أن القمة الإسلامية في إسطنبول لم يحضرها سوى ١٧ زعيماً إسلامياً من أصل ٥٣ دولة إسلامية، إلا أنّ ذلك أشار بوضوح إلى وجود تنافس تركي–سعودي على قيادة المجتمع الإسلامي السنّيّ، وانقسام هذا المجتمع بين مؤيد لزعامة تركيا وأخرى لزعامة السعودية.

إن غياب ملك السعودية وولي عهده عن قمة منظمة التعاون الإسلامي في إسطنبول أعطى الفرصة للرئيس أردوغان لتأكيد مكانته بصفته زعيماً إسلامياً سنيّاً؛ ولتأكيد الحضور التركي القويّ وجه وزير الخارجية التركي انتقاداً على ما عدّه ردَّ فعلٍ عربياً ضعيفاً على القرار الأمريكي، وأشار إلى خشية بعض الدول العربية من إغضاب واشنطن.

واجتاحت موجة غضب مؤيدة لتركيا ضد الموقف السعودي في مواقع التواصل الاجتماعي العربية موجهةً اتهامات للسعوديين بإهمال القضية الفلسطينية، وانتشرت أحاديث في هذه المواقع عن مصادر إسرائيلية مثل القناة العاشرة الإسرائيلية قائلة: إن قرار ترامب لم يكن ليصدر إلا بضوء أخضر سعودي–مصري، أو ما كشفته رويترز من أن السعودية تمارس الضغوط على

* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

الفلسطينيين لتأييد مشروع سلام أمريكي جديد يعتزم ترامب الإعلان عنه في عام ٢٠١٨، وهذه الأحاديث المنتشرة في وسائل التواصل الاجتماعي زادت من الغضب السعودي.

وقد بدا الغضب السعودي جلياً في كتابات الصحفيين المقربين من دائرة القرار السعودي الذين هاجموا السيد أردوغان على استضافته الرئيس الإيراني في القمة، مشبهين إسرائيل بإيران، بل يرون أن إيران تشكل خطراً أكبر على المجتمع السني فيما لا تفعل إسرائيل. وعلى الرغم من ذلك وضع أردوغان يده بيد الإيرانيين؛ ومضى كُتّاب الإعلام السعودي يتحدثون عن تركيا قائلين: لا يوجد فارق كبير بين خطط إيران التوسعية وخطط تركيا الراغبة في الهيمنة على المنطقة العربية والخليجية تحديداً عبر محاولتها استمالة مشاعر الجمهور العربي، وإظهار قادة دول الخليج بموقع غير المكترث للمقدسات الإسلامية، بإطلاق شعارات من القرن العشرين تسببت بكوارث للقضية الفلسطينية.

ووصل الغضب السعودي في الإعلام إلى درجة أنه سمح لمسؤول العلاقات الخارجية في حزب العمال الكردستاني بنشر مقالٍ في صحفها لمهاجمة تركيا قائلاً: إن الحرب هي السبيل الوحيد مع أنقرة. والجدير بالذكر أن الوزير السعودي ثامر السبهان زار في شهر تشرين الأول الماضي الريف الشمالي لمحافظة الرقة السورية التي تسيطر عليها الفصائل الكردية، برفقة مبعوث الرئيس الأمريكي بريت ماكغورك؛ وهو ما عدّه الإعلام التركي بمنزلة دعمٍ أمريكي–سعودي معلن لحزب العمال الكردستاني.

وأجرت بعض الصحف السعودية حواراً مع زعيم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري صالح مسلم، –الذي ترى تركيا أن حزبه يشكل تهديداً على أمنها القومي– وتحدث مسلم لصحيفة الشرق الأوسط عن ''الأحلام العثمانية وكراهية الأتراك للعرب''، واتهم مسلم تركيا وقطر بدعم تنظيم داعش والنصرة، وأنه لا يحق لتركيا إنشاء قاعدة عسكرية في قطر، وأن أردوغان ''جلب المصائب للشرق الأوسط'' وطالب باتخاذ خطوات مباشرة ضدّ تركيا.

وقد استضافت وسائل الإعلام السعودية شخصيات كردية معادية للحكومة التركية بالتزامن مع حملات منظمة على مواقع التواصل الاجتماعي طالب من خلالها مغردون خليجيون بالردّ على الموقف التركي من الأزمة الخليجية بتقديم الدعم إلى الأكراد في سوريا، ودعم تكوين دولة للأكراد في تركيا.

ونشرت صحيفة يني شفق التركية تقريراً قالت فيه إن شخصيات أمريكية وسعودية وإماراتية اجتمعت مع الإدارة الذاتية الكردية في شمالي سوريا لتقديم الدعم المطلوب، رداً على الدعم التركي المباشر لقطر في الأزمة الخليجية.

لقد دفعت الحملة الإعلامية السعودية والإماراتية ضد الرئيس أردوغان على خلفية مواقفه الأخيرة من القدس الإعلام التركي إلى الردّ بالمثل على هذه الهجمات؛ لينتهي عهد الصمت الإعلامي بين البلدين حيث كان الإعلام التركي المقرب من حزب العدالة والتنمية الحاكم قد توقف عن توجيه انتقادات للمملكة في محاولة لإعادة الأمور إلى نصابها.

على سبيل المثال، تحدثت صحيفة يني شفق المقربة من الرئيس أردوغان عن تلقي الإعلاميين السعوديين تعليمات من الأمير محمد بن سلمان تآمرهم بعدم توجيه الانتقاد لإسرائيل في المواجهات التي تجري بين المحتجين الفلسطينيين والجيش الإسرائيلي. وقالت الصحيفة في موضع آخر: إن السلطات السعودية اعتقلت رجل أعمال أردني خلال زيارته للسعودية بسبب غضب السعوديين على ملك الأردن الذي حضر قمة إسطنبول للتعاون الإسلامي بشأن القدس ورفض القرار الأمريكي.

وقال رئيس تحرير يني شفق في حديث متلفز: إن المسؤولين العرب جلسوا للتفاوض مع إسرائيل لعقد صفقة عن القدس، واتهم المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بالتخلي عن القدس لصالح إسرائيل، وقال: إن مكة والمدينة المنورة ستكونان في خطر؛ لأن القادة الشباب من الحكام العرب طرحوا القدس على طاولة ''البيع والشراء'' مع الولايات المتحدة وإسرائيل، ومن يتاجر بقضية مقدسة كقضية القدس فإنه لن يتردد في الأمر نفسه مع مكة والمدينة، ومضى قائلاً: إن كل بلد إسلامي معرض لخطر الغزو بما في ذلك تركيا، وإن السعودية والإمارات والكويت اتخذت من قضية مواجهة إيران مبرراً لعقد صفقة القدس مع الولايات المتحدة وإسرائيل ضماناً لأمن مستقبل بلادهم.

إن الحديث الإعلامي السابق لرئيس تحرير يني شفق المقرب من الرئاسة التركية وغيره من الإعلاميين الأتراك، يعكس حالة الاستياء التركي من التحالف السعودي مع الولايات المتحدة وإسرائيل ضد الأمن القومي التركي ولاسيما في دعم المنظمات الكردية المعادية لتركيا.

ويبدو أن منهجية الرئيس أردوغان ومنهجية الأمير محمد بن سلمان مختلفتان، فالأول

وجه انتقاداً للثاني بنحوٍ غير مباشر حينما انتقد مصطلح الإسلام الوسطي المعتدل الذي يستخدمه الأخير، وقال أردوغان: لا يوجد شيء اسمه إسلام معتدل أو غير معتدل، ولا ينبغي أن يحاول أحد أن يضع الإسلام في موقف ضعف.

ولعلَّ الفرق الآخر بين الرجلين في المنهجية السياسية أن الرئيس التركي يسعى إلى رأب الشرخ السني–الشيعي ضد إسرائيل، الذي تعاظم في عصر الربيع العربي مع أنه كان من عرابيه، وهذا التغيُّر في الموقف التركي جاء مغايراً للمصلحة السعودية؛ لذا عمدت وسائل إعلام سعودية إلى إجراء لقاء مع رئيس الأركان الإسرائيلي الذي طالب بتعاون استخباراتي بين الإسرائيليين والدول العربية في مواجهة إيران وحزب الله والمنظمات الفلسطينية، فيما توجّه وفد بحريني بتوجيه حكومي لزيارة إسرائيل في خطوة نحو التطبيع.

كانت المملكة العربية السعودية تراهن على تشكيل تحالف دول الاعتدال السني لمواجهة إيران، ولكن قضية القدس ومنافسة تركيا للسعودية على قيادة العالم الإسلامي وجهت ضربة للمشروع السعودي بعد قيام تحالف إسلامي آخر غير معلن بين تركيا وإيران.

وإن شعاراتٍ مثل "الموت لأمريكا.. والموت لإسرائيل.. وعلى القدس رايحين شهداء بالملايين" التي أطلقها الأمين العام لحزب الله اللبناني السيد حسن نصر الله تعدُّ تحولاً استراتيجياً في مواجهة إسرائيل؛ فهذه الاستراتيجية تضعف رؤية المملكة العربية السعودية الساعية لقيادة تحالف الاعتدال السني في مواجهة تنظيمات عسكرية موازية للجيوش ذات طابع شعبي عقائدي مثل حزب الله في لبنان، وأنصار الله في اليمن وحركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين.

وإذا ما قامت انتفاضة شعبية في فلسطين فإنها ستحظى بدعم شعبي عربي وإسلامي، وستقف خلفها منظمات ودول إقليمية؛ مما يعني استمرارها لمدة طويلة. وستعمل تركيا على الاستفادة من هذه الانتفاضة؛ لتحقيق مكاسب سياسية ضد الولايات المتحدة التي تدعم الفصائل الكردية المسلحة في سوريا، فيما تستمر المملكة العربية السعودية بسعيها لقيادة التحالف الإسلامي الصديق لإسرائيل، وستتعرض المملكة للإحراج في كل يوم يقتل فيه الإسرائيليون محتجين فلسطينيين مسالمين.

لقد كان التقارب الذي شهدته السنوات الماضية بين تركيا والسعودية تقارباً مرحلياً فرضته المصالح المشتركة في الأزمة السورية، ولولا ذلك لكان التصادم مصير العلاقة بين البلدين؛ وتنظر

تركيا إلى تقديم أي نوع من الدعم السياسي أو العسكري إلى الأكراد في تركيا أو سوريا بحساسية شديدة؛ كونها تمسُّ أمنها القومي؛ ولذا فإن وجود دعم سعودي رسمي للأكراد من شأنه أن يُدخل العلاقات بين البلدين في مرحلة الصدام المباشر، تماماً كما هو الحال مع الولايات المتحدة التي اتهمها أردوغان بتقديم الأسلحة والدعم اللوجستي للفصائل الكردية في سوريا.

معالجة أداء مجالس المحافظات من خلال الإصلاح الانتخابي

هاشم الركابي*

٢٠١٧-١٢-٢٨

يرتكز النظام الانتخابي لمجالس المحافظات إلى نظام التمثيل النسبي الذي يمكّن العديد من الأحزاب من الحصول على مقاعد بما يتناسب مع الأصوات التي حصلت عليها؛ مما ينتج مجالس غير مستقرة سياسياً. وفضلاً عن ذلك، فإن كل محافظة هي دائرة انتخابية واحدة، مما يضعف من بُعد المساءلة.

ويحدُّ هذان الجانبان من قدرة مجالس المحافظات على تنفيذ مهامها الدستورية. ومن الممكن أن يوفر نظام الفوز للأكثر أصواتاً "first-past-the-post (FPTP) system" بديلاً؛ لخفضه من عدد الأحزاب الفائزة؛ مما يقلل من الصراعات السياسية، ويرتكز أيضاً إلى الدوائر الانتخابية ذات المقعد الواحد؛ مما يعزز من جانب المساءلة.

وكما هو منصوص عليه في المادة ١٢٢/ثانياً من الدستور العراقي: "تمنح المحافظات التي لم تنتظم في إقليم الصلاحيات الإدارية والمالية الواسعة، بما يمكنها من إدارة شؤونها على وفق مبدأ اللا مركزية الإدارية، وينظم ذلك بقانون"، وعلى الرغم من عدم تطبيق اللا مركزية بالكامل، فإن مجالس المحافظات ما تزال تؤدي دوراً مهماً ولاسيما من حيث تقديم الخدمات، وترشيح كبار المسؤولين داخل محافظاتهم، وتنفيذ الموازنة.

وتحد الصراعات السياسية داخل مجالس المحافظات من قدرة المجالس على تقديم الخدمات بنحوٍ فعال، وتنفيذ مهام أخرى مقررة بموجب الدستور؛ ويتجسّد ذلك في انخفاض معدلات تنفيذ الموازنة، كما هو مبين في الرسم البياني رقم (١). ويتضح جلياً أن معدل تنفيذ الموازنة في عام ٢٠١٠ -أي السنة التي أعقبت انتخابات مجالس المحافظات في عام ٢٠٠٩- كان أقل مما كان عليه في عام ٢٠١١. ويمكن تفسير ذلك عبر الحقيقة التي تؤكد أن الانتخابات أفرزت عدداً كبيراً من الأحزاب الفائزة التي خاضت مفاوضات مطولة لتشكيل ائتلافات حاكمة قادرة على اختيار المحافظ. ويبدو أن بغداد كانت حالة استثنائية؛ نظراً لأدائها العالي في عام ٢٠١٠؛ ويعود سبب

* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

ذلك إلى أن ائتلاف دولة القانون تحصّل على نسبة كبيرة من المقاعد (٢٨ مقعداً من أصل ٥٥ مقعداً)؛ الأمر الذي مكّنه من الحصول على منصبي المحافظ ورئيس مجلس المحافظة.

ومن ناحية أخرى، تعاني مجالس المحافظات ضعفاً في المساءلة، ويتضح ذلك جلياً في النسب المنخفضة من كشف الذمة المالية، على النحو المبين في الرسم البياني رقم (٢).

الرسم البياني رقم (١). معدلات تنفيذ الموازنة من قبل المحافظة: ٢٠١٠ مقارنة مع ٢٠١١[١]

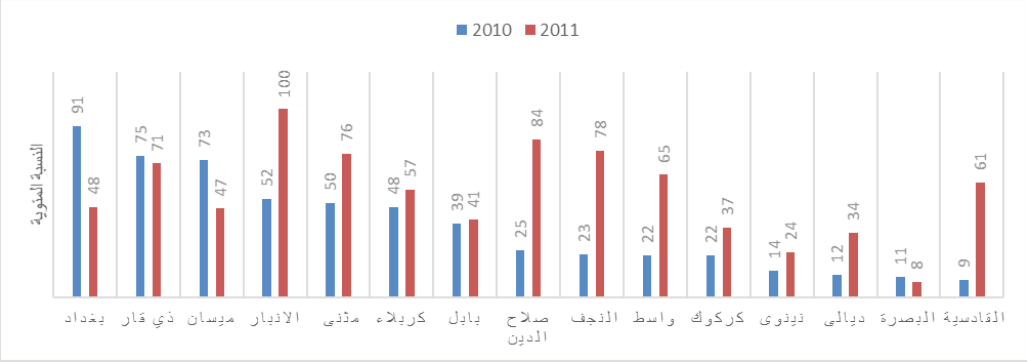

الرسم البياني رقم (٢). نسب الكشف عن الذمة المالية من قبل أعضاء مجالس المحافظات في النصف الأول من عام ٢٠١٧[٢]

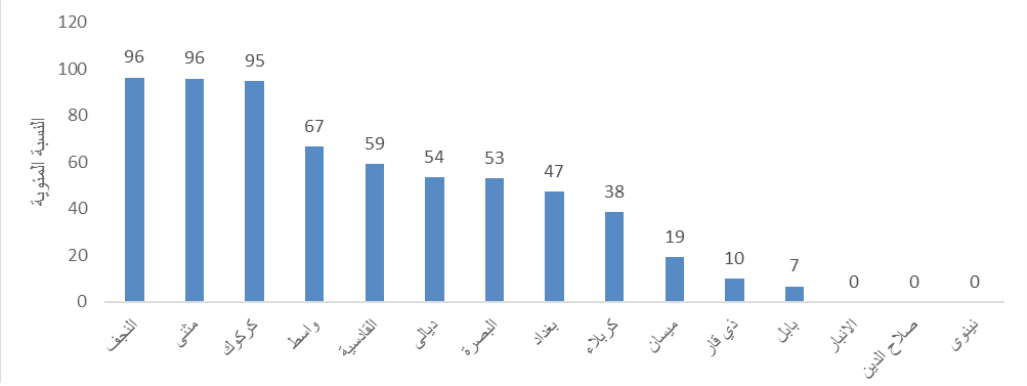

١- البنك الدولي، «اللا مركزية وتقديم الخدمات على المستوى دون الوطني في العراق: الحالة وسبل المضي قُدُماً»، ص: ٧١.
٢- لجنة النزاهة، «ملخص تقرير منتصف السنة لعام ٢٠١٧»، ص: ١٨.

وتعزى المشكلات المذكورة آنفاً إلى النظام الانتخابي الحالي القائم على التمثيل النسبي، إذ إنه شجع الصراعات السياسية، وساعد على إضعاف المساءلة. لكن نظام الأغلبية –تحديداً نظام الفوز للأكثر أصواتاً (FPTP)– يمكن أن يقدم بديلاً أفضل؛ لخصائصه المتمثلة في تمكين عدد قليل من الأحزاب للفوز، مما يضمن وجود استقرار سياسي ومساءلة أفضل؛ وهذا يعزز بدوره تقديم الخدمات. وهذا النظام هو أسهل شكل لنظام الأغلبية، حيث إن المرشح الفائز هو الحاصل على أغلبية الأصوات (دون الحاجة إلى الأغلبية المطلقة)، ويستخدم النظام دوائر انتخابية ذات المقعد الواحد ويصوت الناخبون للمرشحين بدلاً من الأحزاب السياسية[٣].

وقد يجادل النقاد بأن لدى نظام (FPTP) سلبية تتمثل في تفضيل الأحزاب الكبيرة ولا يقدم تمثيلاً عادلاً للمجاميع العرقية–الطائفية؛ ومع ذلك، فإن التمثيل مضمون على المستوى الوطني (مجلس النواب العراقي)، وإن معظم الأقليات في العراق تتركز في منطقة ديمغرافية معينة، بحيث من الممكن تمثيلهم بدائرة انتخابية ذات المقعد الواحد أو أكثر. وفضلاً عن ذلك من المهم تخفيف تأثير عدم الاستقرار السياسي على مجالس المحافظات من أجل تسهيل تقديم الخدمات، الذي بدوره يعزز من ثقة الشعب، ويحسّن من شرعية الحكومة، ويرسخ علاقات الدولة بالمجتمع.

وترتكز انتخابات البلدية في لبنان إلى نظام الأغلبية على النحو المنصوص عليه في القانون ٦٦٥ لعام ١٩٩٧، على الرغم من وجود نظام تمثيل نسبي قائم على القائمة المفتوحة على المستوى الوطني كما هو الحال في العراق، ومع ذلك فإن تقديم الخدمات في لبنان ضعيف بنحوٍ ملحوظ مما أدّى إلى اندلاع تظاهرات غاضبة؛ لنقص الخدمات الأساسية كجمع القمامة في عام ٢٠١٥؛ ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن كل بلدية هي دائرة انتخابية واحدة، وهذا بدوره يضعف العلاقة بين المرشحين والناخبين، ويحفز المرشحين للتركيز على تحقيق مطالب مجموعة محددة من الناخبين دون الحاجة إلى تلبية جميع احتياجات دائرته الانتخابية. وتزيد الدائرة الانتخابية الكبيرة من احتمالات لجوء المرشح للتمويل غير القانوني لتغطية تكاليف الحملة الانتخابية المكلفة للغاية؛ وكل هذه العوامل تضعف جانب المساءلة، ويتم التعامل مع هذه المشكلات عبر نظام (FPTP) لأنه يقسم كل محافظة إلى عدة دوائر انتخابية ذات مقعد واحد.

3- Andrew Reynolds et al., "Electoral System Design: The New International IDEA Handbook," 2008, 35

إن لدى نظام (FPTP) مشكلةً تتمثل في ترسيم الدوائر الانتخابية[٤]؛ ومع ذلك، فإن العراق لا يمتلك خارطة حزبية واضحة بالنحو الذي يمكّن الأحزاب القائمة من استثمارها لرسم الدوائر الانتخابية لصالح أحزابهم السياسية. وإن المفوضية المستقلة للانتخابات قد وزعت مراكز التصويت على أساس القرب الجغرافي وعدد الناخبين الذين يحق لهم التصويت. وعلى سبيل المثال: كان هناك ٢٠،٠٩١،٣٩٦ ناخباً مؤهلاً للتصويت، و٤٠،٥٥١ محطة انتخابية، و٤٤٧ مقعداً في انتخابات مجالس المحافظات التي عُقدت عام ٢٠١٣؛ لذلك إذا ستعتمد الانتخابات القادمة نظام (FPTP) وكانت قائمة على العدد نفسه من المقاعد والناخبين والمحطات فيجب أن يكون هناك ٤٤٧ دائرة انتخابية ذات مقعد واحد، ويعتمد كل منها على ٩٠ مركزاً للتصويت تمثل حوالي ٤٥،٠٠٠ ناخب؛ وعليه ينبغي أن يكون تقسيم الدوائر الانتخابية من اختصاص لجنة مستقلة بدلاً من المشرعين العراقيين الذين قد يكون لديهم مصالح خاصة.

إن من شأن اعتماد نظام الأغلبية (FPTP) في انتخابات مجالس المحافظات تعزيز تقديم الخدمات عبر مجالس مستقرة سياسياً وترسيخ المساءلة الجغرافية، إذ يعتمد النجاح الانتخابي للمرشحين على استجابتهم لمطالب ناخبيهم؛ وبالتالي تعزيز الروابط القوية بين الناخبين وممثليهم من السياسيين.

٤- ويعرف «ترسيم الدوائر الانتخابية» بأنه رسم الدوائر الانتخابية من قبل الأحزاب؛ لتحقيق مصالح أحزابهم على حساب الأحزاب الأخرى. وتداولت لأول مرة في اللهجة العامية الأميركية في عام ١٨١٢ حينما وقع حاكم ولاية ماساتشوستس السيد إلبردج جيري وثيقة إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية؛ ليتم ادراجها من ضمن القانون ليستفيد منها حزبه على الحزب الاتحادي، الذي كان لديه أغلبية أصوات الناخبين. للمزيد من المعلومات اقرأ فريد ديوس، «الدليل التمهيدي حول تقسيم الدوائر الانتخابية والاستقطاب السياسي،» معهد بروكينغز، ٦ آب ٢٠١٧، https://goo.gl/Yz٦mZe.

مقالات مترجمة

نظرة اقتصادية للنزعات الانفصالية

علي سرزعيم*

٢٠١٧-١٠-١٤

قبل مدةٍ وجيزة أخطأ برنامج تلفزيوني في إثارته موضوع القوميات وفي طبيعة التعاطي مع هذا الموضوع، وسلّط الضوء عليه بصورةٍ سلبية. إن من الطبيعي أنْ ينظر كلّ شخص لهذه المسألة من وجهة النظر الخاصّة به، إذ يرى بعضهم بأنّ المطالب الحقّة وغير المنفّذة هي السبب الرئيس للمطالبة بالانفصال، ويؤكّد آخرون على العوامل الخارجية وعلى مؤامرات القوى الأجنبية، وثمّة طرف ثالث يرى أنّ سلوك الحكومات يؤدي إلى ارتفاع بعض الأصوات التي كانت غير مسموعة، أمّا في المقابل فإنّ أنصار الحكومة يرون أنّ هذه المحاولات هي مؤامرات لتشويه سُمعة الحكومة.

في خضمّ هذه المعترك القائم بين الآراء لا بأس في أن يقدّم الاقتصاديون رؤيتهم الاقتصادية في هذا الموضوع. ولا غرابة في مطالبة أقليّة ما بالانفصال، وما لم تحظَ هذه الأقليّة باهتمام الأكثرية فلا تُسبب أيّة مخاوف، ولكن حينما ترفع أقليّةٌ ما بعض المطالب المُبعَدة والمنبوذة وتحصل على الدعم من بعض الأطراف، فحينها يجب فوراً أن نطرح السؤال القائل: ما الأسباب التي جعلت هذه المجموعة تحصل على الدعم لترويج مطالبها؟ وللإجابة على مثل هذا السؤال قد يسعفنا المنهج الاقتصادي لنتمكن من تناول الموضوع وتحليله في إطارٍ مناسب.

إنّ الأفراد -بحسب الرؤية الاقتصادية- إذا أرادوا البقاء ضمن بلدٍ ما، أو إذا أرادوا الانفصال عنه أو حتّى الانضمام لبلدٍ آخر فإنّهم يقومون بتحليل التكلفة والفائدة. وإذا كانت فوائد البقاء ضمن دولةٍ ما أكثر من التكاليف المتوقّعة إزاء هذا البقاء فسيُهمَل كلّ صوتٍ يدعو للانفصال، ولا أحد يكترث به، ولكن إذا كانت فوائد الانفصال أو الانضمام لدولةٍ أخرى أكثر من تكاليف البقاء عندها سيهتم أفراد المنطقة المَعنيّة بهذا المطلب ويتحوّل تدريجياً إلى مطلبٍ جاد.

ثلاثة خيارات أمام الأقليّات:

فلنفكّر في فوائد هذه الخيارات وفي تكاليفها، ليتبلور لدينا حلّ جذريّ لمثل هذه المشكلات:

– خيار البقاء ضمن الدولة الأولى: تتحقق فوائد البقاء ضمن دولةٍ ما حينما يتمتّع كلّ الأفراد بالخدمات كافة التي توفرها الحكومة المركزية؛ وفي الوقت نفسه فإنّ البقاء ضمن دولةٍ ما يؤدّي

** دكتوراه في الاقتصاد، وعضو الهيئة العلمية في جامعة العلامة الطباطبائي بطهران.

إلى أن يكون بيع منتوجات تلك المدينة أو المحافظة في سائر المناطق بالعُملة الرسمية عينها وعلى وفق القوانين السائدة في البلد نفسه، وفي المجموع يجب احتساب حجم التبادل التجاري بين المنطقة المعنية وسائر المناطق. فإذا كانت المنطقة المعنيّة مُصدّرة أكثر من كونها مستوردة فسيتبلور حافزٌ أوليّ للانفصال؛ على سبيل المثال: إن الكثير من أهالي شمال إيطاليا يرون أنّ الثقل الصناعي للبلد يقع في شماله وتحديداً في منطقة ميلان، ولذلك يعتقدون بأنّهم يدفعون الضرائب للحكومة المركزية في روما (جنوب إيطاليا) أكثر من تمتعهم بخدماتها؛ بعبارةٍ أخرى يكون الشمال الإيطالي مصدّراً أو معطياً أكثر من كونه مستورداً أو مستفيداً. إنّ مثل هذه القضية أدّت إلى ظهور بعض الأصوات الداعية للاستقلال ولإيجاد دولةٍ جديدة في شمال إيطاليا.

وفي بلجيكا أيضاً نجد الوضع الاقتصادي في المناطق ذات الثقافة واللغة الهولندية أفضل بكثير من المناطق ذات الثقافة واللغة الفرنسية، وهذا ما جعل المنطقة الأولى تشهد مطالبات بالانفصال. إذ إنّ تكلفة البقاء ضمن دولةٍ ما تتبلور غالباً في تضييع بعض المطالب القومية والعرقية والمناطقية.

– **خيار الاستقلال:** إنّ الاستقلال في حد ذاته أمر محفّز وجذّاب، وتسعى إليه المجتمعات عموماً، لأنّ حقّ التشريع والاستقلالية في اتخاذ القرار أمر محفّز للجميع. إنّ ثمن الاستقلال غالباً هو الصراع العسكري وتردّي وضع الخدمات التي كانت توفّرها الحكومة المركزية. فضلاً عن ذلك فإنّ المنطقة المستقلة حالاً ستعجز عن الاستمرار بالتواصل مع سائر الوسطاء التجاريين في البلد، إلّا بعد دفع الرسوم، وبعبارةٍ أخرى يتمّ التعامل معها كدولةٍ أجنبية يجب عليها دفع الرسوم والحصول على سمة الدخول للتواصل مع الدولة التي كانت تنتمي لها.

– **خيار الانضمام إلى دولةٍ أخرى [دولة بديلة]:** من فوائد الانضمام إلى دولةٍ أخرى هي أن القطّاع الصناعي في المنطقة المطالِبة بالانضمام يظنّ أنّ باستطاعته التمتّع بموارد الحكومة المركزية في الدولة البديلة، ويستطيع تجاوز الرسوم وسمات الدخول في تعامله التجاري مع هذه الدولة. أمّا تكاليف هذا الخيار فهي عدم التأكّد من أنّ الدولة البديلة ستراعي كلّ الحقوق التي تطالب بها المنطقة المنضمّة قريباً.

السمات الاقتصادية للنزعات الانفصالية

يمكن سرد ملاحظات مهمّة من السمات الاقتصادية للنزعات الانفصالية تتمثل بالآتي:

١– كلّما كان القطّاع الصناعي في منطقةٍ ما أكثر ارتباطاً وتواصلاً مع القطّاع الصناعي الرئيس في بلدٍ معيّن –سواء كان هذا التواصل على صعيد الانتاج أو البيع– ستقلّ الحوافز الداعية

للانفصال؛ لأنّ الانفصال سيربك القطّاع الصناعي ويمنعه من تأمين احتياجاته ويحرمه من سوقه وزبائنه؛ إذن كلّما كان النموّ الاقتصادي أكثر فاعلية ازدادت حاجة الناس للسلع المنتَجة؛ فلذلك نجد النموّ الاقتصادي في إيران قد أوجد سوقاً أكبر لتطوير الصناعات في المناطق التي رفعت شعار الانفصال سابقاً؛ لذا فإن تطوير الصناعة يقلل كثيراً من الحوافز الداعية للانفصال.

٢- إنّ النشاط الصناعي الواقع في المنطقة الداعية للانفصال قد يفقد سوقه الرئيس في الدولة المركزية، ولكنّه سيحصل على سوق الدولة المنافسة، وبعبارةٍ أخرى كلّما كان النموّ الاقتصادي في الدولة المنافسة أفضل من الدولة الأولى كانت سوق الدولة المنافسة أكثر فائدة بالمقارنة مع سوق الدولة الأولى؛ وهذا من شأنه أن يعطي حافزاً أكثر للمُضي في النزعة الانفصالية.

٣- كلّما كان التهديد بارتفاع تكاليف الصراع العسكري الناتج عن الانفصال أكثر تأثيراً كانت الحوافز للانفصال أقلّ وأضعف في الأفراد.

٤- إذا تحققت مزيد من المطالب القومية في أطُرها الدستورية كانت تكاليف البقاء في ضمن الدولة الأولى أقل؛ وبالتالي ستنخفض الحوافز الرامية للانفصال.

٥_ كلّما كانت الموارد المالية المستخرجة من المنطقة الرامية للانفصال أقلّ، كانت حوافز الانفصال أقل؛ ففي المثال المذكور آنفاً عن شمال إيطاليا اقتُرِحَ بأن تُصرَف ضرائب أهالي الشمال في نفس المناطق كي يقلّ الحافز للانفصال.

نظرة في النزعات الانفصالية في إيران

بناءً على ما تقدّم يمكن الوقوف على مدى جديّة الأصوات المطالبة بالانفصال ومعرفة مدى خطورتها، ولكن قبل كلّ شيء يجب الالتفات إلى أنّ النزعة الانفصالية تحصل في المناطق الحدودية أكثر من أيّ مكانٍ آخَر، إذ لا تنمو حوافز للانفصال في المناطق المركزية والداخلية، فمثلاً:

أ- محافظة خراسان: نظراً للحدود المشتركة بين خراسان وأفغانستان فلن تبرز فيها دعوات للانفصال؛ لأنّ من البعيد جدّاً أن تنمو أفغانستان خلال العقود القادمة، لذلك لن توجد حوافز للانضمام إلى أفغانستان، فضلاً عن أن الاستقلال لأسباب عسكرية وأمنية ليس خياراً لافتاً ومهمّاً.

ب- محافظة سيستان وبلوشستان: لا ترتبط بالداخل الإيراني كثيراً من الناحية الاقتصادية؛ لذلك لا يكبّدها الانفصال عن إيران أضراراً اقتصادية كبيرة، فضلاً عن أن انضمامها إلى باكستان -الضعيفة اقتصادياً والمنهمكة بالمشكلات الداخلية التي يُستبعَد حلّها على المدى القريب- لا تُعَد

خطوة ذات قيمة. إنّ تلبية المطالب المشروعة لأهالي هذه المنطقة، وكذلك تفعيل القطّاع الصناعي المتواصل مع المركز سيقضي بكلّ سهولة على الحوافز الداعية للانفصال؛ وبناءً على ذلك فإنّ خطورة النزعة الانفصالية في هذه المنطقة تقيَّم في مستوى الضعيف أو المتوسط.

ج- إنّ المناطق الجنوبية -ولاسيما الجُزُر الثلاث- تواجه تهديداً جادّاً للانفصال؛ لأنّ الاقتصاد الإيراني لم يحقق نجاحاً لافتاً في تلك المناطق بالمقارنة مع النموّ الاقتصادي الكبير الذي حققته الدول العربية المجاورة لتلك المنطقة، وأن عدم التواصل الاقتصادي بين هذه المناطق والمركز قلل كثيراً من العامل الاقتصادي التي يحثّها على البقاء ضمن الحدود الإيرانية. فضلاً عن ذلك فإنّ وجود النفط والغاز فيها سيضمن لها مسألة الموارد الطبيعية في حالة الانفصال، وهذا ما يشدد من الحوافز الداعية للانفصال في هذه المنطقة.

د- تُقَيَّم محافظة خوزستان ضمن مستوى (المتوسط) من حيث مدى خطورة الانفصال. لأنّه على الرغم من وجود مصادر البترول في هذه المنطقة التي جعل سكّان هذه المنطقة يعدّون أنفسهم مصدّرين أكثر من كونهم مستوردين، مما ولّد استياءً شعبياً فيها، ولكن مع ذلك فإنّ الوضع المرتبك في العراق قلل الحوافز الرامية للانفصال إلى حدٍّ كبير.

هـ- تصنَّف محافظَتَي آذربايجان في إيران ضمن مستوى (متوسط عال) من حيث خطورة الانفصال؛ لأنّ النموّ الاقتصادي التركي خلال العقد الأخير كان عالياً، والأمر كذلك إلى حدّ ما في دولة أذربايجان. في حين أن النموّ الاقتصادي الإيراني في العقد الأخير مرّ بمرحلة سيئة؛ وهذا ما يعزز الحوافز الرامية للانفصال في هذه المنطقة. ولكن يجب الالتفات إلى أن أغلب الصناعات الموجودة في منطقة أذربايجان مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسوق الداخلية في إيران؛ وبالتالي انفصال هذه المناطق سيكبّد أهاليها خسائر اقتصادية فادحة. فضلاً عن ذلك فإن التبادل التجاري بين أهالي محافظتَي أذربايجان مع سائر المحافظات الإيرانية وكذلك الخدمات التي تقدّمها الحكومة المركزية لهاتين المحافظتَين هي في مستوى عال؛ وبالتالي يجعل فوائد البقاء مع إيران أكثر بكثير من تكاليفها، وهذا ما يجعل أهالي هذه المنطقة يفضّلون فوائد البقاء على فوائد الانفصال. ومع ذلك يبقى خطر الانفصال قائماً فيما لو استمرّت أنقرة وباكو بالنموّ الاقتصادي، وبقي أداء الاقتصاد الإيراني في تراجع، مع عدم تلبية المطالب المشروعة لدى أهالي هذه المنطقة التي تشمل جوانب قومية ومناطقية؛ فإنْ لم تلتفت إيران إلى هذا الأمر فستتغير معادلة الفائدة والتكلفة، وسيرتفع مستوى خطورة الانفصال من (المتوسط) إلى (الشديد).

و- إنّ التهديد بالانفصال في المحافظات الشمالية هو في مستوى متدنّ جدّاً؛ لأن وجود بحر قزوين وأفعال الاتحاد السوفيتي السابقة في هذه المنطقة، وكذلك ضعف الأداء الاقتصادي لدى الدول المجاورة لهذا البحر لا يحفّز أهالي هذه المنطقة على الانفصال، فضلاً عن أنّ أهالي هذه المناطق يتمتعون بخدمات الدولة المركزية، وأنّ اقتصادها قائم على السياحة، وهي منطقة مستوردة أكثر من كونها مصدّرة؛ فلذلك لن تظهر فيها النزعة الانفصالية.

ز- ثمّة رغبة قديمة للانفصال في منطقة كردستان الإيرانية، وإنّ النموّ الاقتصادي في إقليم كردستان العراق يحفّز أهالي هذه المنطقة على الانضمام لذلك الإقليم. ولكن يجب الالتفات إلى أنّ كردستان العراق يمتلك آباراً للنفط، وهذا ترك أثراً كبيراً على طبيعة النموّ الاقتصادي في تلك المنطقة، في حين إنّ كردستان إيران لا تمتلك ذلك؛ إذن إذا كان الأمر مجرد حافز اقتصادي فلن تكون الرغبة في الانفصال جدّية.

المصدر:

موقع مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لمكتب رئاسة الجمهورية في إيران:

http://www.css.ir/fa/content/112710

الخلافات ومستقبل العلاقات بين إقليم كردستان والحكومة المركزية في بغداد

يونس رشيدي*

٢٠١٧-١٠-١٧

أهمية الموقع الجيوبوليتيكي

ولّدت المحادثات الاقتصادية التي بدأت في عام ٢٠١٤ بين بغداد وإقليم كردستان –حول تقسيم الموارد وعائدات بيع النفط– بعض الخلافات التي تزامنت مع نفوذ تنظيم داعش وانتشاره في الأراضي العراقية. وقد حقق إقليم كردستان طوال العقدَين الماضيَين نوعاً من الاستقلال الاقتصادي، وهو يعمل الآن على استثمار هذه الميزة؛ مع ذلك ما زال موضوع الأرباح الحاصلة عن بيع نفط شمال العراق الذي تجنيه كردستان يمثّل إحدى الاشكاليات الأساسية التي تزيد في الخلافات القائمة بين بغداد وأربيل، فقد حصل خلاف في عام ٢٠١٤ بين بغداد وأربيل حول آلية تسليم الأرباح الحاصلة عن بيع النفط؛ إذ طالبت كردستان بحصّةٍ أكبر من العائدات النفطية العراقية ويكون قسم منها من بيع نفط كركوك، وطالبت أيضاً بالتزام الحكومة المركزية بدفع هذه الأموال بصورةٍ منتظمة. ومن جانبٍ آخَر رفضت حكومة بغداد دفع هذه الأموال للإقليم؛ مما أثار موجة من الانتقادات والاعتراضات الشديدة من قبل أربيل، وفضلاً عن هذه المشكلات القائمة جاءت هجمة داعش واحتلالها للأراضي العراقية لتزيد من تعقيدات الأمور.

لقد استنتج السياسيون الكرد بأنّ الأزمة المتفشيّة في الساحة السياسية العراقية هي فرصة للانتفاع منها ولرفع سقف مطالبهم والدعوة للاستقلال، وفي الوقت نفسه يعلمون بأنّ الاستقلال لا يمكن تحقيقه من الناحية الجيوبوليتيكية، وأنّ المشكلات الراهنة تزيد من تكاليفه. وبعبارةٍ أخرى هنالك جانبان حيويان لإقليم كردستان: الأول: تحقيق مكانة دولية من خلال الترويج للثقافة الكردية، والتأكيد على قيم الشعب الكردي. والآخر: الحصول على مزيد من الامتيازات من الحكومة المركزية العراقية وفتح المزيد من أبواب التفاوض والحوار مع دول الجوار (إيران وتركيا) حول قضايا حدودية وامتيازات أخرى؛ وهنا يجب أن نتذكّر بأنّ "صالح مسلم" من القياديين لدى المكوّن الكردي في سوريا حذّر قبل مدة بأنّ استقلال كردستان ليس منطقياً؛ لأنّه يؤدي إلى

* خبير في القضايا السياسية، المركز الدولي لأبحاث السلام.

اصطفافات بين الشعوب والحكومات.

نادراً ما نجد في القرن الواحد والعشرين أحداً يؤكّد على قضيّة الدولة القومية؛ إذ إنّ الاقتصاد السياسي هو المفهوم المهمين على السلوك السياسي في الوقت الحاضر؛ بمعنى أنْ في القضية جانب (جيو اقتصادي)[١] أكثر من أن يكون (جيوسياسي). وفيما يتعلّق بالجانب الجيوسياسي فإنّ حكومة إقليم كردستان تعلم بأنّها محاطة بجيرانها، وليس لها منفذ مناسب للتواصل مع العالم، ولذلك تسعى لكسب مزيد من الامتيازات.

أثر الجوانب الاقتصادية على رؤية إقليم كردستان للعراق

مع بدء برنامج (النفط مقابل الغذاء) في العراق إبّان التسعينيات استطاع اقليم كردستان أن يحصل على صلاحيات عامّة وكثيرة، وتمّت بعض المحادثات بين كردستان وبغداد خلال السنوات الفاصلة بين (١٩٩١) و(١٩٩٦)، وحصلت كردستان خلال هذه المحادثات على قدرٍ كبير من الاستقلال المالي والحكم الذاتي. وفي الوقت الذي كان جزء كبير من العراق يعاني من أزمات اقتصادية ومشكلات دولية استطاع إقليم كردستان أن يخلّص نفسه من الأزمة التي فرضها عليه حزب البعث في العراق؛ فلذلك تعلم حكومة إقليم كردستان أن بقاءها ضمن الحكومة الفدرالية العراقية أكثر نفعاً لها، ولكنّها ما تزال تظنّ بأنّ ضمان بقائها واستمرارها مرتبط بمطالبتها بمزيد من الامتيازات لتقلل من تكاليفها الجيواقتصادية؛ ومن هنا يتّضح سبب تأكيدها الدائم على حصّةٍ أكبر من عائدات بيع النفط العراقي فضلاً عن ضمّ مناطق جديدة مثل كركوك إلى إقليم كردستان.

لقد أثبتت الحكومة العراقية عدم كفاءتها طوال الحرب مع داعش، واستغلّ إقليم كردستان هذه الفرصة لممارسة ضغط أكبر على الحكومة المركزية، فالإقليم يعلم جيّداً بإمكانيات الحكومة المركزية العراقية، ولكن هذا ليس بمعنى عدم إدراك الموقع الهَش الذي يتصف به إقليم كردستان؛ الأمر الذي يدعو كردستان إلى بذل مزيد من الجهود لتدارك هذه الهشاشة ومعالجتها، وللحصول على الامتيازات من الحكومة المركزية ودول الجوار، ومن ثمّ العودة إلى الحالة الاعتيادية؛ وإنْ لم يتحقق ذلك فإنّ الإقليم قد دخل في لعبة تكون نتيجتها الخسارة المتبادلة ويصعب التنبؤ بتكاليفها الاقتصادية والأمنية.

---

١. الجيواقتصاد: مصطلح جديد ظهر سنة ١٩٩٠ مع تحليلات الاقتصادي الأمريكي Edward LUTTWAK، ويعني ارتكاز النظام العالمي الجديد إلى السلاح الاقتصادي، عوضاً عن السلاح العسكري، كأداة فعالة تستخدمها الدول والشركات الكبرى لفرض قوتها ومكانتها في العالم.

مستقبل علاقة إقليم كردستان مع الحكومة المركزية العراقية

على الرغم من أنّ رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني يسعى إلى أن يكون زعيماً كاريزمياً للشعب الكردي، ولكنّه بسبب الخلافات القومية وكذلك تنافسه مع حزب جلال طالباني (الاتحاد الوطني الكردستاني)، والحزب الشيوعي الكردستاني والحزب الاشتراكي الكردستاني، وسائر الأقليات الإثنية لم يتبوّأ موقع الزعيم لدى أهالي شمال العراق؛ لذلك تسعى الأطراف السياسية في إقليم كردستان إلى أنْ لا يرتبط مطلب الاستقلال بقضية زعامة السيد البارزاني. وبعبارة أخرى تسعى النخبة السياسية الكردية إلى أن تدير الموضوع بطريقةٍ ما بعيداً عن زعامة البارزاني، فعلى سبيل المثال بُذِلَت جهود لنقل إدارة مطارات الإقليم للحكومة المركزية؛ لأنّ المطارات الحكومية الدولية في كلّ دول العالم هي تحت إشراف الحكومة المركزية الاتحادية. وفي خضمّ هذا السجال تسعى حكومة الإقليم إلى أن تعطي بعض الامتيازات الواضحة والبيّنة للحكومة المركزية وأنْ تحصل بدلاً عن ذلك على حصّةٍ أكبر من عائدات النفط، والمشاركة في السلطة السياسية ومؤسسات الحكومة المركزية، وكذلك مزيد من الصلاحيات لإيجاد العلاقات الثنائية مع سائر الدول. فضلاً عن ذلك تعمل حكومة الإقليم من خلال مفاوضاتها مع بغداد بأن تحصل على هذه الصلاحيات في إطار السيادة العراقية، إذ إن المسؤولين في كردستان يعلمون جيّداً بأنّه لا توجد دولة في العالم تؤيّد استقلال كردستان سوى إسرائيل، وهذا ما يحثّهم على أنْ يكونوا لاعبين مهمّين على الصعيد الوطني والإقليمي بدلاً من أنْ يكونوا موضوعاً للأزمة في معادلة العلاقات الدولية.

إنّ العراق –بنظرةٍ إجمالية– هو بلدٌ منكوب، وإنّ الانقسام الذي يعيشه شجّع إقليم كردستان على تفعيل خيار الاستفتاء. ولكنّ الأكراد سيصلون في نهاية المطاف إلى توافق مع حكومة بغداد، وسيحصلون على المزيد من الامتيازات؛ وإنْ حصل ذلك سيكون الإقليم مضطرّاً للالتزام بقوانين الحكومة المركزية العراقية.

السيناريوهات المستقبلية في العلاقة بين كردستان والحكومة المركزية

هناك احتمالان في تحديد السيناريوهات المتوقَّعة: الأول: سيصرّ مسعود بارزاني وسائر النخبة السياسية الكردية على قضيّة الاستقلال، ولا شكّ في أنّ نتيجة هذا الإصرار تكون استمرارية الحصار. ولكن ثمّة تساؤلات عديدة عن طبيعة استمرار هذا الحصار؛ لأنّ مثل هذا الأمر يستحضر الحديث عن تعارض بين المصالح الإيرانية والتركية على المدى البعيد، وإنّ كلّاً من هذين الدولتين تسعى لتأمين مصالحها الوطنية؛ إذن سيفيد السيناريو الأول بأن إقليم كردستان سيكون ساحة

لسجال دول الجوار، وسيدفع ضريبة ذلك، وهذا ما يُحتّم عليهم أنْ يعرفوا بأنّ هذا الأمر ليس في صالحهم مطلقاً ويجب أن يتخذوا طريقاً لئلا يكونوا ساحة لصراع الآخرين، فضلاً عن أنْ هذه السيناريو سيضرّ بكلّ الأطراف الداخلية والإقليمية.

أمّا السيناريو الآخر الذي هو أقرب للواقع فيفيد بأن إقليم كردستان سيصل إلى توافق مع الحكومة العراقية بعد التفاوض وبعد وساطة دول الجوار، وعلى إيران أنْ تكون الوسيطة الأساسية بين كردستان وبغداد. وعلى الرغم من أنّ التوافق بين كردستان وبغداد هو الخيار الأفضل فيجب الانتباه إلى أنّ إيران إنْ غفلَت عن النوايا السعودية والتركية والإسرائيلية في المحادثات المقبلة فستكون الطرف المتضرر.

المصدر:

http://peace-ipsc.org/fa

استقلال كردستان العراق والتعقيدات الجيوسياسية في المنطقة

د. إبراهيم رومينا *

٢٠١٧-١٠-٢٤

«يواجه الحُلم الكردي في تأسيس حكومةٍ كردستانية مستقلّة تحديات إقليمية ودولية، ويبدو أن هذا الحُلم سيبقى محدوداً بعملية الاستفتاء الأخيرة، وستضطرّ القيادة الكردية لتأجيله إلى وقتٍ آخَر».

إنّ عملية الاستفتاء التي أجرتها حكومة إقليم كردستان في شهر أيلول الماضي هي دليل على التعقيدات الجيوسياسية الإقليمية والدولية، وتدلّ على ابتعاد الأكراد عن تحقيق حُلُمهم في تأسيس الدولة الكردية، وأنّ هذا التعقيد ناتج عن طبيعة الواقع الجغرافي من جانب، ومن جانبٍ آخَر عن عدم انسجام المطالب والمصالح السياسية لدى الدوّل المؤثّرة والمتأثّرة من استقلال كردستان. ويتناول هذا المقال التعقيدات الجيوسياسية المرتبطة بمحاولة تشكيل الدولة الكردية المستقلة في شمال العراق، وإنّ التحديّات والعوائق التي تواجهها الدول الإقليمية والأنظمة السياسية الأخرى بإزاء هذا الاستقلال يتمّ تناولها في مقالٍ آخَر.

١- على الرغم من أنّ النظام السياسي العراقي مبنيّ على دستورٍ يتبنّى الفدرالية، ولكن بالنظر لهيكلية السلطة ولآلية ممارستها في كردستان العراق، ولعلاقتها مع الدولة المركزية فهي عابرة للفدرالية، وإنّ هذا الجزء من الأراضي العراقية يمتاز بنوعٍ من الاستقلالية يختلف عن الأنظمة الفدرالية؛ مما جعل النشاطات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية في هذا الجزء من العراق تمتاز بحريّة أكبر، وفي حال تشكيل حكومة كردية مستقلة فلن يحدث تغيير جذري في الحياة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية لدى الأكراد. فضلاً عن أن هناك أجزاءً من هيكلية الحكومة العراقية الحالية كمنصب رئاسة الجمهورية وبعض الحقائب الوزارية الحساسة والمهمة هي تحت تصرّف الأكراد، وأن استقلال العراق يعني حرمان المكوّن الكردي من هذه المناصب والامتيازات.

٢- على الرغم من أنّ دور القوى العالمية مهمّ جدّاً في استقلال الدول الصغيرة، ولكن

* أستاذ الجغرافيا السياسية، ومتخصص في القضايا الجيوسياسية في جامعة ''تربيت مدرس'' الإيرانية.

استقلال كردستان وطريق تحقيق الحلم الكردي يمرّ من طهران وأنقرة وبغداد، وليس من واشنطن، فهذا الأمر هو واقع جيوسياسي مفروض على الأكراد بما فيه من صعود ونزول وعوائق دائمية، وجعلهم أن يبنوا علاقات جيّدة إلى حدٍّ ما مع هذه الحكومات المجاورة، وفيما لو استمرّ الأكراد بإصرارهم على النزعة الانفصالية ستتحالف هذه الأنظمة السياسية الثلاثة لمواجهة الأكراد؛ وهذه هي واقعية جيوسياسية متبلورة في مواقف هذه الدول بإزاء الاستفتاء الأخير، وقد تجلّت للعيان مع إجراء عملية الاستفتاء.

٣- إن نسبة احتمال تحقيق الحُلم الكردي في الظروف المتأزمة الراهنة هي أكثر من الظروف المستتبة، فعدم الاستقرار في الوضع الجيوسياسي في جنوب غرب آسيا -وتحديداً في العراق- يكشف عن فجوة في السلطة، ومن شأنها أن تحقق الحلم الكردي. ولكن هذا الوضع مختلف فيما يتعلّق بإيران وتركيا، فكِلا البلدين يمرّان في ذروة قوّتهما الإقليمية. فإيران أشبه ما تكون بطائر العنقاء، تؤدي دوراً بارزاً ورئيساً في مجريات المنطقة، وقد عجزت القوى العالمية عن تحجيم هذا المدّ والنهوض الإيراني، وإن سائر القوى الإقليمية كالسعودية وإسرائيل على الرغم من اتخاذ كلّ الجهود ولكنّها عجزت حتّى الآن عن التصدّي للدور الإيراني. ومن جانبٍ آخَر نجد تركيا قد تبوأت مكانة اقتصادية وسياسية إقليمية وعالمية لا بديل لها؛ مما تجعل أيّ محاولة من الأكراد تواجه عائقاً كبيراً. فضلاً عن أنّ محور الدول العربية في المنطقة ينظر بتشاؤم للنزعة الانفصالية الكردية؛ مما جعل استحالة بلورة موقف متفائل لتشكيل كردستان مستقلة. أمّا الحكومة العراقية فهي الآن تمرّ بأعلى مستويات القوّة منذ سقوط نظام صدّام حسين، وتتمتع بقوّة عسكرية وشبه عسكرية (الحشد الشعبي) متميزة ومشحونة بالقوّة والحماس على أعقاب انتصارها على تنظيم داعش، وإنّ هذه المعنويات والقوّة العسكرية كلّها تحت تصرف الحكومة العراقية التي تستطيع تعزيزها بقوى إقليمية ودولية لمجابهة الأكراد.

٤- إنّ السجن الجغرافي الذي يحيط بأكراد العراق هو واقع آخر، وهو بدوره يشكّل عائقاً أمام إنشاء دولة كردية مستقلة، فكردستان العراق تعجز عن أن تكون سويسرا الشرق الأوسط، وإن دول المنطقة لا تنسجم مع مثل هذا الواقع، وحتّى إمكانيات أكراد العراق الراهنة لا توفّر لهم مثل هذه الفرصة؛ وإنّ ردود الأفعال الإقليمية هي خير دليل هذا الواقع.

٥- إنّ كلّ دول المنطقة والعالم (باستثناء إسرائيل) هي ضدّ إجراء الاستفتاء. وقد تبيّن الهدف الإسرائيلي من تأييد الاستفتاء في خطاب نتانياهو الأخير، إذ تحدّث عن إيجاد دولة معتدلة

كردية بإزاء سائر دول المنطقة، بمعنى آخر لم يكن الهدف من أجل حصول الأكراد على دولةٍ مستقلة في الأوساط الدولية، إذ أن كردستان العراق – بحسب الرؤية الإسرائيلية- ستكون مصدّاً وستجلب قوّات داعش.

٦- إن الاعتراف هو الشرط الأساس في تشكيل أيّة دولة مستقلة في العالم، لكن مجرد اعتراف إسرائيل بكردستان العراق لا يكفي، ولا يحقق اعترافاً دولياً.

٧- إن كردستان المستقلة طوال القرن الماضي كانت تمثّل الحلم الكردي في الشرق الأوسط، ولكن تجربة الأكراد في إيران وتركيا وسوريا خلال العقود الأخيرة غيّر كثيراً في طبيعة هذا الحلم؛ إذ أصبح هؤلاء منسجمين مع الواقع الراهن، وباتوا يبحثون في دولهم عن حقوقٍ متناسبة ومتلائمة مع مكانتهم وحجمهم بحسب تكوينهم الاجتماعي والسكّاني.

٨- إن كردستان العراق تتدرب على الديمقراطية، وإن تحقيق أهداف الديمقراطية تحتاج إلى وقتٍ طويل، ومن جانبٍ آخَر فإنّ البُنية القومية والطائفية في هذا الجزء من العراق قويّة ومؤثّرة، وإنّ الأحزاب والمكونات السياسية بصفتها الطرف الرئيس في مجمل العملية الديمقراطية في كردستان العراق هي أضعف من أنْ تمارس دوراً سياسياً ذا معنى، فقد شهدنا الأطراف الحزبية في السنوات الأخيرة على الرغم من فوزها في الانتخابات المحليّة ولكنّها عجزت عن مجاراة العناصر القومية والطائفية.

٩- إنّ العصب الاقتصادي في كردستان العراق يعتمد على النفط. بعبارةٍ أخرى إن الميزة الاقتصادية التي تتمتع بها كردستان هي ميزة النفط، إذ إنّ عائدات بيع النفط أدّت إلى تنمية نسبية في كردستان العراق. ولكن في حال الإصرار على المضيّ بالنزعة الانفصالية فقد تتضاءل قوّة تصدير النفط لدى كردستان، وتصل لأدنى مستوياتها؛ وبالتالي ستواجه الحياة الاقتصادية في إقليم كردستان خطراً كبيراً، هذا من جانب، ومن جانبٍ آخَر فإن الأنظمة الاقتصادية والشركات النفطية الفاعلة في هذه المنطقة ستتصدع في حال بروز أيّ أزمة أو معضلة، وإن هذه الشركات نفسها تعمل على الحدّ من النزعة الانفصالية.

١٠- إن لكردستان العراق في الوقت الحاضر علاقات اقتصادية واسعة من نظامَين سياسيَين مجاورَين (أي تركيا وإيران)، حتّى أصبحت الحياة الاقتصادية لدى المواطنين الكرد في شمال العراق مرتبطة بالموقف الاقتصادي لدى إيران وتركيا. وإنّ أيّ حراكٍ سياسيّ من نوع الانفصال والاستقلال قد لا يتحدد مصيره برفض هاتين الدولتين فحسب، بل إنّهما ستقفان مع الحكومة المركزية في

بغداد لممارسة الضغط على القطّاع الاقتصادي في المناطق الكردية، وستُرسَم نتائج اقتصادية معقّدة وغامضة من شأنها أن تضعّف المكانة الكردية الحالية العابرة للفدرالية.

١١- ثمّة خلاف وتوتّر بين كردستان والحكومة المركزية على صعيد ممارسة السلطة، ولاسيما فيما يتعلّق بقضيّة كركوك والمحافظات ذات المكوّن الكردي في المحافظات الواقعة جنوب كردستان وغربها. وفي حال نجاح عملية الاستقلال ستكون هذه المناطق محلّ نزاع وخلاف دائم بين كردستان والعراق.

١٢- إن دولة مثل كردستان -المكوّنة من كلّ أكراد المنطقة- قد تتمتع بميزات اقتصادية وجيوسياسية مثل طرق النقل البرّي والسيطرة على مسارات الأنهر (التحكّم بدبلوماسية الماء)، ولكن إنشاء دولة كردستان في شمال العراق من دون سائر أكراد المنطقة يفتقر لهذه الميزة الجيوسياسية، وستكون مجرّد مسرحٍ للتعريف بالمكانة القومية والعرقية لأكراد العراق، ولكن هذه المكانة ستجلب عدة عوائق وأزمات جيوسياسية مستمرة لأكراد العراق ولسائر أكراد المنطقة.

إنّ المحاور المذكورة آنفاً تشير إلى أنّ الحلم الكردي لتأسيس دولة كردستان ترافقه في الوقت الراهن عوائق إقليمية ودولية؛ مما تجعله يبقى في حدّ الاستفتاء، وتفرض على القادة الكرد في شمال العراق تأجيل هذا المطلب لزمانٍ آخَر.

المصدر:

http://theinternational.ir/west-of-asia/item/996

آثار السياسة المائية التركية على نهرَي دجلة والفرات الحدوديين

مريم طهماسبي*

٢٠١٧-١٠-٢٥

تشهد المناطق الجافة والقاحلة بالشرق الأوسط في الآونة الأخيرة انتقالة لعوامل السيطرة من المناطق النفطية إلى مناطق المياه العذبة؛ وذلك بسبب تزايد أعداد السكان وارتفاع نسبة الطلب والمتغيّرات الإقليمية وسوء الإدارة والسيطرة على مصادر المياه؛ مما فرض على كثيرٍ من الدول أن تتجه نحو مزيد من استثمار الممرات المائية الحدودية المشتركة؛ وبناءً على ذلك تتخذ تركيا سياسة مائيّة (على الصعيدَين الداخلي والخارجي) تؤمّن لها بسط مثلّثٍ يتضمّن مساحة مائية آمِنة وتستثمر في ذلك الانتشار السكّاني للأكراد في جنوب شرق الأناضول تحقيقاً لمصالحها المائية.

إنّ أثر سياسة المياه على طبيعة العلاقات الإقليمية تكشف عن دور مصادر المياه في بلورة السياسة الخارجية، وتبيّن آلية رسم المواقف الخارجية لدى دولةٍ ما ضماناً لهذه المصادر، إنّ العامل الأهم الذي يحدد طبيعة الخلافات المائية بين الدول المتجاورة هو آلية توزيع المياه، وطريقة إدارة الأحواض المائية؛ فالإدارة السيئة ينتج عنها الإسراف لمياه الأنهار في المصبّ، ووصول أقلّ قدرٍ من المياه في المنحدرات وأسفل النهر.

إنّ تركيا –التي تقع في مصبّ الأنهار وفي منبع مصادر المياه– تعدّ لنفسها سلطة مطلقة على المياه النابعة من أراضيها، وترفض مطالبات جيرانها في رعاية حقّ الماء (Water right)، وتُعلِن بأن مصادر المياه هي كمصادر البترول، فمثلما تكون مصادر البترول من حقّ تلك الدولة التي تقع فيها هذه المصادر فإنّ مصادر المياه التي تنبع من تركيا هي ملك لتركيا، في حين أن كلّاً من العراق وسوريا تعتقدان بأنّ نظام توزيع المياه في النهرَين الدوليَين (دجلة والفرات) هو نظام عضوي حَيوَي.

وثمّة مشاريع عملاقة لإنشاء السدود تنفّذها تركيا تحت عنوان مشروع (GAP)[١]، إذ يتضمن بناء سدود عملاقة على نهرَي دجلة والفرات اللذين يُعَدّان الشريانين الأساسيين لمنطقة غرب آسيا، وإنّ هذه السدود تركت أثراً وتسببت بخللٍ كبير في تدفق المياه نحو الدول المجاورة.

* مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية في طهران.

وتشمل هذه المشاريع بناء ٢٢ سدّاً يكون أهمّها سد آتاتورك على نهر الفرات، وسد إيليسو على نهر دجلة. وقد أدّى انخفاض نِسب المياه في الجزء الأسفل من أحواض دجلة والفرات إلى هجر أجزاء كبيرة من الأراضي الزراعية في سوريا والعراق، وقد أثّر هذا الانخفاض إلى حدّ كبير في تكوين ''هور العظيم'' في الأجزاء الأخيرة من النهر.

إنّ اتساع العوامل الريحية[٢] بسبب عدم وجود الغطاء النباتي من جانب، وكذلك تراجع دور ''هور العظيم'' في التصدّي للعواصف الرملية القادمة من صحراء ربع الخالي نحو إيران بسبب جفاف الأهوار من جانب آخر، كلّ ذلك أدّى إلى أنْ تكون هذه المناطق المركز الرئيس لتجمّع الرمال والكثبان؛ وبعد افتتاح سد ''إيليسو'' التركي ستشهد المحافظات الإيرانية الغربية والمركزية وكذلك المحافظات العراقية تسونامي من الكثبان والعواصف الترابية.

إنّ الشرارة الأولى في أزمة السياسة المائية كانت بسبب حدوث الجفاف وعدم انتظام المنظومة البيئية (Ecosystem) في أسفل النهرَين، وقد ترك ذلك أثراً سلبياً على طبيعة المناخ والعيش في المناطق المجاورة؛ مما أدّى إلى اتساع دائرة الفقر الذي أنتج سخطاً شعبياً عاماً وانتهى بالحرب السورية والجفاف وغيرها من ردود الأفعال السلبية المتتالية.

تأريخياً يمكن أنْ نعدَّ الخلافات المصرية–الإثيوبية من أهم الخلافات المائية في المنطقة؛ فقد قامت الحكومة الإثيوبية بإنشاء سدّ ''النهضة'' على نهر النيل لغرض إنتاج الكهرباء، وقد واجهت اعتراضاً مصرياً شديداً. أما الأنموذج الآخر الدال على طبيعة الخلافات المائية فيعود للمبادرة التركية في عام ١٩٩٠، إذ أغلقت نهر الفرات لمدّة تسعين يوماً لتملئ مخزن سدّ آتاتورك، وفي حينها نقل العراق قطّاعاته العسكرية إلى خلف الحدود التركية.

وثمّة أنموذج مشابه آخر للإشارة إلى سوء إدارة مصادر المياه في المجال الداخلي، إذ يتمثّل بإنشاء سد ''كتوند'' على نهر كارون الإيراني، وعلى مقربة من منجمٍ للملح؛ مما أدّى إلى ملوحة المياه العذبة وانتقال الملح إلى التربة الخصبة ومن ثمّ جفاف بساتين النخيل.

إنّ السياسة المائية التركية الرامية للسيطرة على منابع دجلة والفرات وإدارتها واستثمارها تأتي متوائمة مع سياسة دولة أخرى كأفغانستان وإثيوبيا؛ ومن شأنها أن تنتج ظروفاً مشابهة.

إن مشروع ''گاپ'' التركي الذي يهدف على الصعيد الداخلي إلى إحداث تغيير في الطبيعة السكّانية للأكراد، وتقويض أواصرهم الاجتماعية وإبعادهم عن المناطق الكردية للدول الجوار؛ فهذا الأمر ما هو إلا عبثٌ وتخريب للتراث الثقافي والتأريخي. أمّا على الصعيد الخارجي فإنّ

إنشاء السدود والسيطرة على دجلة والفرات وخلق أزمات في ملفّ حقوق المياه في منطقة الرافدين وإثارة حفيظة العراق وسوريا من خلال تخفيض حصص المياه وحبسها هي طريقة في السياسة الخارجية التركية التي تستهدف كعب آشيل بالنسبة للعراق وسوريا؛ وليتحقق هدفها الآخر في تفوّق عامل ''المياه'' في السياسة الخارجية التركية على عامل ''النفط'' في السياسة الخارجية لدى دول الجوار؛ فبعبارةٍ أخرى تعمل تركيا على سحب ملفّ المياه لتفعيله خدمةً لمصالحها القومية.

لم تعتمد السياسة التركية مبدأ التعاون المشترك لاستفادةٍ منصفة من مصادر المياه، بل تتبع نزعة برغماتية ونهج الواقعية السياسية[٣] في خلق تناقضٍ بيئي بين المناطق الواقعة في أعلى النهرَين، وتلك الواقعة في أسفلها. لقد خلقت مخرجات هذه السياسة تدهوراً في طبيعة دورة الماء (Water cycle)[٤] مما تنجت عنه أزمات تهدد الأمن الغذائي[٥]، وتزايد وتيرة الهجرات البيئية، وتفاقم مشكلات المنظومة البيئية (Ecosystem).

تشير التقييمات الخاصة بالبيئة الإقليمية إلى أنّ مشروع (گاپ) لا يندرج ضمن السيادة الداخلية للدول، وتنتج عنه تأثيرات عابرة للدول؛ ولذلك تكون عملية ربط الأمن المائي بمصادر المياه الكائنة في خارج البلد هي خطّة ينتج عنها ربط جزء من الأمن القومي بظروف المنطقة، وإنّ عدم وجود أنظمة إدارية مناسبة للاستثمار المشترك من مصادر المياه والسيطرة على المياه الجارية فوق سطح الأرض والمياه الجوفية سيؤدّي إلى خلق عواملٍ تتسبب بحدوث النزاع بين الدول.

بناءً على ما تقدّم، ومن أجل ديمومية مصادر المياه الدولية والحدودية، وللحصول على حصّةٍ منصفة وعادلة يجب القيام ببعض المبادرات المحليّة والوطنية والإقليمية لفرض السيطرة على مصادر المياه.

إنّ مفاوضات المياه في الوقت الراهن تبدو إيجابية وبنّاءة؛ لذا يمكن تقديم أربع مقترحات للخروج من التدهور البيئي الراهن:

أولاً: تأليف لجنة دولية لنهرَي (دجلة والفرات) لتفعيل الجانب الدولي ولفرض إدارة موحّدة وشفافية دولية رعاية للمستحقات المائية بحسب نسب المياه المتوافرة في النهرَين، وكذلك تأسيس منظمة متخصصة في العلوم المرتبطة بالمياه لتقديم دراسات تخصصية بالاعتماد على الجوانب الجيوسياسية والبيئية.

ثانياً: إحداث تغيير في التعامل التركي مع مسار النهرَين (من الأعلى للأسفل)؛ لفرض سيطرة دولية مناسبة على النهرَين.

ثالثاً: توخّي أساليب نافعة كزراعة أكثر قدرٍ ممكن من المحاصيل الزراعية بأقلّ قدر ممكن من المياه من خلال الاعتماد على طريقة الزراعة في الماء (Hydroponics)[٦]، وريّ الأراضي الزراعية بطريقة التقطير والـ(غرواسيس Groasis)، وكذلك زرع المزيد من النباتات الملائمة مع الأجواء الجافة واليابسة كشجر الغرقد (Nitraria) للتصدي للعواصف الترابية.

رابعاً: اعتماد مؤسسات المجتمع المدني لتدريب الأفراد والمجتمعات؛ للتأقلم مع الظروف الجديدة والتعرّف على مدى خطورة شحّة المياه وتبعاتها.

الهوامش

[١]– مشروع جنوب شرق الأناضول، يعرف اختصاراً باسم GAP، هو مشروع تنموي اقتصادي لمنطقة جنوب شرق الأناضول في تركيا؛ ويهدف المشروع إلى توسيع الرقعة الزراعية وتوليد الكهرباء عبر بناء ٢١ سداً ونفقاً على مجريي نهري الفرات ودجلة.

[٢]– العوامل الريحية في الجيولوجيا هي معرفة تأثير الرياح وقدرتها على تغيير وجه الأرض. وتعمل حركة الرياح على تعرية سطح الأرض، أي تنقل التراب وحبيبات الرمل من مكان إلى آخر، وتعمل على قشط الأسطح الصخرية والحجرية بواسطة ما يعلق بالريح من حبيبات رملية.

[٣]– تعتمد نظرية الواقعية السياسية على مفاهيم خاصة لفهم تعقيدات السياسة الدولية وتفسير السلوك الخارجي للدول، لعل أبرزها (الدولة، والقوة، والمصلحة، والعقلانية، والفوضى الدولية، والتقليل من دور المنظمات الدولية الاعتماد على الذات، وهاجس الأمن والبقاء)، وباتت تلك المفاهيم بمنزلة مفاتيح اعتمدتها كل المقاربات الواقعية.

[٤]– دورة الماء تصف وجود وحركة المياه على الأرض وداخلها وفوقها. وقامت دائرة المساحة الجيولوجية الأمريكية بتحديد ١٥ جزءاً من دورة الماء على النحو الآتي: ١– المياه المخزنة في المحيطات، ٢– التبخر، ٣– المياه الموجودة في الغلاف الجوي، ٤– التكثف، ٥– التساقط، ٦– المياه المخزنة على هيئة جليد وثلج، ٧– ماء الجليد الذائب في مجاري الأنهار، ٨– ماء المطر الجاري فوق سطح الأرض، ٩– مجاري الأنهار، ١٠– المياه العذبة المخزنة، ١١– التسرب، ١٢– المياه الجوفية المتدفقة، ١٣– الينابيع، ١٤– الارتشاح، ١٥– المياه الجوفية المخزنة.

[٥]– الأمن الغذائي مصطلح يقصد منه مدى قدرة بلد على تلبية احتياجاته من الغذاء الأساسي من منتوجه الخاص أو استطاعته على استيراده تحت أي ظرف ومهما كان ارتفاع أسعار الغذاء العالمية.

[٦]– زراعة دون تربة أو زراعة في الماء هي مجموعة نظم لإنتاج المحاصيل بواسطة محاليل معدنية مغذية فقط عوضاً عن التربة التي تحتوي على طمي وطين.

المصدر:

https://www.cmess.ir/Page/View/2017-10-16/2233

انفصال كردستان العراق: تحليلٌ سابقٌ للحدث وتحليلٌ لاحقٌ لَه

علي سرزعيم*

٢٠١٧-١٠-٢٩

تُبدي إيران وتركيا -إلى جانب العراق وسوريا- قلقهما إزاء تبعات النزعة الانفصالية في إقليم كردستان؛ لأنّ أغلب الظنّ يشير إلى أن هذا الانفصال سيكون الخطوة الأولى لرفع راية الانفصال في سائر الدول المجاورة؛ لذا فإن المبادرات المستندة إلى التحليلات السابقة للحدث التي من شأنها أن تمنع استقلال كردستان قد تكون ناجعة لهذه الدول.

من المصطلحات التي تعتمدها مناهج البحث العلمي بكثرة هي:

١- مصطلح (ex ante)، الذي يمكن ترجمته إلى السابق، أو المتقدّم.

٢- مصطلح (ex post)، الذي يمكن ترجمته إلى اللاحق، أو المتأخّر.

المقصود من تعبير (ex ante) هو أنّ الخطوات التي تُتَخَذ قبل وقوع أيّ حدثٍ ما، تكون بحسب ما يتوقَّع حصوله في المستقبل، وأنّ هذه الخطوات من شأنها أن ترسم ملامح المستقبل. ولكن حين يعمل اللاعبون كلّهم بحسب توقعاتهم السابقة ستحصل نتيجةٌ ما، وإنّ هذه النتيجة تخلق وضعاً تجعل الأفراد يغيّرون الخطوات السابقة نفسها عند تعاطيهم تلك القضية؛ لأنّهم قد يتوصّلون إلى نتيجةٍ تفيد بأنّ السلوك المناسب في الظروف الحالية يختلف عن السابق، وأن مقتضيات الحدث قد تغيّرت؛ وبهذا يكون السلوك الأنسب بحسب التحليلات السابقة مختلفاً عن السلوك المناسب المستند إلى التحليلات اللاحقة، وإنّ هذا التباين لا يعني بالضرورة التناقض.

وبناءً على هذه المقدّمة، يمكن النظر إلى الموقف الإيراني والتركي نحو النزعة الانفصالية في إقليم كردستان العراق، إذ تُبدي إيران وتركيا -إلى جانب العراق وسوريا- قلقاً كبيراً لتبعات النزعة الانفصالية في إقليم كردستان؛ لأنّ أغلب الظنّ يشير إلى أن هذا الانفصال سيكون بمنزلة الخطوة الأولى لرفع راية الانفصال في سائر الدول المجاورة؛ وعليه قد تكون المبادرات المستندة إلى التحليلات السابقة للحدث التي من شأنها أن تمنع استقلال كردستان ناجعةً لهذه الدول. ويرى قادة الدول المجاورة أن فرض

* دكتوراه في الاقتصاد، وعضو الهيئة العلمية في جامعة العلامة الطباطبائي بطهران.

العقوبات أو الضربة العسكرية قد تفرض على القادة الأكراد التراجع عن مطلبهم، أو إعادة النظر فيه، فبتراجع الأكراد في العراق ستتحقق المصلحة التركية والإيرانية، ولكن إنْ صَمَدَ إقليم كردستان -لأيّ سببٍ كان- وإنْ تحقق الاستقلال فحينها سيتغيّر الوضع؛ ووقتئذٍ سيكون الحلّ العسكري والعنف غير مشمولٍ بالسلوك الناجع الذي قد تتخذه الدول المجاورة، بل ستكون المصلحة في التعاون مع إقليم كردستان المنفصل والمستقل؛ وبعبارةٍ أخرى يكون السلوك الناجع المستند إلى التحليل اللاحق هو (التعاون).

إنّ السلوكيات الناجحة المستندة إلى التحليلات السابقة قد تكون مختلفة عن السلوكيات الناجحة المستندة إلى التحليلات اللاحقة، وإنّ هذا التباين لا يعني بالضرورة وجود تناقض في الأمر؛ فهنا قد يقول بعضهم: إذا كان التعاون هو السلوك الناجع اللاحق أليس من المنطقي أن يُتّخَذ هذا الموقف منذ البداية (في السابق)؟ فالإجابة -بحسب الشرح الذي تقدّم- تكون سلبية؛ أي: إنّ إدارة السلوك في هذا الموضوع خلال فترتَي قبل الاستقلال وبعده غير مترابطَين، ويجب ألّا يُستخلَص السلوك المستقبلي من السلوك الناجع في الفترة الأولى. لكن إذا التزم اللاعبون بتعهداتهم ولم ينجرّوا للأطماع فلن يتحقق استقلال إقليم كردستان، وهو ما يعزّز هذا الرأي.

ويفيد السؤال الآتي: هل التزام الدول المجاورة (إيران، وتركيا، والعراق، وسوريا) بتعهداتها ومواقفها للتصدي لمسألة الاستقلال قابل للاستمرار؟ والإجابة تقول: لا شكّ في أنّ لكلٍّ من هؤلاء اللاعبين علاقته الاقتصادية الخاصة مع إقليم كردستان، وأنّ هذا الأمر يحفّزهم بأنْ يتظاهروا برفض الاستقلال، وأن يتفاوضوا خلف الكواليس مع قادة الإقليم حول موضوع الاستقلال، وأن يقدِموا على مبادرات شكليّة؛ وبهذه المبادرات يعبّدون الطريق لحصول الاستقلال، وفي الوقت نفسه يحصلون على أكبر قدرٍ ممكن من الحصّة في العلاقات الاقتصادية المستقبلية. إنّ القلق من عدم التزام أحد الأطراف بمواقفه قد يؤدّي إلى إلغاء التوافقات؛ وبالتالي ستفشل المبادرات التي ترمي إلى تحذير كردستان من المُضيّ في مشروع الاستقلال. وبعبارةٍ أخرى يجب التأكّد -قبل أيّ اتفاقٍ على اتخاذ أيّة خطوة تحذيرية مشتركة- بأنّ تضرُّر أيّ بلدٍ من الاستقلال هو أكثر بكثير من تحمّله، ومن امتلاك علاقة اقتصادية. وإنْ عَلِمَ اللاعب السياسي بهذا الأمر فحينها يمكن أن نعدّ المبادرات المتقابلة في وضعية السابق -قبل حدوث الاستقلال- سلوكيات ناجعة. ولا ريب في أن الحفاظ على هذا التوافق لاتخاذ موقف مشترك ضدّ النزعة الانفصالية مشروط باستمرارية التواصل؛ بغية الاطمئنان من الالتزام المشترك بهذا التوافق.

المصدر: مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لمكتب رئاسة الجمهورية الإيرانية

http://www.css.ir/fa/content/112714/1

أزمة بناء الدولة في إقليم كردستان

سعيد الكاشاني*

١٦-١١-٢٠١٧

بينما كانت مناطق غرب آسيا متورطة في الأزمات الناشئة عن الحرب الأهلية السورية، والأزمة الإنسانية في اليمن، وعدم الاستقرار في العراق –وما زالت جروح هذه الأزمة تثقل الجسد الأمني للمنطقة– ضاعفت حركة الأكراد الاستقلالية في العراق المخاوف بالنسبة إلى حدوث تغييرات جيوبوليتكية عميقة في الشرق الأوسط. ومع ملاحظة الحساسية العالية لرغبات الأكراد الانفصالية على الوضع الأمني للمنطقة، يسعى هذا المقال إلى تحليل ظروف بناء الدولة في إقليم كردستان العراق. ومن ناحية أخرى يُطرح هذا السؤال: هل لدى أكراد العراق القوة والقدرة اللازمتين لبناء دولة فعالة ومستقرة؟ فيبدو أن الظروف السياسية الحاكمة في داخل العراق وخارجها تتكلم عن واقع آخر بالنسبة إلى إقليم كردستان في المنطقة. إن الأكراد يسعون إلى الاستقلال والشرعية في جغرافيا العراق في ظروف لا تتمتع فيها هذه المنطقة بالحد الأقل من شروط بناء الدولة. إن بناء دولة، فضلاً عن وجود عدد سكان جدير بالملاحظة، يحتاج إلى استقرار سياسي، وموقع جغرافي مناسب، والأهم من كل ذلك هو عنصر الاعتراف الدولي.

وفي الوقت الحاضر، إن كل عدد السكان المتواجدين في الأجزاء الكردية العراقية لا يتجاوز ٦ ملايين نسمة. ومع أن هذا الرقم في النظرة الأولى مع ملاحظة بناء دول مثل الكويت والبحرين وقطر بعدد سكان مشابه محتمل، لكن ما يوجد هو أن هذه الدول خضعت لحماية القوى الكبرى في وقتها، واستطاعت أن تستمر في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية ومن دون شك أن الظروف الجغرافية للعراق مع ملاحظة التجربة التأريخية والنزاعات السياسية المتجذرة تختلف عن وضع مشايخ الخليج العربي. وأن إقليم كردستان خضع الآن للحصار والحظر من عدة جهات. وفضلاً عن العقوبات الإيرانية والتركية، عارضت الحكومة المركزية العراقية بشدة عملية الحركة الاستقلالية للأكراد. وفي هذه الأثناء، تم طرح وجهة النظر هذه أنه بمجرد زوال خطر داعش وتحسن الجيش والقوات العسكرية العراقية وتنظيمها، وستقوم الحكومة المركزية بخطوات تحذيرية شديدة ضد الإقليم. وعطفاً على هذا الأمر، يحتاج الإقليم إلى امتلاك جيش أكثر استعداداً وتجهيزاً بمراحل من البيشمركة الكردية، وهذا الأمر –نظراً إلى العدد القليل للأكراد في العراق والتصنيفات السياسية والأيديولوجية

* مؤسسة الدراسات والبحوث الدولية الثقافية.

العميقة بين الاتجاهين البادينانى (الحزب الديمقراطي) والسوراني (الاتحاد الوطني) – ليس محتملاً.

ومن الجدير بالذكر أن الاشتباكات في مدينة كركوك النفطية بين القوات الاتحادية والپيشمرگة انتهت لصالح القوات الداعمة لحكومة العراق، وخضعت المدينة لسيطرة الحكومة العراقية. وبالتأكيد مع استمرار الوضع القائم، سوف يزداد حجم الخلافات الحدودية بين أربيل وبغداد في المستقبل القريب، وفي هذه الأثناء، سوف تكون للقوات العراقية اليد العليا في مقابل الأكراد مع ملاحظة التمتع بدعم القوى الإقليمية، وامتلاك قوات عسكرية غفيرة وكثيرة. إن الأزمة السياسية في الإقليم في البعد السياسي تشير إلى أن إقليم كردستان العراق يعيش في واحد من أسوأ عصوره التأريخية؛ فمنذ ثلاثة أعوام تقريباً، تم تعطيل المؤسسات المدنية في أربيل، وكانت جلسات البرلمان المحلي تنعقد بنحوٍ نادر، ووصلت الفترة الرئاسية لمسعود البارزاني إلى نهايتها؛ وهذا الأمر أدى إلى خلافات شديدة بين الأحزاب الكبيرة الأخرى في كردستان مثل الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير وهذان الحزبان اللذان قاعدتهما الرئيسية هي السليمانية في العراق، اتهما البارزاني بانتهاك الدستور والديكتاتورية. وبهذا الصدد، تم تنظيم اعتصامات ومظاهرات واسعة على مدار السنوات الأخيرة في المدن الكردية اعتراضاً على سياسات البارزاني الاستبدادية. ومن الجدير بالذكر أنه من وجهة نظر هذه الأحزاب، فالحزب الديمقراطي بزعامة عائلة البارزاني، قد حاز الإقليم في قبضته، ونهب المصادر والثروات الطبيعية للمنطقة، ومن ضمن هذا الأمر الفضائح التي كشف عنها سوران عمر –أحد نواب البرلمان الكردستاني العراقي– فبناءً على تصريحات سوران، فإنه حتى الآن تجري في محكمة أربيل أربع عشرة قضية فساد وإهدار أموال عامة متعلقة بمسعود البارزاني رئيس كردستان العراق وزعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني، وابنه مسرور البارزاني رئيس جهاز المخابرات الكردستاني ومجلس أمن المنطقة بحسب قول هذا النائب البرلماني الكردي، وبينما يعاني الإقليم من أزمة مالية شديدة، فالبارزاني متهم في قضية واحدة فقط بإهدار أربعة عشر مليون دولار في العام الماضي، ولم يحدد المجال الذي تم فيه إنفاق هذه الأموال.

ويعتقد الزعماء المعارضون للبارزاني، أن الحزب الديمقراطي يسعى بنجاح مشروع استقلال الأكراد إلى كسب الشرعية لنفسه وصرف نظر الناس عن الأزمات والمصاعب الاقتصادية والفساد العام في النظام الإداري. إن إقليم كردستان العراق في الوقت الحاضر ليس بقادر على إنفاق ثلاثة أرباع أجور موظفيه، ويعاني من ديون باهظة. وعلى وفق آخر التقييمات فإن لدى الإقليم ديوناً خارجية في حدود اثنين وعشرين بليون دولار. وهذا الحجم من الديون –مع ملاحظة مشكلات البناء والاقتصاد– كُتِبَ لهذه المنطقة مستقبل مظلم وقاتم؛ ولهذا، ليس عبثاً أن الجماعات

والأحزاب المعارضة تعتقد أن عقد الاستفتاء قبل أن يكون مبشراً بالسلام والأمن في الإقليم سيؤدي إلى منع السقوط في الأزمات فقط. واحتمال تزايد انعدام الأمن في الإقليم مع ملاحظة تراكم الأزمات السياسية والاقتصادية، وتطرح وجهة النظر هذه أنه سوف يزيد في المستقبل القريب حجم الاعتراضات من قبل الشعب وكذلك من قبل حزبي الاتحاد الوطني والتغيير ضد الاتجاهات المتشددة للحزب الديمقراطي. وقد برز هذا الأمر خاصةً مع وفاة جلال الطالباني، الزعيم الكاريزمي للاتحاد الوطني، بنحوٍ أكثر. وقبل ذلك بزعامة الطالباني للحزب، كان الاتحاد والتآلف غالباً على الاتحاد الوطني. ومنعت شخصية الطالباني المتنفذة والموحدة وقوع أي نوع من التباعد في تشكيلات الحزب. والآن مع فقدان الطالباني يوجد احتمال أن ينقسم الاتحاد الوطني على فرعين مؤيد ومعارض للاستقلال. ومن البديهي أن هذا الأمر نفسه سوف يهيئ المجال لبروز الأزمات والفتن الكثيرة بين أنصار الحزب حيال قضية الاستقلال. وفضلاً عن المشكلات الداخلية العامة، يواجه إقليم كردستان العراق أزمة شرعية دولية أيضاً، فعلى وفق القانون الدولي، فإن الوحدات السياسية تحتاج من أجل الانضمام إلى المجتمع الدولي إلى تأييد أعضائه. وحتى الآن لم تتحول أي قوة سياسية في العالم إلى دولة من دون امتلاك عنصر الاعتراف. ولم يتم الاعتراف رسمياً بطالبان في عقد التسعينيات على الرغم من سيطرتها على ٩٥٪ تقريباً من مساحة أفغانستان بوصفها عضواً شرعياً في النظام الدولي؛ ولذلك السبب وجدت استمراراً سياسياً قصيراً للغاية. وفي الظروف الحالية أيضاً ما من مؤسسة رسمية ومرجع دولي استعد للاعتراف باستفتاء استقلال كردستان العراق. وفي هذه الأثناء يسير انتظار النخب الكردية هذا –مع الأخذ في الحسبان بملاحظات الشعب الكردي– ضمن اجتناب الأحداث السياسية، وهو يساعد في إمكانية تشكُّل عراق ديمقراطي وفدرالي.

المصدر:

http://www.tisri.org/default-2562.aspx

تركيا والأزمة البيئية وتأثيرها المحيط على دجلة والفرات

د. ميرمهرداد ميرسنجريك*

٢٠١٧-١٢-١٣

يتكون نهر الفرات الذي يتراوح طوله بين (٢٨٠٠ إلى ٢٩٠٠) كيلومتر، من جبال إرمينيا الغربية وعلى حدود شرق تركيا، من فرعي (قره سو ومراد چاي)، ثم يندمج كلا الفرعين ويكوّنان النهر، وقد جاء هذا النهر في اللغة الأفستائية باسم (اوپرتوا)، أو منطقة قاع الماء، أو المنطقة الضحلة التي تعبر عن أهمية الفرات. أما نهر دجلة الذي يقترب طوله من (١٨٥٠) كيلومتراً فينبع من السفح الجنوبي لجبل طوروس في تركيا، ويأتي إلى العراق مباشرةً، لكن نهر الفرات ينتهي من تركيا إلى سوريا ومن سوريا إلى العراق. ويندمج كلا النهرين (دجلة والفرات) في منطقة القرنة العراقية، وأبعد قليلاً يشكلان مع نهر كارون الإيراني، نهر أروند.

بدأت تركيا ببناء سدودها منذ عام ١٩٧٣ بسد كوبان، وقلَّ معدل حجم الماء تدريجياً، وتغيّر من ١٥/٣ كيلومتر مكعب إلى ٩/٤ كيلومتر مكعب؛ وهذا الموضوع يدلُّ على أن هذا السد ترك تأثيره المباشر على تركيا نفسها، فضلاً عن أنه طوال العقود السابقة أنشأت تركيا أكثر من ٥٠٠ سد ٢٢ منها باعتبارها منطقة فروع الفرات في تركيا ضمن المشروع العظيم المعروف باسم ''جي أي بي'' الشهير بجاب، وسد أتاتورك الذي يعدُّ أهم سد تركي وأوروبي وأكبرها، وخامس سد في العالم ويتمتع بأهمية بالغة، ومن الضروري أن نعلم أن مساحة بحيرته تبلغ ٨١٧ كيلومتراً فقط، وهذا يعني أن حجم الماء كبير وعظيم للغاية. فضلاً عن أن معدل سعة سد أتاتورك هي ٤٨/٧ مليار متر مكعب، وإن قارنّا هذا المعدل بأكثر من ٦٥٠ سداً موجوداً في إيران، الذي يترواح مجموع سعتها ٤٦ مليار متر مكعب، فإننا سنرى حجم الماء العظيم.

والأمر المهم الآخر هو التأثير السلبي المباشر على المجتمعات المحلية، ولاسيما كردستان تركيا، فضلاً عن الحياة في المجتمعات المحلية في سوريا، والعراق، وإيران، قد بدأت تأثيراتها، فهذا الاتجاه مغاير تماماً لبيان رعاية المجتمعات المحلية UNDRIP (الذي ينبّه على أنه يجب حتماً أن تنطبق المشروعات والبرامج العظيمة للتنمية مع حقوق المجتمعات المحلية)، والنقطة الأخرى أنه حتى مشروع

* أستاذ مساعد، ومحقق في الشؤون الثقافية والجيوبولتيكية.

بناء السد التركي يتناقض مع المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أيضاً (الذي يعلن أن الإنسان يتمتع بحقوق مؤسسية من أجل امتلاك الحرية، والمواجهة، وظروف الحياة المناسبة في بيئة تسمح له بالحياة السعيدة).

ومع أنّ من الممكن أن يكون هذا المشروع يحمل مزايا لتركيا في صورة مرحلية، إلا أنه سوف يتسبب بعيوب كثيرة للغاية في تدمير الأراضي الزراعية، والخراب، والجفاف، والتصحر في سوريا والعراق وأيضاً في إيران، فضلاً عن أن الغبار والملوثات الجوية يجب القول إن جزءاً كبيراً من مياه الأراضي العراقية ينتهي إلى حوض هور العِظِيم –الذي ثلثاه في العراق وثلثه في إيران–، وجفاف هذا الحوض له أثر مباشر على ظاهرة الرياح الرملية، فضلاً عن تأثيره السلبي على الأراضي بين دجلة والفرات التي أوجدت حضارة ما بين النهرين التأريخية القديمة –التي شملت جزءاً كبيراً من حضارة إيران العظيمة–، وكما نعلم فإنها تؤثر سلباً على هذه المساحة المنتجة للأراضي الزراعية، والمحاصيل الزراعية والماء العذب الذي يحتاجه العراق بسبب قلة المياه في نهر الفرات. وفي عقد السبعينيات شيد العراق سد القادسية في مدخل نهر الفرات نحو تركيا؛ لذا نرى أنه كان لظاهرة بناء السدود تأثير حاد على الإقليم والبيئة في بلاد المنطقة.

والموضوع الآخر هو أنه قد تم تعديل اتفاقية حقوق الاستفادة من المجاري المائية الدولية غير القابلة للملاحة في عام ١٩٩٧ بواسطة الأمم المتحدة، ونقضت تركيا المواد ٥، ٦، ٧ بنحوٍ كامل. وهذه البنود تذكر أنه ليس لدول المنبع الحق في إحداث وتنفيذ مشاريع بنية تحتية في منبع النهر (التي ستتسبب في ظهور مشكلات ومضار جادة لدول المصب)؛ وبالتالي يتناقض موقف تركيا مع UNDRIP وUNCCD والمادة الأولى من حقوق الإنسان، وكذلك تخالف العنوانين الخامس والسادس من حقوق اتفاقية المجاري المائية الدولية غير الملاحة.

وفي النهاية، أن المسألة المهمة هي الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناشئة من نقص المياه في المنطقة، وكما توقع الخبراء فسوف يتزايد الطلب على الماء في منطقة الشرق الأوسط ٦٠٪ بحلول عام ٢٠٤٥. وهذه النسبة من الزيادة تدل على أن أزمة الماء حتمية في المستقبل، والإدارة الصحيحة لمصادر المياه هي أكثر وظائف الدول والحكومات أصلية. وليكن في اعتبارنا أنه خلال السبع سنوات بين ٢٠٠٣ و٢٠١٠ نقص مجموع مياه نهري دجلة والفرات ١١٤ كيلومتراً مكعباً؛ وهذان النقصان، قد أدى تأثيراً مباشراً على الأراضي الزراعية، والجفاف، والعواصف الرملية، والأزمات الاقتصادية، والأزمات الاجتماعية، والأزمات البيئية في تركيا، وسوف يسبب بالمزيد.

وبالتأكيد لو لم تقع هذه الظاهرة موضع اهتمام، ولم يتم مواجهتها، فإننا سوف نشهد في المستقبل انعكاسات سلبية كثيرة. وكذلك فإن الكثير من هذه العواصف تثور من مناطق ملوثة بالأسلحة الكيماوية والأسلحة الإشعاعية في حرب أمريكا مع العراق ٢٠٠٣، وبالتأكيد سوف تلحق تأثيرات سلبية فضلاً عن أن المشكلات الفيزيقية لتنفس الشعب الذي يقع تحت التأثير، مشكلات كيميائية وإشعاعية بالشعب وخاصة الشعب الإيراني.

إن إدارة مصادر المياه وكذلك الاستفادة من القدرات الدولية بإمكانهما أن يكون لهما تأثير بالغ في منع وتقليل الانعكاسات المضادة للبيئة لبناء السدود في تركيا، وليس صحيحاً بأي وجه أننا نريد من إيران أن تقوم بنشاطات مرحلية وقصيرة المدى مثل زراعة الأشجار في العراق؛ وهذا الأمر لن يكون له أي مردود آخر سوى إهدار المال ورؤوس الأموال. بينما من الضروري أن يتم الانتباه إلى مساعدة المؤسسات الدولية والأمم المتحدة في الاستفادة من المصادر المائية ولاسيما تلك الأزمات البيئية المتجاوزة للشعوب. ولا ننسَى أن دولة العراق الحالية –الأراضي التأريخية التي تم فتحها بواسطة كوروش سنة ٥٣٠ قبل الميلاد والتي كانت أرض بابل التأريخية– تقع بجوار نهر دجلة، وتدل على ماضٍ تأريخي لهذه المنطقة، وكانت متناغمة ومتزامنة مع الاستفادة من الطبيعة والهبات الطبيعية بنحوٍ كامل، ولكن اليوم لا يشاهد أي أثر من الاستفادة الصحيحة.

لذا على مسؤولي بناء السدود والأفراد والمتعهدين –الذين ربما ينظرون إلى مصالح قصيرة المدى أن يستفيدوا استفادة قصوى من هذه المصالح– أن يهتموا بنظرة القادمين وحكم القادمين. فمشروع بناء السدود المعادية للبيئة في تركيا، ومشاريع بناء السدود المعادية للبيئة في إيران متشابهة تماماً، وليس لها أي آثار سوى التخريب والفناء في أراضي المنبع، وأراضي المصب ومناطق السهول التي تقع في حيز مصب النهرين والتأثير السلبي. ولا ننسى أنه يقع أكثر من ٥٠٠ ألف كيلومتر مربع من مساحة مصب الفرات، و٣٧٥ ألف كيلومتر مربع من مساحة مصبِّ دجلة تحت التأثير المباشر لبناء السدود في تركيا بنحوٍ كامل، ويجب أن تحل هذه المشكلة بأساليب مختلفة وبالاستفادة من الوسائل السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية والدولية.

المصدر: مؤسسة ''آينده پژوهى جهان اسلام''، جامعة الشهيد بهشتى.
http://conf.iiwfs.com/index.php/conference-news/79

البُعد الآخر للأحداث في سوريا

أمين جول شان*

٢٠١٧-١٢-٢١

القرّاء الأعزاء، ربما لا يعجب الكثيرين من متابعي الأخبار تحليلي حول ما يجري في سوريا، لكن اعتقادي يقول إن ما حصل هو مؤامرة مدبرة من دول كبرى؛ للعمل على زعزعة الاستقرار في المنطقة.

إن الاتفاق على الإطاحة بنظام بشار الأسد ضرب الجارة سوريا في العمق ضربة قوية، وحوّلها إلى دولة مدمّرَة، ولكنها على الرغم من هذا ما تزال تقف على قدميها ولم تسقط. وما أُلِّف عليها من مسرحية لا يمكن تصديقها ولكنها -مع الأسف- حقيقة مرّة بدأت بشن فتن وحرب داخلية أضرمت فيها النار منذ عام ٢٠١١، وهي مستمرة حتى الآن؛ وهنا سأعرض لكم بلغة الأرقام ما جرى في سوريا:

- عدد المفقودين والقتلى ٤٨٠ ألفاً.
- أكثر من ٥ ملايين سوري هرب من الحرب في الداخل التي سُخِّر لها وتم دعمُها من الخارج.
- نحو ٣,٥ مليون منهم لجأ إلينا في تركيا.
- عدد المهاجرين والمشردين نحو ٦,٦ مليون شخص.

إنّ هذه الأرقام موجودة في السجلات الرسمية باستثناء الكم الهائل من الأعداد التي لم تسجل ولم تذكر؛ ومن هنا نفهم حجم المأساة؛ لأن الكثير من السوريين دخلوا تركيا على أمل الهجرة إلى أوروبا وبدء حياة جديدة في بلاد الغرب، لكن بعضهم لم ينجح وخسر حياته وغرق في مياه الأبيض المتوسط. والآن ومع وجود الملايين من السوريين يعيشون في بلادي أصبح هؤلاء عبئاً كبيراً لنا نحن الأتراك، والشعب غير راض عن تواجدهم.

*صحيفة سوزجو المعارضة.

وبعد كل هذه الأحداث ما زالت حكومة الأسد تحكم سوريا، ولكن السؤال الذي يتبادر إلى الأذهان هو لِمَ نظام بشار الحاكم مستهدف من حكومة تركيا؟ ولنسأل مرة أخرى: هل كان بشار الأسد يصدِّر لنا الإرهاب من الحدود المرسومة بيننا بمسافة ٩١١ كيلومتراً، أو كانت له أطماع ويحاول التوغل في الأراضي التركية، أو كان له عداء يبطنه ولا يعلنه؟ الجواب بالتأكيد لا.

لم تكن لنظام الأسد علاقات سيئة مع تركيا قبل الأحداث، ولو عدنا إلى الماضي القريب أيام حكم والد بشار الراحل حافظ الأسد سنرى أن الأخير كانت له علاقات وطيدة مع زعيم حزب العمال الكردستاني المعتقل في تركيا عبد الله أوجلان؛ ومن هنا نفهم أن حافظ الأسد هو العدو الحقيقي لتركيا لمناصرته ومساندته مجرماً ملطخة يداه بالدماء، ودعمه لتكوين حزبه داخل أراضي سوريا وتجنيد مقاتلين يتجهون للقتال في الأراضي التركية في حرب ضروس، وكان حافظ الأسد المستفيد الأبرز من الحرب الكردية–التركية كونها تستنزف الطرفين معاً.

وبسبب ما تقدم من أحداث بدأ صبر تركيا ينفد، ففي سنة ١٩٩٨ زار الجنرال (أتيلا أتيش) قائد القوات العسكرية مدينة هاتاي الحدودية مع سوريا، ووجه خطاباً حاداً إلى النظام الحاكم في دمشق تضمّن تهديداً واضحاً بقوله: ”في حالة بقاء أوجلان المطلوب من السلطات التركية في الأراضي السورية مدعوماً من قبل حكومة سوريا فإننا لن نتردد أبداً بأن نقوم بما يتوجب على القوات التركية القيام به“. ومن بعد خطاب أتيلا أتيش تحدث الرئيس السابق سليمان دميرال في مجلس النواب مخاطباً الحكومة السورية أن الأمر ليس بمزحة وأن القوات التركية ستدخل إلى سوريا.

وفهم حافظ الأسد أن الحكومة التركية عازمة على أمر عسكري ضد سوريا، وبدأ بالضغط على حزب العمال الكردستاني لإغلاق معسكراته والخروج من أراضيه، واتجه النظام السوري إلى التنفيذ الفعلي والعملي؛ لتحسين الأوضاع والعلاقات مع تركيا، وانتقل أوجلان إلى كينيا وعاش فيها مدّة حتى أُلقيَ القبض عليه وسجنه.

وبعد وفاة حافظ الأسد تولّى ابنه بشار الحكم وبدأ بتحسين العلاقة السورية–التركية، ولم يرتكب الخطأ التأريخي الذي ارتكبه والده، ونجح بتوثيق رابط العلاقة بين البلدين الجارين. وبدأت الزيارات المتبادلة واللقاءات ذات البعد العائلي في تركيا مرة وفي سوريا مرة أخرى، وكانت العبارة المتبادلة بين الرئيسين (أخي بشار وأخي طيب)، وتم إلغاء تأشيرة الدخول بين البلدين، وازداد حجم التجارة وتحولت حدود الـ ٩١١ كليومتراً إلى أرض الأخوّة والصداقة، واستمرت العلاقات الطيبة إلى أن وصلتنا رسالة أمر من البيت الأبيض بقولها: إننا قررنا الإطاحة بنظام الحكم في سوريا، وعلى

تركيا كدولة حليفة لنا العمل معنا في سوريا.

وبعد ذلك تحوّلت الصداقة التركية–السورية إلى عداء مفاجئ؛ وبهذا ساند رئيسنا –أردوغان– الحرب الداخلية في سوريا؛ والنتيجة أننا خرجنا بأعداء جدد على حدودنا أكثر إرهاباً هم داعش التنظيم الإرهابي المتشدد ومنظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابي، ورايات هؤلاء الجيران الجدد تعلو السماء. ومضت الأعوام والحكومة التركية تنتظر الأمل في سقوط نظام الحكم في سوريا ليصلّوا صلاة الجمعة في المسجد الأموي الكبير في الشام.

وفي خضم كل هذه الأحداث والخطابات والمشادات الكلامية كان هناك الآلاف ممن قتلوا وذبحوا، والملايين ممن يعانون العوز والجوع؛ وحصيلة تركيا من كل هذا أن أصبح لها أعداء جدد وزيادة في الديون بملايين الدولارات؛ فقد وقعنا في ورطة كبيرة، ولم نستمع للأصوات التي كانت تحاول دفعنا من هذه الأحداث بإشعال نار الحرب، وتقديم الدعم للحرب الداخلية في الجارة سوريا.

والآن عدنا إلى نقطة البداية لنتفق مع روسيا وإيران للعمل على حلّ الأزمة السورية في اجتماعات سوتشي، وقررنا في القمة الثلاثية أن تبقى سوريا دولة موحدة، ولن نسمح بالانقسامات في الداخل السوري، وسوف نعمل من أجل الحفاظ على وحدة الأراضي السورية.

والآن أخي القارئ ألا ترى أننا عدنا إلى النقطة التي كنّا فيها على علاقة قويّة مع سوريا؟ وهنا يكون التساؤل الأهم هو: لماذا شاركنا في حدوث كل هذه المآسي؟!

المصدر:

http://www.sozcu.com.tr/2017/yazarlar/emin-colasan/suriye-faciasinin-bir-baska-boyutu-2105573

نهاية داعش العسكرية لا تعني نهايته الفكرية

سلمان صادقي زاده*

٢٠١٧-١٢-٢٦

لعلَّ من النادر أن نجد أحداً يجهل اسم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المعروف بـ ''داعش'' الظاهرة التي يكون بروزها في عصر العولمة وانتشار الحداثة وانتقالة المجتمعات الصناعية لافتاً للأنظار. إنّ لمضمون داعش ماهيةً فكريةً، ولهيكلها وقوامها ماهية عسكرية، فعلى الرغم من أن استرجاع المناطق التي سُمّيَت بمناطق الخلافة يكون بمعنى الانتهاء العسكري لهذا التنظيم، ولكن هذا لا يعني نهايته الفكرية.

إنّ النظرة الإجمالية الأولى ترى داعش نتاجاً سياسياً صَنَعته القوى الأجنبية، وأنّه يُهزَم ويُدحَر بسبب توقف تلك القوى عن دعمه؛ وبهذا يكون على وفق هذه الرؤية ظاهرة قد انتهت سطوتها يوم هزيمتها في منطقة البوكمال السورية كونها آخر معقل مهم للتنظيم. وعلى الرغم من أنّ هذا التحليل قد اشتهر على مستوى التحليلات الصحفية ولكن بقليلٍ من الدقّة يمكن أنْ نعرف بأنّ داعش قبل أن يكون جسداً وهيكلاً تنظيمياً فهو عبارة عن روحية ومجموعة من الأفكار، فهو روحٌ كانت تائهة طوال سبعة قرون، تبحث عن جسدٍ مناسبٍ لتلج فيه؛ وبعبارةٍ أخرى: لا تعني نهاية داعش العسكرية بأيّ حالٍ من الأحوال نهايةً لفلسفته الوجودية.

فضلاً عن ذلك فإنّ الكاتب والوزير الإسرائيلي السابق ''موشيه يعلون'' لا يرى في كتابه المعنوَن ''الخلافة الافتراضية'' تلازماً بين وجود داعش واحتلال الأراضي، وهو يعدّها دولة من دون أرض! إذن فإن داعش والقاعدة وطالبان وكلّ التيارات الإسلامية السلفية هي قوى خطابية في الأساس أكثر من كونها قوى عسكرية، إذ تعمل في الغالب على إحياء الخلافة الإسلامية؛ فمع انهيار الإمبراطورية العثمانية سنة ١٩٢٢، وبعد ستّة قرونٍ من الزمن تدهورت في وعي الطائفة السنّية مركزيةُ نقطةِ الثّقلِ المتمثلة بدار الإسلام المصطفّة أمام دار الكفر.

إذن فإن داعش على مستوىً خاص والأصولية الإسلامية على مستوى عام تكون موجودة وبمعزلٍ عن إرادة القوى الأجنبية، وهي متجذّرة في قراءة سلفية للنص المقدّس. أمّا القوى الأجنبية

*باحث زائر في مركز الشرق الأوسط للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، متخصص في الشؤون الإيرانية وقضايا الشرق الأوسط والقوى العظمى.

فقد عملت على استغلال مثل هذه التيارات تحقيقاً لمصالحها الخاصّة، ودعمت هذه التيارات السلفيّة من أجل مطامعها السياسية، ولاسيما أن مثل هذا التوظيف الذرائعي واردٌ وممكن في كلّ شيء؛ إذن يفترض القول: إنّ العلاقات السياسية القائمة التي يحكمها وضع داعش الماضي والحاضر يجب عدّها أمراً لاحقاً ومتأخّراً.

فمن هنا ستكون نهاية داعش في ذلك اليوم الذي تضمحلّ فيه منظومتها الفقهية –المنظومة التي لطالما كانت منتجة ومبررة ومضاعفة لعقيدةٍ وسلوك خاص–؛ إذ تقدّم لأتباعها أدلّة ومبررات لكلّ أنواع القتل والتدمير والظلام؛ وهذا ما يفسّر وجود كتبٍ من أمثال ''فقه الدماء'' أو ''مسائل من فقه الجهاد'' لـ''أبي عبد الله المهاجر المصري''، أو كتاب ''إدارة التوحش'' لـ''أبي بكر ناجي''. إنّ المفاهيم الرئيسة في فقه داعش متعددة، ويمكن أن نعدّ في مقدّمتها الجهاد، والسلفية، والإمامة، والتكفير، والارتداد، ودار الإسلام، ودار الكفر؛ فهذه مبادئ تقدّم مبررات فقهية لبعض السلوكيات الإجرامية من قبيل الحرق والتعذيب، وإبادة الأيزيديين، وسبي النساء والأطفال.

أمّا بالاستناد إلى منهجية ''ماكس فيبر/Max Weber'' وإلى أسس علم الاجتماع الألماني فإنّ الظاهرة الاجتماعية لا يمكن أن تبرز بسببٍ واحد، إذ توجَد أسباب وعلل ناقصة[١]من قبيل هيمنة العالم الرأسمالي، والتضاد الاجتماعي، والفساد التنظيمي، وعدم جدّية الغرب والشرق في محاربة داعش؛ فكلّ ذلك يسهم في إنتاج وإعادة إنتاج ظاهرة داعش؛ ولكن لن تدلّ أيٌّ من هذه الأسباب على القاعدة المنطقية القائلة: ''الشيء ما لم يجب لم يوجَد''[٢]، ولا تفسّر أيّةٍ منها العلّة التامّة والرئيسة لظهور داعش.

لذا فإنّ العلّة التامّة في بروز ظاهرة داعش هي وجود قراءة خاصّة للإسلام متسلّحة بقراءات فقهية تقليدية، وتفسّر التأريخ في ضوء هذه القراءة، وتذهب إلى أبعد من ذلك، وتعدّ نهاية التأريخ وظهور المهدي المنتظر (عج)، وعيسى المسيح (ع)، وخضر النبي (ع)، وإلياس النبي (ع) مرادفاً لانتصارها وهزيمة الآخرين؛ إذ نقرأ ضمن متبنّيات داعش العقائدية أنّ أبا هريرة ينقل عن رسول الله (ص) قائلاً: ''لاَ تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَنْزِلَ الرُّومُ بِالأَعْمَاقِ –أَوْ بِدَابِقَ– فَيَخْرُجُ إِلَيْهِمْ جَيْشٌ مِنَ الْمَدِينَةِ مِنْ خِيَارِ أَهْلِ الأَرْضِ يَوْمَئِذٍ، فَإِذَا تَصَافُّوا قَالَتِ الرُّومُ خَلُّوا بَيْنَنَا وَبَيْنَ الَّذِينَ سَبَوْا مِنَّا نُقَاتِلْهُمْ. فَيَقُولُ الْمُسْلِمُونَ: لاَ وَاللَّهِ لاَ نُخَلِّي بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ إِخْوَانِنَا، فَيُقَاتِلُونَهُمْ فَيَنْهَزِمُ ثُلُثٌ لاَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ أَبَدًا، وَيُقْتَلُ ثُلُثُهُمْ أَفْضَلُ الشُّهَدَاءِ عِنْدَ اللَّهِ، وَيَفْتَتِحُ الثُّلُثُ لاَ يُفْتَنُونَ أَبَدًا فَيَفْتَتِحُونَ قُسْطُنْطِينِيَّةَ فَبَيْنَمَا هُمْ يَقْتَسِمُونَ الْغَنَائِمَ قَدْ عَلَّقُوا سُيُوفَهُمْ بِالزَّيْتُونِ، إِذْ صَاحَ فِيهِمُ الشَّيْطَانُ إِنَّ

الْمَسِيحَ قَدْ خَلَفَكُمْ فِي أَهْلِيكُمْ. فَيَخْرُجُونَ وَذَلِكَ بَاطِلٌ فَإِذَا جَاءُوا الشَّامَ خَرَجَ فَبَيْنَمَا هُمْ يُعِدُّونَ لِلْقِتَالِ يُسَوُّونَ الصُّفُوفَ إِذْ أُقِيمَتِ الصَّلاَةُ فَيَنْزِلُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ فَأَمَّهُمْ فَإِذَا رَآهُ عَدُوُّ اللَّهِ ذَابَ كَمَا يَذُوبُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ فَلَوْ تَرَكَهُ لاَنْذَابَ حَتَّى يَهْلِكَ وَلَكِنْ يَقْتُلُهُ اللَّهُ بِيَدِهِ فَيُرِيهِمْ دَمَهُ فِي حَرْبَتِهِ"[٣].

بعبارةٍ وجيزة نقول: إن هزيمة داعش على المستوى العسكري ليست سوى إزالة هيكلية لهذا التنظيم، فإنّ شبحه سيبقى يجوب العالم منتظراً مسبباً آخر لإحضاره؛ ولا سبيل إلى الخلاص منه إلّا بنسيان مبادئه ومبانيه المدعومة باستنباطات وقراءات ظاهرية للفقه، أو من خلال اضمحلاله.

الهوامش:

[١]– العلة التامة هي العلة التي يتوقف وجود "المعلول" عليها من غير أن يجب وجودها مع وجوده، كالخطوات. والعلة الناقصة بخلاف ذلك.

[٢]– أي: بيان أنّ العلّة ما لم يجب كونها علّة لم تكن علّة بالحقيقة، وأنّ المعلول ما لم يجب وجوده بالغير لم يكن موجوداً.

[٣]– رواه مسلم (٢٨٩٧).

المصدر:

مركز الشرق الأوسط للدراسات العلمية والأبحاث الاستراتيجية

https://www.cmess.ir/Page/View/2017-11-29/2244

دع النساء تعمل - الحالة الاقتصادية للحركة النسوية

راشيل فوجيلستين*

٢٠١٧-١٢-٢٧

يعدُّ قرار المملكة العربية السعودية منحَ المرأة الحقَ في قيادة المركبات واحداً من الأمثلة البارزة على نهاية عصر التمييز بين الجنسين، إذ سيكون هذا القرار قانونياً في بداية شهر حزيران من العام ٢٠١٨، وقد تم الترحيب بقرار إزالة الحظر كونه نصراً لبلدٍ يحدُّ من حريات المرأة. ولكن هذا التحوّل السياسي للمسؤولين السعوديين يرتبط بالاقتصاد أكثر من الاهتمام بحقوق المرأة؛ ففي السنوات الأخيرة، بدأت البلدان المحافظة ثقافياً تدرك عدم قدرتها على المضي قدماً إذا ما خلفت وراءها نصف رأس المال البشري.

وقد أيد المناصرون للمرأة منذ زمن طويل التكافؤ بين الجنسين كقضية إخلاقية، ولكن في الاقتصاد العالمي الحديث فإن القضاء على العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة اقتصادياً هو أيضاً ضرورة استراتيجية. ويؤكد عدد كبير من البراهين على العلاقة الإيجابية بين مشاركة المرأة في القوة العاملة والنمو الشامل، ففي عام ٢٠١٣ خلصت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى أن وجود اقتصاد يتساوى فيه الجنسان يمكن أن يعزز من إجمالي الناتج المحلي (GDP) بنسبة ١٢٪ في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، وقد أصدر صندوق النقد الدولي (IMF) تكهنات مماثلة للبلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية، مشيراً إلى أنّ زيادة مشاركة المرأة في المجال الاقتصادي سيحقق مكاسب في إجمالي الناتج المحلي بنحو ١٢٪ في دولة الإمارات العربية المتحدة، و٣٤٪ في مصر. وعلى وفق ما جاء في تقرير أعده معهد ماكينزي العالمي لعام ٢٠١٥، فإن سد الفجوات بين الجنسين في محيط العمل يمكن أن يضيف ما يقدر بنحو ١٢ تريليون دولار إلى إجمالي الناتج المحلي العالمي بحلول عام ٢٠٢٥.

ومع ذلك، ما تزال العوائق القانونية التي تحول دون حق المرأة في المشاركة الاقتصادية قائمة في كل بقعة على وجه الأرض، سواء في الاقتصادات الأكثر نمواً أو في الاقتصادات النامية. فبحسب

* مدير برنامج المرأة والسياسة الخارجية في مركز دوغلاس ديلون للعلاقات الخارجية.

ما يذكر البنك الدولي فإن المرأة تواجه قيوداً على الوظائف القائمة على نوع الجنس في ١٥٥ بلداً، بما في ذلك القيود المفروضة على حيازة الممتلكات، وشروط موافقة الزوج على العمل، والقوانين التي تمنعهم من توقيع العقود أو الحصول على بطاقات الائتمان. وما تزال المرأة في العديد من البلدان تُمنع من العمل في الوظائف المعتادة للرجال، أو إنها تواجه محدودية في ساعات العمل المتاحة لها. ففي روسيا، لا يمكن للمرأة أن تبحث عن عمل في ٤٥٦ مهنة محددة تبدأ من النجارة إلى قيادة مترو الأنفاق، وتحظر الأرجنتين على النساء دخول مهن ''خطيرة''، مثل التعدين، وتصنيع المواد القابلة للاشتعال، وتقطير الكحول، أما في فرنسا فيحظر القانون على النساء شغل وظائف تتطلب حمل ٢٥ كيلوغراماً، وفي باكستان لا تستطيع المرأة تنظيف الآلات أو ضبطها.

ولأسباب كثيرة وواضحة يشكك العديد من المحللين والاقتصاديين بإمكانية تغيير تلكم الأمور على الرغم من أن هذه القواعد الثقافية الراسخة تدعم بعمق هذه الأنظمة القانونية التمييزية؛ إلا أن هنالك ما يدعو إلى الأمل، إذ يشجع القادة حول العالم ضرورة السعي إلى الإصلاح من أجل الاقتصاد، وفي العامين الماضيين قامت ٦٥ دولة بتغييرات قانونية تصل إلى ١٠٠ تغيير لغايات زيادة فرص المرأة للعمل في المجال الاقتصادي.

وتقول مستشارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب ابنته إيفانكا في المنتدى النسائي للأعمال الحرة في تشرين الأول: ''إن إطلاق العنان الكامل لقوة المرأة في اقتصادنا سيخلق قيمة هائلة، وسيجلب أيضاً السلام والاستقرار والازدهار الذي تشتد الحاجة إليه في العديد من المناطق''. يتطلب التقدم أكثر من الخطب المنمقة؛ ولتحقيق خطوات حقيقية في تحرير إمكانات المرأة في النواحي الاقتصادية، سيتعين على الولايات المتحدة أن تستخدم ميزانيتها الدولية ومعوناتها الخارجية لتحقيق الإصلاح القانوني، ليس في الداخل فحسب، بل أيضاً في بلدان العالم التي لا تستطيع فيها المرأة المشاركة الكاملة في النواحي الاقتصادية.

الزخم من أجل الإصلاح

من الضروري جداً العمل على إزالة قيود المرأة في الجانب الاقتصادي؛ ففي المملكة العربية السعودية على سبيل المثال، تحصل النساء على أكثر من نصف الشهادات الجامعية سواء في مرحلة البكالوريوس أو الدراسات العليا، ولكنها بالمقابل تشكل فقط ٢٠٪ من القوى العاملة؛ وهذا يعني أن الإمكانيات الاقتصادية لحوالي ثلث السكان لم تزل مستغلة، وفي الوقت الذي يكافح فيه الاقتصاد

السعودي لمواجهة انخفاض أسعار النفط، أصبحت زيادة المشاركة النسائية في قوى العمل جزءاً من جهود التحديث الاقتصادي التي أطلقها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان والمعروفة بالرؤية السعودية لعام ٢٠٣٠. ويظهر رفع الحظر على قيادة المرأة للسيارة، أن البلاد جادة في تغيير الوضع الراهن على الرغم من أن العديد من القوانين الأخرى ما تزال تحد من حقوق المرأة في البلدان الخليجية.

تواجه المرأة قيوداً على الوظائف التي تعتمد على نوع الجنس في ١٥٥ دولة.

لقد سعى قادة الدول في البلدان التي يقل التفاوت فيها بين الجنسين كثيراً عن السعودية إلى تشجيع النمو الاقتصادي عبر جعل مشاركة المرأة يسيرة، ففي التسعينيات ألغى المشرعون الكنديون ما يسمى (عقوبة الزواج)، وهي نتاج قانون ضريبي أدّى إلى انخفاض إيرادات أصحاب الدخل الثانوي عن طريق مطالبة الأزواج بدفع مبالغ أعلى مقارنة بدافعي الضرائب العزَّاب.

أما في اليابان فقد وضع برنامج ''مشاركة المرأة في الاقتصاد'' من قبل رئيس الوزراء شينزو آبي، وجعل هذا البرنامج الموظفين من النساء في مركز استراتيجية النمو في البلاد من خلال زيادة استحقاقات رعاية الطفل وتهيئة مكان العمل.

وفي بنغلادش، يسعى أعضاء مجلس الوزراء إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال زيادة حصة المرأة في مكان العمل من خلال مبادرات البنية الأساسية، مثل جلب الكهرباء إلى المناطق الريفية؛ إذ تقلل هذه المشاريع عبء العمل غير مدفوع الأجر عن طريق جعل العمل المنزلي أقل استهلاكاً للوقت؛ مما يؤدي إلى إتاحة وقت إضافي للعمل بإجر ثانٍ خارج المنزل.

وتشهد البلدان التي اتبعت مثل هذه الإصلاحات نتائج مثمرة؛ فعلى وفق دراسة أجراها البنك الدولي في عام ٢٠١٠ أشارت الدراسة إلى زيادة فتح النساء لحسابات مصرفية في الهند بعد أن غيرت الدولة قوانين التركات في عام ١٩٩٤ لمنح المرأة الحق نفسه في وراثة ممتلكات الأسرة كالرجل تماماً؛ مما أدى كذلك إلى تمتع أُسرهن بقدر كبير من الأستقرار المالي. وكما هو الحال مع أثيوبيا، إذ منذ أن ألغت الحكومة شرط حصول المرأة على موافقة زوجها من أجل العمل خارج المنزل، دخل عدد كبير من النساء حيز العمل في عام ٢٠٠٠ وتسلمن وظائف ومهام ذات مهارة عالية وبدوام كامل؛ وبالتالي أجر أفضل. وبحسب تحليل صادرٍ عن البنك الدولي فقد زادت نسبة النساء العاملات خارج منازلهن بمعدل ٢٨٪ بعد خمس سنوات في الدول الثلاث التي طبقت فيها السياسة لأول مرة، ومن

المرجح أن تزيد نسبة النساء اللواتي يشغلن وظائف بأجر بمقدار ٣٣٪ عن النساء في أماكن أخرى من البلاد، والجدير بالذكر أن هذه الإصلاحات لا تزيد من دخل المرأة فحسب بل تخلق أثراً مضاعفاً؛ إذ إن النساء –على الأرجح– يستثمرن إيراداتهن في صحة أطفالهن وتغذيتهن وتعليمهن.

ولكن على الرغم من هذه المزايا الواضحة، فإن وتيرة التغيير ما تزال بطيئة جداً؛ إذ قاتلت النساء السعوديات منذ ثلاثة عقود قبل إتمام قانون إلغاء حظر القيادة، وحتى بعد هذا النصر المؤزر سيستمر نظام الوصاية السعودي البالغ بالتقييد بمنع النساء من فتح حساب مصرفي، والبدء بأعمال حرة معينة والحصول على جواز سفر أو السفر إلى الخارج دون محرم، ويمكن القول إن الحد من مشاركة النساء الكاملة في النواحي الإقتصادية يعدُّ من القيود المهمة أكثر من الحظر المفروض على قيادة السيارة.

تشير إحصاءات البنك الدولي إلى أنّ نحو ٩٠٪ من اقتصادات العالم ما يزال لديها قانون واحد مدون على الأقل يعرقل فرص المرأة في النواحي الاقتصادية، وعلى الرغم من التطور السريع في وضع المرأة في مجالات أخرى –كانخفاض معدل وفيات الأمهات بنحو ملحوظ على مدى العقدين الماضيين، وإغلاق الفجوة بين الجنسين في المدراس الابتدائية تقريباً خلال المدة الزمنية نفسها– فقد انخفضت مشاركة المرأة عالمياً في قوى العمل من ٥٢٪ إلى ٥٠٪ بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٦؛ ويرجح سبب ذلك في جزء منه إلى استمرارية مثل هذه القيود القانونية.

مساعدة النساء على النجاح

من الضروري أن يكون تعزيز وتيرة التغيير من أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة، فقد كان كذلك في السنوات الأخيرة؛ ففي العام ٢٠٠٩ عينت إدارة أوباما أول سفير أميركي لقضايا المرأة العالمية من أجل قيادة الجهود الأميركية على هذه الجبهة. وفي عام ٢٠١١ استضافت الولايات المتحدة الاجتماع الوزاري الأول لمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ بشأن مشاركة المرأة في المجال الاقتصادي الذي أدى إلى التعهد بالتزامات تأريخية نحو تعزيز شمول المرأة في نطاق العمل متضمناً الإصلاح القانوني. وفي عام ٢٠١٤ عملت الولايات المتحدة مع قادة مجموعة العشرين على وضع هدف يطمح بزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة بنسبة ٢٥٪ خلال العقد المقبل، وهو هدف من شأنه أن يؤدي إلى انخراط ما يقرب من ١٠٠ مليون امرأة إلى قوى العمل العالمية.

وينبغي لإدارة ترامب أن تساند هذه المبادرات، وأن تضع سياسات جديدة من شأنها تمكين المرأة في النواحي الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، وعلى الرغم من أن الإدارة قد تعرضت لانتقادات مبررة بسبب التقليل من حقوق المرأة في مجالات الصحة والتعليم وغيرها من المجالات، فإنها تعترف بأهمية مشاركة المرأة في الاقتصاد. وفي تموز من العالم ٢٠١٧ وضعت واشنطن موارد دبلوماسية ومالية لتطوير مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة للمرأة (Women Entrepreneurs Finance Initiative We-Fi) -هي شراكة مع البنك الدولي والبلدان الأخرى التي ستستفيد من تمويلٍ قدره بليون دولارٍ لتحسين فرص حصول المرأة على رأس المال- فهذا البرنامج -الذي وصفه البيت الأبيض بأنه من بنات أفكار إيفانكا ترامب- يتوسع في الواقع على أساس نموذج شُرِع خلال إدارة أوباما يسمى برنامج دعم رائدات الأعمال (Entrepre- Women neurs Opportunity Facility)، وهو يستمر حتى اليوم، ويهدف إلى سد الفجوة بين الجنسين للحصول على ائتمان.

ولكن لتحقيق عائدات حقيقية على استثمارها في تنظيم المشاريع النسائية، يجب على الإدارة الأميركية الحالية أن تعتمد نهجاً أكثر شمولية؛ إذ ستبقى محاولات المرأة للوصول إلى رأس المال مجرد محاولات إذا بقيت محظورة قانونياً من الدخول في علاقات تجارية أو شغل مناصب متاحة للرجال. وقد انتقد بعضهم مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة للمرأة (We-Fi)؛ لعدم اتخاذها العوائق القانونية والنظامية التي تعيق مشاركة المرأة في النواحي الاقتصادية. وتساءل آخرون عن التزام بعض الدول الشريكة -بما في ذلك روسيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة- بالنظر إلى أوجه عدم المساواة بين الجنسين المنصوص عليها في قوانينها. وقد أدّى تراجع ترامب في قيادته الأميركية بشأن قضايا المساواة وحقوق الإنسان في الخارج إلى تفاقم هذه الشكوك. وقال ترامب خلال زيارته للمملكة العربية السعودية في شهر أيار من هذا العام: ''نحن لسنا هنا لنخبر الأشخاص الآخرين كيف يعيشون، وماذا يفعلون، ومن يكونون؟''، فجاءت هذه الزيارة في الوقت الذي يسري فيه قانون الحظر على القيادة، جنباً إلى جنب مع مختلف القيود التي وضعت للنساء والتي بقيت سارية المفعول، وإذا كانت الإدارة جادة في النهوض بالمشاركة الاقتصادية للمرأة على الصعيد العالمي، فعليها أن تتصدى للقوانين والسياسات غير العادلة للمرأة، وأن تتقبل بزمام القيادة العالمية التي رفضها ترامب.

وفي نهاية المطاف، ستسهم مشاركة المرأة في النواحي الاقتصادية إلى تحسين المجتمعات ودفع عجلة النمو.

ينبغي أن تبدأ الولايات المتحدة بربط المساعدة الإنمائية بالتقدم المحرز في مشاركة المرأة في النواحي الاقتصادية، وهي استراتيجية من شأنها أيضاً أن تدعم التزام الإدارة بالإنفاق العام الفعال، يبعض المنظمات تفعل ذلك بالفعل، فعلى سبيل المثال: تقوم مؤسسة تحدي الألفية (Millen-Corporation nium Challenge) وهي وكالة إغاثة تمولها الحكومة الأميركية بتقييم الوضع القانوني للمرأة في بلد ما حين اتخاذ قرارات بشأن ما إذا كان ينبغي تقديم المساعدة، وتقييم العوامل بما في ذلك قدرة المرأة على توقيع العقود أو تسجيل مشروع تجاري، أو اختيار مكان السكن، أو السفر بحرية، أو العمل بصفة ربة الأسرة، أو الحصول على فرصة عمل من دون الحصول على إذن. وقد أسفرت هذه السياسة عن ''تأثير مؤسسة تحدي الألفية MCC'' على البلدان التي تقوم بإصلاحات قانونية لاجتذاب المعونة الأميركية. وفي عام ٢٠٠٦ أنهى برلمان ليسوتو (Lesotho) في أثناء المفاوضات مع مؤسسة تحدي الألفية الممارسة التي تقضي بمنح المرأة الوضع القانوني للقاصرين. وفي عام ٢٠٠٧ –ولضمان الاستثمار في مؤسسة تحدي الألفية– شَرّعت الحكومة المنغولية إصلاحات في حقوق الملكية أدّت إلى زيادة نسبة الأراضي التي تملكها النساء، وسمحت بجمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس عن تسجيل الأراضي لتأسيس خط أساسٍ ثابت لرصد التقدم الذي يُحرَز في المستقبل. وينبغي توسيع أنموذج ''مؤسسة تحدي الألفية'' ليشمل جميع برامج المعونات الخارجية الأميركية؛ لضمان أقصى قدر ممكن من العائدات على الاستثمارات الأميركية لتنمية مشاركة المرأة في المجال الاقتصادي.

ويجب على الولايات المتحدة أيضاً أن تشجع على إجراء إصلاحات مماثلة في إطار المؤسسات الاقتصادية المتعددة الأطراف. فعلى سبيل المثال، يمكن لواشنطن أن تستخدم نفوذها في صندوق النقد الدولي (IMF) في تطبيق مساواة المرأة في المجال الاقتصادي لأغراض الاستثمار والحصول على تقييم إيجابي من الصندوق الذي يجب أن ينفذ أيضاً برنامجاً تجريبياً يتضمن تقييمات للمساواة القانونية بصدد استعراض الأوضاع في ٢٠ بلداً يتلقى قروضاً منه. وينبغي لصندوق النقد الدولي أن يوسّع من نطاق هذه السياسة لتشمل جميع البلدان المتلقية، ويجب أن يصبح هذا النهج ممارسة متبعة في المؤسسات المالية المتعددة الأطراف الأخرى كذلك، بدءاً بالمصارف الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية.

وأخيراً، ينبغي أن تعير واشنطن الانتباه إلى العقبات القانونية المتكررة التي ما تزال تعرقل فرص المرأة في المشاركة الاقتصادية ونموها الاقتصادي واسع النطاق؛ ويمكن أن تبدأ وزارة الخزانة الأميركية والدوائر الحكومية بإطلاق تصنيف سنوي للبلدان على غرار تقرير لوزارة الخارجية الأميركية بشأن الاتجار بالبشر، وستؤدي هذه الممارسة إلى زيادة الوعي وخلق المنافسة وتحفيز الإصلاحات على الصعيد القطري.

ومن المؤكد أن الإصلاحات القانونية ليست سوى خطوة واحدة على طريق تحقيق التكافؤ بين الجنسين في الاقتصاد العالمي، إذ يجب تنفيذ الإصلاحات في السياق الثقافي الذي أدّى إلى تفشي التمييز منذ البداية. ولن يحسن بالضرورة التحفيز الرسمي للمساواة من وضع المرأة على الصعيد العملي، بل إن التقدم الحقيقي يتطلب التطبيق الذي يطرح تحدياته الخاصة.

ومع ذلك، فإن القضاء على العقبات القانونية التي تقف أمام مشاركة المرأة في المجال الاقتصادي يعد أمراً أساسياً؛ فمن دون هذه الإصلاحات لا يمكن للمرأة أن تنال حقها في المنافسة في سوق العمل، وتبين البحوث أن الإصلاحات القانونية يمكن أن تعجّل من التغيُّرات المجتمعية واسعة النطاق، ولاسيما حين تقترن بمبادرات التعليم المجتمعي. ففي السنغال على سبيل المثال: تسبّب الحظر المفروض على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث –مقترناً بحملة إعلامية– إلى انخفاض معدل ممارسة هذا الفعل بسرعة أكبر مما كان عليه الحال في الدول المماثلة التي بقي فيها هذا الفعل قانونياً، ومن خلال تشجيع الإصلاحات القانونية ودعم الجهود الشعبية لتغيير السلوكيات، يمكن للولايات المتحدة أن تحسن بصورة مجدية من مشاركة المرأة في النواحي الاقتصادية.

يجب على واشنطن –في سبيل دفع عجلة هذا البرنامج– ألّا تبالي بالرافضين الذين يدّعون أن تعزيز المساواة بين الجنسين يشكل إمبريالية ثقافية، وألّا تتجاهل مزاعم انتشار الجماعات المحلية التي تقاتل من أجل إدراج المرأة في جميع أنحاء العالم بما في ذلك المملكة العربية السعودية، إذ تقوم النساء بحملات للمطالبة بحقهن في القيادة منذ أوائل التسعينيات حينما تظاهرت لأول مرة ٤٠ امرأة شجاعة، وعلى الرغم من ذلك هنالك عدد من النقاد يتغاضون عن قضية إدراج المرأة في النواحي الاقتصادية التي تحفز بالفعل التغيير في جميع أنحاء العالم.

وفي نهاية المطاف، تحسن مشاركة المرأة في المجال الاقتصادي من المجتمعات وتدفع عجلة النمو قدُماً، فتكافؤ الفرص عبر القانون ليست مجرد مسألة عادلة فقط؛ بل إنها ضرورة اقتصادية

تتجاهل خطورتها جميع البلدان على وجه الأرض، وقد آن الأوان كي تتحرك واشنطن وأن تستخدم نفوذها لدفع الآخرين إلى التحرك كذلك.

المصدر

https://www.foreignaffairs.com/articles/2017-12-12/let-women-work?cid=int-fls&pgtype=hpg

دراسات مترجمة

لماذا يدوم السلام؟ تحليل الاستقرار ما بعد النزاع

ريتشارد كابلان * - أنك هوفلر **

٢٠١٧-١٠-٣

توطئة

تعنى هذه الدراسة بتفسير الأسباب الكامنة وراء استمرار السلام في البلدان التي عانت من نزاع مدني مسلح. وقد استخدمنا طرائق منهجية مختلطة عن طريق تقييم ست دراسات هي: حالة (بوروندي، وتيمور الشرقية، والسلفادور، وليبيريا، والنيبال، وسيراليون)، وإن تحليل البقاء يتيح لنا النظر في ٢٠٥ نماذج من حالات السلام منذ عام ١٩٩٠، وعلى الرغم من أننا نجد أنه من الصعب تفسير أسباب استمرار السلام باستخدام التحليل الإحصائي، إلاّ أن هناك ما يدل على أن إنهاء النزاع هو أمر مهم في تحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد النزاع، إذ إن التسويات التفاوضية أكثر عرضة للانهيار مقارنة الانتصارات العسكرية. وسنأخذ بالحسبان تأثير عمليات صنع السلام التابعة للأمم المتحدة على مدة السلام على الرغم من أننا لا نجد دليلاً يذكر على إسهامها. مع ذلك يبدو أن الحالات التي تنشر فيها الأمم المتحدة عمليات حفظ السلام لدعم التسويات التفاوضية، تسهم في تحقيق الاستقرار.

المقدمة:

احتلت التهديدات الأمنية الناجمة عن عدم الاستقرار في الخارج حيزاً واسعاً من الاهتمام بين البلدان في العقدين الماضيين؛ وتبعاً لذلك فقد تبنت العديد من الحكومات سياسات تنطوي على الالتزام ببناء السلام والحفاظ على استقرار السلام في المناطق الخارجة من نزاع عنيف[1]. وينعكس هذا الالتزام على جهود إعادة الإعمار لحقبة ما بعد الصراع التي تبذلها المنظمات المتعددة الأطراف، ولاسيما الأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ومنظمة

1- See, for instance, the US's National Security Strategy (2015), the UK's Building Stability Overseas Strategy (2011), France's White Paper on Defence and National Security (2013), and Germany's For a Coherent German Government Policy towards Fragile States (2012).

* ريتشارد كابلان، أستاذ العلاقات الدولية جامعة أكسفورد.
** أنك هوفلر، مسؤول أبحاث في مركز الدراسات الاقتصادية الأفريقية (CSAE) في جامعة أوكسفورد.

الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) والاتحاد الأفريقي (AU) وغيرها[٢]. إن المرحلة التي تتطلب إحلال سلام مستقر بعد النزاع الأهلي تشكل تحدياً كبيراً جداً؛ إذ أن العودة للصراع يعد أمراً شائعاً، فمن بين البلدان الـ١٠٥ التي شهدت حرباً أهلية بين عامي ١٩٤٥-٢٠١٣، عانى أكثر من نصفها من الانزلاق إلى النزاع العنيف من جديد بعد أن استتب السلام فيها[٣]. وبحسب أحد التقديرات فإنه بمعدل ٤٠ ٪ من الدول الخارجة مؤخراً من الحرب الأهلية من المرجح أن تنزلق من جديد صوب النزاع العنيف في غضون عقد من وقف الأعمال العدائية[٤].

سنعمد في هذا الدراسة إلى الإجابة عن سؤال مفاده: لماذا يدوم السلام؟ وسنعمل على تقييم الدور المهم الذي تؤديه عدد من العوامل فيما يتصل بـ «استمرار» أمد السلام في جميع البلدان التي شهدت إحلالاً للسلام بعد أن خاضت حرباً أهلية منذ العام ١٩٩٠. ويستند التقييم إلى التحليل الإحصائي الذي يوظف أنموذج المخاطر لمدة السلام، ويستخدم البيانات المتوافرة التي تم تحديثها مؤخراً لتحديد أي من المتغيرات المشتركة أو مجموع المتغيرات المشتركة التي كانت مهمة في الحفاظ على السلام في أعقاب الحروب الأهلية. وتم استكمال التحليل الإحصائي بتحليل ست حالات، ولاسيما التي أعدها خبراء البلد لهذا المشروع؛ الأمر الذي يوفر تفاصيل أكثر بشأن كيفية تحقيق بعض البلدان السلام الدائم في هذه الحقبة من جهة، وبعضهم الآخر الذي فشل في ذلك من جهة أخرى[٥].

ويستعرض الجزء الأول من هذه المادة الدراسات الحالية المتعلقة بمدة السلام والنتائج التي توصلت إليها تلك المجموعة من البحوث. أما الجزء الثاني فيناقش المصطلحات الرئيسة التي تتصل بمعايير هذه الدراسة. فيما يتناول الجزء الثالث الإطار الواسع للأنماط التجريبية لمدة السلام في أعقاب النزاعات المسلحة. أما الجزء الرابع فيناقش طريقة التحليل الإحصائي المستخدم في هذه الدراسة. ليأتي الجزء الخامس ويعرض النتائج الذي خلص إليها التحليل الإحصائي في الفصل السابق. أما الجزء السادس فيناقش أهمية هذه النتائج وآثارها على النطاق الأوسع. فيما يقدم الجزء الأخير من الدراسة بعض الملاحظات الختامية.

2 - For an overview, see Volker Rittberger and Martina Fischer (eds), Strategies for Peace: Contributions of International Organizations, States, and Non-State Actors (Opladen, Germany: Barbara Budrich Publishers, 2008).
3 -Uppsala Conflict Data Program (UCDP), International Peace Research Institute, Oslo (PRIO), UCDP/PRIO Armed Conflict Dataset v.4-2014a, 1946–2013.
4 - Paul Collier, Anke Hoeffler, and Måns Söderbom, 'Post-conflict risks', Journal of Peace Research, 45:4 (2008), p. 465. Different studies yield different estimates of conflict relapse depending on the data, criteria, and methodology employed. For a critical discussion of the varying estimates, see Astri Suhrke and Ingrid Samset, 'What's in a figure? Estimating recurrence of civil war', International Peacekeeping, 14:2 (2007), pp. 195–203.
5 - Authors were: Jeremy Allouche (Sierra Leone); Charles T. Call (El Salvador); Paul Jackson (Nepal); Mike McGovern (Liberia); Janvier Nkurunziza (Burundi); and Kate Roll (East Timor/Timor-Leste).

الدراسات الحالية لمدة السلام

هناك مجموعة متزايدة من الأدبيات التي تطبق المناهج الكمية في دراسة مدة السلام في أعقاب الحرب الأهلية، وعادة ما تقتصر العينة على البلدان التي شهدت على الأقل موجة واحدة من النزاع المسلح؛ وهذا على خلاف ما تناولته الأدبيات الأولى التي شملت البلدان التي لم تشهد نزاعات مسلحة مطلقاً[٦]. وفي تحليل البلدان في حقبة ما بعد النزاع، يمكن تطبيق مناهج كمية مختلفة، وأحد الخيارات المتاحة هو التحقق فيما إذا كانت هناك حرب جديدة قد اندلعت وأنهت السلام. ويمكن ترميز استتباب السلام أو انهياره بـ صفر / واحد، ويمكن تطبيق تحليل المتغيّر التابع المحدود (نماذج لوجيت أو بروبت) لتقدير أي العوامل تؤثر على احتمال تكرار الحرب[٧]. ومع ذلك إذا كان أحد يهتم بمسألة ما إذا كان السلام سينهار، ويهتم أيضاً بطول مدة السلام، فحينها سيكون استخدام تحليل الإحصائي للبقاء هو الخيار الملائم للمنهج. وتحليل البقاء هو منهج إحصائي يتيح للباحثين تحليل المدة التي تستمر فيها دولة معينة حتى حدوث حدث معين، ويتم تطبيقه عادة في الدراسات الطبية، حيث يتم تقييم تأثير العلاج على وقت بقاء المرضى على قيد الحياة، وفي دراستنا هذه سنطبق تحليل البقاء من أجل دراسة تأثير عدد من المتغيرات على طول أمد السلام.

وعلى الرغم من أن عدداً من الدراسات تطبق تحليل المدة لدراسة السلام، إلا أنه لا يوجد توافق في الآراء بين الباحثين بشأن بواعث السلام الدائم. ووجد كل من كارولين وهارتزيل وماثيو هودي ودونالد روتشيلد أن التسويات الأكثر ديمومة هي تلك التي استمر فيها النزاع الأهلي طويلاً التي كان نظام الحكم السابق فيها ديمقراطياً، والتي كان اتفاق السلام فيها يتضمن أحكاماً تتعلق الاستقلال الإقليمي لجماعة مهددة تنطوي على ضمانات أمنية من طرف ثالث[٨]. وفي دراسة لاحقة قام بها كل من هارتزيل وهودي سعيا من نطاق التحليل لدراسة آثار ترتيبات تقاسم السلطة

6 - See, for example, Håvard Hegre, Tanja Ellingsen, Scott Gates, and Nils Petter Gleditsch, 'Toward a democratic civil peace? Democracy, political change, and civil war 1816–1992', American Political Science Review, 95:1 (2001), pp. 16–33; James D. Fearon and David D. Laitin, 'Ethnicity, insurgency, and civil war', American Political Science Review, 97:1 (2003), pp. 75–90; and Paul Collier and Anke Hoeffler, 'Greed and grievance in civil war', Oxford Economic Papers, 56:4 (2004), pp. 563–95.

7 - See, for example, Monica Duffy Toft, Securing the Peace: The Durable Settlement of Civil Wars (Princeton:Princeton University Press, 2009); Joakim Kreutz, 'How and when armed conflicts end: Introducing the UCDP Conflict Termination dataset', Journal of Peace Research, 47:2 (2010), pp. 243–50; and Charles T. Call, Why Peace Fails: The Causes and Prevention of Civil War Recurrence (Washington, DC: Georgetown University Press, 2012).

8 -Caroline Hartzell, Matthew Hoddie, and Donald Rothchild, 'Stabilizing the peace after civil war: an investigation of some key variables', International Organization, 55:1 (2001), pp. 183–208.

على مدة تسويات السلام[٩]، ووجدا أن التسويات التي تنطوي على الوعد بتقاسم السلطة تزيد من احتمالية استمرار التسوية. وقد وسع فيليب مارتن هذا التحليل إلى أبعد من ذلك، فهو تحدى الرأي السائد القائل بان لتعهدات النخبة في تقاسم السلطة أهمية حاسمة في بقاء السلام ويرى أن الخيارات المؤسساتية، مثل تقاسم السلطة الإقليمية، ومراعاة التناسبية في التمثيل في القوات العسكرية تسفر عن سلامٍ أكثر ديمومة[١٠]، ومن جانب آخر وجد ديزيريه نيلسون أن اتفاقيات السلام الشاملة –التي وقعتها الحكومة والجماعات المتمردة– لا تسفر بالضرورة عن سلام دائم كما يعتقد الكثيرون[١١].

فيما افترضت فرجينيا بيج فورتنا في دراستها الأساسية بشأن تأثير عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (UNPKOs) أن وجود الأخيرة يحسن –وبنحوٍ كبير– من فرص بقاء السلام[١٢]. ولاحظت أيضاً أنه في حقبة ما بعد الحرب الباردة (حتى العام ١٩٩٩)، فإن وجود عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (UNPKOs) عمل على تقليل مخاطر انهيار السلام بنسبة ٥٠٪. ووجدت أن معظم المتغيرات الأخرى، مثل نتائج الصراع، وطبيعة الصراع (الهوية) وعدد القتلى في الصراع وطبيعة النظام السابق (الديمقراطية) والحجم النسبي للجيش الحكومي؛ هي متغيرات غير مهمة، ومن ثم فإن وجود قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (UNPKOs) وطول أمد الصراع والتنمية الاقتصادية، هي وحدها المهمة في الحفاظ على السلام، فضلاً عن ذلك فقد وجد كل من ليزا هولتمان وجاكوب كاثمان وميغان شانون، وآخرون أدلة إضافية على أهمية قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (UNPKOs) في الحد من مخاطر الانزلاق للحرب مجدداً[١٣]، ومن جهة أخرى لا يجد كل من بيتر رودلوف ومايكل

9 -Caroline Hartzell and Matthew Hoddie, 'Institutionalizing peace: Power sharing and post-civil war conflict management', American Journal of Political Science, 47:2 (2003), pp. 318–32.

10- Philip Martin, 'Coming together: Power-sharing and the durability of negotiated peace settlements', Civil Wars, 15:3 (2013), pp. 332–58.

11- Desirée Nilsson, 'Partial peace: Rebel groups inside and outside of civil war settlements', Journal of Peace Research, 45:4 (2008), pp. 479–95.

12-Virginia Page Fortna, 'Does peacekeeping keep peace? International intervention and the duration of peace after civil war', International Studies Quarterly, 48:2 (2004), pp. 269–92; Virginia Page Fortna, Does Peacekeeping Work? Shaping Belligerents' Choices after Civil War (Princeton: Princeton University Press, 2008).

13- Lisa Hultman, Jacob D. Kathman, and Megan Shannon, 'United Nations peacekeeping dynamics and the duration of post-civil conflict peace', Conflict Management and Peace Science, 33:3 (2016), pp. 231–49; David T. Mason, Mehmet Gurses, Patrick T. Brandt, and Jason Michael Quinn, 'When civil wars recur: Conditions for durable peace after civil wars', International Studies Perspectives, 12:2 (2011), pp. 171–89; Michael J. Gilligan and Ernest J. Sergenti, 'Do UN interventions cause peace? Using matching to improve causal inference', Quarterly Journal of Political Science, 3:2 (2008), pp. 89–122; and Collier, Hoeffler, and Söderbom, 'Post-conflict risks', pp. 461–78.

فيندلي والعمل الأخير الذي قدمته باربارا وولتر أي دليل يذكر على أن عمليات حفظ السلام تعمل على إطالة أمد السلام[١٤]، إذ يستنتج والتر أن موجة السلام التي تنتهي بإتفاق السلام في أعقاب نزاعات إقليمية وتشمل تدابير جيدة للمساءلة الحكومية (أي المشاركة السياسية، ودستور مكتوب، وصحافة حرة، وسيادة القانون)، تزيد من احتمال صمود السلام[١٥]، «فكلما كانت الحكومة أكثر قابلية للمساءلة أمام شريحة واسعة من المواطنين، سيكون من الأسهل أن تطرح بها الثقة للالتزام بتقاسم السلطة والإصلاح، وسيثبط الحافز للجماعات بالجنوح صوب العنف»[١٦]، ولم يكتسب أي من المتغيرات الأخرى أهمية في تحليلها، من قبيل عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة UNPKOs، والدخل وتدابير الحكم وطول أمد الصراع السابق وشدة وطأته.

وبالمثل أيضاً فإن أدبيات المناهج النوعية والمختلطة هي ليست ذات نتائج حاسمة؛ ويرجع ذلك جزئياً إلى أن مفهوم السلام نفسه قد تم تعريفه بنحوٍ متباين، إذ يتعامل بعض الباحثين مع الحد الأدنى لمفهوم السلام –غياب الصراع العنيف–، فيما يتبنى الآخرون مفاهيم أكثر طموحاً للسلام –على سبيل المثال القضاء على الأسباب الأساسية للصراع أو ''تبني النهج التشاركي في بناء السلام''–. وقد أكدت الدراسات في هذا المجال إلى معرفة أهمية طبيعة انتهاء الحرب الأهلية (روي لكليدر)، والضمانات الأمنية للطرف الثالث (فورتنا)، والشفافية بين المقاتلين (مايكل دويل وإيان جونسون وروبرت أور)، وإضفاء الطابع المؤسسي قبل التحرير (رولاند باريس)، وإصلاح قطاع الأمن (مونيكا دوفي توفت)، والتسوية السياسية الشاملة (تشارلز كال)، من بين عوامل أخرى. وكما هو الحال في التحليل الكمي لا يوجد اتفاق في الآراء بين الباحثين بشأن العوامل التي تقوم عليها مدة السلام[١٧].

لا يبدو أن كل المتغيرات ذات أهمية كبيرة في تحليل طول مدة السلام إذ يختلف الباحثون بشأن أهمية وجود عدد منها، وهذا يفترض أن من الصعوبة بمكان شرح طول مدة السلام، عموماً،

14- Peter Rudloff and Michael G. Findley, 'The downstream effects of combatant fragmentation on civil war recurrence', Journal of Peace Research, 53:1 (2016), pp. 19–32; Barbara Walter, 'Why bad governance leads to repeat civil war', Journal of Conflict Resolution, 59:7 (2015), pp. 1242–72.

15 –Ibid.

16 -Ibid., p. 1245.

17 - See, respectively, Roy Licklider (ed.), Stopping the Killing: How Civil Wars End (New York: New York University Press, 1993), ch. 13; Fortna, 'Does peacekeeping keep peace?'; Michael W. Doyle, Ian Johnstone, and Robert C. Orr, Keeping the Peace: Multidimensional UN Operations in Cambodia and El Salvador (Cambridge: Cambridge University Press, 1997); Roland Paris, At War's End: Building Peace after Civil Conflict (Cambridge: Cambridge University Press, 2004); Monica Duffy Toft 'Ending civil wars: a case for rebel victory?', International Security, 34:4 (2010), pp. 7–36; and Call, Why Peace Fails.

وفي الواقع قد أجاد أحد مؤلفي دراسة الحالة لهذا المشروع حينما لاحظ ذلك بالقول:

(لقد تم التوثيق جيداً لحالة البلدان التي شهدت حروباً أهلية التي تنطوي على احتمالية كبيرة لتنزلق من جديد صوب الحرب الأهلية... ونحن لا نعلم سوى القليل بشأن المدة التي ينبغي أن يستمر فيها السلام حتى «يثبت» ، فضلاً عن الكيفية والسبب اللذين يرتبطان في هذه الدينامية. وفي الوقت الراهن تبدو حالة معرفتنا مثل التي أشارت إليها آنا كارنينا بالقول» كل حالات السلام الفاشلة متشابهة، وكل سلام ناجح ينجح بطريقته الخاصة)[١٨].

مصطلحات رئيسة

نحتاج في تحليلنا الإحصائي هذا، إلى تعريف المصطلحات الرئيسة التي ترتبط بمعايير بحثنا. إن تعريفنا لمرحلة ما بعد النزاع، كما هو موضح آنفاً، هو غياب النزاع المسلح ويعرف أيضاً بـ «السلام السلبي»؛ وتستخدم معظم الدراسات الكمية للنزاعات المسلحة المفهوم السلبي للسلام، مع تعريف النزاع المسلح بصورة متباينة اعتماداً على مجموع البيانات المعتمدة. وفي الواقع أن العديد من أوضاع ما بعد النزاع ليست سليمة تماماً، بل إنها تتسم بالعنف المستمر والمتقطع[١٩]، لكن إذا كان مستوى العنف أدنى من عتبة النزاع المسلح، فاننا نعرف هذه الأوضاع على أنها مرحلة ما بعد النزاع.

إن تعريفنا للنزاع المسلح يعتمد على مجموعة بياناته (ACD). ومجموعة البيانات هذه هي الأكثر استخداماً، وهي عبارة عن تعاون بين برنامج أوبسالاUCDP لبيانات النزاع ومعهد أبحاث السلام في أوسلوPRIO [٢٠]، وقد دشنت مجموعة بيانات النزاعات المسلحة ACD أحدث إصدار لها والذي تضمن معلومات بشأن الكيفية التي تنتهي فيها النزاعات المسلحة بدءاً بانتهاء الحرب العالمية الثانية وانتهاءً بـ ٣١ كانون الأول عام ٢٠١٣، ولم يكن هناك سوى عدد قليل من تلك النزاعات المسلحة ذات صبغة دولية أي نزاعات بين الدول؛ لذا فقد تجاهلنا هذه النزاعات، إذ إننا نركز على النزاعات الداخلية في بلد ما، بغض النظر عمّا إذا كانت هذه النزاعات تتلقى دعماً من خارج الحدود الوطنية أو لا. وبصدد مجموعة بيانات النزاعات المسلحة ACD ميّز الباحثون بين

18- Mike McGovern's case study for this project.

19 - Astri Suhrke and Mats Berdal (eds), The Peace in Between: Post-War Violence and Peacebuilding (Abingdon,UK: Routledge, 2012); Michael J. Boyle, Violence after War: Explaining Instability in Post-Conflict States(Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2014).

20 - Lotta Themnér and Peter Wallensteen, 'Armed conflicts: 1946–2011', Journal of Peace Research, 49:4 (2012), pp. 565–75; Nils Petter Gleditsch, Peter Wallensteen, Mikael Eriksson, Margareta Sollenberg, and Hävard Strand, 'Armed conflict, 1946–2001: a new dataset', Journal of Peace Research, 39:5 (2002), pp. 615–37.

النزاعات ''الرئيسة''و''الثانوية''، والنزاعات المسلحة الرئيسة أو الحروب هي التي تتسبب بوفاة ما لا يقل عن ١٠٠٠ حالة وفاة بالسنة، ويتم حساب القتلى العسكريين وكذلك الحال المدنيين على أنهم ''ذوو صلة بالمعركة''. أما الجزء الآخر من التعريف فهو أن هناك معارضة منظمة وفاعلة وعنيفة ضد الحكومة؛ وهذا بدوره يميّز هذا النوع من العنف عن الإبادة الجماعية والمذابح والعنف الطائفي، أما النزاعات المسلحة الثانوية فتعرف على النحو المذكور آنفاً، ولكنها تخلف عدد من الضحايا يتراوح من ٢٥ إلى٩٩٩ حالة وفاة ذات صلة بالمعارك سنوياً، وقد عرفنا النزاعات المسلحة الرئيسة وكذلك الثانوية بوصفها نزاعات مسلحة.

توفر مجموعة بيانات النزاعات المسلحة ACD المعلومات من النزاع المسلح، ومن الأمثلة على ذلك التمرد الذي شنته القوات المسلحة الثورية الكولومبية FARC ضد الحكومة الكولومبية، إذ استمر النزاع لمدة طويلة، وقد عدّت مجموعة بيانات النزاعات المسلحة النزاع الذي خاضته حلقةً واحدة من النزاع (منذ العام ١٩٦٤ إلى ٢٠١٣ أي استمر إلى نهاية مدة الترميز)؛ وذلك لأن عدد القتلى تجاوز عتبة ضحايا النزاع المسلح لكل عام، فيما عدّت التمرد الذي شنه حزب تحرير شعب الهوتو ضد حكومة بوروندي، على نزاع واحد من أربع نزاعات متميزة (١٩٦٥ و١٩٩١حتى العام ١٩٩٢ ومن عام ١٩٩٤ حتى عام ٢٠٠٦ وفي العام ٢٠٠٨)؛ لأن المدد الفاصلة بين الأعوام المذكورة إما لم تشهد سقوط ضحايا جراء النزاع، وإما أنها خلفت عدداً قليلاً من الضحايا. فيما شهدت بلدان أخرى عدداً من النزاعات المسلحة المتميزة بحلقة واحدة أو أكثر. فعلى سبيل المثال نيجيريا (بيافرا من العام ١٩٦٧ حتى العام ١٩٧٠، دلتا النيجر ٢٠٠٤، وبوكو حرام ٢٠٠٩ ومن العام ٢٠١١ وما زال مستمراً)، وشهدت بلدان أخرى مثل بورما (ميانمار) عدداً من النزاعات في الوقت نفسه (تمرد من قبل كارين وكاريني وشان وكوكانغ وكاتشين). وبوصفنا وحدة رصد (مراقبة) قمنا بالتركيز على حلقة النزاع والحلقة ما بعد النزاع (السلام) التي تبدأ حينما تنتهي حلقة النزاع، وهذا بغض النظر عمّا إذا كان هذا الصراع نفسه سيستأنف في وقت لاحق من الزمن أم لا، فنحن مهتمون بمدة السلام التي تأتي في أعقاب كل نزاع.

سيختلف بعض المحللين مع رأي مؤلفي مجموعة بيانات النزاعات المسلحة ACD، فعلى الرغم من أن العنف الذي وقع في تيمور الشرقية عام ٢٠٠٦ –وهو أحد دراسات الحالة التي أجريناها– قد أودى بحياة ٣٨ شخصاً وأجبر ١٥٠,٠٠٠ شخص على الفرار من ديارهم، إلا أن مجموعة بيانات النزاعات المسلحة ACD لم تسجله بوصفه نزاعاً، ربما لأنه لم يستوف الشرط الذي مفاده أن ''المعارضة يجب أن تكون جماعة معارضة منظمة رسمياً''، ومع ذلك فإن الأزمة تعد –وعلى نطاق واسع– دليلاً على

فشل السلام بالصمود[٢١]، وبالمثل أيضاً فإن عمليات التطهير التي جرت في بوروندي عام ١٩٧٢–وهي إحدى دراسات الحالة التي أجريناها– لم يتم تعريفها بوصفها نزاعاً مسلحاً في مجموعة بيانات النزاعات المسلحة ACD، إلا أن العديد من المحللين يعدونها جزءاً مهماً من دوائر العنف[٢٢]؛ وهنا يكمن أحد القيود المفروضة على التحليل الإحصائي، ففي الوقت الذي يتيح فيه استخدام تعريفات موحدة للمصطلحات المقارنة، إلا أنه يعمل على حجب الميزات الفريدة للصراع قيد البحث؛ ومن ثم فإن المعرفة التفصيلية بالنزاعات المسلحة، التي يسمح بها تحليل دراسة الحالة، تعدُّ عاملاً مكملاً مفيداً للتحليل الإحصائي.

جدول رقم 1. نتائج الصراعات المسلحة بين عامي 1990 و2013.

النتيجة	الحساب	%
اتفاق السلام	31	15
وقف إطلاق النار	41	20
انتصار الحكومة	30	15
انتصار المتمردين	9	4
نشاط منخفض أو معدوم	88	43
اختفاء طرف من الوجود	6	3
الإجمالي	205	100

Sources: UCDP Termination Dataset version 2.0-2015; Joakim Kreutz, 'How and when armed conflicts end: Introducing the UCDP Conflict Termination dataset', Journal of Peace Research, 47:2 (2010), pp. 243–50. There are 210 conflict episodes that ended during 1990– 2013, although for five observations the termination is not coded.

والسؤال هو: إذا كانت هذه "التشوهات" تؤثر أم لا، وإذا كانت كذلك فإلى أي مدى يكون تأثيرها على النتائج المتمخضة عن التحليل الإحصائي.

وفي تعريفنا، فإن نهاية النزاع المسلح هو بداية مرحلة ما بعد النزاع المسلح أو موجة السلام، وإن تعريف نهاية النزاع المسلح هو أمر يثير إشكالية كبيرة. ففي الوقت الذي تنتهي فيه النزاعات المسلحة إلى التسويات أو الانتصارات عسكرية، فإن العديد من النزاعات ما تزال مستمرة على

21 - Kate Roll's case study for this project.
22 - Janvier Nukurunziza's case study for this project.

مستوى أدنى من ٢٥ حالة وفاة جراء المعارك سنوياً؛ ومن هنا فإن مجموعة بيانات النزاعات المسلحة ACD لا تسجل النزاعات إذا كان عدد الضحايا جراء المعارك أقل من ٢٥ قتيلاً؛ وعليه فإن النزاع المسلح يتوقف في السنة التي يلاحظ فيها عدد الضحايا أقل من ٢٥ قتيلاً جراء المعارك. وصنف يوكيم كريوتز[٢٣] إنهاء النزاع المسلح، وميّز بين النصر العسكري واتفاقيات السلام، ووقف إطلاق النار «والنتائج الأخرى». فالنصر يتحقق حينما ينهزم أحد جانبي الصراع أو يتم القضاء عليه أو يستسلم. فيما يعرف اتفاق السلام على أنه اتفاق بين الجهات الفاعلة الرئيسة المعنية بحل النزاع ويمكن قبوله في أثناء استمرار النشاط المسلح. وتم ترميز النزاعات على أنها قد انتهت بموجب اتفاق السلام إذا ما تبعه توقف النشاطات العسكرية؛ وعلى النقيض من ذلك فإن وقف إطلاق النار هو اتفاق ينهي العمليات العسكرية، لكنه لا ينطوي على حل النزاع.

هناك عددٌ كبيرٌ من النزاعات المسلحة لا تنتهي لا بالنصر ولا بالتسوية، لكنها تستمر بوتيرة لا تفضي إلى ٢٥ حالة وفاة جراء المعارك؛ وهذه الفئة تشكل ٤٣٪ من جميع حالات الرصد لتلك النزاعات ويطلق عليها ''نشاط منخفض أو معدوم''. أما الفئة المتبقية فتتضمن حالات لا تستوفي فيها المعايير الأخرى، على سبيل المثال حينما يختفي أحد أطراف الصراع أو يهزم في صراع آخر في الوقت نفسه. وفيما يتعلق بحلقات الصراع الـ ٢٠٥ التي انتهت بعد عام ١٩٨٩، يعرض الجدول رقم ١ التكرار للنتائج المختلفة.

نظرة أولى على صمود السلام

باستخدام مجموعة بيانات النزاعات المسلحة ACD سنركز على حقبة ما بعد الحرب الباردة. وهكذا سنأخذ بالحسبان حلقات النزاع المسلح التي انتهت في العام ١٩٩٠ أو بعده، وأن السنة الأخيرة التي يمكن ملاحظتها (رصدها) هي ٢٠١٣؛ وهذا يوفر لنا ٢١٠ موجات سلام كما نوقش آنفاً. ومن بين موجات السلام تلك هناك ٦٢ موجة سلام منفردة أي إن السلام بدأ ثم إما أنه يستمر حتى نهاية المدة وإما ينتهي بسبب استمرار الصراع حتى العام ٢٠١٣. أما موجات السلام الـ ١٤٨ الأخرى فهي تنطوي على موجات يتكرر فيها الصراع ثم ينتهي، وتم ملاحظة (رصد) موجة سلام أخرى واحدة على الأقل.

23- Kreutz, 'How and when armed conflicts end'; Joakim Kreutz, UCDP Conflict Termination Dataset Codebook, v.2-2015, 19 February 2016.

الشكل رقم (1)

دالة إستمرار السلام

تقديرات البقاء لكابلان–مير

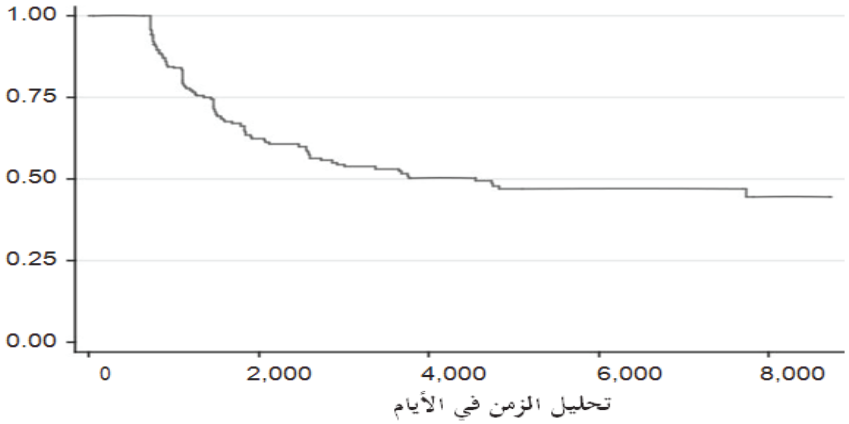

الجدول رقم 2: عدد بقاء موجات السلام (دالة البقاء لكابلان–مير)			
نهاية السنة	موجات السلام	الفشل	دالة البقاء
1	205	0	100
2	201	1	99.5
3	160	33	82.8
4	141	16	74.4
5	119	15	66.3
6	102	10	60.5
7	99	1	59.9
8	88	8	55.0
9	83	2	53.7
10	77	1	53.0
11	71	4	50.2
12	68	0	50.2

وقبل أن ننتقل إلى تحليل الانحدار نود أن ندرس الأنماط التجريبية لبيانات موجات السلام التي تتمثل بالآتي: ما عدد موجات السلام التي انهارت ومتى حصل ذلك؟ وقد تم توفير هذه المعلومات من قبل تقديرات البقاء لكابلان–مير كما هو موضح في الشكل رقم (١) والجدول رقم (٢)، ويوضح الشكل رقم (١) موجات السلام التي تم قياسها في الأيام. وفي البداية فإن كل ملاحظاتنا ومع مرور الوقت نجد أن بعض موجات السلام انتهت وبعضها الآخر ما زال مستمراً. وبعد تعريف بيانات مجموعة بيانات النزاعات المسلحة ACD، تم تعريف النزاعات بالحد الأدنى للضحايا جراء المعارك سنوياً وهو ٢٥ ضحية ولا يمكن أن تكون مدة السلام أقصر من سنة واحدة، وهذا يمثل الجزء الأول المسطح من الرسم البياني لكابلان–مير، ومن نهاية السنة الأولى حتى ٥,٥ سنوات (٢٠٠٠ يوم سلام)، فإن تقديرات البقاء انحدرت بنحوٍ حاد مقارنة بالحقبة التي بعدها؛ وهذا يفترض أن موجات السلام أكثر عرضة للانهيار ضمن السنوات الخمس الأولى مقارنة بالسنوات الخمس الآتية. ويقدم الجدول رقم ٢ المعلومات نفسها. فبعد سنتين استمرت نسبة ٩٩,٥ بالمئة من كل موجات السلام، أي إن ١٪ حالات السلام قد فشلت (تكررت الحرب)، وبعد ثلاث سنوات فإن ٨٣٪ من موجات السلام قد استمرت، وبعد ١٢ عاماً لم يبق سوى نصف من موجات السلام التي استمرت (٥٠٪).

ويظهر الشكل رقم (٢) رسوم دالة البقاء الناجمة عن نتائج النزاع المسلح السابق، ونحن نميز بين التسوية (اتفاقات السلام ووقف إطلاق النار مجتمعة) والنصر (الحكومة أو انتصار المتمردين) وغيرها (النشاط المنخفض أو يخفي أحد أطراف الصراع عن الوجود)، وتمثل الخطوط العليا استمرار السلام لمدة أطول، أي إنها تنطوي على خطر أقل من الفشل (اندلا ع النزاع مرة أخرى). وعلى وفق الشكل رقم (٢) فإن الانتصارات ترتبط بموجات سلام طويلة يتبعها تسويات، فيما من المرجح أن تنهار موجات السلام بعد نشاط منخفض، ويفترض توظيف الاختبار الرسمي بأن دالاّت (دوالّ) البقاء جوهرياً بعضها عن بعضها الآخر.

الشكل رقم (2)

دالة بقاء السلام بالنظر لإنهاء الصراع

تقديرات البقاء كابلان–مير

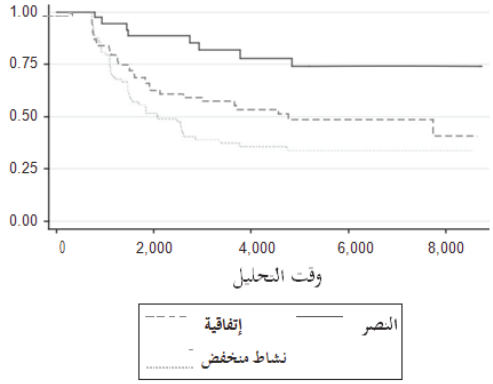

ملاحظات: السنحة =**0** تشير إلى السويد، السنحة=**1** تشير إلى النصر، والسنحة= **2** تشير الى "الأخرى".

Log–rank test for equality of survivor functions chi2(2) = 15.96, Pr > chi2 = 0.0003.

شكل رقم (3)

دالة بقاء للسلام مع الأخذ بعين الإعتبار عمليات قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (UNPKOs)

تقديرات البقاء لكابلان–مير

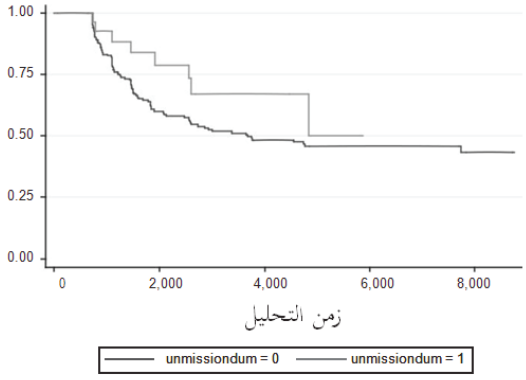

Notes: Log-rank test for equality of survivor functions chi2(1) = 1.80, Pr > chi2 = 0.1794.

وفي الشكل رقم ٣ رسمنا موجات السلام الناجمة عن عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة UNPKOs ومن دونها؛ إن عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة UNPKOs

هي عمليات حفظ السلام التي تقودها إدارة عمليات حفظ السلام التابع للأمم المتحدة DPKO. (ينظر الملحق، الجدول رقم ١ للاطلاع على قائمة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة التي أخذت بالحسبان لأغراض هذا التحليل). وعرفنا إدارة عمليات حفظ السلام التابع للأمم المتحدة بوصفها متغيراً وهمياً بقيمة ١ بالنسبة للسنوات التي توجد فيها إدارة عمليات حفظ السلام التابع للأمم المتحدة، وعلى الرغم من أن خط موجات السلام بوجود إدارة عمليات حفظ هو فوق خط موجات السلام التي من دون تلك الإدارة؛ الأمر الذي يفترض أن إدارة عمليات حفظ السلام التابع للأمم المتحدة ترتبط بموجات سلام أطول، إلا أن الاختبار الرسمي يشير إلى عدم وجود فرق مهم بين موجات السلام بوجود إدارة عمليات حفظ السلام التابع للأمم المتحدة، وتلك التي من دونها، وهذا هو الحال أيضاً حينما نأخذ موجات السلام التي استمرت لمدة أقصاها ٤٠٠٠ يوم فقط، وسنعود في أدناه إلى مناقشة دور قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة UNPKOs ومساهمتها في ديمومة السلام.

المنهج

في تحليلنا الإحصائي نريد أن نتعرف على العوامل التي تسهم في تحقيق الاستقرار في مرحلة السلام ما بعد النزاع، إذ إن تطبيق تحليل البقاء يتيح لنا تقدير دالة الخطورة h(t) التي تعطي احتمالاً هو أن الحدث (نهاية السلام) سيحصل بالنظر لاستمرار السلام حتى وقت محدد، وبنحوٍ أكثر وضوحاً يمكننا كتابة دالة الخطورة h (t) على النحو الآتي:

$$h(t) = h0(t) \exp(xj\beta 0)$$

إذ تستخدم h(t) للإشارة إلى خط الأساس للخطر، فهذا الخطر عامل مشترك لجميع موجات السلام ويرمز له بـ j. وان دالة الـ (exp) مضروبة بخط الأساس للخطورة، أي إن النماذج توضح كيفية أن المتغيرات التفسيرية x تغير خط الأساس للمخاطر، وإن دالة (exp) تمنع الخطورة لـ h(t) من أن تأخذ قيمة سلبية[٢٤].

ويمكن تحديد دالة الخطورة بطرق مختلفة، وإذا ما كان لدينا توقع نظري بشأن شكل هذا الخطر –على سبيل المثال الانحسار والارتفاع أو التسوية على مر الزمن– فيمكننا تعيين عوامل لوصف دالة الخطورة المحددة. أو بعبارة أخرى نستطيع إخضاع دالة الخطورة للقياس، ومع ذلك في

24- For an overview of modelling choices, see Mario Cleves, Roberto G. Gutierrez, William Gould, and Yulia V. Marchenko, An Introduction to Survival Analysis Using Stata (3rd edn, College Station, Texas: Stata Press, 2010), ch. 3.

حالتنا لا توجد نظرية لتقودنا إلى خيار دالة الخطورة؛ ونتيجة لذلك فإن استخدام أنموذج كوكس للمخاطر النسبية –وهو أنموذج ينتمي الى فئة النماذج شبه المعلمية[٢٥]– فإن الشكل التوزيعي الخاص للأوقات الزمنية ترك من دون تحديد، ولكن الافتراض الذي تم وضعه، هو أن المتغيرات التفسيرية حولت معدل الخطورة على نحو متناسب[٢٦]، فاستخدام أنموذج المخاطر النسبية لكوكس هو أمر شائع في دراسة مدة السلام، فقد إستخدمه كل من والتر وفوتنا على سبيل المثال [٢٧].

إن هدفنا الرئيس من وراء دراسة تثبيت السلام على أساس تحليلنا للبقاء هو أن نستخلص الاستدلالات السببية[٢٨]، ونريد أن يشير تحليلنا إلى أنه إذا ما اتُخِذَتْ بعض الإجراءات، فأنه من المرجح أن يستمر السلام، ومع ذلك علينا أن نكون حذرين بشأن كيفية تصميم تحليلنا الإحصائي وتفسيره. فحينما يسبق الحدث A الحدث B فإنه من الأسهل تبرير الاستنتاج بأن A قد يسبب B، ومقارنة بالوضع الذي يحصل فإن الحدثين A وB يحدثان في وقت واحد ومن الممكن أن يكون الحدثA قد تسبب بالحدث B أو العكس، أي إن الحدث B كان سبباً في حصول A، أو أن حدث شيءٌ غير معروف C يحرك كلاً من A وB؛ ولذلك فمن المهم النظر في التزامن والتجانس، وفي حالتنا فإن خصائص النزاع –مثل القتال للسيطرة على الأراضي والتجنيد الإثني– تحدث قبل حصول السلام، وبالمثل أيضاً، ونتيجة الصراع (النصر والتسوية وغيرها) تحدث قبل حدث السلام. ومن ثم فلا بد تضمين هذه المتغيرات بنحوٍ مباشر في أنموذجنا وتفسيرها، ومن ناحية أخرى فإن الدخل والسلام يتم قياسهما في الوقت نفسه، لانهما يحدثان في وقت واحد بنحوٍ متزامن. فمن الوارد أن يستمر السلام إذا كانت الدخول أعلى، ولكن من المرجح أيضاً أن يكون الدخول أعلى كلما طال السلام، ومن ثم فنحن هنا أمام مشكلة التجانس؛ ومن أجل حل مشكلة التجانس قمنا بتأخير إدراج الدخل أي أن نجعل الدخل يسبق الحدث؛ وحينها سيكون التبرير النظري هو أن الدخل السابق والحالي يرتبطان ارتباطاً وثيقاً.

25- Janet M. Box-Steffensmeier and Bradford S. Jones, Event History Modeling: A Guide for Social Scientists (New York: Cambridge University Press, 2004), ch. 4.

٢٦– إن مدى ملاءمة تطبيق أنموذج كوكس للمخاطر النسبية يستند إلى فرضية التناسب وقد قمنا باختبار ما إذا كانت هذه الفرضية قائمة أم لا، وفضلاً عن ذلك فنحن بحاجة دراسة موجات السلام المتعددة، وعينتنا تحتوي على موجات سلام متعددة، أي موجات السلام التي انتهت بسبب تكرار النزاع، وبعدها ينتهي النزاع، ومن ثم تسجل حلقة جديدة من السلام؛ ومن أجل حساب الترابط المحتمل بين موجات السلام قمنا بتجميع الأخطاء المعيارية بواسطة العامل الذي يعرف (معرّف) النزاع.

27- Walter, 'Why bad governance leads to repeat civil war'; Fortna, 'Does peacekeeping keep peace?'.

28- For a detailed discussion of causal inference, see Box-Steffensmeier and Jones, Event History Modeling, ch. 7.

ويثير إدراج قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة UNPKOs في أنموذجنا عدداً من المشكلات المحتملة، ونلاحظ أن قوات حفظ السلام والسلام نفسه هما متزامنان، ففي الوقت الذي قد يكون لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة UNPKOs تأثير على مدة السلام، فمن المتصور أيضاً أن مدة السلام (المتوقعة) لها أثر على قرار نشر قوات UNPKOs وعلى مدة البعثة أيضاً، فالقضية الأولى هي مشكة الاختيار، فإذا ما أرسلت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أساساً إلى حالات سلام أسهل (أصعب) فإن ذلك سيؤثر على نتائجنا[٢٩]؛ ومن شأن المعامل الإيجابي (السلبي) أن يبالغ في تقدير (يقلل من شأن) تأثير عمليات حفظ السلام، فضلاً عن ذلك فإن العملية التي تؤثر فيها التغيُّرات في متغيّر UNPKOs تتأثر بمدة السلم. وفي ظل هذه الظروف، فإن التفسيرات المعتادة للمتغيرات التفسيرية لا تصمد في تحليل البقاء، ويتمثل أحد الحلول في استبعاد هذه المتغيرات الإشكالية. ومع ذلك فإن إستبعاد المتغيرات التفسيرية ذات الصلة بالجوانب النظرية يفضي إلى سوء تحديد الأنموذج أي احتمال وجود مشكلات أكبر. ومن منظور استشاري في مجال السياسة العامة نجد أنه في حال لا نستخدم سوى المتغيرات التفسيرية التي تكون خارجية تماماً، فلن نتمكن من تحليل عدد من القضايا السياسية المهمة، ويتمثل أحد الحلول الإحصائية لمشكلة قضايا التجانس والتزامن، هو استخدام متغيرات مساعدة، إلاّ أن هذا الخيار غير متاح لأنموذج الخطورة؛ وبالنسبة لدراستنا فنحن ندرس هذه المشكلات الإحصائية ونأخذها بالحسبان.

النتائج

سنعمل في هذا القسم على وضع أنموذج أساس يمُكِّننا من اختبار تأثير عدد من المتغيرات المهمة على ديمومة السلام. وهذه المتغيرات الرئيسة هي: نتائج النزاع، وخصائص النزاع المسلح، ونشر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة UNPKOs. وكنقطة انطلاق قدمنا أنموذجاً يستخدم الخصائص التي وقعت قبل بدء موجة السلام فقط –وهي نتيجة النزاع– وما إذا كان النزاع على الأراضي التي هي تحت سيطرة الحكومية، ومدة النزاع وضراوته (العدد الإجمالي للقتلى في المعارك)؛ وهذا له ميزتان: الأولى: أنها تتيح لنا تضمين جميع الملاحظات. والأخرى أن هذه المتغيرات تحصل في وقت سابق على موجات السلام ونحن لا نقلق بشأن قضايا التجانس والتزامن، وبدلاً من الإفصاح عن المعاملات، قمنا نحن بتبيان عن نسب الخطورة. وتشير نسبة الخطورة الأكبر

29- In her study of the initial post-Cold War period (1989–99), Fortna finds that UNPKOs are not deployed to the easiest cases (that is, where conflicts have ended in a decisive outcome). See Fortna, ‘Does peacekeeping keep peace?’.

من ١ إلى أن هذا المتغير يزيد من خطورة (أو خطر) إنهاء السلام، ويمكن تفسير نسبة الخطورة بشكل واضح وهي: أن نسبة ١,٥ تشير إلى أن تغيير وحدة واحدة من المتغير التفسيري يزيد من خطر انهيار السلام بنسبة ٥٠٪ (٠,٥-= ٥. ١-١) أما نسبة الخطورة التي هي أقل من ١ فتشير إلى انخفاض نسبة الخطورة وهو ما يجعل السلام أكثر ديمومة. وتشير نسبة الخطورة البالغة ٠,٤ إلى حدوث إنخفاض بنسبة ٦٠٪ حينما يتغير المتغير التفسيري بوحدة واحدة (١—٠,٤ = ٠,٦).

في أنموذجنا (الجدول رقم ٣ العمود ١) قمنا بتضمين متغيرات وهمية لنتائج النزاع، ويشمل تصنيفنا ''التسوية'' اتفاقيات السلام وكذلك وقف إطلاق النار، وتشمل فئة ''أخرى'' حالات منخفضة أو معدومة من النشاط فضلاً على الحالات التي لا تستوفي معايير مجموعة بيانات النزاعات المسلحة ACD، كاختفاء أحد أطراف النزاع عن الوجود على سبيل المثال: ''النصر'' هو الفئة المحذوفة، وتؤشر نسبة الخطورة إلى أن خطورة انهيار موجة السلام تحدث إذا كانت النتيجة ''أخرى'' هي أعلى بنسبة ٣٠٨ في حالة النصر. أما موجات السلام التي تنتهي بالتسوية فتزيد بنسبة ٢٧٦ على احتمال الانتصار، ولا تعد مدة النزاع ولا ضراوته (المقاسة بالعدد الإجمالي للوفيات في المعركة) ذات أهمية.

جدول رقم (3): مدة السلام خصائص النزاع السابق.

	(1)	(2)	(3)	(4)
النتيجة = أخرى (نشاط منخفض)	4.080*** (0.000)	4.138*** (0.000)	1.476** (0.037)	1.470** (0.039)
النتيجة = التسوية	2.764** (0.009)			
النتيجة = اتفاقية سلام		2.074* (0.076)		
النتيجة = وقف إطلاق النار		3.611*** (0.003)		
النتيجة = النصر			0.362*** (0.009)	

النتيجة = النصر الحكومي				0.234**
النتيجة = انتصار المتمردين				(0.016) 0.851** (0.743)
مدة النزاع	0.999 (0.705)	0.999 (0.634)	0.999 (0.705)	0.999 (0.807)
قتلى النزاع المسلح	1.000 (0.813)	1.000 (0.638)	1.000 (0.813)	1.000 (0.870)
حلقات السلام عدد الملاحظات	205 1925	205 1925	205 1925	205 1925
عدد حالات الفشل	94	94	94	94
Notes: Hazard Ratios reported, p-values in parentheses, dependent variable peace duration *.significant at 10%; ** significant at 5%; *** significant at 1%.				

نقوم نحن باختبار ما إذا كان خيارنا لوضع أنموذج لمدة السلام باستخدام أنموذج المخاطر النسبية لكوكس مناسب أم لا من خلال اختبار تناسبية المخاطر، ومن ثم نستنتج أن اختيارنا للأنموذج مناسب. فهذا الانحدار الأول يشير إلى أن إنهاء النزاع هو أمر مهم لاحتمالية السلام، وما تبقى من هذا الجدول، فقد قمنا بالتحقق من هذه النتيجة بتفاصيل أكثر، ففي الأنموذج الأول قمنا بتصنيف كل من اتفاقيات السلام، ووقف إطلاق النار بوصفهما ''تسوية'' لكن في العمود رقم ٢ قمنا بالتحقق من اتفاقيات السلام ووقف إطلاق النار بنحوٍ منفصل، وتشير النتائج إلى أن كل من وقف إطلاق النار واتفاقات السلام أكثر عرض للانهيار من الانتصارات، وعلى الرغم من أن هذه الخطورة هي أكبر بالنسبة لوقف إطلاق النار، فمع ذلك حينما قمنا باختبار التكافؤ في نسب مخاطر اتفاقات السلام ووقف إطلاق النار وجدنا أنه لا يمكننا أن نرفض هذه الفرضية عند

مستوى ١٠٪[٣٠]، ثم قمنا بعدها بالتحقق من طبيعة النصر من خلال الآتي: أولًا قمنا بتغيير الفئة المرجعية من النصر إلى التسوية في الجدول رقم ٣ العمود رقم ٣، والنتائج كانت نفسها في العمود رقم ١، مع ذلك فإن التغيير في الفئة المرجعية يعني أننا يجب أن تفسير معامل المتغير الوهمي للنصر كنسبة عكسية لنسبة الخطورة حين التسوية (١/٢,٧٦ = ٠,٣٦). وفي العمود رقم ٤ قمنا بتضمين متغيرات وهمية لأمور أخرى وهي انتصار الحكومة وانتصار المتمردين. وتشير النتائج إلى أنه وعلى الرغم من أن حلقات السلام هي أقل عرضة للانهيار بعد انتصارات الحكومة، إلاَّ أنه من غير المرجح أن تنهار مقارنة بانتصارات المتمردين، وأحد الأسباب -كما يفترض شون زيغلر- قد يكون أن حركات التمرد أكثر عرضة للانشقاق[٣١].

الجدول رقم (4): إشتقاق الأنموذج الأساس: دراسة النزاعات الإقليمية والإثنية والدخل.

	(1)	(2)	(3)	(4)
النتيجة = أخرى	3.836*** (0.001)	1.659 (0.316)	3.374*** (0.004)	3.397*** (0.004)
النتيجة = تسوية	2.631** (0.014)	1.472 (0.395)	2.145** (0.052)	2.256** (0.040)
مدة النزاع	0.999 (0.734)	0.999 (0.587)	0.999 (0.731)	0.999 (0.624)
قتلى النزاع المسلح	1.000 (0.786)	0.999 (0.567)	0.999 (0.575)	0.999 (0.799)
النزاع الإقليمي	1.342 (0.169)			

30- $\chi 2 = 2.84$, $p = 0.09$.

31 - Sean M. Zeigler, 'Competitive alliances and civil war recurrence', International Studies Quarterly, 60:1 (2016), pp. 24–37.

النزاع الإثني		1.306 (0.430)		
الدخل (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)			0.836* (0.098)	
حلقات السلام	205	131	178	178
عدد الملاحظات	1925	1385	1659	1659
عدد حالات الفشل	94	47	77	77
Notes: Hazard Ratios reported, p-values in parentheses, dependent variable peace duration. *, ** significant at 10%; ** significant at 5%; *** significant at 1%.				

ومع ذلك يجب أن نهتم بعدم وجود انتصارات للمتمردين سوى نسبة قليلة هي ٤٪ وهو ما قد يمثل خطأ معيارياً كبيراً في نسبة الخطورة. وحينما قمنا باختبار ما إذا كانت نسبة الخطورة هي نفسها بالنسبة لانتصارات الحكومة أو المتمردين، فإننا لا نستطيع إلا أن نرفض هذه الفرضية على مستوى ١٠٪ [٣٢].

وحتى الآن فإن نتائجنا تشير إلى أن شدة وطأة النزاع المسلح –التي تقاس على أساس مدة النزاع– والوفيات الناجمة عن القتال، هي ليست مهمة في تفسير مدة السلام، وعلى النقيض من ذلك فيبدو أن إنهاء النزاع المسلح هو أكثر أهمية في تحديد ما إذا كان السلام سيدوم، فالسلام أقل عرضة للانهيار بعد الانتصارات العسكرية مقارنة بالتسويات[٣٣]، ولكن التسويات بدورها أكثر احتمالاً لتوفير سلام أطول أمداً من الحالات التي كان فيها نشاط النزاع منخفضاً ولكن ظل من دون حل، وحينما ندرس طبيعة الانتصار أو التسوية نجد بعض الأدلة تشير إلى أن الانتصارات الحكومية هي أكثر استقراراً مقارنة بانتصارات المتمردين طالما تتبعها موجات سلام أطول مقارنة وقف إطلاق النار؛ ومع ذلك فإن الأدلة ضعيفة نسبياً، ونحن نواصل تحليلنا من دون التمييز في فئتي «التسوية» و«النصر».

32- $\chi 2 = 2.86$, $p = 0.09$.

33-We also know this from Licklider's work. See Roy A. Licklider, 'The consequences of negotiated settlement in civil wars 1945–1993', American Political Science Review, 89:3 (1995), pp. 681–90.

وفي الجدول رقم ٤ نحن ندرس أهمية عدد من المتغيرات التفسيرية الأخرى، وبدأنا بتضمين متغير وهمي للصراع الإقليمي، وهو يأخذ قيمة (١) إذا كان هدف النزاع هو السيطرة الإقليمية، وقيمة (٠) إذا كان الهدف هو السيطرة الحكومية. والجدير بالذكر أن نسبة الخطورة بالنسبة للصراع الإقليمي ليست كبيرة، لكن مع ذلك يمثل تضمين هذا المتغير خروجاً على فرضية المخاطر النسبية[٣٤]. وفي العمود ٢ قمنا بإضافة متغير وهمي للنزاع الإثني المسلح، وتم توفير البيانات من ووشربنيغ وآخرون، وقمنا بترميز الصراع على أنه إثني إذا تحققت الشروط الآتية: (١) حينما تقوم جماعة بتقديم مطالب بالنيابة عن جماعة إثنية، (٢) إذا كان التجنيد يتبع خطوط إثنية[٣٥]؛ وهذا المتغيّر هو مشابه لمتغير الصراع الإقليمي الوهمي، ففي نسبة ٧٣٪ من كل النزاعات المسلحة كان النزاع إثنياً وكان ينطوي على قتال على إقليم أو كان نزاعاً غير إثني ويتضمن قتالاً على السيطرة الحكومية. وفضلاً عن ذلك فإن إدخال صراعات إثنية يغير النتائج بنحوٍ كبير؛ وهذا الأنموذج لا يخالف فرضية المخاطر النسبية فحسب، بل وليس له قيمية تفسيرية أيضاً. وإن إدراج المتغير الوهمي للحرب الإثنية يقلل من حجم العينة، فبدلاً من ٢٠٥ من حلقات السلام (يقابلها ١٩٢٥ حالة رصد)، لا يسعنا إلا أن ننظر في ١٣٥ حلقة سلام (يقابلها ١٣٨٥ حالة رصد)؛ ومن أجل التحقيق في تأثير حجم العينة قمنا بإعادة تقدير لأنموذجنا الأساسي في الجدول رقم ٣ العمود رقم١ ووجدنا أن نتائجنا لم تعد قائمة على هذه العينة المصغرة، ويبدو أن تقليص حجم العينة يؤثر على النتائج بنحوٍ ملحوظ.

وحتى الآن لم ننظر إلاّ في المعلومات التي توفرها مجموعة بيانات النزاعات المسلحة ACD ومن ووشيربنيغ وآخرون، والأخير قام بتقليص عدد الملاحظات إلى حد كبير، ويؤدي أي ربط مع مجموعة البيانات الأخرى إلى فقدان الملاحظات، وفي كثير من الأحيان لا يتم جمع متغيرات إضافية لبعض النزاعات؛ لأن تعريف النزاع يختلف عبر مجموعات البيانات. وهناك سبب آخر وهو صعوبة جمع البيانات في أثناء النزاع المسلح أو في الحالات المضطربة، لذا فإن هناك متغيرات اقتصادية أقل مقارنة بالمتغيرات السياسية، ويمكن لعلماء الاجتماع أن يحددوا في بلد ما أنه في حالة نزاع مسلح –على سبيل المثال الصومال– ولكنهم غير قادرين على جمع البيانات عن حجم السكان والدخل والصحة، وغير ذلك؛ لذا فإن أحد الأسئلة الرئيسة هو ما إذا كانت نتائجنا التجريبية ما تزال سليمة حينما يتم تقليص حجم العينة.

34- $\chi 2 = 12.47$, $p = 0.029$.

35- Julian Wucherpfennig, Nils W. Metternich, Lars-Erik Cederman, and Kristian Skrede Gleditsch, 'Ethnicity, the state, and the duration of civil war', World Politics, 64:1 (2012), pp. 79–115.

وحينما انتقلنا إلى دراسة تأثير الدخل في العمود رقم ٣، قسنا نصيب الفرد من الدخل بما يعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي ويقاس بفارق سنتين، وأخذنا اللوغارتم الطبيعي لهذا المتغير. ومرة أخرى فإن إدخال الدخل يقلل من حجم العينة إلى ١٧٨حلقة سلام (أي ما يعادل ١,٦٥٩ملاحظة). إن المزيد من البحث عن طريق تشغيل أنموذجنا الأساسي على هذه العينة التي تم تقليصها يشير إلى أن نتائجنا ما تزال قائمة (العمود رقم ٤)، وبما أن نتائجنا السابقة تعتمد على هذه العينة التي تم تقليصها، فقد قررنا تضمين نصيب الفرد من الدخل في أنموذجنا الأساس. والجدير بالذكر أن للدخل تأثيراً إيجابياً على مدة السلام، إذ إن المجتمعات ذات الدخل الفردي المرتفع تتمتع بسلام أكثر دواماً، وإن نسبة الخطورة هي أقل بكثير من ١، ويشير تقييم التأثير إلى أن التغيرات الكبيرة في الدخل ترتبط بانخفاض كبير في خطر تكرار الصراع، وإذا عمل البلد الذي فيه الحد الأدنى للدخل هو (١٤٢ دولاراً) على زيادة معدل الدخل بنسبة (٣,٦٠٥ دولار)، فإن الخطر ينخفض بنسبة ١٨,١٪. وإذا ما زاد بلد ما دخله من المعدل إلى الحد الأقصى للدخل (٣٧,١٢٣) فإن الخطر سينخفض بنسبة ٧,٩٪. وكثيراً ما تسجل اقتصادات ما بعد النزاع معدلات نمو اقتصادي مرتفعة بسبب انخفاض مدة الأساس التي يقاس فيها النمو، وحقيقة أن معدل نسبة النمو الاقتصادي في بوروندي –وهي أحد دراسة الحالة في دراستنا– كان ٤,١٪ فقط للمدة من العام ٢٠٠٤ إلى العام ٢٠١٣ (بالمقارنة مع ٧,٤٪ في موزمبيق بين عامي ١٩٩٣، و٢٠١٣، و٩,٨٪ في راوندا من العام ١٩٩٥ إلى العام ٢٠١٣، و٧,٥٪ في سيراليون بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠١٣)، قد يساعد على تفسير سبب ترنح البلد على شفير الحرب الأهلية وقت كتابة هذه الدراسة[٣٦].

وقد قمنا كذلك بالتحقيق في عدد من المتغيرات التفسيرية الأخرى، ولم تكن أي من النتائج قوية بما فيه الكفاية لتبرير إدراجها في الأنموذج الأساس، ويبدو أن التحويلات المالية لا تؤثر على مدة السلام. وربما يكون هناك تأثير محدود للمعونة على تعزيز السلام، ولكن قد يفضل المانحون تقديم المساعدات إلى البلدان التي تبدو أكثر استقراراً، لذا فإن النتائج ربما تعاني من التحيز في التجانس.

وقد قمنا أيضاً بالتحقيق في تدابير عدم المساواة الرأسية والأفقية –عدم المساواة العمودية تكون من عدم المساواة بين الأفراد أو الأسر، ويعرف عدم المساواة الأفقي بأنه عدم المساواة بين الجماعات؛ غير أن الدراسة يعوقها عددٌ من الملاحظات المفقودة، ولا يشير تحليلنا إلى أي تأثيرات

36- Nkurunziza case study for this project.

من عدم المساواة الأفقية، وربما يكون لها تأثير مفيد صغير من تقليص التفاوت العمودي؛ إذ إنَّ إدراج مؤشر نظام الحكم كبديل للنظام السياسي هو أيضاً إشكالية نظراً إلى أن هذا المؤشر المركب يتضمن معلومات عن النزاع المسلح[٣٧]. وحينما ندرج مؤشر نظام الحكم نجد هناك تأثيراً مفيداً محدوداً، إذ يقدم ولتر مزيداً من التحليل لمؤشرات الحوكمة، ويشير إلى أن سيادة القانون والمشاركة العامة من المحددات المهمة في ديمومة السلم[٣٨]. وقمنا بالتحقيق في ما إذا كانت موجات السلام في البلدان التي تمنح الاستقلالية للأقاليم تستمر لمدة أطول، ولكن على خلاف كولير وآخرون لم نجد أي دليل[٣٩]، ولم نعثر أيضاً على أي دليل على أن الانتخابات لها تأثير على خطر إنهاء السلام، وقد أخذنا بالحسبان أيضاً أن المنافسة للانتخابات والمرحلة ما بعد الانتخابات إلاَّ أننا لم نجد أي دليل على ان عملية السلام أكثر عرضة للانهيار في وقت الانتخابات.

وفي الجدول رقم (٥) قمنا بدراسة أثر عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة UNPKOs، والأخيرة هي عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بقيادة إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (DPKO)، ويمكن الحصول على بيانات حول أنواع عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة UNPKO من هوارد، وقمنا بتحديث هذه البيانات لأغراض هذه الدراسة[٤٠] ، وتتوافر بيانات كمية على عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة UNPKOs من قاعدة بيانات معهد السلام الدولي (IPI) التي توفر بيانات بشأن موظفي الأمم المتحدة وضباط الشرطة والمراقبين والبلدان المساهمة[٤١] فبدأنا ببساطة بإدخال متغير وهمي يشير إلى وجود عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة UNPKO (العمود رقم ١)، وتشير نسبة الخطر إلى أن عمليات قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة عملت على تقليل خطر إنهاء السلام، إلاّ أن نسبة الخطر ليست كبيرة على المستويات التقليدية (p = ٠,١٦). وقد حققنا فيما إذا كان لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ''تأثير مناعي'' أي إننا أدرجنا قيمة وهمية تبلغ قيمة ١ في حين أن العملية موجودة ولجميع السنوات اللاحقة (العمود الثاني). ولا توجد أي فروقات ذات دلالة إحصائية بين مدة موجات السلام مع/أو من دون عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، أي بعبارة أخرى: إن عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لا تقوم بدور ''مناعي'' ضد

37- Nkurunziza case study for this project.
38- Walter, 'Why bad governance leads to repeat civil war'.
39 - Collier, Hoeffler, and Söderbom, 'Post-conflict risks'.
40- Lise Morjé Howard, UN Peacekeeping in Civil Wars (Cambridge: Cambridge University Press, 2008), updated by Kate Roll.
41- International Peace Institute (IPI), IPI Peacekeeping Database, available at: {www. providingforpeacekeeping. org database}.

تكرار الصراع؛ وعلى أساس هذين الأنموذجين قمنا بدراسة ما إذا كان لنوع عملية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أهمية أم لا. وفي العمود رقم ٣ أدرجنا متغيّراً وهمياً للبعثات التي كانت لها مهمة القيام بنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج (DDR) للقوات المسلحة، ووجدنا أن هذه البعثات تقلل وبدرجة كبيرة من خطر انهيار السلام. فهي تقلل من المخاطر بنسبة ٦٩٪. وحاولنا أيضاً تقديم متغيرات وهمية لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة UNPKOs التي لديها قوات على الأرض، أي باستثناء العمليات مع الشرطة و/أو المراقبين فقط. ووضعنا بعد ذلك متغيراً وهمياً لعمليات تنفيذ السلام وكذلك وضعنا متغيراً وهمياً لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة التي لم تقتصر على قاعدتهم، ولم يكن لأي من هذه المتغيرات أي دلالة إحصائية. ثم انتقلنا إلى تحليل تأثير موظفي الأمم المتحدة. وفي العمود ٤ أدرجنا عدد موظفي الأمم المتحدة، وهذا يشمل القوات والشرطة والمراقبين وفي العمود رقم ٥ قمنا بالتحقيق في تأثير القوات والشرطة والمراقبين بنحوٍ منفصل؛ وتشير النتائج إلى أن المراقبين ليس لديهم أي تأثير على خطر انهيار السلام على ما يبدو، فالقوات تزيد من الخطر والشرطة تعمل على تقليله.

الجدول رقم (5): مدة السلام وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
النتيجة= أخرى	3.406***	3.354***	3.438***	3.388***	3.328***	3.372***
	(0.004)	(0.005)	(0.004)	(0.004)	(0.004)	(0.004)
التسوية	2.341**	2.285**	2.320**	2.197**	2.238	2.671***
	(0.040)	(0.058)	(0.035)	(0.046)	(0.042)	(0.013)
مدة النزاع	0.999	0.999	0.999	0.999	0.999	0.999
	(0.708)	(0.735)	(0.738)	(0.728)	(0.693)	(0.692)
قتلى النزاع جراء المعارك	0.999	0.999	0.999	0.999	0.999	0.999
	(0.611)	(0.694)	(0.572)	(0.566)	(0.562)	(0.581)
دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	0.834*	0.834*	0.806*	0.831*	0.811**	0.819*

	(0.105)	(0.102)	(0.061)	(0.094)	(0.064)	(0.082)
قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (المتغير الوهمي)	0.583 (0.166)					
عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (متغير وهمي قبل وبعد)		0.744 (0.372)				
عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج (متغير وهمي)			0.313** (0.048)			
موظفو الأمم المتحدة				0.999 (0.475)		
الشرطة					0.999*** (0.004)	
المراقبين					0.999 (0.303)	
القوات					1.000** (0.035)	

التسويات* عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة						0.209**
						(0.017)
حلقات السلام	178	178	178	178	178	178
عدد الملاحظات	1659	1659	1659	1659	1659	1659
عدد الإخفاقات	77	77	77	77	77	77
Notes: Hazard Ratios reported, p-values in parentheses, dependent variable peace duration. *significant at 10%; ** significant at 5%; *** significant at 1%						

إن تقييم التغيير في للخطورة من خلال مقارنة عدم وجود قوات مع متوسط عدد القوات (٥,٣٤٠) وجدنا أن نسبة الخطورة هي ٤٨٪. وحينما تزداد قوات الشرطة من الصفر إلى متوسط (٧٩٠) فإن نسبة الخطورة تنخفض بنسبة ٤٣٪.

وفي العمود الأخير من الجدول رقم (٥) قمنا بإدراج شرط التفاعل لتسويات السلام وعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، فوجدنا أن نسبة الخطورة أقل من ١؛ الأمر الذي يؤشر على أن نشر قوات عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة يدعم تسويات السلام، وهذا الأثر كبير؛ فبالنسبة لتسويات السلام التي تحصل من دون عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة يكون خطر إنهاء السلام فيها أعلى بنسبة ١٦٧٪، لكن بالنسبة لتسويات السلام المدعومة من قبل عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، فإن خطر إنهاء السلام ينخفض بنحو ٤٤٪[٤٢]. وعلى الرغم من أن هذه النتيجة مثيرة للاهتمام، إلا أنها تعتمد على عدد قليل

42- Cleves, Gutierrez, Gould, and Marchenko, An Introduction to Survival Analysis Using Stata, provide a guide to the interpretation of interaction terms (see pp. 186–9). They stress that the inclusion of interaction terms does not necessitate the inclusion of the corresponding main effects. The shift of the baseline hazard is calculated in the following way: the coefficient estimates are simply the natural logarithms of the hazard ratios. For settlement the coefficient is ln(2.6714) = 0.9826 and for the interaction term UNPKO*settlement the coefficient is ln(0.2091) = −1.5651. The hazard ratio for observations that experienced a settlement and a UNPKO is thus exp(0.9826 – 1.5651) = 0.558. .

نسبياً من الملاحظات، إذ لم يكن هناك سوى ٣٤ من أصل ٢٠٥ حلقات السلام كانت تنطوي على وجود لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة التي تم نشر ٢٠ منها بعد التسويات[٤٣].

وإن هناك عدداً من المتغيرات الأخرى التي حاولنا معها، إلا أننا لم نجد أي دلالة إحصائية لها، وشملت المتغيرات الاقتصادية النمو الاقتصادي، والمعونة الإنمائية، والتحويلات المالية. وشملت المؤشرات السياسية مؤشر نظام الحكم من بيانات مؤشر نظام الحكم الرابع (polity IV) والانتخابات. وهناك عدد من العوامل في دراسة الحالة عدها كتاب دراستنا مهمة لدورها في حفظ السلام التي وجدنا من الصعب جداً قياسها أو نفتقر إلى البيانات الشاملة حولها، وهي تشمل: الظروف الاستراتيجية (مثل الجمود)، ومؤهلات القيادة الوطنية، والتعاون السياسي، والتماسك بين أطراف النزاع، وسلوك الفاعلين الإقليميين، واستخدام آليات العدالة الانتقالية، والتسويات الشاملة (الحوكمة). وتم فحص بعض هذه العوامل في الدراسات المعنية بذلك، بما في ذلك عدد قليل من الدراسات التي تستخدم تحليل البقاء[٤٤]، وكان هناك عدد من المتغيرات الشاملة الناجمة عن دراسات الحالة التي تقوض أو التي تهدد بتقويض السلام ولاسيما الفساد، والحكم السيّئ، والإفلات من العقاب والمنافسة السياسية النخبوية والافتقار إلى الشمولية، ونزاعات الملكية التي لم تحل، والبطالة بين أوساط الشباب، وتتحمل هذه العوامل مزيداً من النظر المنهجي.

مناقشة

لاحظنا في بداية هذه المقالة أن من الصعب شرح مدة السلام؛ وهذا الأمر قد يكون صحيحاً، « إذ إن كل سلام ناجح ينجح بطريقته الخاصة»، ومع ذلك فمن الانحدارات التي لدينا أنشأنا عدداً من الضوابط التجريبية، ومن النتائج الإحصائية القوية هي أن الانتصارات توفر مزيداً من السلام طويل الأمد أكثر من التسويات وأن النزاعات التي لم تحل –مقاسة «بفئة أخرى»– من

43- In total there were 33 peace episodes that received UNPKOs at some stage: 20 after settlements, six after victories and seven in situations of 'other'.

44- On rebel group competition/fragmentation and its impact on peace duration, see Zeigler, 'Competitive alliances and civil war recurrence' and Rudl off and Findley, 'The downstream effects of combatant fragmentation on civil war recurrence'; on other organisational characteristics of rebel groups, see John Ishiyama and Anna Batta, 'Rebel organizations and conflict management in post-conflict societies 1990–2009', Civil Wars, 13:4 (2011), pp. 437–57; on features of power-sharing arrangements and their impact on peace duration, see Remzi Badran, 'Intrastate peace agreements and the durability of peace', Conflict Management and Peace Science, 31:2 (2014), pp. 193–217; Martin, 'Coming together'; and Melani Cammett and Edmund Malesky, 'Power sharing in postconflict societies: Implications for peace and governance', Journal of Conflict Resolution, 56:6 (2012), pp. 982–1016; on inclusive peace settlements, see Call, Why Peace Fails.

المرجح أن تنهار. وهناك بعض الأدلة على اتفاقات السلام تتمخض عن سلام أطول أمداً مقارنة بوقف إطلاق النار، وإن السلام في حالات الانتصار الحكومي يستمر مدة أطول مما هو عليه الحال في حالات انتصار المتمردين.

ولا نجد أي دليل على أن مدة السلام بعد الصراعات الإقليمية أو الإثنية تختلف عن النزاعات التي تدور حول سيطرة الحكومة، أو أن شدة وطأة النزاع المسلح –مقاسة بمدة النزاع أو وفيات المعركة– لها تأثير على مدة السلام؛ فالصراعات العرقية تميل إلى أن تستمر مدة أطول. ويقول ووشيربنيغ وآخرون إن السياسيات الإقصائية العرقية تجعل من غير المرجح أن تقبل الحكومات التسويات، وتميل الجماعات المتمردة إلى أن يكون لها تضامن اجتماعي أقوى، ومن ثم تكون لها القدرة على القتال مدة أطول[٤٥]. ومع ذلك نجد أن طول أمد النزاع ليس له تأثير كبير على مدة السلام، ومن ناحية أخرى فإن النسبة الأصغر من النزاعات الإثنية تنتهي بالتسويات –٣٥٪ بالنسبة للصراعات الإثنية بإزاء ٤٣٪ بالنسبة لكل النزاعات– وتنخفض النسبة الأعلى من النزاعات الإثنية إلى ما دون عتبة مجموعة بيانات النزاعات المسلحة ACD –٤٦٪ من النزاعات الإثنية بإزاء ٤٠٪ لجميع النزاعات–[٤٦].

وقد قمنا كذلك بدراسة مؤشرات عدم المساواة الأفقية والعمودية، ولم نجد أي دليل على أن تدابير عدم المساواة الأفقية تؤثر على مدة السلام، ولكننا نجد بعض الأدلة على أن عدم المساواة الأفقية لها تأثير سلبي على مدة السلام؛ ومع ذلك فقد تقلص حجم العينة بنحوٍ كبير من خلال إدراج أي مقياس لعدم المساواة وينبغي التعامل مع هذه النتائج بحذر.

وفيما يخصُّ عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة فلم نجد سوى القليل من الأدلة على أن لوجود قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أثراً على استتباب السلام.

ومع ذلك نجد بعض الادلة على أن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة مع وجود عنصر نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج DDR تعمل على تعزيز السلام، وجدنا كذلك أن أدلة على ان وجود قوات الشرطة في المهمة (مهمة حفظ السلام) يسهم في تحقيق السلام. وأخيراً نجد أن لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أثراً إيجابياً على مدة السلام حينما ينتهي النزاع بتسوية؛ ونظراً لقلة عدد الملاحظات فلا يمكننا معرفة ما إذا كان هذا التأثير أقوى بعد إتفاقات

45 - Wucherpfennig et al., ‘Ethnicity, the state, and the duration of civil war’.
46- Own calculations.

السلام مقارنة بذلك بعد وقف إطلاق النار. ويمكن أن يكون أحد التفسيرات المحتملة لتأثير قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة على استقرار السلام بعد التسوية يعزى إلى أن الأمم المتحدة كان لها دور في تسوية النزاع.

وفي دراستنا هذه نقصر تحليلنا على حقبة ما بعد النزاع، ولكن معظم قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تم نشرها قبل إنتهاء النزاع المسلح. ومن أصل ٣٣ عملية من عمليات قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة التي أدرجناها في تحليلنا الإحصائي، وهناك ٢٠ عملية بدأت قبل نهاية النزاع المسلح على النحو الذي تم ترميزه في مجموعة بيانات النزاع المسلح. وفي بحث قدمه هافارد وآخرون، درس فيه احتمالية حدوث تحولات في السلام، والنزاع الثانوي، والنزاع الرئيس[٤٧]، وتشير نتائجهم إلى أن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لها أثر في الاستقرار. ويبدو أن المسار الرئيس يتمثل في الحد من العنف في أثناء النزاع، فالنزاعات الثانوية التي لا تتسع لتصل إلى عتبة النزاعات الرئيسة، يمكن من خلال وجود قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أن يصبح الانتقال من النزاعات الصغيرة إلى السلم أكثر احتمالاً. ويؤشر ذلك إلى أن وجود قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة قد يكون دورها أقل من «حفظ السلام» مقارنة بـ «التحضير للسلام»، وهو التأثير الذي لا يسعنا دراسته في تحليلنا للبقاء. بيد أن السلفادور –وهي أحدى دراسات الحالة التي اعتمدناها– تقدم بعض الأدلة التي تدعم هذه الملاحظة؛ ففي هذه الدولة لم تتكرر الحرب الأهلية، وتم نشر مراقبي الأمم المتحدة لدعم اتفاق حقوق الإنسان قبل وقف إطلاق النار[٤٨].

الجدول رقم 6: قوات حفظ السلام وتسويات السلام (دراسات حالة)

البلد	بدء عملية قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة	التسوية السلمية	بدء النزاع
بوروندي	حزيران 2004: تم نشر قوات حفظ السلام في بوروندي ONUB (سابقاً قوات جنوب أفريقيا منذ أيلول2001)	آب عام 2000: إتفاق أروشا وفي تشرين الثاني عام 2003 تم توقيع اتفاق من قبل FDD	تشرين الثاني 2003

47- Håvard Hegre, Lisa Hultman, and Håvard Mokleiv Nygård, 'Evaluating the Conflict-Reducing Effect of UN Peacekeeping Operations', mimeo (2014), available at: {https://www.dropbox.com/s/m1k612fg8vg1syc/PKO_prediction_2013.pdf}.

48- Call case study for this project.

تيمور الشرقية	شباط عام 2000: تم نشر قوات حفظ السلام UNTAET سسابقاً: في أيلول 1999 –IN TERFET وهي قوات غير تابعة للأمم المتحدة)	آيار 1999: الاتفاق بين إندونيسيا والبرتغال	أيلول 1999
السلفادور	تموز 1991: تم نشر قوات حفظ السلام ONUSAL	تموز 1990: اتفاق حقوق الإنسان، وفي كانون الثاني 1992 الاتفاق النهائي.	كانون الأول 1992
ليبيريا (الحرب الأهلية الثانية)	تشرين الأول 2003: تم نشر قوات حفظ السلام UNMIL (سابقاً ECOMIL)، وهي قوات غير تابعة للأمم المتحدة.	آب عام 2003: اتفاق أكرا.	تموز 2003
سيراليون	ششرين الأول 1999 : –UN AMSIL	كانون الأول 1990: اتفاق لوم للسلام	كانون الثاني 2002

وبغية جعل هذه النتيجة الإحصائية ذات مغزى، فمن المفيد التمعن في دراسات الحالة التي تفسر السبب الذي يجعل من وجود قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أن تعمل على استمرار السلام مدة أطول، وكانت هناك خمس من الحالات الست التي تم بحثها في هذه الدراسة للبلدان التي استضافت قوات حفظ السلام تتفاوت من حيث الحجم والمدة والولاية (ينظر الجدول رقم ٦)، وكانت الحالة المتبقة في النيبال حيث كانت توجد بعثة سياسية خاصة لم تقودها إدارة عمليات حفظ السلام وتم نشر جميع العمليات دعماً لاتفاق السلام. وفي حالة السلفادور فقد اضطلعت بعثة الأمم المتحدة (ONUSAL) فيها بدور محوري في إبقاء تنفيذ اتفاق السلام لعام ١٩٩٢ على المسار الصحيح، ولاسيما فيما يتعلق بعمليات التسريح ونزع السلاح والتأكد من حالة حقوق الإنسان. أما في حالة بوروندي فقد تم نشر قوات حفظ السلام في العام ٢٠٠٣ بعد إبرام اتفاق أروشا. ومن دون وجود القوات الأجنبية (قوات الاتحاد الأفريقي AMID) ومن ثم قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (ONUB) لحماية السياسيين البورنديين الذي عادوا من المنفى، وكان من المشكوك فيه أن تشهد بوروندي الانتقال السياسي الذي أنهى ٤٠ عاماً من حكم أقلية من النخب –على الرغم من أنه في أثناء كتابة هذه الدراسة قد تعرض السلام إلى الخطر

مرة أخرى– وفي ليبيريا، فقد وفرت بعثة الأمم المتحدة (UNIMIL) ضمانات أمنية حاسمة ضمنت للمجتمع المدني الأمان الذي يحتاجه بعد اتفاق أكرا لعام ٢٠٠٣ للمشاركة بفاعلية في الحياة السياسية. وفي تيمور الشرقية، ساعدت القوة الدولية التي تقودها الأمم المتحدة (INTERFET) على استقرار الإقليم في أعقاب أعمال العنف التي شنتها المليشيات المدعومة من إندونيسيا. وكانت عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة UNPKOs في وقت لاحق عاملاً مهماً بالنسبة لمتابعة ارتكاب الجرائم حفظ النظام خلال المدة الانتقالية في غياب الشرطة الوطنية والجيش؛ بيد أنه في هذه الحالات وغيرها –التي ساعدت فيه قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في استعادة الأمن والحفاظ عليه– هي بالتأكيد ليست العامل الوحيد المهم، وليس من الواضح كذلك ما إذا كان السلام الذي أنشئ في هذه الحلات هو سلام مستدام ذاتياً (بوروندي عام ٢٠١٦ مثال على ذلك).

الاستنتاجات

يشير تحليلنا للبقاء بحقبة ما بعد انتهاء النزاع إلى أنه من الصعب تحديد محددات استقرار السلام. وهناك عددٌ من المتغيرات الخاصة بالنزاع ليس ذات دلالة إحصائية، فعلى سبيل المثال، أن مقاييس شدة وطأة النزاع (مدة النزاع المسلح وعدد وفيات المعركة)، فالنزاعات تحدث للسيطرة على الحكومة أو على إقليم، ولكن إذا كان هذا القتال للسيطرة على الإقليم أو للسيطرة على الحكومة لا يبدو أنه يؤثر على مدة السلام. ومع ذلك هناك بعض المؤشرات على أن نوع إنهاء النزاع هو مؤشر على استقرار السلام، فالانتصارات العسكرية –ولاسيما من جانب الحكومة– تجعل السلام يستمر مدة أطول، ويبدو أن الدخل يعمل على استقرار السلام، أما المتغيرات الاقتصادية الأخرى، مثل النمو والمعونة والتحويلات المالية فلم تكن ذات دلالة إحصائية، وتشير دراستنا إلى المساواة العمودي والأفقي أيضاً إلى أن المتغيرات ليست ذات دلالة إحصائية.

ودرسنا أيضاً تأثير عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وهناك بعض الأعمال السابقة التي تشير إلى أن هذه القوات تعمل على استقرار السلام (Fortna, 'Does peacekeeping keep peace?' and Collier et al., 'Post-conflict risks')، لكننا لم نجد أي دليل من هذا القبيل؛ وقد يرجع ذلك إلى اختلاف تعاريف النزاع (فقد استخدمنا بيانات مجموعة بيانات النزاعات المسلحة ACD) أو العدد الأكبر من الملاحظات، وجدنا بعض الأدلة على أن التسويات أصبحت أكثر رسوخاً من خلال قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة؛ ومع ذلك علينا أن

نضع في الحسبان أن حجم العينة صغير نسبياً، وأن النتائج تراعي التغيرات الصغيرة في حجم العينة، وهذا أمر غير شائع حين استخدام البيانات للبلدان المختلفة.

لماذا يمكن أن تكون عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة UNPKOs مهمة فيما يتصل بالتسوية السياسية؟

إن من أحد هذه الأسباب هو أنه يمكن لبعثة قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ان تروج لملف البلد المتضرر من النزاع؛ الأمر الذي يولد اهتماماً إقليمياً ودولياً أكبر ودعم السلام هناك. ويتوقف الكثير أيضاً على الدور الدقيق الذي تؤديه بعثة قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة الذي يختلف من حالة إلى أخرى. ويمكن أن تؤدي القوات التابعة للأمم المتحدة دوراً مهماً في التحقق من الأسلحة والاتفاقيات الأخرى، وفي تهيئة الظروف التي تفضي إلى إجراء الانتخابات، وفي تهيئة بيئة آمنة لمشاركة المجتمع المدني، من بين مساهمات إيجابية أخرى، ومن أجل معرفة المزيد عن العلاقة بين عمليات حفظ السلام ودورها في تحقيق الاستقرار في حالات التسوية لمرحلة ما بعد النزاع، فمن المفيد الاطلاع على دراسات الحالة للبلدان. وقد تضمنت خمساً من أصل ست حالات موضوع نشر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة UNPKO بعد التسوية، وفي كل حالة من الحالات يمكن تحديد مساهمات خاصة أسهمت فيها عمليات حفظ السلام في تحقيق الاستقرار للسلام. وبما أنه لا توجد سوى عشرين حلقة من حلقات السلام التي تم فيها نشر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بعد التسوية؛ فعليه سيكون من الممكن إجراء تمحيص أكثر تركيزاً لجميع هذه الحالات لتحديد طبيعة وجود أي روابط سببية؛ وقد ترك هذا البحث للمستقبل.

ملحق : الجدول رقم (1). عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة

UNIFIL	قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)	03 / 1978	حتى الوقت الحاضر
ONUCA	فريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى	11 / 1989	01 / 1992
UNAVEM II	بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا	06 / 1991	02 / 1995
ONUSAL	بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور	07 / 1991	04 / 1995
UNPROFOR	قوة الأمم المتحدة للحماية	02 / 1992	03 / 1995

UNUMOZ	عملية الأمم المتحدة في موزمبيق	12 / 1992	12 / 1994
UNOMIG	بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا	08 / 1993	06 / 2009
UNOMIL	بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا	09 / 1993	09 /1997
UNMIH	بعثة الأمم المتحدة في هاييتي	09 / 1993	06 / 1996
UNAMIR	بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا	10 / 1993	03 / 1996
UNMOT	بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجاكستان	12 / 1994	05 / 2000
UNAVEM III	بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا	02 / 1995	06 / 1997
UNCRO	عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا	05 / 1995	01 / 1996
UNMIBH	بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك	12 / 1995	12 / 2002
UNTAES	إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية	01 / 1996	01 / 1998
UNMOP	إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية	01 / 1996	12 / 2002
UNSMIH	بعثة الأمم المتحدة للدعم في هاييتي	07 / 1996	07 / 1997
MINUGUA	بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا	01 / 1997	05 /1997
MONUA	بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا	06 /1997	02 / 1999
UNTMIH	بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هاييتي	08 / 1997	12 /1997
MIPONUH	بعثة الأمم المتحدة للشرطة المدنية في هاييتي	12 / 1997	03 / 2000
UNCPSG	فريق الأمم المتحدة لدعم الشرطة المدنية	01 / 1998	10 / 1998
UNOMSIL	بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون	07 /1998	10 / 1999
UNMIK	بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو	06 / 1999	حتى الوقت الحاضر

UNTAET	إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية	1999/10	05 / 2002
UNAMSIL	بعثة الأمم المتحدة في سيراليون	10/1999	12 / 2005
UNOCI	عملية الأمم المتحدة في ساحل العاج	04 / 2004	حتى الوقت الحاضر
ONUB	عملية الأمم المتحدة في بوروندي	06 / 2004	12 / 2006
MINUSTAH	بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي	06 / 2004	حتى الوقت الحاضر
MINUSMA	بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي	04 / 2013	حتى الوقت الحاضر
UNMISET	بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية	05 / 2002	05 / 2005
UNMIL	بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا	10 / 2003	حتى الوقت الحاضر
UNMIT	بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور	08 / 2006	12 / 2012
UNISFA	قوات الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي	2011 / 06	حتى الوقت الحاضر
Notes: 'Present' marks the end of the period of observation, which ended on 31 December 2013. We only list United Nations Peace-keeping Operations for post-conflict periods that we could include in our analysis presented in Table 5.			

المصدر: المجلة الأوروبية للأمن الدولي، العدد (٢)، الجزء (٢)، ص: ١٣٣-١٥٢، ٢٢ آذار ٢٠١٧.

لماذا يفضي الحكم السيّئ إلى تجّدد الحرب الأهلية

بارابرا ف. والتر*

٢٠١٧-١٠-٣١

خلاصة

إنَّ معظم الحروب الأهلية المعاصرة ما هي اليوم إلا تكرار لحروب أهلية سابقة، وعلى خلاف النظريات الكلاسيكية المتصلة المظالم والفرص، فإن هذه الدراسة تقدم نظرية تكرار الحرب الأهلية التي تسلط الضوء على الدور الحاسم الذي تؤديه المؤسسات السياسية والقانونية في تقييد النخب في دول ما بعد الحرب الأهلية، فمثل هذه القيود تعمل بمنزلة رقيب على السلطة التنفيذية، وتساعد النخب التي في السلطة على الالتزام بمصداقية بالإصلاح السياسي، وتفضي إلى الوضع الذي لا يحتاج فيه المتمردون الإبقاء على المليشيات بوصفها آلية لمناهظة النخب السياسية، وكل هذا يقلل من احتمالات تجدد الحرب الأهلية وباستخدام التحليل الإحصائي لسنوات ما بعد النزاع، توضح هذه الدراسة أن المؤسسات السياسية القوية لا ترتبط بنحوٍ مهم وسلبي بالحرب الأهلية فحسب، بل تعد من المحددات الأساسية إذا كانت البلدان تقع في فخ الصراع.

تكمن مشكلة الحرب الأهلية اليوم –على وجه الحصر تقريباً– في تجدُّدها، فمنذ خمسين عاماً خلت كانت معظم الحروب الأهلية هي حروب دارت رحاها للمرة الأولى، أي: إنها حروب جديدة خاضها المتمردون ولم يسبق لهم أن تحدوا الدولة[١]، لكن بحلول العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كانت ٩٠ ٪ من جميع الحروب الأهلية هي تكرار لحروب أهلية سابقة –حروب

١– هذه الأرقام مستقاة من برنامج بيانات الصراع في أوبسالا/ معهد أبحاث السلام في أوسلو (PDCU/ OIRP) ومجموعة بيانات النزاع المسلح DCA v-4 9002، المقدمة من هاربورم والينستين (٩٠٠٢). وتسجل مجموعة بيانات النزاعات المسلحة DCA البيانات السنوية على قتلى المعارك في جميع النزاعات الداخلية بين الأعوام ٩٤٩١ و٩٨٩١. وفيما يخص الأرقام الواردة في المتن فإن بداية الحرب الأهلية تعرف بأنها الصراع الذي يخلف أكثر من ٥٢ قتيلاً جراء المعارك، في السنة بعد مدة سنتين، على أن لا يصل عدد القتلى في أي من تلك السنتين إلى ٥٢ قتيلاً جراء المعارك، وسيتم وصف التفاصيل بشأن مجموعة البيانات وترميز الصراعات لاحقاً في هذه الدراسة.

* أستاذة في كلية العلوم السياسية جامعة كاليفورنيا في سان دييغو، وهي خبيرة في مجال الأمن الدولي والحروب الأهلية.

قديمة شنها من جديد المتمردون بعد حقبة من السلام[٢]،وفي الواقع أن كل حرب أهلية بدأت منذ عام ٢٠٠٣ –باستثناء الحرب الأخيرة في ليبيا– كانت استمراراً لحرب أهلية سابقة، وحقيقة كون معظم الحروب الأهلية اليوم حروباً مكررة هو أمر لافت للنظر لسببين: الأول: أن الحروب الأهلية لا تتكرر في جميع البلدان وجميع المناطق، فقد شهدت السلفادور –على سبيل المثال– حرباً أهلية انتهت في العام ١٩٩٢، ولم تستأنف قط؛ وبدلاً من ذلك فإن الحروب الأهلية المكررة تتركز في أفريقيا وجنوب الصحراء والشرق الأوسط في الغالب (UCDP / PRIO ACD v-4, 2009)، والآخر: أن البلدان التي شهدت حروباً أهلية متعددة، لم تشهد حروباً مختلفة عن تلك الحروب أو شنتها مجموعة مختلفة من المتمردين، فمعظمها مع مرور الوقت شهدت الحرب نفسها مع الجماعة المتمردة عينها أو مجموعة من الجماعات عينها، فنوبات الحرب الأهلية المتعددة في لبنان –على سبيل المثال– دارت رحاها بين اليمين المسيحي (الماروني) واليسار الإسلامي (الدروز)؛ الأمر الذي يؤشر إلى أنَّ التحدي الرئيس الذي يحيط بالحرب الأهلية لم يعد كيفية الحيلولة دون اندلا ع حروب جديدة بل كيفية إنهاء تلك الحروب التي اندلعت بالأساس بنحوٍ دائم.

أنا لست أول من اكتشف أن الحروب الأهلية تكرر نفسها، فقد لاحظ كل من كولير وسامبانيس (عام ٢٠٠٢) هذا النمط وأطلقوا عليه فخ الصراع، ومنذ ذلك الحين قدم الباحثون تفسيرين رئيسين لذلك: يرى الأول منهما أن البلدان رزحت تحت وطأة العنف؛ لأن القتال أدّى إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والسياسية الكامنة وراء تحفيز المتمردين على القتال في المقام الأول (Walter 2004; Hegre and Sambanis 2006; Quinn, Mason, and Gurses 2007; Justino 2009)؛ فالحرب الأهلية تميل لأن تجعل البلدان الفقيرة أفقر، والدول الضعيفة أضعف؛ الأمر الذي يشجع على نشوب حروب إضافية مع مرور الزمن. أما الثاني فيرى أن أنواعاً معينة من الحرب الأهلية هي أكثر عرضة لأن تكرر العنف مقارنة بغيرها (Licklider 1995; Quinn, Mason, and Gurses 2007; DeRouen and Bercovitch 2008; Kreutz 2010; Toft 2010; Call 2012). فالمقاتلون غير القادرين على هزيمة بعضهم الآخر، والذين ينخرطون بمعارك طويلة ضارية، ويقاتلون على رهانات يعدوها ذات قيمة خاصة، يكونون أكثر عرضة لخوض الحرب الأهلية من جديد.

وهذه الدراسة ترى أن العامل الرئيس الذي لم يؤخذ في الحسابات المطروحة هو دور المؤسسات السياسية والقانونية في الحيلولة دون تكرار اندلا ع العنف، إذ إن الحروب الأهلية أكثر عرضة لأن تتكرر في البلدان التي تكون فيها النخب الحكومية غير خاضعة للمساءلة أمام

٢– ينظر الترميز السابق.

الجمهور، حيث لا يشارك الرأي العام في الحياة السياسية، وحيث تفتقر المعلومات للشفافية[٣]. إن إضفاء الطابع المؤسسي (المأسسة) بنحوٍ أكبر يعمل على تحقيق أربعة أغراض: أولاً: من سمات تلك المأسسة أنها تعمل على إخضاع السلطة التنفيذية للرقابة التي من شأنها أن تجعل الحكومة تلبي مصالح شريحة أوسع من السكان؛ وهذا يعمل أيضاً على تقليل دوافع المتمردين من العودة إلى الحرب. ثانياً: أنها تعمل على إيجاد سبلٍ متعددة غير عنيفة للتأثير على الحكومة؛ مما يجعل من تحدد العنف أقل أهمية بوصفه وسيلة من وسائل التغيير. ثالثاً: تساعد المؤسسات السياسية والقانونية القوية النخبَ الموجودة في السلطة على الالتزام بمصداقية بالشروط السياسية للتسوية السياسية، الأمر الذي يزيد من احتمال تحقيق مساومات دائمة. رابعاً: إن الرقابة على السلطة التنفيذية تفضي إلى وضع لا يحتاج فيه المتمردون إلى الاحتفاظ بالمليشيات والتهديد بالعنف لمحاسبة النخب السياسية[٤]؛ والنتيجة ستفضي إلى الوضع الذي يكون فيه المقاتلون في وضع أسهل لحل الخلافات الأساسية ودعم الوقف الدائم للقتال.

وتنقسم الدراسة خمسة أقسام، يوضح القسم الأول الحجة الرئيسة المتصلة بأهمية بالحكم الرشيد والمسؤول في الحد من تكرار الحرب الأهلية؛ فالزعماء السياسيون الذين هم في بيئات مؤسساتية ضعيفة للغاية سيواجهون صعوبة في الالتزام والعمل مع المقاتلين السابقين، ومن ثم سيكونون أكثر عرضة للانزلاق صوب تكرار العنف. ويعرض القسم الثاني ثلاث مجموعات إضافية من العوامل التي من المحتمل أن تساهم في تكرار الحرب الأهلية، ويركز هذا القسم على المظالم الأساسية التي تقف وراء المتمردين وقدرتهم على مواصلة التمرد ومشكلات المساومات التي تقف في طريق التسوية طويلة الأمد. أما القسم الثالث فيقدم مجموعة البيانات المتصلة بجميع الحروب الأهلية بين الأعوام ١٩٤٥ و٢٠٠٩ وتوضح الكيفية التي تم فيها اختبار فرضيات مختلفة. فيما يعرض القسم الرابع النتائج، وهي أن الحروب الأهلية أكثر احتمالاً لأن تكرر نفسها في البلدان التي فيها قيود قانونية وسياسية محدودة على الحكومة، ومن المرجح أيضاً أن تتكرر في البلدان التي لم تشهد تحسناً ملحوظاً في المساءلة أو الشفافية، وأثبتت هذه الضوابط المؤسساتية أهمية أكبر من أي فاعل آخر –بما في ذلك دخل الفرد– في الحد من تكرار الحرب الأهلية. أما القسم الخامس فيناقش ما يعنيه هذا للباحثين الذين يحاولون سبر أغوار العنف المستمر، ولصانعي السياسات الذين يكافحون

٣– للوصول إلى تحليل ممتاز للطرق المختلفة التي يمكن من خلالها إخضاع الحكومات للمساءلة، ينظر :
Grant and Keohane (2005)

٤– يرى كل من كارلز وميلان سفوليك (١١٠٢) أن تقاسم السلطة في الأنظمة الاستبدادية لا يمكن أن يكون مستمراً إلا من خلال حلفاء الحكام القادرين على مواجهة تهديد التمرد بمصداقية.

من أجل حلَّ الصراعات التي طال أمدها في الدول الأكثر هشاشة في العالم.

الحجة: المساءلة مهمة؟

يكمن اللغز الاكبر الذي يلف تكرار الحروب الأهلية في السبب وراء استمرار المقاتلين بالقتال على الرغم من سنوات من الصراع، وعدم القدرة على هزيمة بعضهم الآخر، فما السبب الذي يجعل حكومة ميانمار –مثلاً– أن تستمر في قتال متمردي (شان) بعد أكثر من خمسين عاماً من الحرب المتقطعة؟ ولماذا يستمر متمردو (شان) بالقتال؟ لذا ومن أجل كشف النقاب عن سبب تجدد الحرب الأهلية يتعين عدم التوقف عند تحديد المظالم فحسب، بل تفسير السبب الكامن وراء عدم حل هذه المظالم على الرغم من سنوات القتال المكلفة.

إن الحكومات والمتمردين المنخرطين في الحرب الأهلية لديهم طريقان لإنهاء العنف وإحلال سلام طويل الأمد: إما أن يتمكنوا من معارضيهم والقضاء على قدرتهم على القتال، وإما أن يستطيعوا التوصل إلى حل توافقي مقبول مع خصمهم الذي يحل خلافاتهم وينفي الحاجة للقتال، لكنَّ المقاتلين على الأرجح يفضلون الخيار الأول؛ لأن التغلب على الخصوم عسكرياً يفضي إلى تحقيق فوائد سياسية الآن وفي المستقبل وربما يعود بالفائدة على تحقيق سلام دائم (Fearon 1998). فعلى سبيل المثال لقد فاز الرئيس ماهيندا راجاباكسا في سريلانكا بالانتخابات على وعد هزيمة نمور التاميل بدلاً من التوصل إلى حلَّ توافقيَّ، وفي غضون أربع سنوات سحقت حكومته المتمردين، وشيّد سلام يحُتفى به على نطاق واسع ويبدو أنه دائم. وبالمثل أيضاً حقق انتصار ماوتسي تونغ العسكري على حزب الكومينتانغ –الحزب الوطني الصيني– عقوداً من السلام والاستقرار النسبيين للصين؛ لذا يفضل المقاتلون المنخرطون في حرب أهلية قهر خصمهم بدلاً من التوصل إلى توافق معه.

مع ذلك فإن المقاتلين في الحروب الأهلية المكررة قد لا يميلون إلى مثل هذا الحل، فالحروب المكررة كما عرفت على الأغلب هي تلك النزاعات التي لم يتمكن فيها المقاتلون من هزيمة بعضهم الآخر بنحوٍ حاسم، أو تمكنوا من قمع المعارضين الآخرين. ومن ثم فإن الحرب الأهلية المتكررة تجسد الحالة التي تفضي إلى وضع أقل من تحقيق الغلبة لأي من الطرفين؛ لذا يلجأون إلى التسوية –أي التوفيق والإصلاح– وربما يكون هو السبيل الوحيد للمقاتلين لإنهاء الحرب على الدوام.

ومن المرجح أن تعتمد جاذبية أي تسوية سياسية على ما إذا كان الجانبان يعتقدان أن الإصلاحات المقترحة ستنفذ فعلاً، وأن يتم الالتزام بها بمرور الوقت. بيد أن الأطراف التي خاضت حرباً أهلية مؤخراً من غير المرجح أن يثقوا ببعضهم الآخر، ومن المرجح أن يكون هذا صحيحاً،

ولاسيما إذا كان هناك تأريخ من القتال المتكرر، والتخلي عن وقف إطلاق النار، والتوقيع؛ ومن ثم إفساد اتفاقيات السلام، فعلى سبيل المثال قد وقعت الحكومة الأنغولية والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) عدة اتفاقيات سلام إبّان الحرب الأهلية التي دامت عقوداً ولم تنفذ أبداً، فكلها تقريباً فشلت في إحلال السلام.

وهنا يأتي دور المساءلة المؤسساتية؛ إذ إن قدرة المحاربين في التفاوض على الخروج من الحرب تعتمد على قدرتهم على جعل بعضهم الآخر يتحمل المسؤولية على شروط الاتفاقية بمرور الوقت. ويفهم المتمردون أن الوعود بالإصلاح هي أقل احتمالاً بأن تنفذ من قبل الحكومات ذات المساءلة المحدودة مقارنة بتلك التي تكون خاضعة أكثر للمساءلة أمام الرأي العام، فالنخب التي في السلطة، والتي تكون مساءلة أمام جماعات قليلة في المجتمع، وتواجه قيوداً مؤسساتية محدودة تجعلهم شركاء سيّئين في التفاوض، بينما الحكومة الأكثر خضوعاً للمساءلة أمام شريحة واسعة من المواطنين تكون مصداقية التزامها أسهل لتقاسم السلطة والإصلاح؛ الأمر الذي سيعمل على تقليل الحوافز للجماعات للجنوح صوب العنف.

ما السمات التي من الأرجح أن تجعل الحكومة خاضعة للمساءلة وتفضي إلى تقليل احتمال تكرار الحرب؟ هناك ثلاث خصائص تثور في هذا الصدد ويمكن أن تكون حاسمة: الأولى: أن الرقابة القانونية على أعمال السلطة التنفيذية يمكن أن تؤدي إلى تقييد قدرة القائد على الانحياز إلى جانب معين، ويجعل من الممكن إيجاد تسوية تفاوضية على أساس الإصلاح، وأن القادة الحكوميين الذين يعملون على وفق دستور مكتوب ينفذه نظام قضائي مستقل سيجعلها أكثر جاذبية كشريك تفاوضي؛ لأن سيادة القانون ستكون بمنزلة كابح لقدرة الحكومة على التنصل عن وعودها، ولاسيما بعد مغادرة قوات حفظ السلام. الثانية: قد تكون المساءلة السياسية بشكل ناخبين مشاركين ونشطين وأحزاب سياسية متنافسة وهي ربما تكون قادرة على ضبط سلوك الحكومات من خلال التهديد بالعزل السياسي[٥]؛ وهكذا حتى وإن قاوم القائمون على السلطة الإصلاح فإن القنوات اللا عنفية ستكون كفيلة بإحداث التأثير المطلوب على سلوكهم. والثالثة: يمكن لوسائل الإعلام الحرة أن تكون رقيباً على النخب التي في السلطة عن طريق تزويد الرأي العام بالمعلومات عن أي سلوك سيّئ قد تتبناه الحكومة، وباختصار حينما يجد المتمردون أن بإمكانهم مواجهة الزعماء الحكوميين من خلال قضاء مستقل ورأي عام متمكن وإعلام مفتوح وموضوعي، سيكونون أكثر ميلاً لإلقاء

٥- إن الناخبين الذين لا يعملون بوصفهم جهة رقابية على المسؤولين هم على الأرجح يدعمون قضية التمرد أو يهددون بالعودة إلى الحرب.

السلاح، وأقل رغبة لاستخدام العنف كسبيل لمحاسبة الحكومة.

متى تتعطل المساءلة؟

توجد على الأقل ثلاثة ظروف لا تكون فيها المساءلة ذات أهمية أو غير كافية لتوجيه المنافسين التقليديين صوب سلام دائم: أولاً: تفترض النظرية المذكورة آنفاً أن الحكومات والمتمردين في مرحلة ما من الصراع يفضلون التسوية على استمرار الحرب، وفي الواقع قد لا يكون لأي طرف أو كليهما أي اهتمام بالحل الوسط في أي لحظة في أثناء الصراع، فعلى سبيل المثال إن النخب الحكومية لن يكون لها سوى حوافز قليلة لبناء مؤسسات قوية إذا كان ذلك في نهاية المطاف سيؤدي إلى تنحيتها نهائياً من السلطة، فلم يكن لصدام حسين ما يدعو إلى التفاوض مع الأغلبية الشيعية طالما أن التركيبة الديموغرافية ستتركه عرضة للانتقام لسنوات من الحكم القمعي، ومن ناحية أخرى قد لا يكون لقادة المتمردين مصلحة في التسوية إذا ما كانت الحرب نفسها مربحة لهم، إذ استخدم متمردو يونيتا في أنغولا العنف كوسيلة للسيطرة على الأراضي الغنية بالماس والحفاظ عليها.

ثانياً: قد لا يكون لدى الأغلبية من المواطنين أي اهتمام بالحل التوفيقي، ولاسيما إذا كانت المعارضة أقلية تطالب بتنازلات كبيرة، ومن الأمثلة على ذلك هي الحرب الطويلة الأمد بين الحكومة الفلبينية والفصائل الإسلامية المختلفة في ميندناو، وكانت للحكومة الفلبينية مستويات عالية نسبياً من المساءلة والمشاركة والشفافية، لكن مع ذلك شهدت نوبات متعددة من الحرب الأهلية؛ الأمر الذي جعلها حالة شاذة في قائمة الحروب المتكررة، وفي هذه الحالة فإن المزيج من البنى المؤسساتية –نظام انتخابي بالأغلبية[٦]• والديموغرافية، وأغلبية كاثوليكية كبيرة– أدّت إلى الحالة التي تكون فيها السلطة التشريعية في وضع تجعل من المستحيل على أي رئيس تقديم تنازلات حقيقية للمسلمين، وحتى إذا كان الرئيس مستعداً لمثل هذه التسوية السلمية، فمن غير المحتمل أن يكون قادراً على تنفيذ الاتفاق بنحوٍ كامل مع مرور الوقت.

ثالثاً: إذا كان الراعي الخارجي له مصلحة قوية في الصراع ويفضل تجدد الحرب على التوصل لحل سلمي، فإن المؤسسات المحلية ربما تكون غير مهمة إلى حدٍ كبير، ففي معظم حقب الحرب

٦– تجدر الإشارة إلى أن نظام الانتخاب بالأغلبية Majority System يفضي إلى وجود أغلبية كبيرة في البرلمان، ويعمل على استبعاد الأحزاب الصغيرة من المنافسة؛ لأن الفائز في الدائرة الانتخابية يحوز على كل الأصوات، وبالمقارنة مع نظام التمثيل النسبي Proportional Representation فإن الثقل العددي للقائمة أو الحزب يترجم إلى مقاعد في البرلمان؛ لذا ستكون هناك فرصة للأحزاب والقوائم الصغيرة في الفوز، وفي الحالة المذكورة فإن هذا النظام الانتخابي (الأغلبية) يؤدي إلى وجود أغلبية كبيرة في البرلمان من حزب واحد (المترجم).

الباردة خاض كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حروباً بالنيابة كانت بدافع الهيمنة العالمية بدلاً من القضايا المحلية، وكل هذا يشير إلى أن المساءلة السياسية ضرورية، إلاّ أنها بعيدة عن تهيئة الظروف الكفيلة التي من شأنها الحيلولة دون تكرار الحرب الأهلية بنحوٍ دائم.

ألا ينبغي أن تكون المساءلة مهمة في كل مرحلة من مراحل الصراع الأهلي؟

ركزت النظرية في هذا الصدد في النقطة على الصراعات التي تشهد دورات متكررة من العنف والسلام –وهي مجموعة من الحروب الأهلية التي تهيمن الآن على ساحة الحرب الأهلية–، ومع ذلك فمن المهم النظر إلى الأسباب الموضوعية والمنهجية للكيفية التي يمكن أن تؤثر فيها المساءلة على اندلاع الحرب الأهلية في البداية، وإذا كانت المساءلة السياسية تجعل من السهل على كلا الجانبين حل الخلاف، فحينها ينبغي للحكومات الأكثر خضوعاً للمساءلة هي التي تكون في المقام الأول أقل عرضة للتعرض للحرب الأهلية، وهناك مجموعة من الأدبيات تفترض صحة ذلك: ففي دراسة واسعة النطاق منذ العام ١٩٤٦ وجد فيرون (٢٠١١) أن كفاءة الحكم أو المؤسسات يمكنها التنبُّؤ بقوة بخطر اندلاع الحرب الأهلية، أما إذا كان الحكم أقل كفاءة والمؤسسات أضعف زاد احتمال تعرض البلاد للحرب الأهلية.

وإن ما تقدم يثير الإشكالية الآتية: إذا أدت المؤسسات دوراً حاسماً في بداية اندلاع الحرب الأهلية، فمن المحتمل أن تمارس قدراً محدوداً من التأثير على تكرار الحروب الأهلية، فالبلدان التي تعاني من الحروب الأهلية هي البلدان التي تعاني بالفعل من سوء الحكم؛ ومع ذلك فإن هناك أربعة أسباب تدفعنا للتوقع بأن المساءلة السياسية لها تأثير مهم على تكرار الحرب الأهلية:

الأول: يمكن للمساءلة أن تكون أكثر فاعلية في اندلاع حرب أهلية مرة أخرى؛ وذلك لأن العوامل الأخرى التي أدّت دوراً رئيساً في بدء نشوب العنف أصبحت أقل أهمية، فالعوامل التي تتفاوت قليلاً مع مرور الوقت مثل السكان والتضاريس الجغرافية ومستوى التنوع الإثني –التي ثبت أن جميعها ترتبط ارتباطاً وثيقاً في بدء اندلاع الحرب الأهلية– هي أقل احتمالاً لأن تكون مرتبطة بقوة لتكرار الحرب الأهلية؛ وينطبق الشيء نفسه على عدم التماثل المعلوماتي، فبمجرد اندلاع الحرب الأهلية في البدء، ينبغي أن يكون المقاتلون قادرين على جمع المعلومات المهمة عن قدرات بعضهم الآخر وحلها؛ مما يجعل من تكرار الحرب أمراً لا ضرورة له.

الثاني: قد تصبح المساءلة أكثر أهمية طالما بدا من الواضح أن الوسائل الأخرى لحل الصراع بنحوٍ دائم غير متاحة، من قبيل النصر العسكري الحاسم، أو التسوية السياسية التي ينفذها طرف ثالث.

الثالث: المساءلة بعيدة كل البعد عن الاضطلاع بدور حاسم في المراحل المبكرة من الصراع. لعدة أسباب سبق ذكرها، فإن بعض الصراعات في البلدان التي يوجد فيها مؤسسات قوية ستظل تجنح صوب الحرب؛ لذا سيكون هناك الكثير من حالات تكرار الحروب الأهلية في البلدان الخاضعة للمساءلة السياسية[٧]، وفي هذه البلدان إذا ما تغيّرت الظروف على الأرض أو إذا تغيّرت عزيمة المحاربين، فحينها يمكن للمساءلة السياسية أن تبدأ بتأدية دور في إنهاء حلقة العنف.

الرابع: إن المؤسسات تستطيع أن تقوم بالتغيير في خضم هذه الصراعات[٨]، فالقادة الحكوميون الذين ينخرطون في حرب أهلية مطولة مع خصم لا يستطيعون هزيمته يكون لديهم حافز للإصلاح؛ فعلى سبيل المثال: قدمت حكومة السلفادور في نهاية المطاف تنازلات كبيرة لمتمردي جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني (FMLN)؛ ويعود ذلك جزئياً استجابة للضغوط من المصالح التجارية السلفادورية لإنهاء الحرب (Wood 2007)، وكما سنرى فإن الحكومات التي قامت بإصلاحات سياسية حقيقية سواء في أثناء الحرب الأهلية أم بعد انتهاء السلام مباشرة ستكون أكثر احتمالاً بكثير أن تشهد سلاماً دائماً.

تحفظ وحيد

تفترض هذه الدراسة أن الرقابة السياسية والقانونية يمكن أن تساعد على الالتزام بمصداقية بالإصلاح، وأن تنفي حاجة المتمردين بالعودة إلى العنف، ومع ذلك فإن الآلية التي يمكن من خلالها أن تعمل الإدارة الرشيدة على منع تجدد العنف من المرجح أن تكون متعددة الجوانب. فالنخب التي تخضع للمساءلة أمام الجمهور من شأنها أن تحكم أفضل أو على الأقل تلبي مصلحة جمهور أوسع؛ لذا فمن المرجح أن تكون المظالم في هذه الحالة أقل حدة، الأمر الذي يوفر حوافز أقل لمناهضة الحكومة. وإن القادة العاملين في البلدان التي تكون فيها السلطة مقسمة ربما أيضاً يكونون في وضع أفضل لتقديم تنازلات، طالما بدا من المرجح أن يكون الإصلاح السياسي أقل كلفة من تهديد الموجودين في السلطة. وقد تكون المساومة في هذه الحالات أكثر سلاسة. والجدير بالذكر أن

٧- أجد معدل مقياس الحكم منخفضاً على مستوى (٠,١ على مقياس من ١٠ إلى ١٠)، فإن أكثر من ثلث موجات السلام في حقبة ما بعد الصراع التي تمت دراستها في الحالات الآتية حصلت في البلدان التي قد تفسر على أنها تنطوي على مؤسسات حكم مستقلة وفاعلة (التي تقاس بـ ٢ درجة من ٦ للحكم، أو أعلى من ذلك خلال موجة السلام). وتظهر الإحصائيات الوصفية في الملحق الإلكتروني أن المعدل الكامل تقريباً من المساءلة السياسية تتجسد في البلدان التي تشهد حرباً متكررة.

٨- في موجات السلام ما بعد الصراع -التي جرى تفصيلها ودراستها آنفاً- تظهر أن ثلث البلدان تغيّرت بثلاث نقاط أو أكثر بمقياس الحكم الديمقراطي من عشر نقاط على مدى موجة السلام، والتغيير بمقدار الربع بنقطتين أو أكثر من ست نقاط (٢٠٠٩). وما إذا كان هناك دستور مكتوب فاعل غير بـ ٨ ٪ من موجات السلام.

هذه الدراسة لا يمكن أن تعالج أيّاً من الآليات الأكثر أهمية، إلاَّ أن المنطق يشير إلى النتيجة نفسها وهي أن الحروب الأهلية هي أقل احتمالاً للتكرار في البلدان التي توجد فيها آليات قوية للمساءلة الحكومية؛ لذا تم طرح مجموعة واضحة من التنبؤات للاختبار.

إن الحروب الأهلية التي تثور ضد الحكومة ذات المساءلة المحدودة تكون أكثر عرضة لأن تتكرر مقارنة بالحروب الأهلية في البلدان التي تكون فيها الحكومات خاضعة إلى مساءلة أكبر، وينبغي أن يكون ذلك صحيحاً إذا ما كانت القيود المفروضة على سلوك الحكومة تجلب سيادة القانون القوية أو المشاركة الشعبية أو أي عوامل أخرى تجعل الحكومة مساءلة من قبل الشريحة الأوسع للسكان، وينبغي أن يكون ذلك صحيحاً بغض النظر عن الآلية التي تدفع المتمردين بالعودة إلى الحرب في البلدان التي تكون فيها المؤسسات ضعيفة. فالقادة الحكوميون الأكثر خضوعاً للمساءلة لعدة أطراف فاعلة في المجتمع يؤدون إلى وجود حوافز أقل للمعارضين للجوء إلى العنف؛ ومن ثم تقليل احتمال تكرار الحرب.

تفسيرات أخرى مقبولة

إن الحروب الأهلية ممكن أن تبدأ (أو تتكرر) لأسباب متعددة مختلفة خارجة عن المؤسسات الحكومية، وفيما يأتي سنناقش مجموعة من العوامل التي وجد أنها مؤثرة في دراسات أخرى عن بداية الحرب الأهلية وتكرارها، وسنعمل على تحليل هذه العوامل على النحو الآتي:

تكرار الحرب الأهلية نتيجة لمظالم عميقة خاصة

إن التفسير الأكثر وضوحاً لتكرار الحرب الأهلية هو ما يخصُّ المظالم التي تحفز الجماعات على التمرد في المقام الأول، ومن المعقول افتراض أن المتمردين سيواصلون قتالهم طالما بقيت مظالمهم من دون علاج، وطالما بقيت دوافعهم للتمرد قائمة. ومن المؤكد أنه في البلدان التي يقل فيها نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي أو ضعف الرعاية الصحية العامة أو غيرها من السمات المتعلقة بالمستويات المنخفضة من التنمية البشرية التي تؤدي إلى وجود جماعات غير راضية عن الوضع الراهن، وتولد لديها الرغبة في التغيير (Murshed 2002).

وقد تؤدي الحروب الأهلية إلى مفاقمة المظالم الإثنية أو التناحرات الجماعية؛ الأمر الذي يزيد من احتمال تجدد الحرب، وبمجرد اندلاع العنف يمكن إجبار الهويات الإثنية على أن تتصرف بطريقة تجعل من الصعب التعاون بين الجماعات، وتجعل من نشوب الحرب في المستقبل أكثر احتمالاً.

تكرار الحرب الأهلية كنتيجة لزيادة الفرص

ربما تشهد البلدان حرباً أهلية متكررة لسبب آخر، فقد يكون شنُّ التمرد في البلدان التي تكون فيها تكاليف فرصة القتال منخفضة وهناك ثلاث خصائص ترتبط بالدولة تؤثر على هذا الحساب: اولهما هو الفقر[٩]، فكلما كان البلد أكثر فقراً كان من الأسهل على قادة المتمردين تجنيد مقاتلين والاحتفاظ بجيش (Collier and Hoeffler 2004; Collier and Sambanis 2002; Gates 2002). وثانيهما هو قدرة الدولة، فالدولة الأضعف هي أقل قدرة على أن يكون لديها جهاز شرطة فعال يغطي جميع أنحاء البلاد، ويسهل على الجماعات المتضررة البقاء ومواصلة القتال (Fearon and Laitin 2003; Collier, Hoeffler, and Soderbom 2009) وثالثهما قد تكون الجغرافية عاملاً مهماً لتكرار الحرب أيضاً، إذ يعتقد المتمردون –الذين ينشطون في البلدان التي تضم تضاريس وعرة أو جبلية أو لديهم ملاذ في إقليم آخر يمكن أن يمارسوا أنشطتهم– أنهم في وضع مواتٍ للتهرب من القمع الحكومي (Fearon and Laitin 2003; Salehyan 2009).

وهناك عامل آخر ذي صلة أيضاً وهو ربحية العنف، فقد تواجه بعض البلدان نوبات متكررة من العنف بسبب كون الحرب نفسها مربحة (Buhaug and Gates 2002; Collier and Hoeffler 2004; Fearon 2004; Ross 2004; Humphreys 2005; Lujala, Gleditsch, and Gilmore 2005) وسيكون ذلك الحال إذا مكنت الحرب المتمردين من السيطرة على أراض مربحة مثلما فعلت يونيتا في أنغولا التي استطاعوا من خلالها استخراج مواد خام وريوع قيّمة.

الحروب الأهلية بوصفها مشكلة مساومة (حل وسط)

قد يحدث تكرار الحروب الأهلية أيضاً بسبب مجموعة من المشكلات المتصلة بالمساومة، فمن الممكن أن تحدث حروب وتتوقف أخرى في البلدان التي يصعب فيها جمع معلومات موثوقة عن قوة المتمردين بسبب التضاريس، أو بسبب تحول التحالفات، أو بسبب الرقعة الشاسعة للبلد (Fearon 2004; Cunningham 2006). ومن الممكن أيضاً أن تتكرر الحروب لأن حقب العنف لم تكن طويلة بما فيه الكفاية للكشف عن المعلومات الكاملة عن القوة النسبية للمقاتلين (Doyle and Sambanis 2000; Hartzell, Hoddie, and Rothchild 2001; Regan 2002; Dubey 2004; Fearon 2004; Fortna 2004).

٩– لاحظ أن هناك خلافاً في الأدبيات بشأن كيفية تأثير مستوى التنمية على التمرد، إذ يقول كل من كولير وهوفلر (٢٠٠٤) إنه يؤثر على التمرد من خلال خفض تكاليف الفرصة البديلة للانتقال إلى العنف، في حين يقول فيرون وليتين (٢٠٠٣) إنه يشجع الحرب الأهلية من خلال إضعاف قدرة الدولة القمعية، غير أنه من الممكن أن تفضي مستويات التنمية الاقتصادية المنخفضة إلى مظالم عميقة ضد الدولة.

ومن الممكن أن تتكرر الحروب الأهلية لأن المقاتلين غير راغبين أو غير قادرين على تقاسم الحصص (Toft 2003)، فالحروب التي دارت رحاها بسبب أرض ذات قيمة خاصة، أو على قضايا ينظر لها على أنها مهمة جداً للمساومة يمكن أن تكون أكثر عرضة لأن تتكرر. وأخيراً فمن الممكن أن تتكرر الحروب الأهلية لأن الحكومة غير قادرة على الالتزام بمصداقية بعمليات التسريح، ونزع السلاح، وإعادة الدمج[١٠].

وقد وجد كل من هارتزل وهودي (٢٠٠٣) أن المقاتلين كانوا أكثر ميلاً لتوقيع اتفاق سلام إذا ما تضمنت المعاهدة ضمانات محددة لتقاسم السلطة (Hartzell and Hoddie 2003)؛ ولذلك فإن الحروب التي تتكرر هي تلك التي لم تكن قوات حفظ السلام متوافرة للمساعدة في التسريح أو لم يتم إدخالها في تسوية اتفاقيات تقاسم السلطة (but see DeRouen, Lea, and Wallensteen 2009).

البيانات والتحليل التجريبي

من المؤكد أن كل العوامل المذكورة آنفاً تؤدي دوراً مهماً في اندلاع العنف واستمراره، غير أن العنصر المفقود من هذه الحسابات هو دور الذي تؤديه القيود الدستورية في قرارات المتمردين في التخلي عن العنف لصالح السلام؛ ومن أجل تحديد العوامل التي تؤثر على تكرار اندلاع الحرب وتلك التي لا تؤثر، قمت باستخدام بيانات النزاع من قاعدة البيانات الخاصة ببرنامج بيانات النزاع (أوبسالا) Uppsala/ معهد بحوث السلام أوسلو (UCDP/PRIO) قاعدة بيانات النزاعات المسلحة (ACD) الإصدار ٤,٠ بين الأعوام ١٩٤٥ و٢٠٠٩ [١١]، وتسجل مجموعة النزاعات المسلحة (ACD) السنوية لجميع النزاعات داخل الدول ما لا يقلّ عن ٢٥ حالة وفاة جراء المعارك في السنة[١٢]، وقمت بإنشاء مجموعة من سلسلة زمنية لبيانات شاملة لكل القطاعات مع كل عام في كل موجة سلام تحدث بعد إنتهاء الصراع كملاحظة منفصلة.

١٠- ينظر: See Walter (1997, 2002); Doyle and Sambanis (2000, 2006) Fortna (2004) and Hartzell and Hoddie (2003) . وجدت فورنتا (2004) أن جميع بعثات حفظ السلام لها تأثير كبير على مدة السلام، بيد أن كل من دويل وسامبانيس وجدا أن الأبعاد المختلفة لمهام حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة فعالة على وجه خاص.

11- Data detailed in Gleditsch et. al. (2002) from http://www.pcr.uu.se/research/ucdp/datasets/ucdp_prio_armed_conflict_dataset/ . See also Lacina and Gleditsch (2005). Informa-tion on annual battle deaths also from the UCDP/PRIO Battle Deaths Data Set V4.0 as detailed in Harbom and Wallensteen (2009), http://www.prio.no/Data/Armed-Conflict/ Battle-Deaths/The-Battle-Deaths-Dataset-version-40 /.

١٢- لكي يتم ترميز الصراع على أنه حرب أهلية، كان ينبغي أن يحدث الصراع بين جماعة مسلحة غير حكومية وقوات حكومية.

وتقدر مجموعة بيانات النزاعات المسلحة (ACD) تقريباً عدد الوفيات لكل سنة جراء الصراعات، ومع ذلك فإنها لا توفر أي مخطط لتحديد متى تبدأ الحروب الأهلية ومتى تنتهي بالضبط؛ لذا لا تعرف كحلقة من حلقات الحرب الأهلية. وهكذا كانت الخطوة الأولى المهمة هي الشروع بتعريف وقياس حلقات السلام وتعريف بدء تجدد الحرب الأهلية؛ وفيما يخص التحليل الرئيس لهذه الدراسة فإنه يستند إلى أن النزاع ينبغي أن يفضي على الأقل إلى آلاف القتلى جراء المعارك في كل عام تمضيه كحلقة من الحرب الأهلية، وقد استخدمت هذه العتبة العالية نسبياً من الوفيات لتحاشي التركيز على النزاعات البسيطة أو الثانوية ، ولم يتم ترميز حلقة الحرب الأهلية على أنها قد انتهت حتى تستمر لعامين ومن دون أن تخلف عدداً من القتلى يصل إلى ١٠٠٠ قتيل جراء المعارك، وأن تستمر على الأقل لمدة سنة واحدة من دون أن تخلف عدد من القتلى يصل إلى ٢٥ قتيلاً جراء المعارك، وقد استخدمت قاعدة الترميز هذه من أجل ضمان عدم إدراج الحروب المستمرة التي تتخللها توقفات قليلة في القتال، أو التي تنطوي على تقلبات صغيرة في عدد الوفيات بوصفها حلقات منفصلة متعددة من النزاع؛ وهذه المدة الطويلة نسبياً من السلام النسبي أمر بالغ الأهمية إذا ما أردنا استبعاد الحالات التي تكون فيها الحرب أساساً مستمرة ولكن أقل حدة[١٣].

ومن ثم فإن بداية تجدد الحرب الأهلية ينطوي على ثلاثة شروط: إذ يجب أن تلي عامين من السلام النسبي، وإن الصراع الجديد يجب أن يخلف عدداً من القتلى يتجاوز ١٠٠٠ قتيل جراء المعارك، والأهم من ذلك لا بدَّ من أن يدور القتال بين المقاتلين أنفسهم وعلى القضية نفسها[١٤].

١٣ – على الرغم من أنه ينبغي الإشارة إلى النظرية التي تم تقديمها هنا فهي أيضاً تفسر الحروب الطويلة الأمد التي لا تشهد حقباً من السلم.

14– قد استمدت حالات النزاع وموجات السلام من برنامج بيانات الصراع في أوبسالا ومعهد دراسات السلام / UCDP PRIO الإصدار ٤,٠؛ ولكي يتم إدخالها بوصفها حرباً متكررة، كان على مجموعة بيانات النزاع ACD أن يشير إلى أن النزاع كان بين المقاتلين أنفسهم وعلى القضايا نفسها ''غير المتفق عليها'' كما تم تعريفها في مجموعة بيانات النزاع ACD.

وعلى وفق هذه المعايير كان هناك ما مجموعه ٧٧ حقبة سلام و٢٤ حلقة من الحروب الأهلية المتكررة في مجموعة البيانات (ينظر الملحق الإلكتروني الذي يتضمن قائمة بهذه الحالات)[١٥،١٦].

يستخدم التحليل الرئيس الذي يستند إلى أنموذج كوكس للمخاطر النسبية مع سنوات السلام –السنوات بين نهاية الحرب الأهلية السابقة وبدء المرحلة التالية– بوصفه الوحدة الأساسية للتحليل وبدء تجدد الحرب بوصفها نهاية لحقبة السلام، وتم ترميز كل سنة سلام بقيمة (صفر)، وتم ترميز خمس سنوات من تجدد الحرب بقيمة (١)، ولا تختلف جوهرياً التقديرات باستخدام أنموذج معياري أو توزيع ويبل، أو تلك التي توظف أنموذج لوجيت للسلاسل الزمنية ذات المقطع المستعرض مقارنة بالنتائج المعروضة هنا –ينظر الملحق على الرابط الإلكتروني–.

تفعيل القيود السياسية والقانونية

ينصب التركيز الرئيس هنا على مؤسسات سياسية محددة والأثر الذي يمكن أن تحدثه على تجدد الحرب، ومن المفترض أن تكون هناك ثلاثة مجالات حاسمة لحل النزاعات العنيفة بنحوٍ دائم وتثبيط شن هجمات أخرى، وهذه المجالات هي على النحو الآتي:

١.المساءلة القانونية، ولاسيما فيما يخصُّ سيادة القانون.

٢.المساءلة السياسية التي تتجسد بشكل مشاركة شعبية في الحكومة.

٣. الشفافية التي تجسدها الصحافة الحرة.

وتتمثل الاستراتيجية العامة لقياس مثل هذه القيود السياسية في التركيز ابتداءً على تدابير ملموسة وواقعية –على سبيل المثال النسبة المئوية للسكان الذين يصوتون–، وهذه الأنواع من المقاييس لها ميزتان، أولاهما: يمكن حسابها بدقة نسبياً. ثانيهما: تعمل على استبعاد أي

١٥– وبموجب هذا التعريف، بلغ مجموع سنوات السلام ١٢٢١ سنة، وكانت أطول موجة سلام تسعةً وأربعين عاماً وأقصرها كانت سنة واحدة.

١٦– وللتأكد مما إذا كانت معايير الترميز هذه قد أثرت على النتائج، فقد كررت كل التحاليل مع تعريفين بديلين لمراحل الحرب الأهلية، وفي أحد أنظمة الترميز البديلة، فإن مرحلة من الحرب تنتهي، وتبدأ مرحلة من السلام حينما يشهد النزاع عامين من دون أن يبلغ عدد القتلى ١٠٠٠ قتيل جراء المعارك، بغض النظر عما إذا كان هناك في أي من هاتين السنتين قد وصلت إلى أقل من ٢٥ قتيلاً في المعركة. وقد أدّى ذلك إلى زيادة عدد موجات السلام إلى ١٠٢، وعدد النزاعات التي تكررت إلى ٣٨. وبالنسبة لخطة الترميز الثالثة، فقد قمت بتعريف موجات السلام بنحوٍ أكثر توسعاً؛ وتماشياً مع كريوتز (٢٠١٠)، فإن الحرب الأهلية قد تم تعريفها بأنها أي سنة تخلف أكثر من ٢٥ قتيلاً سنوياً جراء المعارك، ويعرف السلم بأنه أي سنة ينخفض فيها معدل الوفيات عن ٢٥ قتيلاً جراء المعارك؛ وبموجب معيار الترميز للنتائج كان هناك ٢٨٤ موجة سلام و١٤٩ حرباً متجددة، وكان النمط الأساسي للنتائج متسقاً في جميع مخططات الترميز الثلاثة.

تقييم شخصي من قبل الباحثين بشأن مدى خضوع الحكومة للمساءلة من عدمه؛ لذا يقلل من احتمال أن يكون التقييم ذاتياً أو غير موضوعي للحرب الأهلية، وتتمثل الاستراتيجية الثانية بتكرار التحليل بمجموعة من المقاييس التقليدية المستمدة من مختلف مجموعات البيانات والمنظمات. وإذا كان عدد من المؤشرات المختلفة جميعها تشير إلى أن القيود السياسية هي مؤثرة، على الرغم من اختلافها اختلافاً واضحاً من حيث مصدرها وترميزها الذاتي أو الموضوعي واختلافها من حيث السنوات والبلدان التي تم ترميزها، فإن ذلك يعزز ثقتنا في دور هذه القيود، وقد قمت في البداية بتقييم المساءلة القانونية من خلال التركيز على مجموعة من المؤشرات المستقاة من معهد الانتخابات ومشروعها (IAEP) التي تصدرها جامعة بينغهامتون (Regan Frank, and Clark 2009). والمتغيّر الأساس هنا هو الدستور المكتوب، وهو متغير وهمي يؤشر إلى ما إذا كان الدستور الشرعي الرسمي معمولاً به ولحسن الحظ هناك عدة تدابير بديلة لسيادة القانون تتوافر من مصادر أكثر تقليدية ومنها: مقياس سيادة القانون الذي وضعه المؤشر العالمي للحوكمة (WGI)، وهذا المؤشر هو تقييمات تستند إلى مجموعة من الخبراء التي يجمعها البنك الدولي (٢٠١٢) والتي تقيم سنوياً ستة أبعاد من الحكم حول العالم[١٧]، وعلى وفق هذه المؤشر (WGI)، فإن سيادة القانون تقيم كفاءة المحاكم، وإنفاذ العقود وحقوق الملكية، وهي العوامل التي من الممكن أن تكون مهمة لقدرة الحكومة على أن تلتزم بمصداقية بالاتفاقات، وقد أعيد التأكيد على النتائج الرئيسة لسيادة القانون باستخدام مؤشر مختلف للحريات العامة الذي أصدرته مؤسسة فريدوم هاوس (٢٠٠٩)، وعلى وفق هذه المؤسسة فإن مؤشر الحريات المدنية يقيّم مدى سماح الحكومة بحرية التعبير والمعتقد والحقوق التنظيمية، وسيادة القانون، والاستقلالية من دون تدخل من الدولة.

ولقياس المساءلة السياسية، فإن الأنموذج الرئيس يتضمن مؤشراً أساسياً واحداً لمشاركة الرأي العام، أما متغيّر المشاركة الذي أعده فانهانن (عام ٢٠٠٠) والمعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو (PRIO) فهو حساب منفرد للنسبة المئوية من التصويت السكاني في الانتخابات البرلمانية و/ أو الرئاسية الأخيرة (Vanhanen 2000; Gates et al 2006)؛ ونظراً للطابع الموضوعي لهذا المقياس، فهو يفضل على المقاييس الأخرى للمساءلة السياسية؛ ومع ذلك –ومن أجل اختبار متانة المساءلة السياسية في صياغة مخرجات الحرب الأهلية قمت بإعادة تحليل البيانات باستخدام سلسلة من المؤشرات المختلفة

١٧– تستمد هذه المقاييس المركبة من طائفة واسعة من تقييمات الحوكمة التي تصدرها مراكز الأبحاث والمنظمات غير الحكومية (NGOs) والباحثون والأكاديميون والشركات الخاصة والمنظمات الدولية الأخرى في كوفمان وكراي وماستروزي ٢٠٠٩، وتم تشكيل الأبعاد المختلفة من خلال تقنية التحليل العاملي.

المستقاة من مؤسسة فريدوم هاوس (عام ٢٠٠٩)؛ والبنك الدولي (٢٠١٢)، ومؤشر نظام الحكم الرابع (Polity IV)، وشيبوب وغاندي، وفريلاند (٢٠١٠) التي سيتم تفصيلها لاحقاً في هذه الدراسة.

ومما يؤسف له أن مقاييس الصحافة الحرة محدودة للغاية، وتصدر مؤسسة فريدوم هاوس مقاييس بعنوان ''حرية الصحافة'' الذي يهدف الى إعطاء تقييم شامل لاستقلال وسائل الإعلام، وهناك عدد من البدائل القابلة للتطبيق.

وكي نرى ما إذا كانت مقاييس الديمقراطية العامة من الممكن أن تفسر بدء الحرب في تلك الصراعات القائمة بالأساس، فقد قمت باختبار ثلاثة مقاييس أساسية هي: (الديمقراطية والإستبدادية – مؤشر الحكم الرابع IV– وتقييم السياسات والمؤسسات القطرية (CPIA) الذي يصدره البنك الدولي (٢٠١٢)، والمقياس البديل للديمقراطية لكل من شيبوب وغاندي وفريلاند ٢٠١٠)[١٨].

وهناك تحفظ واحد ينبغي الإشارة إليه؛ فمع الإشارة الصغيرة نسبيا لـ N –أي إنّ ٧٧ موجة من السلام فقط تعرف بأقصى درجة من الدقة– فإن العديد من المتغيرات المستقلة تشكل ضغطاً كبيراً على النماذج الإحصائية التي تم اختبارها لاحقاً، وعلى الرغم من أن النتائج يجب أن يتم قراءتها مع بعض الحذر؛ فممّا تجدر الإشارة إليه أيضاً هو أن البيانات تشمل العدد الشامل من الحالات للحروب الأهلية التي تكررت وليس عينة مختارة.

١٨– إن مقياس تقييم السياسات والمؤسسات القطرية CPIA يدمج الانفتاح السياسي والاقتصادي والمؤسسات الرسمية، فضلًا على تدابير السياسة العامة، وقد وصفت بيانات مؤشر نظام الحكم الرابع IV Polity من قبل كل من مارشال وجاغرز وروبرت غور (٢٠١١). وبيانات تقييم السياسات والمؤسسات القطرية CPIA على الموقع الإلكتروني http://data.worldbank org/indicator/IQ.CPA.STRC.XQ. وتم تفصيل البيانات من قبل كل من تشيبوب وغاندي وفريلاند (٢٠١٠).

الضوابط:

إن إمكانية تحدد النزاعات بسبب المظالم والفرص على وجه الخصوص تنطوي على احتمالية كبيرة؛ لذا للإحاطة بذلك فقد تم إدراج عددٍ من المقاييس، وتساوقاً مع ذلك فقد تم إدراج ثلاثة مقاييس للتحليل من أجل أخذ المظالم بعين الحسبان، وهي: ١. الدخل –الذي يقاس على أساس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP في العام ٢٠٠٥ بالدولار الأمريكي،١٩ ٢. الانقسام الإثني إذ يقاس التنوع الإثني في البلد استناداً إلى تقديرات الجماعات الإثنية من السكان، ٣. الانقسام الديني ويقاس بمقياس مماثل للتنوع الديني٢٠. ويتضمن الأنموذج الأساس أربعة مقاييس أساسية للفرص التي أوضحهما كل من فيرون وليتن (٢٠٠٣)، وكل من كولير وهوفلر (٢٠٠٤) في أبحاثهم السابقة حول الحرب الأهلية[٢١]. إن عدم الاستقرار السياسي–الذي يفترض أن يكون مقياساً لضعف الدولة– هو متغيّر وهمي يشير إلى ما إذا كان هناك تغيير إيجابي أو سلبي في الحكم بمعدل ٢ درجة في السنة السابقة. أما التضاريس الجبلية فهي سجل النسبة المئوية للتضاريس الجبلية في البلاد (زائد واحد) كما أكد على ذلك الجغرافي أ.ج. جيرارد. وحجم السكان هو ببساطة سجل السكان في البلاد. والافتراض هنا هو كلما زاد عدد المواطنين في بلد زادت صعوبة مراقبتهم والسيطرة على سلوكهم. وأخيراً كتلة الأرض الكبيرة المترامية، وهي متغير وهمي يشير إلى ما إذا كان البلد يحتوي على كتلة أرضية كبيرة مترامية يمكن أن تستخدم كمنطلق للتمرد[٢٢].

١٩– من المرجح أيضاً أن يكون نصيب الفرد من الدخل مقياساً جيداً لقوة الحكومة وقدرتها فضلًا على جدوى الجشع الاقتصادي؛ ولذلك سيكون من الصعب تفسير ما إذا كانت النتيجة المهمة ستعني أن الفقراء هم أكثر ميلاً للتمرد أو أن المواطنين هم أكثر عرضة للثورة ضد الحكومات ذات الإيرادات المحدودة، ومن ثم تأثير ذلك على قدرة الدولة في مواجهة التمرد، ينظر: Heston, Summers, and Aten (٢٠٠٩).

٢٠– الانقسام العرقي والانقسام الديني التي قدمهما كل من فيرون وليتين (٢٠٠٣) اللذان قدما وصفاً طويلًا لمصادرهما في المتن. وفي اختبارات بديلة، قمت بتقييم دور مجموعة من مقاييس المظالم الأخرى بما في ذلك متوسط العمر المتوقع، ووفيات الرضع وفجوة الفقر، وعدم المساواة الاقتصادية الأفقية (مقاسة من حيث الموجودات المعيشية لأكبر جماعتين في البلد)، وإن عدم المساواة الاجتماعية (مقاسة من حيث النتائج التعليمية النسبية لأكبر مجموعتين في البلد Østby ٢٠٠٨)، وتجدر الإشارة إلى أن هذه البيانات على مستوى البلد وليس على مستوى الجماعة، وفي اختبارات بديلة قمت أيضاً بتقييم ما إذا كانت المعونة الخارجية المصممة للحد من الفقر وزيادة النمو الاقتصادي تعمل على تعزيز السلام في نهاية المطاف (World Bank 2012; http://www.aiddata.org/content/index/data-search).

٢١– وجميع البيانات مأخوذة من فيرون وليتين (٢٠٠٣)، ولكن ينظر أيضاً: Collier and Hoeffler (٢٠٠٤).

٢٢– وتشمل مقاييس الفرص التي تم اختبارها في نماذج مختلفة بديلة بضمنها مختلف مقاييس البطالة ووجود موارد كبيرة قابلة للاستخراج، مثل: النفط، ونسبة السكان الذين في الريف، والالتحاق بالمدارس، والعسكريين، والإنفاق العسكري، فضلاً عن

ويتضمن التحليل أيضاً عدداً من العناصر المختلفة المرتبطة بفشل المساومة، وعلى وجه التحديد قمت بإدراج بعض البيانات الرئيسة المرتبطة بالحرب السابقة بضمنها ما إذا كانت الحرب قد حصلت بسبب أرض أو هدف آخر، وكذلك شدة وطأة الحرب السابقة –التي تعرف بعدد الوفيات المسجلة كل سنة وفي اختبارات بديلة مدة الحرب السابقة المسجلة–، وما إذا كانت الحرب السابقة قد انتهت بانتصار عسكري صريح، وما إذا كانت مجموعة المقاتلين قد وقعت اتفاق سلامٍ شاملاً. وتستمد البيانات المتعلقة بالمدة السابقة ووفيات المعركة ونتائج الحرب السابقة من مجموعة بيانات إنهاء النزاع الصادر عن برنامج بيانات النزاع في أوبسالا ١-V.2010، ومجموعة بيانات النزاعات المسلحة الصادرة عن برنامج بيانات النزاع في أوبسالا / ومعهد أبحاث السلام في أوسلو V4.0 ومجموعة بيانات قتلى المعارك برنامج بيانات النزاع في أوبسالا / ومعهد أبحاث السلام في أوسلو V3.0.

(see Gleditsch et al. 2002; Lacina, Gleditsch, and Russett 2006)

وفي اختبارات بديلة قمت أيضاً بإدراج هذه البيانات على الدرجة التي تضمنت فيها اتفاقيات السلام الشاملة جوانب مختلفة من تقاسم السلطة (Hartzell and Hoddie 2003) وكذلك البيانات عن عدد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة الموجودة على الأرض في أي بلد، ونوعها من الموقع الإلكتروني لصناعة السلام التابعة للأمم المتحدة[٢٣].

الجدول رقم ١: محددات مدة السلام – المظالم والفرص والتفاوض. أنموذج كوكس للمخاطر النسبية	
المظالم	
الانقسام الإثني	1.40-(1.59)
الانقسام الديني	1.80(1.58)
الناتج المحلي الإجمالي GDP	.39(.31) -
الفرص	

البيانات حول مناجم الماس في لوجالا وجليديسش وجيلمور (٢٠٠٥)، والبيانات حول احتياطيات النفط والغاز مقدمة من روس (٢٠١١)، وهناك بيانات أخرى عن الفرص المتاحة من البنك الدولي (٢٠١٢).

٢٣– البيانات البديلة المتعلقة باتفاقات وقوات حفظ السلام تم أخذها من كوين وماسون وغورس (٢٠٠٧) الذين استمدوا بياناتهم من دويل وسامباني (٢٠٠٠) وتؤدي إلى حد كبير لنتائج مماثلة.

حجم السكان	-.07(.28)
التضاريس الجبلية	-.01(.24)
عدم الاستقرار السياسي	-.67(.77)
الكتلة الأرضية الكبيرة المترامية	-.37(.89)
المساومة	
شدة وطأة الحرب السابقة	.31(.21)
الصراع الإقليمي	-1.21(.67)*
النصر الحاسم	-.41(.58)*
اتفاقيات السلام الشاملة	- 1.42 (.78)
قوات حفظ السلام في البلد	.72(.92)
لوغاريتم الاحتمال	-69.96
الملاحظات	1.043
موجات السلام	75
الإخفاقات	21
Note: GDP ¼ gross domestic product. SE ¼ standard error*.p < .10. **p < .05. ***p < .01.	

ما الذي يجعل البلدان أكثر عرضة للمعاناة من تجدد الحرب الأهلية؟

يركز الجدول رقم (١) على ثلاث مجموعات من العوامل التي تهيمن على الأدبيات، وهي: (المظالم، والفرص، والمشكلات التفاوضية)، ويوضح الأنموذج الأول في الجدول العلاقة بين المقاييس الأساسية لهذه العوامل، وتجدد الحرب الأهلية.

المظالم

إن النتائج الواردة في الجدول رقم (١) لا تقدم سوى القليل من الدعم للمظالم بوصفها التفسير الرئيس لتجدد الحرب الأهلية[٢٤]، ولا يوجد أي معيار من مقاييس المظالم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحالات تجدد العنف، على الرغم من أنها كانت ذات صلة وثيقة ببدء الحرب الأهلية (see Fearon and Laitin 2003) ولا يرتبط تجدد الحرب الأهلية بالانقسام الإثني أو التشظي الديني في هذا الاختبار،[٢٥] وإنها لا ترتبط بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(GDP) [٢٦]، غير أن الاختبارات البديلة تشير دوماً إلى الدور المحتمل للمظالم، وعلى الرغم من أن الجدول رقم (١) لم يوضح ذلك، إلا أنه حين إضافة الأنواع الأخرى من المقاييس للضغوط الاقتصادية للأنموذج، مثل متوسط العمر المتوقع ووفيات الرضع أو فجوة الفقر، فهي جميعها تقريباً ترتبط بنحوٍ كبير بتجدد النزاع[٢٧]، وفي كل حالة فإن الظروف الاقتصادية الضعيفة تزيد من احتمال تجدد الحرب[٢٨].

٢٤- قائمة مقاييس المظالم الواردة في الجدول رقم (١) غير كاملة، وكبديل قمت ببحث ما إذا كان عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية عبر جماعات البلد تؤثر في احتمالية نشوب الحرب، وحينما تضاف إلى الأنموذج الوارد في الجدول رقم (١) فإن مستوى عدم المساواة الاقتصادية الأفقية (التي تم قياسها من حيث أصول الأسر المعيشية التي تمتلكها أكبر جماعتين في البلد) وعدم المساواة الاجتماعية (المقاسة من حيث النتائج التعليمية النسبية لاثنتين من أكبر الجماعات في البلد) كانت لا علاقة لها بتكرار الحرب الأهلية (Østby ٢٠٠٨) .

٢٥- وحينما تستبدل المقاييس الأخرى من حيث الانتماء العرقي مثل التشظي العرقي-اللغوي في أنموذج الانحدار، فإنها تثبت أن لا علاقة لها بعودة نشوب الحرب النزاع.

٢٦- هذا قد يرجع إلى أن جميع هذه البلدان تقريباً تعاني من الفقر.

٢٧- ينبغي قراءة هذه النتائج بحذر، إذ إن كل المقاييس الاقتصادية المتاحة هي لجزء صغير ومختلط من الحالات.

٢٨- تكشف الاختبارات اللاحقة أيضاً عن المقاييس الأخرى للظروف الاقتصادية التي لا علاقة لها بتجدد الحرب الأهلية. ولا تظهر سلسلة من تدابير الاستثمار في رأس المال البشري، وعدم المساواة الأفقية أي صلة واضحة لتجديد النزاع حين إضافتها للتحليل، ولم يتم إدراج جميع هذه المتغيّرات الاقتصادية البديلة في الأنموذج الرئيسي لأنها مفقودة بالنسبة للأغلبية العظمى من سنوات النزاع.

الفرص

يوضح الجدول رقم (١) القليل من الدعم لدور الفرص في تجدد الحرب الأهلية- على الأقل كما تم قياسه حالياً- ولا تعدُّ أي مقاييس أساسية للفرصة مضمنة في الأنموذج مهمة. ومرة أخرى فإن هذا يختلف تماماً عمّا وجدته دراسات الحرب الأهلية الحالية، وهناك مجموعة من الاختبارات المختلفة تكشف النقاب عن عدد قليل من الصلات بين المقاييس البديلة للفرص وتجدد الصراع، ولا يرتبط المعدل العام للبطالة ولا معدل بطالة الشباب في البلاد ارتباطاً مهماً بتجدد الحرب الأهلية حين إضافتها للأنموذج الوارد في الجدول رقم (١)٢٩. إن وجود احتياطيات نفطية كبيرة- وهو مورد أظهره كل من فيرون وليتين (٢٠٠٣)- يمكن أن يكون مهماً لاندلا ع الحرب الأهلية، لكن هي ليس مهماً حين إضافته هنا. وبالمثل أيضاً حينما اختبر كل من روس (٢٠١١) بيانات أكثر شمولاً عن احتياطي النفط والغاز أو الأرقام التي قدمها كل من لوجالا، وجليديتسش، وجيلمور (٢٠٠٥) بمخزونات الماس، فلا يمكن العثور على أي صلة بين الموارد المربحة وتكرار الصراع، وفضلاً عن ذلك إضافة مقياس النسبة المئوية للسكان في المناطق الحضرية إلى الأنموذج، هو أيضاً أمرٌ ليس بالمهم؛ وأخيراً لا يرتبط الالتحاق بالمدارس الثانوية بإعادة نشوب الحرب الأهلية.

والنتائج المتعلقة بالقوة العسكرية الحكومية أقل وضوحاً، فالقوة المسلحة الكبيرة وواردات الأسلحة الأكبر والمزيد من الشرطة لا ترتبط كلّها ارتباطاً واضحاً بتجدد الحرب الأهلية حين إضافتها للأنموذج رقم (١) في الجدول رقم (١)؛ إلا أن نسبة جميع النفقات الحكومية الموجهة صوب الجيش مرتبطة بنحوٍ كبير وسلبي بتكرار الحرب الأهلية، فالبلدان التي تنفق أكثر نسبياً على قواتها العسكرية تكون أقل عرضة لتكرار الحرب الأهلية وهي العلاقة التي تفترض أن الحكومات قد تكون قادرة على ردع الجماعات المتمردة من العودة إلى العنف إذا كانت قادرة على قمعها، وقد يشير ذلك أيضاً إلى أن الحكومات القوية هي أكثر قدرة على هزيمة خصمها؛ الأمر الذي يجعل من المستحيل عليها استئناف الحرب؛ ومع ذلك ينبغي قراءة هذه النتيجة بعناية طالما أن النفقات العسكرية المتاحة لا توفر إلا جزءاً يسيراً من الحالات.

وعلى الرغم من أن الأغلبية العظمى من النتائج تفترض أن لا الفرصة ولا المظا لم هي العامل الرئيس الذي يدفع الجماعات للعودة للحرب، بيد أن كليهما من المرجح أن يكونا عاملين حاسمين لبدء اندلا ع الصراع أول مرة، وحقيقة أن كلاً منهما يؤدي الدور التجريبي الأهم في إجبار المقاتلين

٢٩- ونظراً لصعوبة الحصول على أرقام مقارنة للبطالة بين البلدان الصغيرة N بالنسبة للبيانات المتصلة بالبطالة، فينبغي قراءة هذه الاستنتاج بحذر.

على العودة إلى الحرب قد يكون السبب من ورائه هو أن المظالم والفرص حقق نسباً عالية نسبياً في جميع الحالات؛ لذا يتعين علينا أن لا نستبعد المظالم والفرص كونهما عاملين مهمين في العملية الأوسع التي تؤدي إلى تجدد الحرب الأهلية.

المشكلات المتصلة بالمساومة

إن النتائج الورادة في الجدول رقم (١) أكثر تفاؤلاً بشأن أهمية مشكلات المعلومات، ومشكلات الانقسام، ومشكلات الالتزام. وإن العلاقات التجريبية هي ليست قوية ولا هي متسقة بكل النماذج المختلفة كما سنرى ذلك في الجداول اللاحقة؛ ومع ذلك هناك إشارات ضعيفة تشير إلى أن طائفة من مشكلات المساومة ربما تؤثر على عودة المقاتلين إلى الحرب.

وهناك بعض المؤشرات تقول إن الالتزامات الصادقة يمكن أن تساعد على تشكيل مسار السلام، وتقلل من احتمالية تجدد النزاع، فالنزاعات التي تنتهي باتفاقيات سلام شاملة تنطوي على (٢٥ ٪) خطر تجددها في أي سنة مقارنة بالنزاعات التي لم يتوصل فيها الفرقاء إلى اتفاق[٣٠]، وإذا ما نفذت هذه الاتفاقيات– من خلال حل الخلافات الكامنة وراء الحرب– فهي تنفي الحافز للقتال؛ ويحصل هذا المنطق على مزيد من الدعم الاختبارات البديلة التي يتم فيها استبدال مقياس معاهدة السلام الشامل بمتغير تقاسم السلطة الرئيس لكل من هارتزيل وهودي (٢٠٠٣)، وفي هذا الاختبار يرتبط تقاسم السلطة بنحوٍ سلبي وواضح بتكرار الحرب الأهلية، وحينما يكون الطرفان قادرين على توقيع اتفاقية التي تعطي لكلا الجانبين سلطة حقيقية في الحكومة، يبدو أنه يقلل من احتمال العودة إلى الحرب.

وهناك عوامل أخرى توصف بأنها تساعد على التصدي لمشكلات الالتزام بمصداقية بنحوٍ أقل، وقد يساعد وجود الطرف الثالث المقاتلين على إنهاء الحرب الأهلية مؤقتاً، ولكنه يبدو أنه غير قادر على منع الجماعات من العودة للاستمرار بالحرب، وحينما يقاس هذا المتغير بمتغير وهمي يسير يؤشر وجود قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة على الأرض، فإن هذا النوع من التدخل لا يرتبط ارتباطاً كبيراً بتكرار الحرب الأهلية، ولا تكشف الاختبارات البديلة أيضاً عن وجود علاقة مهمة بين عدد موظفي الأمم المتحدة ونوعهم، أو إجمالي الإنفاق على حفظ السلام وتجدد الحرب الأهلية، وحينما يتم الاستعاضة عن الترميزات البديلة لحفظ السلام بالأنموذج الوارد في الجدول رقم (١) لم يتم العثور على أي شيء مهم[٣١].

٣٠– نسبة المخاطر النسبية هي نسبة الخطر المستمدة من الأنموذج الوارد في الجدول رقم ١.

٣١– وردت بدائل من كوين وماسون وغورس (٢٠٠٧)، ودويل وسامبانيس (٢٠٠٠) وكريوتس (٢٠١٠).

هناك على الأقل ثلاثة أسباب تفسر لماذا لا يكون لعمليات حفظ السلام أي أثر مهم ذي دلالة إحصائية على تكرار الحرب الأهلية في هذا التحليل. أولاً: إن التحليل هنا يشير فقط إلى ما إذا كانت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة موجودة على الأرض وليس ما إذا كانت قد نُشرت للحيلولة دون نشوب نزاع معين؛ وهكذا فهي يمكن أن تكون موجودة في البلد لكن لمهمة أو نزاع مختلف تماماً. ثانياً: عدم وجود علاقة يمكن أن تكون نتيجة تغير داخلي، وإن التدخل من طرف ثالث غالباً ما يقدم إلى مجموعة مختارة من البلدان الفقيرة والضعيفة على وجه الخصوص[٣٢]، ثالثاً: نادراً ما تبقى قوات حفظ السلام في بلد ما على الدوام؛ لذلك قد تكون قوات حفظ السلام عاملاً حاسماً في إقناع المقاتلين بتوقيع تسوية سلمية وتنفيذها، إلا أنها قد لا تؤدي أي دور في حفظ السلام حال مغادرتها (Walter 2002)؛ وبالنظر إلى هذه الاحتمالات فإنه من المستحيل استخلاص استنتاجات راسخة بشأن قيمة عمليات حفظ السلام من هذه البيانات.

إن نتائج عدم قابلية التجزئة غير واضحة إلى حدٍ ما، وعلى الرغم من أن المقياس الوحيد لعدم التجزئة المضمن في الجدول رقم (١) –الصراع الإقليمي– هو أمر مهم ولكنه ليس في الاتجاه الصحيح، فالحروب التي دارت بسبب الأرض لها ثلاثة أعشار خطر العودة للحرب مقارنة بتلك التي لم تجر بسبب التنافس على حيازة إقليم معين، وتشير الاختبارات البديلة –التي سيتم تفصيلها لاحقاً في هذه الدراسة– إلى أن الحرب الانفصالية تنطوي على احتمالية أقل في الاندلاع مرة أخرى.

الجانب الأول من مشكلات المساومة الذي لا يحصل على أي دعم واضح في الجدول رقم (١) هو المعلومات، ولا توجد دلائل تذكر على أن الحروب التي زودت المحاربين بمعلومات واضحة عن قدراتهم النسبية أسفرت عن سلام أكثر دواماً؛ فالصراعات التي انتهت بانتصار حاسم من قبل الحكومة أو المتمردين كانت أقل عرضة لتجدد الحرب[٣٣]؛ وبالمثل فإن الحروب الأكثر ضراوة تبدو أنها لا تتبع مساراً يختلف عن تلك التي هي أقل حدة منها، وفي اختبارات بديلة وجدت أيضاً عدم

٣٢– أظهرت تحليلات إضافية ان تدخل الأمم المتحدة أكثر احتمالًا في الحالات التي يقل فيها الناتج المحلي الإجمالي GDP التي لم تحقق انتصاراً صريحاً، وكما أوضح فورتنا (٢٠٠٨) ''أن قوات حفظ السلام تميل إلى أن ترسل إلى القضايا الصعبة بدلاً من القضايا السهلة. ينظر أيضاً (Gilligan and Stedman ٢٠٠٣) .

٣٣– إن كان أحدهم يقيم انتصارات المتمردين والحكومة بنحوٍ منفصل فيبدو أنه لا توجد علاقة واضحة مع تجدد الحرب الأهلية في هذا التحليل، وهذه النتيجة تتناقض مع ليكليدر (١٩٩٥)، وتوفت (٢٠١٠)، وكلاهما وجد أن السلام في حقبة ما بعد الحرب كانت أكثر احتمالاً أن تستمر إذا انتهت الحرب الأهلية في انتصار حاسم، ومع ذلك في بعض المواصفات البديلة التي تم وصفها في وقت لاحق، هناك بعض المؤشرات على أن النتائج الحاسمة يمكن أن تساعد في منع تكرار النزاعات.

وجود أي صلة واضحة بين مدة الحرب الأهلية السابقة واحتمالية تجدد الحرب الأهلية، وقد تكون هذه المعلومات ذات أهمية كبيرة في تكرار الحرب الأهلية طالما كانت حروباً يعرف فيها المقاتلون جيداً بعضهم بعضاً.

المساءلة الحكومية

ماذا عن المساءلة الحكومية؟ وهل هناك سمات مؤسساتية خاصة في العنصر المفقود لفهمنا على تكرار الحرب الأهلية كما أشرنا آنفاً؟

بدأت بدراسة الصلة بين مقياسين واسعين ومستخدمين تقليدياً من مؤشر نظام الحكم الرابع (Polity IV) –مستوى الديمقراطية ومستوى الاستبداد– وتجدد الصراع، وكما هو متوقع –كما أظهرت دراسات أخرى– فإنه لا الديمقراطية ولا الاستبدادية يرتبطان بنحوٍ كبير بتجدد الحرب الأهلية[٣٤]، فالبلدان الأقل ديمقراطية ليست أكثر عرضة لتجدد الحرب الأهلية، وفضلًا عن ذلك فإن الاختبارات البديلة تفصح عن تقييم السياسات والمؤسسات القطرية (CPIA) –وهو مقياس واسع للبنك الدولي (٢٠١٢) عن الحكم الذي تتضمن المؤسسات الرسمية والسياسية الاقتصادية–، وإن مقياس فريلاند بديل الحكم الثابت لقياس الديمقراطية هو أيضاً لا يرتبط بتكرار الحرب. ويشير غياب أي صلة بين التدابير الواسعة لنوع النظام وتجدد الحرب، إلى أنه إذا كانت الحوكمة مهمة فيجب أن ترتبط بالمزايا المؤسساتية التي تؤثر على السلوك الحكومي، وتشير النظرية الموضحة آنفاً إلى ثلاثة أنواع من القيود هي: المساءلة السياسية، والقيود القانونية، وشفافية المعلومات التي قد تقلل من حاجة المتمردين للجوء إلى العنف؛ وتقيّم الأعمدة الثلاثة الآتية من الجدول رقم (٢) كل قيد بنحوٍ مباشر[٣٥].

٣٤– هذا يؤكد أن ما توصلت إليه معظم الدراسات الكمية بشأن تكرار الحرب الأهلية. ينظر على وجه الخصوص (Walter (2004); Quinn, Mason, and Gurses (2007); and Kreutz 2010).

٣٥– من المهم ملاحظة أن هذه الأبعاد الثلاثة تختلف تماماً عن التدابير العامة التي تتخذها الحكومات، وترتبط جميع التدابير الثلاثة فقط إلى حد ما مع درجات الحكم الديمقراطي والاستبدادي ($r < .٣٠$).

وتشير النتائج إلى أن اثنين على الأقل من تلك القيود يؤثران باحتمالية تكرار الحرب الأهلية[٣٦]. وتؤكد اختبارات نسبة الاحتمالات أيضاً كلًا من هاتين العلاقتين[٣٧]، وكما يظهر العمود الثاني فإن المشاركة السياسية الواسعة النطاق تساعد على منع تجدد العنف. ويبين الجدول رقم (٣) –الذي يعرض نسبة الخطر لجيمع نماذج الانحدار الخمسة في الجدول رقم (٢)– أن التأثير كبير. ونسبة الخطر (٠١) تعني أن خطورة تكرار الصراع في البلدان ذات مستويات المشاركة الأعلى هو (١٠٠th/١) من مستوى الخطر في البلدان التي يشارك فيها عدد قليل من الجمهور.

إن المساءلة السياسية تبدو أن لها أثراً جوهرياً مماثلاً على تجدد الحرب الأهلية. وكما هو موضح في العمود رقم (٣) الجدول رقم (٢)، فإن هناك علاقة قوية بين وجود دستور مكتوب واحتمالية تكرار الحرب الأهلية. ويوضح الجدول رقم (٣) أيضاً أن البلدان التي تستند قوانينها إلى الدستور لديها ١٠ من المخاطر للعودة إلى الحرب الأهلية في أي سنة بالمقارنة مع البلدان التي ليس لديها دستور مكتوب، والبعد الوحيد للقيود الداخلية الذي لا يحصل على أي دعم في الجدول رقم (٢) هو الصحافة الحرة، وعلى الأقل –وكما تم قياسه هنا– فإن حرية الصحافة لا ترتبط باحتمالية عودة الحرب. وقد تم اختيار المقياسين المهمين في الجدول رقم (٢) –وهما المشاركة العامة ووجود دستور مكتوب– لأنهما مقياسان ملموسان ومباشران، وهما أقل احتمالاً لأن يكونا متغيرات داخلية إلى أي حرب قادمة، وهما أقل عرضة للتأثر بتحيز الباحثين أو المعرفة بالأحداث.

جدول رقم 2: المساءلة الحكومية ومدة السلام وأنموذج كوكس للمخاطر النسبية

	مستوى الديمقراطية	المساءلة السياسية	القيود القانونية	شفافية المعلومات	مؤشر فريدوم هاوس
المساءلة الحكومية					
الاستبدادية	-.07(.20)	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ
الديمقراطية	.01-(.16)	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ

٣٦– بما أن التدابير الثلاثة غير متاحة لمجموعة الحالات نفسها، لذا فقدت عدداً أقل من الحالات عن طريق اختبار كل بعد بالتتابع، وتساعد إضافة كل بعد بالتتابع أيضاً في تقليل المخاوف بشأن العلاقة الخطية عبر الأبعاد المختلفة، وترتبط التدابير الثلاثة بين r ¼ .٦٥ and r ¼ .٣٥.

٣٧– وتبين اختبارات نسبة الاحتمالات التي تقارن الانحدارات مع مؤشرات الحكم أو من دونها المساءلة السياسية والقيود القانونية أنها تضيف إلى حدٍ كبير في الأنموذج (pro w٢ < .٠٥)، وتظهر الاختبارات نسبة الاحتمالات أيضاً أن كل مجموعة من مجموعات متغيرات المظالم والفرص والمساومة مختلفة بنحوٍ كبير.

المشاركة العامة	ـــــ	-*0(2.44)4.69	ـــــ	ـــــ	ـــــ
سيادة القانون (القانون الدستوري)	ـــــ	ـــــ	**(1.07)2.19	ـــــ	ـــــ
الصحافة الحارة	ـــــ	ـــــ	ـــــ	(02.) 02.	ـــــ
سيادة القانون+ الحقوق السياسية	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	-2.36 *(1.18)
المظالم					
الانقسام الإثني	-1.52 (1.71)-	1.40 (2.69)	54. (1.94)	-3.71 (3.74)-	97. (1.61)-
الانقسام الديني	1.63 (1.61)	-1.03 (2.70)-	3.26 (2.27)	2.87 (4.13)	1.64 (1.55)
الناتج المحلي الإجمالي GDP	-27. (37.)-	27. (53.)	29. (44.)	-71. (51.)-	-07. (35.)-
الفرص					
حجم السكان	-06. (31)-	94. (51.)*	40. (35.)	40. (49.)	13. (28.)
التضاريس الجبلية	-09. (27.)-	16. (33.)	18. (31.)	47. (47.)	10. (24.)
عدم الاستقرار السياسي	-63. (83.)-	32. (89.)	64. (84.)	-	79. (77.)
الأراضي الكبيرة المترامية	12. (19.)	1.83 (126.)	1.02 (97.)	67. (1.55)	69. (89.)
المساومة					
شدة وطأة الحرب السابقة	34. (23.)	08. (34.)	31. (26.)	76. (73.)	27. (21.)
الصراع الإقليمي	-95. (69.)-	34. (89.)	65. (78.)	44. (1.05)	1.02 (64.)-
النصر الحاسم	36. (60.)-	08. (84.)	24. (65.)	ـــــ	46. (61.)-
اتفاقيات السلام	99. (80.)-	14. (1.34)-	-1.93 (1.25)-	-1.87 (1.16)-	89. (81.)-
قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة	-39. (1.19)-	08. (34.)	1.00 (1.36)	1.45 (1.11)	80. (95.)

لوغاريتم الاحتمال	-60.35	-30.55	-49.64	-22.86	-67.05
N	882	651	904	677	998
Note: GDP ¼ gross domestic product. Values are coefficients and standard errors in parentheses*.p < .10. **p < .05. ***p < .01.					

ومع ذلك فهي ليست بالضرورة أكثر المقاييس تقليديةً أو شمولاً لهذين البعدين؛ ولمعالجة هذا الأمر ولاختبار متانة النتائج قمت بتكرار التحليل في الجدول رقم (٢) مع المقاييس الأخرى المتاحة للقيود الحكومية الداخلية (ينظر الجدول رقم S1 من الملحق الإلكتروني).

الجدول رقم 3: يوضح تأثيرات المساءلة الحكومية على خطر تجدد الحرب	
القيم هي نسب المخاطر (Z scores) المستمدة من الجدول 2 نماذج الانحدار	
أنموذج رقم 1	
الاستبدادية	.93(-.37)
الديمقراطية	.99(-.06)
الأنموذج رقم 2	
المشاركة العامة	.01(-1.92)*
أنموذج رقم 3	
سيادة القانون (دستور مكتوب)	.11(2.04)**
أنموذج رقم 4	
حرية الصحافة	1.02(-1.12)
أنموذج رقم5	
سيادة القانون / الحقوق السياسية	.09(-1.99)**
*p < .10. **p < .05. ***p < .01.	

ومن خلال أغلب المقاييس تقريباً، فإن المساءلة السياسية ترتبط بتجدد الحرب الأهلية، وحينما قمت باستبداله بمقياس الحرية السياسية الأوسع –الذي وضعته مؤسسة فريدوم هاوس (٢٠٠٩)– أظهر علاقة مهمة وقوية مع تجدد الحرب الأهلية. وفي اختبارات بديلة فإن عدداً من مقاييس الحكم –تلك التي صممت لقياس قدرة المواطنين على المنافسة علناً على المناصب التنفيذية– تميل إلى أن تكون أكثر ارتباطاً بنتائج الحرب الأهلية، وبالمثل أيضاً يوجد لدى شيبوب وغاندي وفري لاند (٢٠١٠) عدة متغيرات تقيس ما إذا كانت السلطة التنفيذية أو التشريعية مغلقة أمام المنافسة العامة، وهي ترتبط ارتباطاً مهماً بالنتائج المتصلة بتكرار الحرب الأهلية حينما يتم استبدالها في النماذج، ويشير هذا النمط إلى أن القدرة على المنافسة ضد النخب الموجودة في السلطة وتنحيتها سياسياً قد يكون عاملاً حاسماً في ضمان استمرارية السلام[٣٨]، وأخيراً كان قياس الصوت والمساءلة الذي أصدره البنك الدولي (٢٠١٢) –كجزء من سلسلته للمؤشر العالمي للحوكمة (WGI) –يرتبط ارتباطاً ضعيفاً بتكرار الحرب الأهلية، وفي جميع الحالات كان من المرجح أن يستمر السلام أكثر إذا تسنى للناخبين القدرة على مساءلة السلطة التنفيذية وتقييد أعمال النخبة.

وبالمثل أيضاً تؤكد الاختبارات البديلة الدور الذي يؤديه سيادة القانون في تشكيل مسار السلام، فكل من المقاييس المتاحة البديلة لسيادة القانون ترتبط ارتباطاً كبيراً وجوهرياً بتكرار الحرب الأهلية، ويرتبط مقياس الحريات المدنية الواسع الذي أصدرته مؤسسة فريدوم هاوس (٢٠٠٩) ارتباطاً وثيقاً بتجدد الحرب الأهلية حين الاستعاضة عنها في الجدول رقم (٢). وإن مقياس سيادة القانون من المؤشر العالمي للحوكمة (WGI) والبنك الدولي (٢٠١٢) له علاقة قوية بتجدد الحرب. وفي كل حالة يرتبط الالتزام لسيادة القانون مع احتمالية أقل لتجدد الحرب الأهلية[٣٩]. وحقيقة أن مجموعة واسعة من مؤشرات الحكم والمساءلة هي كلها مهمة على الرغم من اختلافها الكبير من حيث مصدرها وترميزها الذاتي أو الموضوعي، وتختلف أيضاً من حيث السنوات والبلدان التي ترمز إليها؛ الأمر الذي يعزز ثقتنا في الدور الذي تؤديه الخصائص السياسية التي تحد من سلطة السلطة

٣٨– على وجه التحديد أن كل من المتغيرات xropenpolity, xrcompolity, and xconstpolity ترتبط ارتباطاً كبيراً بتكرار الحرب الأهلية، وهي تقيس ما إذا كانت هناك منافسة مفتوحة على السلطة التنفيذية أم لا، ومدى شدة المنافسة والقيود على السلطة التنفيذية.

٣٩– كشفت جولة أخرى من الاختبارات البديلة أن الانتهاكات المباشرة لسيادة القانون ترتبط ارتباطاً كبيراً أيضاً بتكرار الحرب، وهناك مجموعة مختلفة من المتغيرات تقيس التجاوزات على سيادة القانون، وترتبط كلها ارتباطاً وثيقاً بالعودة للحرب. وتشير التقديرات إلى أن عمليات القتل خارج نطاق القضاء، وتقديرات عدد السجناء السياسيين، وقياس مستوى التعذيب السياسي (Cingranelli and Richards ٢٠١٣)، ومقياسين لمدى الإرهاب السياسي استناداً إلى تقارير منظمة العفو الدولية ووزارة الخارجية الأمريكية (مقياس الإرهاب السياسي لعام ٢٠١٣) كلها تعمل بنحوٍ مماثل حين استبدالها بسيادة القانون بالتحليل.

التنفيذية؛ وبالتالي من الصعب تصور تكرار الحرب الأهلية في (إقليم آتشية أو في تيمور الشرقية) الآن بعد أن أصبحت إندونيسيا بلداً ديمقراطياً إلى حد كبير؛ مما أدى إلى تحسين تدابير الحكم منذ العام ١٩٩٩. ومن الواضح أيضاً السبب الكامن وراء استمرار تكرار التحديات التي تواجه الدولة في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وميانمار.

غير أن أحد المخاوف يكمن في صعوبة تحديد أي السمات السياسية هي أكثر تأثيراً؛ نظراً لأن المقاييس لمختلف القيود على الحكومة تأتي من مجموعات البيانات المختلفة؛ ونظراً لأن كل مجموعة من مجموعات البيانات المختلفة تنطوي على بيانات ناقصة مهمة لا تتداخل، طالما لا يمكن إدراج بعدين بسهولة في الأنموذج نفسه. وفضلاً عن ذلك فعلى الرغم من وجود اختلافات نظرية واضحة بين بعدين قويين من القيود الداخلية، إلا أنه تجريبياً تكون القصة أكثر تفاوتاً. إن اثنين من المقاييس المهمة في الجدول رقم (٢) (المشاركة العامة، والدستور المكتوب) مرتبطان فقط بالحد الأدنى مع التدابير الشاملة للديمقراطية، ويمكن عدها متميزة عن نتيجة الديمقراطية العامة[٤٠]. غير أن المقياسين المختلفين للقيود هما على الأقل مرتبطان ببعضهما الآخر (35. ¼ r)؛ فالحكومات التي تخضع لنوع واحد من القيود تميل إلى أن تخضع لأنواع أخرى من القيود؛ وهكذا على الرغم من وجود أدلة على أن القيود المفروضة على الحكومة ترتبط بتقليل تكرار الحروب الأهلية، إلا أن خضوعها للقيود الأكثر فاعلية هو مسعى أكثر صعوبة.

مع ذلك فإن الهدف هو أقل من تحديد أي القيود أكثر أهمية من التركيز على أهمية القيود الداخلية ككل، وهذا في حد ذاته يعدُّ اسهاماً؛ نظراً لأن المساءلة السياسية غائبة إلى حد كبير عن البحوث المتعلقة بالحروب الأهلية حتى الآن، ومع أخذ ذلك بالحسبان، قمت بعرض أحد الاختبارات الأكثر عمومية للقيود السياسية في الجدول رقم (٢). ويعمل العمود الأخير من الجدول على تقييم أهمية مؤشر الحرية الصادر عن مؤشر الحرية والسياسة الصادر عن فريدوم هاوس (٢٠٠٩). إن مؤشر السياسة والحرية يجمع بين الفئات الفرعية لمؤسسة فريدوم هاوس –الحقوق السياسية والحريات المدنية– بمقياس واحد مركب يمكن تفسيره على أنه مؤشر تقريبي للدرجة التي تكون فيها الحكومة مقيدة بقوانينها وشعبها، ويظهر العمود الأخير في الجدول رقم (٢)، أن خطر تكرار الحرب أعلى بكثير في البلدان ذات القيود السياسية والقانونية المحدودة مقارنة بالبلدان التي تكون فيها الحكومة مقيدة بنحوٍ كبير من قبل الرأي العام والمحاكم[٤١]، والمخاطر كما يوضحها الجدول رقم (٣)

٤٠– إن الارتباط بين المشاركة السياسية وسيادة القانون وتدابير الديمقراطية الشاملة هي أقل من ١٥.

٤١– يتعلق أحد الشواغل الأخرى المشروعة بتجانس القيود التنفيذية، ومن الممكن أن تقوم النخب السياسية بإزالة القيود المختلفة

هي في الواقع أعلى بعشر مرات حينما لا تكون الحكومات خاضعة للمساءلة.

وهناك طريقة أخرى لتقييم دور الحوكمة والقيود المؤسساتية تتمثل بالنظر إلى التغيير في الحكومة عبر الزمن، فالبلدان القادرة على الخروج من دورة الحرب المتكررة ينبغي أن تفعل ذلك على الأقل جزئياً لأن الحكم قد تحسَّن بمرور الوقت، فيما ينبغي على البلدان التي تنزلق من جديد صوب الحرب أن تفعل ذلك جزئياً؛ لأن الحكومة أصبحت أقل انفتاحاً وأقل مصداقية.

وعلى الرغم من أنه من الصعب إجراء تقييم دقيق لتغيُّرات الحكم عبر الزمن، إلا أن النظر إلى التغيير المؤسسي بين أول سنة سلام مقاسة وآخر سنة سلام مقاسة من موجة السلام يفصح عن نمط واضح، ويفصح مؤشر الحرية والسياسية الصادر عن مؤسسة فريدوم هاوس (٢٠٠٩) عن أن من بين تلك الصراعات التي لم تتكرر، كان معظمها يميل إلى أن تحصل في البلدان التي تحسن فيها الحكم بمرور الوقت، وأن نسبة ٦٠,٧ ٪ من موجات السلام التي لم تنته بتجدد الحرب قد تحسن الحكم فيها. وعلى النقيض من ذلك فإن البلدان التي انزلقت إلى الحرب هي عموماً في البلدان التي ساء الحكم فيها أو كان في حالة جمود.

الجدول ٤: المساءلة الحكومية ومدة السلام، أنموذج كوكس للمخاطر النسبية – نماذج مصغرة

	مستوى الديمقراطية	المساءلة السياسية	القيود القانونية	شفافية المعلومات	مؤشر مؤسسة فريدوم هاوس
المساءلة السياسية					
الاستبدادية	.03 (.17)	—	—	—	—

عن سلطتها كاستجابة للنزاع الأهلي. وإذا كان هذا صحيحاً، فإن توقع تجدد الحرب سيدفع بقادة الحكومة للتملص من قيود المساءلة التي تخضع لها والحد من المشاركة الشعبية بدلاً من العكس، وتم تبني خطوتين في إطار التصميم الحالي للبحوث لمعالجة هذا المخاوف جزئياً على الأقل. وقد كانت جميع تدابير الحكم الواردة في الجدول رقم (٢) قد تأخرت بطرق مختلفة، وإن مقدار التأخر عن تدابير الحوكمة في الجدول رقم (٢) هو سنة واحدة، لكن الاختبارات التي تتعلق بالحقب الزمنية الطويلة لا تنطوي على أي تغيير كبير في النمط الأساسي للنتائج؛ ويأتي ذلك كمحاولة ضمان أن المدد الزمنية وليست مجرد مدد من العنف منخفض المستوى الذي تكون فيه الحرب بدأت الآن، وقمت بتعريف السلام بعتبة منخفضة للغاية من العنف، فالصراعات التي ينخفض فيها عدد الضحايا عن ٢٥ قتيلاً تسجل –يتم ترميزها– على أنها سلمية، وأخيراً فإن وجود مجموعة متنوعة من تدابير الحوكمة مرتبط بتكرار الحرب الأهلية يساعد على الحد من المخاوف بشأن التجانس. والتجانس هو أكثر إثارة للقلق بالنسبة لمقاييس الإجراءات الحكومية مثل فريدوم هاوس (٢٠٠٩)، الذي يقيس الحريات المدنية لأنها تشمل الحريات الفردية التي يمكن للحكومات أن تتلاعب بها لمحاولة الحد من مخاطر التمرد، ولكن التجانس أقل احتمالاً في حالة التدابير الحكومية الأكثر عمومية مثل المشاركة السياسية أو تدابير أكثر استقراراً مثل وجود دستور مكتوب.

الديمقراطية	.05 (.15)	—	—	—	—
المشاركة العامة	—	-.03 (.01)*	—	—	—
سيادة القانون (دستور مكتوب)	—	—	1.23 -**(.58)	—	—
صحافة حرة	—	—	—	-.00 (.01)	
سيادة القانون + الحقوق السياسية	—	—	—	—	2.34 -**(.94)
Log likelihood	-76.56	-40.07	-66.92	-42.34	-67.05
N	1,002	743	936	738	998

Note: Values are coefficients and standard errors in parentheses.*p < .10. **p < .05. ***p < .01.

وإن نسبة ٧٤,٦ ٪ من موجات السلام التي انتهت بالصراع كان فيها الحكم قد تراجع أو لم يتحسن٤٢، ويبدو أن محاولات الحكومة لتحسين الحكم وتأسيس قيود مؤسساتية أكبر هي خطوة مهمة في إنهاء دورة الحرب تكرار الحرب الأهلية.

عمليات الرقابة الشديدة: لإجراء مزيد من الاختبارات على رصانة هذه النتائج، قمت بإجراء سلسلة من التحليلات الإضافية على مجموعات مختلفة مع تعريف مختلف للسلام ولتجدد الحرب؛ ونظراً للمخاوف المحتملة بشأن الازدواج الخطي وغيرها من المشكلات قمت بتكرار التحليل في الجدول رقم (٢) باستخدام عدد من نماذج الانحدار المزدوجة التي تتضمت مقاييس الحوكمة الرئيسية فقط، إن تدابير الحكم التي كانت مهمة في النماذج المتعدد المتغيرات ظلت مهمة في هذه الاختبارات الثنائية المتغيرات (الجدول رقم ٤). وللمساعدة في معالجة القضايا المتعلقة بتحيُّز المتغيُّر المحذوف، قمت بتيسير نماذج الانحدار المتعرجة باستخدام التأثيرات الثابتة للبلد، ولم تغير النتائج القصة الرئيسة للحوكمة (الجدول رقم ٥). وفي المجموعة الثانية من الاختبارات (الواردة في الجدول رقم ٦)، قمت بتغيير تعريف الحرب الأهلية؛ ونظراً للتحليل الوارد في الجدولين (١ و٢)

٤٢- إن التغيير في مؤشر السياسة والحرية حينما يضاف إلى أي من النماذج الواردة في الجدول رقم ٢ يكون له أثر كبير على احتمالية العودة إلى الحرب، وحتى بعد السيطرة على التغيير المؤسسي بقيت المستويات المطلقة من المساءلة السياسية كبيرة أيضاً.

يستند إلى (٢١) حالة فقط من حالات تكرار الحروب الأهلية، فقد كان هناك بعض القلق من أن النتائج قد تكون ذات طابع خاص (غير اعتيادي)، ومن أجل اختبار هذه الاحتمالية، تحولت إلى تعريف أكثر تساهلاً للسلام لسنتين متتاليتين باعتماد حالات وفاة جراء المعارك أقل من ١٠٠٠، وقمت بإعادة التحليل. وتشير النتائج الظاهرة في الجدول رقم ٦ إلى أنه حتى مع وجود عدد أكبر من حالات تكرار الحروب الاهلية فإن النتائج متطابقة تقريباً[٤٣]، وإن البلدان التي تعاني من قيود سياسية وقانونية قليلة تكون معرضة إلى احتمالية الانزلاق إلى الحرب أكثر بخمسة أضعاف مقارنة بالبلدان التي تتمتع بحقوق سياسية كاملة وسيادة القانون.

الجدول ٥: المساءلة الحكومية وتجدد الحرب –نماذج مصغرة– الآثار الثابتة العشوائية للنماذج الخطية

	مستوى الديمقراطية	المساءلة السياسية	القيود القانونية	شفافية المعلومات	مؤشر فريدوم هاوس
المساءلة الحكومية					
الاستبدادية	-.0056 (.0043)	—	—	—	—
الديمقراطية	-.0057 (.0040)	—	—	—	—
المشاركة العامة	—	-.0013 (.0003)***	—	—	—
سيادة القانون (دستور مكتوب)	—	—	.136 (.031)***	—	—
صحافة حرة	—	—	—	.0007 (.0005)	—
سيادة القانون + الحقوق السياسية	—	—	—	—	.041 (.029)-
N	1,075	744	975	764	1,146

Note: Values are coefficients and standard errors in parentheses.*p < .10. **p < .05. ***p < .01.

٤٣– الفرق الرئيس في الجدول رقم ٣ هو أن كلًا من التدخل الخارجي وخصائص الصراع السابق ليسا ذوا أهمية، في حين تظهر الجداول السابقة بعض علامات الارتباط.

الجدول رقم ٦: المساءلة الحكومية ومدة السلام، التعريف البديل لأنموذج كوكس للمخاطر النسبية	
معامل (الخطأ المعياري)	
المساءلة الحكومية	
سيادة القانون والحقوق السياسية	1.79-**(.91)
المظالم	
الانقسام الإثني	.85(1.11)
الانقسام الديني	1.46(1.16)
الناتج المحلي الإجمالي	-.17(.24)
الفرص	
حجم السكان	.04(.22)
التضاريس الجبلسة	-.03(.19)
عدم الاستقرار السياسي	-.02(.48)
الأراضي المترامية	.78(.58)
المساومات	
شدة وطأة الحرب السابقة	.06(.16)
الصراع الإقليمي	-.39(.44)
النصر الحاسم	-.34(.53)
اتفاقيات السلام الشاملة	-.30(.66)
قوات حفظ السلام في البلد	-.05(.80)
لوغاريتم الاحتمال	-122.8
N	1,226

Note: GDP ¼ gross domestic product. SE ¼ standard error
*p < .10. **p < .05. ***p < .01.

الجدول رقم ٧: المساءلة الحكومية وتكرار الحرب الأهلية، وتم تعريف الحرب على أنها التي تخلف أكثر من ٢٥ قتيلاً سنوياً	
معامل (الخطأ المعياري)	
المساءلة الحكومية	
سيادة القانون والحقوق السياسية	1.13-(.48)**
المظالم	
الانقسام الإثني	.34(.50)
التشظي الأيديولوجي	.21(.65)
الناتج المحلي الإجمالي	-.23(.18)
الفرص	
حجم السكان	.09(.01)
التضاريس الجبلية	.01(.10)
الأراضي الكبيرة المترامية	.54(.29)*
المساومة	
شدة وطأة الحرب السابقة	-.01(.01)
الصراع الإقليمي	-.29(.18)
النصر الحاسم	-.61(.33)*
اتفاقيات السلام الشاملة	-.10(.46)
قوات حفظ السلام في البلد	-28(.37)
سنوات السلام	-.06(.02)**
Constant 2	-2.44(2.54)

.08	Pseudo R
1,814	N
Note: GDP ¼ gross domestic product. SE ¼ standard rror *p < .10. **p < .05. ***p < .01.	

إن اختبار الرصانة الأصعب هو استخدام تعريف مختلف تماماً لما يمثله النزاع؛ وللقيام بذلك قمت بأخذ البيانات مباشرة من تحليل كريوتز (٢٠١٠) للنزاعات الداخلية (داخل الدولة)؛ وفي هذا التحليل تم إعادة تعريف الحرب الأهلية على أنها النزاع الذي يؤدي إلى وفاة (٢٥) قتيلاً جراء المعارك في السنة التقويمية، وتستمر حلقة النزاع ما دامت وفيات المعركة السنوية تتجاوز (٢٥) قتيلاً، ويبدأ السلام في السنة الأولى التي يوجد فيها أقل من (٢٥) حالة وفاة مرتبطة بالمعارك.

إن تعريف الحرب الأهلية يتغيّر جذرياً بتغيُّر حقب السلام؛ الأمر الذي يتطلب بدوره إعادة تعريفات متعددة لخصائص الصراع السابق، والجماعات المنخرطة فيه، والأوجه المختلفة للأنموذج التجريبي، وهكذا في الجدول رقم (٧) قمت باستخدام ترميز كريوتس ٢٠١٠ للبيانات عن الحرب السابقة بما في ذلك أهدافها، وشدتها، ومدتها، ومآلاتها؛ ولذلك فإن التحليل الوارد في الجدول رقم (٧) يمثل مجموعة مختلفة من الحالات والمقاييس والمنهجية أيضاً[٤٤]. والثابت الوحيد يتمثل في إدراج مؤشر الحقوق السياسية والحريات الصادر عن مؤسسة فريدوم هاوس (٢٠٠٩)، وبقيت النتائج متسقة، وكل شيء متساوٍ، فالبلدان ذات الحقوق السياسية المحدودة هي أكثر عرضة للانزلاق للحرب الأهلية بمرتين مقارنة في البلدان ذات الحقوق السياسية الواسعة.

وكما كان الحال من قبل فإن الأوجه الأخرى من المساومة تبدو لتكون ذات صلة بتكرار الحرب الأهلية، فالنزاعات التي تنتهي بنصر حاسم تكون أقل عرضة للظهور من جديد، مقارنة بتلك التي تنتهي بتسوية تفاوضية، وهذا يعكس النتائج التي توصل إليها ليكليدر (١٩٩٥) وتوفت (٢٠١٠)؛ ولكن بالنظر لعدم ثباتها في النماذج المختلفة المستخدمة في تحديد السلام وتكرار الحرب الأهلية، فيتعيّن على القراء أن لا يعولوا كثيراً على هذه النتيجة[٤٥].

٤٤- تماشياً مع كريوتس (٢٠١٠) وموجات السلام الأقصر والأكثر عدداً التي ينطوي عليها هذا التحليل، يستخدم التحليل انحداراً لوجستياً يسيراً مع متغير كريوتز الوهمي من أجل التكرار ومدة السلام كمتغير مستقل.

٤٥- تجدر الإشارة إلى أن إدراج الآثار الثابتة للبلدان أو التي تجميعها في كل صراع لا يغيّر كثيراً من النتائج الموضوعية الأساسية.

وقد قمت بإجراء مجموعة إضافية من الاختبارات التجريبية لكل من تلك الإصدارات المختلفة من مجموعة البيانات؛ فلمعالجة المخاوف بشأن العدد الكبير والطبيعة غير العشوائية المحتملة للملاحظات المفقودة استخدمت سلسلة تحليل التبعية المتعدد من أجل معالجة البيانات المفقودة. وقمت باختبار مجموعة من النماذج المختلفة التي أدت إلى استنتاجات جميعها متطابقة تقريباً[٤٦]. وفي ضوء عدم التجانس المحتمل غير المرصود عبر البلدان أو عبر الصراعات، قمت باختبار سلسلة من نماذج الضعف المشتركة، وتشير نتائج هذه النماذج إلى أن عوامل الخطر غير المقاسة ليست ذات مشكلة داخل مجموعة البيانات، وهي أيضاً تعكس النتائج الأصلية؛ أي: إن الحوكمة تتنبأ بقوة بنتائج تكرار الحرب الأهلية؛ وكل تلك الاختبارات الإضافية ورادة في الملحق الإلكتروني[٤٧] (ينظر الجدولان ٥-٦).

استنتاجات

ما الذي يميّز الحرب الأهلية التي تكرر عن تلك التي لا تتكرر؟ فالحرب التي تتكرر هي أكثر عرضة لأن تحصل في الأوضاع التي ينتابها ضعف مؤسساتي؛ إذ إن النزاعات التي تحدث في البلدان التي تتمتع ببيئات سياسية أكثر انفتاحاً وتنطوي على مزيدٍ من القيود على المسؤولين التنفيذيين، وتكون أقل عرضة لتكرار العنف؛ وهذا يساعد على تفسير سبب تكرار الحروب الأهلية التي هي في الغالب في الشرق الأوسط وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهما أكثر المناطق التي تشهد ضعفاً مؤسساتياً في العالم، وليست الديمقراطية أو الفقر السبب وراء ذلك، بل آليات المساءلة المحدودة جداً التي تجعل من المرجح أن تشهد البلدان حروباً متكررة.

ويؤثر التركيز على الحوكمة تأثيراً أساسياً على الوصفات السياسية التي تتبعها، فقد استثمرت منظمات مثل البنك الدولي (٢٠١٢) وبكثافة في التنمية الاقتصادية حتى الآن، إذ ترى أن هذا أفضل سبيل للحد من تكرار الحرب الأهلية؛ فكان يُعتقد أن زيادة متوسط دخل السكان وزيادة النمو الاقتصادي سيؤديان إلى انخفاض مستوى العنف؛ وما يزال من المرجح أن تكون هذه الإصلاحات ضرورية لمنع الحرب الأهلية في المقام الأول، ولكن حين التركيز على العديد من

٤٦- ولم ينتج عن البيانات المستقاة سوى اختلاف يسير واحد مع التحليل الوراد في كل من الجداول من رقم ١ إلى الجدول رقم ٣، وقدم تحليل البيانات المعطاة بعض الدعم، وإن كان ما يزال غير متسقاً، بأن السلام قد يستمر مدة أطول بعد التوصل إلى اتفاق شامل، وكذلك في حالات النزاع الإقليمي (see Tables S٢.S-٤.S of the Online Appendix).

٤٧- تخضع البيانات للرقابة الجيدة، ولكن لا يوجد هناك سبب نظري واضح يدعو للاعتقاد بأن الرقابة هي كل شيء ما عدا كونها عشوائية، ولكن مع أنموذج كوكس للمخاطر النسبية يجب أن تكون النتائج متسقة، ومع ذلك فإن أي محاولة للحد من المخاوف بشأن الرقابة، لم ينتج عن هذه الحركة أي تغيرات ملحوظة بشأن التقديرات.

آليات المساءلة القانونية والسياسية، فإن هذا البحث يؤدي إلى ''إصلاح'' تكميلي وربما أكثر أهمية للبلدان التي ترزح فعلاً تحت وطأة تكرار الحرب الأهلية، وإذا أراد المجتمع الدولي إنهاء موجات العنف التي تبدو لا نهاية لها في بلدان مثل: الصومال، و أوغندة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ فسيتعين عليه تقييد السلطة التنفيذية وإنشاء حكومات مسؤولة أمام سكانها أكثر من زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

إن وضع قيود مؤسساتية أكبر هي مهمة ليست بالسهلة، وهناك عوائق واضحة تقف أمام هذا النوع من الوصفات السياسية، فمن غير المرجح أن يتخلى القادة غير الخاضعين للقيود عن السلطة بسهولة، لكن القادة الذين يواجهون جماعات متمردة صارمة ومتشددة –وهي جماعات لا يستطيعون هزيمتها بنحوٍ فعال– قد يكونون بالضبط أولئك القادة الذين لديهم حوافز للقيام بذلك. وإذا كان بوسع المجتمع الدولي أن يثبت لهؤلاء القادة أنه من خلال هذه القيود يمكن أن يتجنبوا تكرار الحرب فحينها سيكون بالإمكان إقناع بعضهم بالإصلاح؛ وفضلاً عن ذلك وعلى الرغم من الطابع الصعب لهذه المهمة، أن البيانات تشير إلى أن تغيرات مؤسساتية قد حصلت بالفعل، فالعديد من الحكومات تفتح أبوابها؛ وحينما يحدث ذلك تتضاءل احتمالات العودة إلى الحرب الأهلية إلى حد كبير، ولكن قبل أن يتحرك المجتمع الدولي إلى الأمام لا بَّد من الإجابة عن أسئلة حاسمة بهذا الصدد؛ فمن الواضح أن موضوع الحوكمة هو أمر مهم، إلا أن الغامض بالموضوع هو ما هي أوجه الحكم الرشيد الأكثر أهمية في تثبيط تكرار الحرب الأهلية. ومن غير الواضح أيضاً بيان الآلية الدقيقة التي يمكن من خلالها أن تؤثر الحوكمة على النتائج. فجميع تدابير الحوكمة التي تم تسليط الضوء عليها هنا تجعل من السهل على المواطنين ممارسة الرقابة على السلوك السيّئ لقادتهم، وأنها تجعل من الأسهل على النخب الحالية بأن تلتزم بنحوٍ حقيقي بتنفيذ الإصلاحات الموعودة بمرور الوقت. ولكن من المرجح أن تفضي إلى عدد أقل من المظالم، وفرص أقل لتجنيد المقاتلين الراغبين في القتال، ومن ثم فهناك حاجة إلى تجربة مختبرية مصممة بعناية وتجربة استقصائية في الميدان و/ أو تحليل نوعي دقيق الذي يعمل على سبر أغوار العملية السببية مع مرور الوقت عبر العديد من هذه الحالات لتحديد بالضبط كيف ولماذا تنطوي هذه القيود على أهمية؟

وعلى الرغم من هذه الأسئلة المستمرة يجب على الباحثين وصناع السياسات العامة أن يتعلموا شيئين من هذه الدراسة: الأول: إن الحروب الأهلية ما تزال تشكل مشكلة لأن عدداً صغيراً من البلدان (تشاد، وميانمار، والفلبين، والصومال، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأفغانستان) لا تستطيع أن تحل على الدوام الصراعات التي تعاني منها. ثانياً: ينبغي أن يدركوا أنه على الرغم من

أن العديد من العوامل الاقتصادية المختلفة تؤثر على بدء نشأة العنف بالأساس، إلا أن العوامل السياسية تؤثر وبشدة على إحلال السلام وتجدُّد الحرب، وإذا ما أراد المجتمع الدولي الحد من اندلا ع الحرب الأهلية في جميع أنحاء العا لم، فإنه يجب أن يعالج نقاط الضعف المؤسساتية التي تجعلها أكثر خياراً أو أكثر جاذبية وضرورية جداً للمتمردين من أجل العودة للحرب. وفي النهاية يبدو أن المشكلة المستمرة في تكرار الحرب الأهلية هي مشكلة الحكومات الضعيفة مؤسساتياً أكثر من كونها مشكلة فقر مستمر أو تنمية اقتصادية أو وجود قوات حفظ السلام على المدى القصير أو غيابها.

References

Boix, Carles, and Milan Svolik. 2013. ''The Foundations of Limited Authoritarian Government: Institutions and Power-sharing in Dictatorships.'' The Journal of Politics 75 (2): 300-16.

Buhaug, Halvard, and Scott Gates. 2002. ''The Geography of Civil War.'' Journal of Peace Research 39 (4): 417-33.

Call, Charles T. 2012. Why Peace Fails: The Causes and Prevention of Civil War Recurrence.Washington, DC: Georgetown University Press.

Cheibub, Jose´ Antonio, Jennifer Gandhi, and James Raymond Vreeland. 2010. ''Democracy and Dictatorship Revisited.'' Public Choice 143 (1-2): 67-101.

Cingranelli, David L., and David L. Richards. 2013. Accessed May, 2013. ''CIRI Human Rights Data Project.'' Human Rights Quarterly 32 (2). http://www.humanrightsdata.org/ documentation.asp. Accessed May, 2013.

Collier, Paul, and Anke Hoeffler. 2004. ''Greed and Grievance in Civil War.'' Oxford Economic Papers 56 (4): 563-95.

Collier, Paul, Anke Hoeffler, and Mans Soderbom. 2009. ''Beyond Greed and Grievance:

Feasibility and Civil War.'' Oxford Economic Papers 61 (1): 1-27.

Collier, Paul, and Nicholas Sambanis. 2002. 'Understanding Civil War: A New Agenda.''Journal of Conflict Resolution 46 (1): 3-12.

Cunningham, David. 2006. ''Veto Players and Civil War Duration.'' American Journal of Political Science 50 (4): 875-92.

DeRouen, Karl R., and Jacob Bercovitch. 2008. ''Enduring Internal Rivalries: A New Framework for the Study of Civil War.'' Journal of Peace Research 45 (1): 43-62.

DeRouen, Karl R., Jenna Lea, and Peter Wallensteen. 2009. ''The Duration of Civil War Peace Agreements.'' Conflict Management and Peace Science 26 (4): 367-87.

Doyle, Michael, and Nicholas Sambanis. 2000. ''International Peacebuilding: A Theoretical and Quantitative Analysis.'' American Political Science Review 94 (4): 779-801.

Doyle, Michael, and Nicholas Sambanis. 2006. Making War and Building Peace. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Dubey, Amitabh. 2004. Domestic Institutions and the Duration of Civil War Settlements.Unpublished paper. New York: Columbia University.

Fearon, James D. 1998. ''Bargaining, Enforcement and International Cooperation.'' International Organization 52 (2): 269-305.

Fearon, James D. 2004. ''Why Do Some Civil Wars Last So Much Longer than Others?'' Journal of Peace Research 41 (3): 275-301.

Fearon, James D. 2011. ''Governance and Civil War Onset.'' World Development Report 2011. Background Paper. Washington, DC: World Bank.

Fearon, James, and David Laitin. 2003. ''Ethnicity, Insurgency and Civil War.'' American Political Science Review 97 (1): 75-86.

Fortna, Virginia Page. 2004. Peace Time: Cease-fire Agreements and the Durability of Peace.

Princeton, NJ: Princeton University Press. Fortna, Virginia Page. 2008. Does Peacekeeping Work? Shaping Belligerents' Choices after Civil War. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Freedom House. 2009. Country Reports. New York: Freedom House. http://www.freedom house.org/report/freedom-world/freedom-world-2009.

Gates, Scott. 2002. ''Recruitment and Allegiance: The Microfoundations of Rebellion.'' Journal of Conflict Resolution 46 (1): 111-30.

Gates, Scott, Ha˚vard Hegre, Mark Jones, and Ha˚vard Strand. 2006. ''Institutional Inconsistency and Political Instability: The Duration of Polities.'' American Journal of Political Science 50 (4): 893-908.

Gilligan, M., and S. Stedman. 2003. ''Where Do the Peacekeepers Go?'' International Studies Review 5 (4): 37-54.

Gleditsch, Nils, Havard Strand, Mikael Eriksson, Margareta Sollenberg, and Peter Wallens-teen. 2002. ''Armed Conflict 1946–2001: A New Dataset.'' Journal of Peace Research 39 (5): 615-37.

Grant, Ruth W., and Robert O. Keohane. 2005. ''Accountability and Abuses of Power in World Politics.'' American Political Science Review 99:29-43.

Hartzell, Caroline, and Matthew Hoddie. 2003. ''Institutionalizing Peace: Power Sharing and Post Civil War Conflict Management.'' American Journal of Political Science 2:318-32.

Hartzell, Caroline, Matthew Hoddie, and Donald Rothchild. 2001. ''Stabilizing the Peace after Civil War: An Investigation of Some Key Variables.'' International Organization 55:183-208.

Hegre, Ha˚vard, and Nicolas Sambanis. 2006. ''Sensitivity Analysis of Empirical Results on Civil War Onset.'' Journal of Conflict Resolution 50 (4): 508-35.

Heston, Alan, Robert Summers, and Bettina Aten. 2009. Penn World Table Version 6.3. Philadelphia: Center for International Comparisons of Production, Income and Prices at the University of Pennsylvania.

Humphreys, Macartan. 2005. ''Natural Resources, Conflict, and Conflict Resolution: Uncovering the Mechanisms,'' Journal of Conflict Resolution 49 (4): 508–37.

Justino, Patricia. 2009. ''Poverty and Violent Conflict: A Micro-level Perspective on the Causes and Duration of Warfare.'' Journal of Peace Research 46 (3): 315–33.

Kaufmann, Daniel, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi. 2009. ''Governance Matters VIII: Aggregate and Individual Governance Indicators 1996–2008.'' World Bank Policy Research Working Paper 4978, World Bank, Washington, DC.

Kreutz, Joakim. 2010. ''How and When Armed Conflicts End: Introducing the UCDP Conflict Termination Dataset.'' Journal of Peace Research 47:243–50.

Lacina, Bethany, and Nils Petter Gleditsch. 2005. ''Monitoring Trends in Global Combat:A New Dataset of Battle Deaths.'' European Journal of Population 21 (2–3): 145–66.

Lacina, Bethany, Nils Petter Gleditsch, and Bruce Russett. 2006. ''The Declining Risk of Death in Battle.'' International Studies Quarterly 50 (3): 673–80.

Licklider, Roy A. 1995. ''The Consequences of Negotiated Settlement in Civil Wars, 1945–93.'' American Political Science Review 89 (3): 681–90.

Lujala, Paivi, Nils Petter Gleditsch, and Elisabeth Gilmore. 2005. ''A Diamond Curse? Civil War and a Lootable Resource.'' Journal of Conflict Resolution 49 (4): 538–62.

Marshall, Monty G., Keith Jaggers, and Ted Robert Gurr. 2011.

Accessed May, 2013. Polit-ical Regime Characteristics and Transitions, 1800-2010 (Polity IV). Center for Systemic Peace. http://www.systemicpeace.org/polity/polity4.htm.

Murshed, S. Mansoob. 2002. ''Conflict, Civil War and Underdevelopment: An Introduction.'' Journal of Peace Research 39 (4): 387-93.

Østby, Grudun. 2008. ''Polarization, Horizontal Inequalities and Violent Civil Conflict.'' Journal of Peace Research 45 (2): 143-62.

Political Terror Scale. 2013. Accessed May, 2013. http://www.politicalterrorscale.org/. Quinn, J. Michael, David Mason, and Mehmet Gurses. 2007. ''Sustaining the Peace: Determinants of Civil War Recurrence.'' International Interactions 33 (2): 167-93.

Regan, Patrick. M. 2002. ''Third Party Interventions and the Duration of Intrastate Conflicts.'' Journal of Conflict Resolution 46 (1): 55-73.

Regan, Patrick M., Richard W. Frank, and David H. Clark. 2009. ''New Datasets on Political Institutions and Elections, 1972-2005,'' Conflict Management and Peace Science 26 (3): 286-303.

Ross, Michael. 2004. ''What Do We Know about Natural Resources and Civil War?'' Journal of Peace Research 41:337-56.

Ross, Michael. 2011. The Oil Curse: How Petroleum Wealth Shapes the Development of Nations. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Salehyan, Idean. 2009. Rebels Without Borders: Transnational insurgencies in World Politics. Ithaca, NY: Cornell University Press.

Toft, Monica D. 2003. The Geography of Ethnic Violence: Identity, Interests, and the Indivisibility of Territory. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Toft, Monica D. 2010. Securing the Peace: The Durable Settlement of Civil Wars. Princeton,NJ: Princeton University Press. Vanhanen, Tatu.

2000. ‘‘A New Dataset for Measuring Democracy, 1810–1998.’’ Journal of Peace Research 37 (2): 251-65.

Walter, Barbara F. 1997. ‘‘The Critical Barrier to Civil War Settlement.’’ International Organization 51 (3): 335-364.

Walter, Barbara F. 2002. Committing to Peace: The Successful Settlement of Civil Wars.Princeton, NJ: Princeton University Press.

Walter, Barbara F. 2004. ‘‘Does Conflict Beget Conflict? Explaining Recurring Civil War.’’ Journal of Peace Research 41 (3): 371-88.

Wood, Elisabeth Jean. 2007. Forging Democracy from below: Insurgent Transitions in South Africa and El Salvador. Cambridge: Cambridge University Press.

مصدر الدراسة: مجلة حل النزاعات، العدد ٥٩ (٧)، ٢٠١٥

journals.sagepub.com/home/jcr

World Bank. 2012. Accessed May, 2013. Aid Data. World Bank. http://www.aiddata.org/ content/index/data-search.

World Bank. 2013. Accessed May, 2013. CPIA Indicators. World Bank. http://data.worldbank.org/indicator/IQ.CPA.STRC.XQ.

سيناريوهات أمام مستقبل العراق...وتحليل الرؤى القانونية والدولية والأمنية للجمهورية الإسلامية في إيران

جاويد منتظران*، سعيد قرباني**

٢٠١٧-١٢-٢٤

الملخص

تربط العراق شراكات مع الجمهورية الإسلامية في إيران أكثر من غيره من البلدان المجاورة، فلو تعرضت الجغرافية السياسية أو سلامة أراضي هذا البلد لأي مصير؛ فيمكن أن يهدد الجغرافيا السياسية والرؤى القانونية، والدولية، والأمنية للجمهورية الإسلامية في إيران؛ وبالتالي سيؤثر عليها تبعاً لذلك؛ ولهذا السبب، فإن الغرض الرئيس من هذا البحث هو شرح السيناريوهات المستقبلية للأزمة العراقية، وتحليل تأثيراتها المتبادلة على الصعيد القانوني، والدولي، والأمني للجمهورية الإسلامية في إيران. وبالنظر إلى العوامل وقوى الدفع الرئيسة وأهم أوجه حالات عدم الحسم، فإن سيناريوهات التطورات المستقبلية في العراق من وجهة نظر باحثي الدراسة هي كالآتي:

– سيناريو استعادة الأراضي العراقية المحتلة من قبل تنظيم داعش والتقسيم السلمي والعادل والديمقراطي للسلطة في العراق (العراق الديمقراطي).

– سيناريو الوحدة بين الأقليات العرقية والمذاهب في العراق، وارتفاع القوة الوطنية العراقية (العراق الموحد والقوي).

– سيناريو زيادة الخلافات بين الحكومة المركزية والسنة والأكراد، واندلا ع حرب أهلية واسعة النطاق في العراق.

– سيناريو تقسيم العراق وتجزئته ثلاثة أجزاء.

* ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة مالك الأشتر (الباحث المسؤول).
** دكتوراه في الدراسات المستقبلية والأستاذ المساعد في جامعة مالك الأشتر.

وحين دراسة آثار كل من هذه السيناريوهات على الوضع والرؤى القانونية، والدولية، والأمنية للجمهورية الإسلامية في إيران، اتضح أن سيناريو العراق الديمقراطي هو السيناريو الأكثر صواباً لإيران، وهناك اقتراحات تم عرضها في هذا الإطار.

١. المقدمة وشرح القضية

لم يكن العراق الجديد يمثل تهديداً عسكرياً للجمهورية الإسلامية، كما كان في الماضي ولكن ما يزال لديه الأرضية المحتملة التي بإمكانها نقل التوتر وانعدام الأمن إلى مجال الأمن القومي الإيراني. فقد تغيّرت المسائل الأمنية تغيُّراً جذرياً في ظل الظروف الجديدة، لكن التحديات الناجمة عن منافسة مختلف المجموعات الإثنية والسياسية داخل العراق والآثار الضارة الناجمة عن عدم الاستقرار والحرب الأهلية والتطرُّف والانقسامات العرقية والدينية وفي نهاية المطاف احتمال تفكك هذا البلد، تعدُّ ضمن التحديات الجديدة التي تدخل إلى مجال الأمن القومي الإيراني عبر الزاوية الداخلية للعراق (برزكر، ٢٠٠٩ :٦٣).

وخلال السنوات التي أعقبت استقلال العراق، فإن وجود الأقليات المستقلة كالأكراد والسنة والشيعة في المناطق الشمالية والوسطى والجنوبية من البلاد وكيفية الحفاظ على التوازن بينهم، أدّى دائماً إلى توترات على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ ونظراً لهذه الميزة، فإن القلق بشأن تقسيم العراق على مجموعات عرقية مختلفة وآثارها السلبية على الأمن القومي الإيراني، كان دائماً محور التركيز الرئيس في تحليل القضايا العراقية في مجال السياسة الخارجية الإيرانية (نعمت بور وتباك، ١٧:٢٠١٣). وعلى الرغم من بعض الآمال في أن يصبح العراق تدريجياً دولة مستقرة وقوية بعد نظام صدام، إلا أن هذا البلد واجه ساحة واسعة من التحديات والأزمات خلال السنوات التي تلت عام ٢٠٠٣، منها: الوجود الأمريكي الموسع في العراق، والتدخل السلبي والمدمر لبعض بلدان المنطقة لخلق حالة من عدم الاستقرار، وظهور الجماعات المتمردة المسلحة والإرهابية، والمشكلات السياسية والبيروقراطية الناتجة عن نظام برلماني توافقي قائم على المحاصصة العرقية، والطائفية، والتوجهات المتباينة للأكراد أمام الحكومة المركزية، وحنين بعض السنة العراقيين للعودة إلى حقبة البعث، كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى أزمات متعددة في البلاد (أسدي، ٢٠١٥).

وقد أدى ظهور تنظيم داعش ومن ثم بعض المشكلات والاحتجاجات التي قام بها الشعب والأحزاب السياسية والاستفتاء الذي أُجري من قبل الأكراد للمطالبة بالاستقلال إلى تأزم الوضع في العراق بنحوٍ أكبر مرة أخرى، وجعل مستقبل هذا البلد أكثر غموضاً؛ وبالنظر إلى أن الدراسات

المستقبلية هي فرع مستقل يدرس منهجياً السيناريوهات المستقبلية للعراق ويتطرق لتحليل الرؤى القانونية، والدولية، والأمنية للجمهورية الإسلامية في إيران، ويوفّر لنا صوراً للمستقبل حتى نتمكن من اتخاذ قرار أكثر كفاءة استناداً إلى هذه الصور في الوقت الحالي؛ لأن من المهم اكتشاف المستقبل وتشكيل مستقبل منشود. إن الدراسات المستقبلية تتحدث دائماً عن المستقبل، وهدف هذا الفرع هو اكتشاف أو إبداع، واختبار، وتقييم واقتراح مستقبل ممكن، محتمل ومفضل من أجل تشكيل مستقبل منشود؛ فالباحثون في مجال المستقبل يريدون أن يعرفوا ما المستقبل الذي يمكن أن يحدث لاحقاً (الممكن)، وما المستقبل الأكثر احتمالاً للحدوث (المحتمل)، وما المستقبل الذي ينبغي إعداده (المفضل) (حسن بختياري مقدم وآخرون، ٢٠١٣، :٩٣)؛ لذلك، طور المستقبليون طريقة تسمى «صناعة السيناريوهات» في الدراسات الاستراتيجية والسياسية (سلاتر، ٢٠٠٧، :٧١) ومن بين الأساليب المختلفة المختصة بالدراسات المستقبلية، ويعدُّ أسلوب كتابة السيناريوهات من الأساليب الأكثر عملية (حسيني وباقري تشوكامي، ٢٠١٢، :٢٧-٢٨)؛ نظراً للأحداث والتطورات التي حصلت في العراق التي هددت الجغرافية السياسية والسلامة الإقليمية للبلاد. وبما أن عواقب أي تغييرات في الجغرافية السياسية والسلامة الإقليمية للعراق، تعدُّ مهمة بالنسبة للجمهورية الإسلامية في إيران (لأنها يمكن أن تهدد بنحوٍ كبير أو تعزز الجغرافيا السياسية والرؤى القانونية، والدولية، والأمنية وتؤثر عليها في الوقت نفسه)؛ وبالتالي، فإن الغرض الرئيس من هذا البحث هو شرح السيناريوهات المستقبلية للأزمة العراقية وتقييم تأثيراتها المتبادلة وتحليلها على الصعيد القانوني، والدولي، والأمني للجمهورية الإسلامية في إيران.

٢. منهج البحث والتجميع

يتمثل منهجنا في البحث في الدراسات المستقبلية القائمة على كتابة السيناريوهات، ونقوم بوصف المستقبل المحتمل والممكن من خلال منهج كتابة السيناريوهات، وفي النهاية، نواصل الدراسة عبر المنهج الوصفي التحليلي. إن منهج تجميع الوثائق والمعلومات المعتبرة وآليته يتم من خلال المكتبات. وإن أهم الكتب المنشورة في هذا المجال، وعدد من المقالات والأطروحات، والتحليلات اليومية تعدُّ من مصادر هذه المقالة.

٣. كتابة سيناريو حول التطورات التي سيواجهها العراق

١,٣. خطوات كتابة السيناريو

لكتابة السيناريوهات عملية خاصة بها، ولها مراحل مختلفة تتم على النحو الآتي:

الخطوة رقم صفر: إنشاء التدابير اللازمة.

الخطوة الأولى: تحديد الجهات الفاعلة.

الخطوة الثانية: تحديد المكونات والعوامل المؤثرة.

الخطوة الثالثة: تحديد الدوافع.

الخطوة الرابعة: تحديد أوجه حالات عدم الحسم.

الخطوة الخامسة: رسم الرؤية العامة.

الخطوة السادسة: تحديد أوجه حالات عدم الحسم الرئيسة.

الخطوة السابعة: كتابة السيناريوهات.

ولإنشاء السيناريو يجب اتباع الأمور الآتية (خوش دهان، ٢٠٠٩، :٣٩):

١- تحديد الموضوع الرئيس للسيناريو.

٢- تحديد العوامل الرئيسة.

٣- تحديد قوى الدفع.

٤- تحديد عدم حسم العوامل الرئيسة.

٥- تحديد منطق السيناريو ومعرفته.

٦- تأليف القصص.

٧- مراجعة السيناريوهات وتحديد أولوياتها.

وعلى هذا الأساس، سنواصل مراحل كتابة السيناريوهات خطوة بخطوة؛ حتى نحصل على السيناريوهات بطريقة علمية ومنهجية.

٢,٣. الخطوة الأولى: تحديد الجهات الفاعلة المؤثرة على تطورات العراق

في هذه الخطوة يتم تحديد الجهات الفاعلة الأكثر أهمية والأكثر تأثيراً ومراجعتها من خلال طريقة العصف الذهني. ثم يتم تقسيم الجهات الفاعلة فئتين؛ هما: تحت التأثير، وخارج السيطرة (بدرام وزالي، ٢٠١٥، :٢٠). وفيما يأتي نقدم مجموعة من الجهات الفاعلة التي لها أهمية خاصة والتي هي نشطة في جميع السيناريوهات المستقبلية. والمجموعة الأولى تتألف من الجهات الفاعلة الموجودة خارج نطاق السيطرة والنفوذ، والحكومة المركزية في العراق لا تسيطر مباشرة على سلوكها أو ليس لها تأثير فعال على أعمالهم. فعلى سبيل المثال: أن الجهات الفاعلة التي لا تقع تحت سيطرة ونفوذ المشهد الداخلي العراقي، هي: أكراد العراق، وقوات البيشمركة والقوات التابعة لأسامة النجيفي، والقوى السنية أمثال حركة حراس الشام، والحشد الوطني، وبقايا حزب البعث في العراق. والجهات الفاعلة على الساحة الدولية، هي: تنظيم داعش، والولايات المتحدة. وتم تعريف المجموعة الثانية من الجهات الفاعلة في إطار التعاون بين الحكومة المركزية في العراق التي تنقسم على عدة فئات:

الفئة الأولى من الجهات الفاعلة المحلية تشتمل على الحرس الثوري، ووزارة الاستخبارات، ووزارة الخارجية، ووزارة الدفاع الإيرانية.

وتحتوي الفئة الثانية على الجهات الفاعلة العراقية، بما في ذلك الرئاسة العراقية، والجيش العراقي، وقوات الحشد الشعبي.

وتضم الفئة الثالثة الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى، بما في ذلك لبنان، وسوريا، وتركيا، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والكيان الصهيوني.

وتجدر الإشارة إلى أن الجهات الفاعلة ليس لها دور مباشر في كتابة السيناريو، غير أنه ينبغي الالتفات إلى أن الجهات الفاعلة تؤدي دوراً مهماً في مراحل كتابة السيناريوهات والخطوات القائمة على كتابة السيناريوهات، مثل تحديد الدوافع والعوامل التي تؤثر على السيناريوهات المحتملة وصياغتها؛ لذلك، يجب أن نولي اهتماماً للجهات الفاعلة التي لم يكن لها دور مباشر.

٣,٣. الخطوة الثانية: تحديد العوامل الرئيسة المؤثرة على التطورات في العراق

في خطوة تحديد المكونات والعوامل البيئية الرئيسة المؤثرة في العراق، نستخدم المنهج المزدوج

(فريق الخبراء وطريقة دلفي غير المكتملة)؛ في المرحلة الأولى: قمنا بتحديد عدد من العوامل وتصنيفها من خلال دراسة المصادر. وفي المرحلة الثانية، طلبنا من عدد من الخبراء والمختصين في مجال العلاقات الدولية والجغرافيا السياسية والأمن الوطني أن ينظروا في قائمة العوامل التي أعددناها مسبقاً، وأن يضيفوا العناصر المطلوبة أو أن يحذفوا العناصر الإضافية وغير المرتبطة. وفي المرحلة الأخرى، طلبنا من الخبراء تقييم الدرجات ومنحها لكل من هذه العوامل، استناداً إلى درجة أهميتها. وقام الخبراء بتصنيف العوامل الرئيسة كلاً على حدة. ثم بعد ذلك جمعنا القوائم ولخصناها. وعلى وفق قائمة الاستطلاع، قمنا بجمع العينات التي كانت أكثر تواتراً، وعدينا النتيجة -إذا لزم الأمر- كتصنيف نهائي في كل خطوة من عملية كتابة السيناريو. وإن العوامل التي يمكن أن تؤثر على التطورات الجيوسياسية وسلامة أراضي العراق، ترد في الجدول رقم ١.

الجدول رقم ١. العوامل المؤثرة على التطورات الجيوسياسية وسلامة أراضي العراق

هيكل التهديدات وأزمات الجغرافيا السياسية وموقعها في العراق	هيكل النظام السياسي للعراق
سياسات الحكومة المركزية في العراق	سياسة كردستان العراق
مختلف الجماعات العرقية والأديان في العراق، والتماسك والاختلافات العرقية والدينية فيما بينها	وجود القوات العسكرية التابعة للجماعات العرقية والدينية (الحشد الشعبي، والحشد الوطني، والبيشمركة)
تضارب آراء الجماعات العرقية والدينية العراقية حول السلامة الإقليمية	النزعة الانفصالية لدى كل من الجماعات العرقية والدينية العراقية وتزايد النزعة القومية العرقية في البلاد
التدخلات الأجنبية والمشاريع الانفصالية في المنطقة (مشروع الشرق الأوسط الكبير والشرق الأوسط الجديد)	الأزمة السورية
تعاون إيران عبر المهام الاستشارية ومساعدتها العسكرية للحكومة المركزية في العراق	مساعدات الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي العسكرية والمالية إلى كردستان العراق
المساعدة المالية والدعم العسكري من الدول العربية السنية وتركيا إلى الحشد الوطني	الاحتلال التركي لشمال العراق
تدخلات القوات العسكرية الدولية في العراق	الحكومة – بناء الأمة والفيدرالية في العراق
داعش والجماعات السلفية التكفيرية في العراق	بعثيو العراق

مرحلة تحديد ومعرفة العوامل الرئيسة

في هذه المرحلة، قمنا بوضع العوامل المؤثرة نفسها على التطورات الجيوسياسية وسلامة أراضي العراق التي حصلنا عليها عبر الاستطلاع والدراسة في الخطوة السابقة، بين يدي ٢٠ خبيراً من خبراء المنطقة، وحددنا العوامل الرئيسة عبر طريقة دلفي واستخدام آراء خبراء المنطقة من خلال منهج قياس درجة أهمية كل واحد منها، حيث إن معدل الآراء من بين أرقام ٠ إلى ١٠٠ كان كالآتي:

الجدول ٢. تحديد العوامل الرئيسة ومعرفتها

العوامل المؤثرة على الموقع الجيوسياسي والسلامة الإقليمية للعراق	درجة أهمية هذه العوامل (٠ إلى ١٠٠)
الهيكل والموقع الجيوسياسي للعراق	٥٢
هيكل النظام السياسي للعراق	٥٦
سياسات الحكومة المركزية في العراق	٤٨
سياسة كردستان العراق (المطالبة بالاستقلال و...)	٨٤
أوضاع داعش والجماعات السلفية التكفيرية في العراق	٧٣
بعثيو العراق	٣٢
التماسك والخلافات بين قادة مختلف المجموعات العرقية والدينية والجماعات السياسية في العراق	٦٤
أوضاع القوات العسكرية والميليشيات التابعة للجماعات العرقية والدينية (الحشد الشعبي، والحشد الوطني، والبيشمركة)	٧٢
تضارب آراء الجماعات العرقية والدينية العراقية حول الجغرافيا السياسية والسلامة الإقليمية للبلاد	٥٠

تزايد النزعة القومية العرقية والنزعة الانفصالية في البلاد	٧٨
التدخلات الأجنبية والمشاريع الانفصالية في المنطقة (مشروع الشرق الأوسط الكبير والشرق الأوسط الجديد)	٨٥
الأزمة السورية	٧٠
تعاون إيران عبر المهام الاستشارية ومساعدتها العسكرية للحكومة المركزية فى العراق	٢٦
مساعدات الولايات المتحدة وأوروبا العسكرية والمالية إلى كردستان العراق	٦٢
حالة المساعدة المالية والدعم العسكري من الدول العربية السنية وتركيا إلى الحشد الوطني	٥٩
الاحتلال التركي لشمال العراق	٧١
تدخلات القوات العسكرية الدولية في العراق	٥٧
الحكومة – بناء الأمة والفيدرالية في العراق	٥٤

٣,٤. القوى الدافعة (الاتجاهات الكلية) للتطورات في العراق

١,٣,٤.قوى الدفع

المقصود من قوى الدفع هو أي شيء يطور المشهد ويغيّر البيئة الكلية (بدرام وزالي، ٢٠١٥، :٢٦)؛ مما يمكن أن يؤثر دائماً على العوامل الرئيسة ويقوم بإنشاء التغييرات التي تحتاجها هذه العوامل، وينشئ واقعة أو حدثاً بنحوٍ أسرع من زمنه أو أبطأ من الوقت الحقيقي مع قوة وشدة متفاوتتين، يعدان قوى دافعة. ويجب أن نضع في الحسبان دائماً أن قوى الدفع تكون بمنزلة المحركات التي تقوم بتغيير العوامل الرئيسة (ستاري خاه، ٢٠١٤، :٤٧). وبما أن الفهم الصحيح للمستقبل يتطلب تحديد القوى الدافعة الرئيسة؛ لذا ينبغي النظر في أنواع مختلفة من قوى الدفع الرئيسة

(حسيني وباقري تشوكامي، ٢٠١٢، :٢٨)، فنحن بحاجة إلى البحث والدراسة لتحديد قوى الدفع وتعريفها، وفي هذا القسم –بعد الدراسة– سنذكر بعض التغييرات التي يمكن أن تجعل المشهد الجيوسياسي وسلامة أراضي العراق يواجهان تطوراً خطيراً؛ وتعد هذه التغييرات بأنها قوى الدفع.

قوى الدفع الموجودة على الساحة المحلية:

– خلق إصلاحات سياسية واقتصادية من قبل الحكومة المركزية، بحيث تقبل بها جميع الأحزاب والفئات في العراق؛ إذ يرتبط أحد الاختلافات السياسية في العراق بالقضايا السياسية والاقتصادية في البلاد، وكل من الأقليات العرقية والأديان تطلب من الحكومة المركزية أن يكون لها وجهة نظر ومصالح خاصة في المجالين السياسي والاقتصادي.

وإن البدء في إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية فعالة ومرحب بها من جانب جمهور الجماعات السياسية والعرقية والدينية، من قبل الحكومة المركزية في العراق يمكن أن يكون لصالح الدولة وتحديداً ما يخصُّ التوازن الداخلي للقوى المختلفة، وستؤثر هذه القضية أيضاً في الحفاظ على السلامة الإقليمية للعراق.

– الإعلان الرسمي عن استقلال كردستان، دون التوصل إلى اتفاق مع الحكومة المركزية: إن كردستان العراق يسعى دائماً إلى الإعلان عن استقلاله الرسمي عن الحكومة المركزية في العراق، وهذا جزء من آمال الأكراد العراقيين؛ إذا أعلن كردستان العراق استقلاله دون إذن من الحكومة المركزية في البلاد واستناداً إلى نتائج الاستفتاء، ستأخذ الأزمة الجيوسياسية والسلامة الإقليمية في هذا البلد تحولاً خطيراً.

– اشتباكات بين الحكومة المركزية العراقية وكردستان العراق وقوى المناطق السنية –الجيش والحشد الشعبي أمام الحشد الوطني والبيشمركة، وقوات البيشمركة بالمواجهة مع قوات الحشد الوطني السني–: هناك قوات عسكرية متنوعة في العراق ولديها اتجاهات عرقية ودينية، وهناك احتمال أن كلاً من هذه القوى سوف تتشابك مع بعضها بعضاً؛ من أجل بعض المصالح العرقية والدينية والإقليمية؛ ولذلك، فإن أي صراع بين القوات العراقية مع بعضها، سيعرض الجغرافيا السياسية والسلامة الإقليمية لهذا البلد لخطر أساسي.

– رغبة غالبية السنة بالحكم الذاتي وإنشاء إقليم سني: من الناحية الاقتصادية، يواجه العراقيون السنة أسوأ الظروف وأكثرها كارثة في العراق، فهم –في الأغلب– يسكنون المناطق الصحراوية، التي

تخلو إلى حدٍ كبير من الموارد الاقتصادية المهمة مثل النفط، وهذا الاعتماد الاقتصادي الخطير على بغداد، يمثل عقبة رئيسة أمام أي اتجاه نحو تفكك العراق. ومن الناحية الثقافية والاجتماعية أيضاً لا يتمتع أبناء السنة في العراق بجدية للحصول على الاستقلال؛ لأنهم يعدون أنفسهم جماعة دينية مركزية ومهيمنة في العراق منذ عقود، ولا يستطيعون أن يتخيلوا لأنفسهم هوية مستقلة منفصلة، لكن الأوضاع والاتجاهات الأمنية والسياسية للسنة العراقيين، أدّت إلى سلوكيات من قبل السنة على مدى العقد الماضي، حيث كان لها آثار سلبية للحفاظ على تماسك ووحدة البلاد.

قوى الدفع الموجودة على الساحة الإقليمية والدولية:

– معارضة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للاستراتيجيات الأمريكية السابقة في المنطقة وانسحاب القوات الأمريكية من العراق:

بخلاف السياسات والاستراتيجيات الأمريكية السابقة في المنطقة، اتخذ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب سياسة جديدة، إذ أوقف جميع السياسات والاستراتيجيات الأمريكية السابقة، ففي هذه الأثناء ربما يتم التخلي عن مشروع الشرق الأوسط الكبير وإنشاء الدويلات العرقية، ومن ناحية أخرى، يقوم بسحب القوات الأمريكية من الشرق الأوسط (غرب آسيا) بهدف خفض الإنفاق العسكري، وسيكون لهذه المسألة أثر عميق على الجغرافيا السياسية والسلامة الإقليمية لبلدان المنطقة، ولاسيما العراق الذي احتلته القوات العسكرية الأمريكية منذ سنوات.

– التدخل العسكري المباشر لإيران في العراق ومحاربة تنظيم داعش والجماعات السلفية التكفيرية:

إن التدخل العسكري المباشر لمحور المقاومة الشيعية –بما في ذلك القوات العسكرية الإيرانية والقوات التابعة لها تحت قيادة الجمهورية الإسلامية في إيران مثل حزب الله وغيره– بإمكانه أن يضع مجموعة متنوعة من الحالات المستقبلية أمام التطورات الجيوسياسية ووحدة أراضي العراق؛ فمن ناحية يمكن أن يؤدي هذا التدخل إلى استعادة العراق وزيادة قوة الحشد الشعبي في هذا البلد، ومن ناحية أخرى يؤثر سلباً على حفظ تماسك العراق ووحدته، وذلك من خلال إثارة ردود فعل الأطراف المحلية والإقليمية والدولية، وعبر الدعاية الإعلامية للدول العربية السنية في المنطقة والولايات المتحدة.

– اتفاق إيران وتركيا مع أكراد العراق: إذا كان بوسع الجمهورية الإسلامية في إيران وتركيا

-بوصفهما البلدين المجاورين والمهمين والمؤثرين من وعلى العراق- أن يعملا معاً من أجل التوصُّل إلى اتفاق مع بعض القادة والأحزاب الكردية العراقية فيمكن لهذا الأمر أن يؤدي دوراً مهمّاً في مستقبل وحدة الأراضي العراقية.

- المساعدات المالية والعسكرية من تركيا والدول العربية في المنطقة إلى القوات السنية بقيادة الأخوين النجيفي

(الحشد الوطني أو حرس نينوى): إذا استمرت الدول العربية وتركيا في تقديم مساعدات عسكرية ومالية واسعة النطاق للقوات السنية (الحشد الوطني)، فسيكون لهذه القضية تأثير كبير على مستقبل الجغرافيا السياسية والسلامة الإقليمية للعراق، بعد حل مشكلة استعادة الأراضي العراقية المحتلة من قبل داعش.

- استمرار إرسال الأسلحة والتدريب العسكري لقوات البيشمركة الكردية من قبل الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي:

في حال درّب مستشارون عسكريون وقوات من الولايات المتحدة وحلف الناتو قواتِ البيشمركة بحجة إعدادهم للتعامل مع مخاطر الإرهابيين التكفيريين، وواصلوا في هذا الإطار إرسال المساعدات المالية والعسكرية أيضاً -بما في ذلك أنواع الأسلحة والمعدات العسكرية والمدرعة- إلى كردستان العراق؛ فيمكن أن يزيد هذا الأمر من القوة العسكرية للأكراد؛ ولاستقواء الأكراد تأثير كبير على مستقبل الجغرافيا السياسية والسلامة الإقليمية للعراق.

- توسيع الأزمة السورية أم تسويتها (هزيمة أم بشار الأسد انتصاره):

إن لدى العراق إمكانية عالية جداً للتأثر المباشر من توسع انتشار العنف الطائفي في سوريا لعدة أسباب، منها محاذاته لسوريا، فضلاً عن وجود وشائج وخلافات دينية وثقافية وعرقية مع هذا البلد؛ لذا فإن توسع الأزمة السورية يمكن أن يكون له تأثيرات مهمة على السياسة الداخلية العراقية.

٥,٣. الخطوة الرابعة: حالة عدم الحسم المتأزمة في العراق

تؤدي قوى الدفع دوراً رئيساً في خطوة تحديد حالات عدم الحسم المتأزمة؛ ويمكن عدُّ تحديد حالات عدم الحسم المتأزمة بمنزلة قلب لعملية كتابة السيناريوهات (ستاري خاه، ٢٠١٤، :١١٧). إن مصمم السيناريو -ومن خلال طرح افتراضاته حول عناصر محددة نسبياً ورصد سلسلة

من العلاقات- يستطيع معرفة بعض من حالات عدم الحسم المتأزمة (درويشي سه تلاني ونعمتي، ٢٠١٦، :٤٧).

ولتحديد حالات عدم الحسم المتأزمة، يستند تصنيف قوى الدفع المحددة في الخطوة السابقة إلى هذين المعيارين:

١. درجة أهمية هذه العوامل.

٢. درجة حالة عدم التيقُّن من هذه العوامل.

استخدمنا طريقة دلفي غير المكتملة لتحديد درجة الأهمية ودرجة عدم حسم قوى الدفع، حيث قمنا من خلال تلخيص آراء عشرين من الخبراء والنخب في المنطقة باستخدام منهج القياس؛ لتحديد درجة الأهمية، ودرجة عدم الحسم لكل واحد منهم، ويرد موجز معدل الآراء في الجدول رقم ٣:

الجدول رقم ٣: تحديد حالة عدم الحسم المتأزمة في العراق

قوى الدفع المؤثرة على الموقع الجيوسياسي والسلامة الإقليمية للعراق	درجة أهمية هذه العوامل (٠ إلى ١٠٠)	درجة عدم الحسم (عدم الوضوح وعدم القدرة على التنبؤ) (٠ إلى ١٠٠)
انعدام التماسك بين القوات العسكرية العراقية والأحزاب السياسية الشيعية	٩٠	٦١
انهيار الحكومة المركزية في العراق	٨٩	٨٨
الإعلان عن الاستقلال الرسمي لكردستان دون التوصل إلى اتفاق مع الحكومة المركزية في العراق	٩٥	٩٠
المواجهة والصراع بين قادة الجماعات السياسية والعرقية والدينية في العراق	٨٨	٩٢

زيادة الترابط بين القوى السياسية والعسكرية الكردية والبيشمركة	٧١	٧٦
انهيار السلطة على المدن العراقية وفقدانها من الحكومة المركزية في هذا البلد	٥١	٦٥
التماسك والوحدة بين المجموعات السياسية والعرقية والدينية العراقية وتزايد النزعة القومية	٩١	٨٧
اشتباكات بين الحكومة المركزية العراقية وكردستان العراق وبعض القادة السنة (الجيش والحشد الشعبي مقابل الحشد الوطني وقوات البيشمركة، واشتباك البيشمركة مع قوات الحشد الوطني السني بقيادة أسامة النجيفي)	٩٢	٩٣
رغبة السنة بالحكم الذاتي وإنشاء إقليم سني	٩٣	٩١
اشمئزاز الجمهور السني العراقي من الفكرة الوهابية وجرائم الجماعات الإرهابية التكفيرية (داعش)	٦١	٦٠
التدخل العسكري المباشر لإيران في معارك استعادة سلامة أراضي العراق	٦٠	٧٢
توسع الأزمة السورية أم تسويتها (هزيمة بشار الأسد أم انتصاره)	٧٣	٨٥

استمرار إرسال الأسلحة والتدريب العسكري لقوات البيشمركة الكردية من قبل الولايات المتحدة والناتو	٩٠	٨٧
التواجد العسكري المتجدد والموسع للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في العراق	٧٣	٦١
انسحاب القوات الأمريكية من المنطقة	٤٩	٥٠
معارضة الرئيس الأمريكي ترامب للاستراتيجيات الأمريكية السابقة في المنطقة ولاسيما تجزئة دول المنطقة	٧١	٧٨
المساعدات المالية والعسكرية من تركيا والدول العربية في المنطقة للقوات السنية (الحشد الوطني)	٨٣	٦١
الوجود العسكري التركي في مجال وحدة أراضي العراق واحتلال شمال البلاد (الموصل)	٧٦	٤٣
اتفاق إيران وتركيا مع القادة الأكراد	٨١	٨٩

٦,٣. الخطوة الخامسة: حالات عدم الحسم الرئيسة في العراق

تستند هذه الخطوة إلى قوى الدفع، ويتم فيها تحديد حالات عدم الحسم. وفي الجدول رقم ٤ يتم تحديد نسبة عدم الحسم لدى العوامل الرئيسة كمياً من خلال تلخيص آراء عشرين من النخب والخبراء؛ والهدف من استكمال الجدول هو تحديد العوامل الرئيسة الثلاثة الأكثر أهمية –اعتماداً على نسبة عدم الحسم من كل عامل رئيس– لنكون قادرين على استخراج السيناريوهات على وفق هذه العوامل.

الجدول رقم ٤ تحديد نسبة عدم الحسم لدى العوامل الرئيسة

الموقع الجيوسياسي والسلامة الإقليمية للعراق		
العوامل الرئيسة	نسبة عدم الحسم (عدم القدرة على التنبؤ بها ٠ إلى ١٠٠)	التوضيحات
التدخل الأجنبي والخطط الانفصالية في المنطقة (الشرق الأوسط الكبير والشرق الأوسط الجديد)	٨١	على الرغم من التخلي عن هذه الخطة شفهياً من قبل الولايات المتحدة، لكن الأمر كان مغايراً عملياً
سياسات كردستان العراق (المطالبة بالاستقلال)	٨٦	لن يتنازل الأكراد في أي ظرف من الظروف عن حلمهم القديم، ألا وهو الاستقلال وتشكيل دولة كردية مستقلة في المنطقة.
تزايد النزعة القومية العرقية والنزعة الانفصالية في البلاد	٨٨	إنه لمن المخاطر الكبيرة على مستقبل الجغرافيا السياسية والسلامة الإقليمية للعراق أن تصبح أية واحدة من المجموعات العرقية غير مكترثة بالقضايا الوطنية وأن تعد المسائل العرقية أو الدينية ذات أهمية بالنسبة لها.
داعش والجماعات السلفية التكفيرية في العراق	٧٢	في حالة حل مشكلة داعش وطردهم من العراق، إلا أن الفكر السلفي التكفيري سيستمر في العراق، ويهدد السلامة الإقليمية للعراق.

أوضاع القوات العسكرية والميليشيات التابعة للجماعات العرقية والدينية (الحشد الشعبي، والحشد الوطني، والبيشمركة)	٨٣	إن وجود جماعات عسكرية تنسب إلى الجماعات الإثنية والأديان في العراق، وسلوكها على أساس الأيديولوجية العرقية الدينية سيكون أمراً خطيراً.
حالة الأزمة السورية	٦٦	إن أي تطور سياسي وعسكري في سوريا، سيؤثر على الجغرافيا السياسية والسلامة الإقليمية للعراق.
الاحتلال التركي لشمال العراق	٧٤	إن احتلال تركيا للموصل بمنزلة جرس إنذار خطر على الجغرافيا السياسية والسلامة الإقليمية للعراق.
التماسك والخلافات بين قادة مختلف المجموعات العرقية والدينية والجماعات السياسية في العراق	٨٩	في الوقت الحاضر، اتحد قادة الأقوام والأديان العراقية ضد تنظيم داعش. فإذا تم حل هذه المشكلة، فإن العودة إلى مبدأ الاختلافات ستشكل تهديداً لموقع العراق الجيوسياسي.
مساعدات الولايات المتحدة وأوروبا العسكرية والمالية إلى كردستان العراق	٦٤	إن استمرار المساعدات المالية والعسكرية الأوروبية والأمريكية لكردستان العراق وارتفاع قوة الأكراد، يشكلان خطراً على موقع العراق الجيوسياسي والحفاظ على سلامة أراضي هذا البلد.

٧,٣. الخطوة السادسة: سيناريوهات التطورات المستقبلية في العراق

بالنظر إلى العوامل الرئيسة الثلاثة وقوى الدفع الرئيسة وأهم أوجه حالات عدم الحسم في العراق، فإن السيناريوهات الممكنة والمحتملة للتطورات الجيوسياسية والسلامة الإقليمية لهذا البلد من وجهة نظر واضعي هذا البحث، هي كالآتي:

١. سيناريو استعادة الأراضي العراقية المحتلة من قبل داعش والتقسيم السلمي والعادل والديمقراطي للسلطة في العراق، تحت عنوان: (**عراق ديمقراطي**).

٢. سيناريو الوحدة بين القوميات والديانات العراقية وارتفاع القوة الوطنية العراقية تحت عنوان: **عراق موحد وقوي**.

٣. سيناريو تصاعد الخلاف بين الحكومة المركزية والسنة والأكراد وبداية حرب أهلية واسعة النطاق في العراق، تحت عنوان: (**عراق مبتلى بالحرب الأهلية**).

٤. سيناريو تقسيم وتجزئة العراق إلى ثلاثة أشكال: أ) تقسيم العراق إلى دولتين إحداهما عربية (شيعة وسنة بشكل عام) والثانية كردية. ب) تقسيم العراق على ثلاث دول: كردية وسنية وشيعية. ج) تقسيم كونفدرالي أو فدرالي للعراق إلى ثلاثة أجزاء: إقليم كردي، وسني، وشيعي، تحت مسمى: (**عراق مفكك**).

٤. استنتاج

– سيناريو استعادة العراق والتقسيم السلمي والعادل والديمقراطي للسلطة في البلاد وآثاره على المجال القانوني، والأمني، والدولي للجمهورية الإسلامية في إيران.

هذا السيناريو هو السيناريو الأكثر صواباً للجمهورية الإسلامية في إيران، وفي حالة حصوله على أرض الواقع، فسيتم الحفاظ على الموقع الجيوسياسي والسلامة الإقليمية للعراق. وعلى الرغم من أن هذا السيناريو كان في طور التشكيل والاكتمال قبل التطورات والأزمة العراقية إلا أنه واجه تحدياً بعد امتداد الأزمة السورية إلى العراق.

ويستلزم التقسيم الديمقراطي أن يتناسب أولاً مع عدد سكان كل مجموعة، وأن يقوم على آلية ديمقراطية ثانياً؛ وهذا الإرساء للديمقراطية المستقرة في العراق سيكون مناسباً ومرغوباً فيه للجيران

الديمقراطيين، أمثال إيران. فمن وجهة نظر مصالح الجمهورية الإسلامية لن يكون هناك خطر على إيران من تقسيم العراق إذ إن حلفاء إيران الطبيعيين (الشيعة) سيحافظون على مكانتهم المتميزة والمهمة في العراق من حيث عدد السكان من جهة، ومن جهة أخرى سيكون العراق الديمقراطي أقل خطورة على إيران؛ فالعملية الديمقراطية سوف تقلل من احتمال ظهور مغامرات أشخاص مثل صدام حسين في العراق، الذي تسبب في أكبر ضرر لإيران بعد الثورة. وفضلاً عن ذلك، لم يعد هناك أية ذريعة لوجود أو تدخل في العراق من قبل جهات تكون خارج المنطقة.

– سيناريو الوحدة والتماسك بين القوميات والديانات العراقية وارتفاع القوة الوطنية للعراق وآثاره على إيران

إن الوحدة والتماسك بين الأقوام والديانات العراقية وازدياد القوة الوطنية في العراق هو أحد السيناريوهات المحتملة في التطورات المستقبلية للعراق. وهذا السيناريو مناسب للحفاظ على الموقع الجيوسياسي والسلامة الإقليمية للعراق، فضلاً عن فشل الخطط الانفصالية للمنطقة، مثل الشرق الأوسط الكبير والجديد، ويتناسب مع المجال القانوني، والأمني، والدولي للجمهورية الإسلامية في إيران، إلا أنه لن يكون مرغوباً فيه. ولأن تقسيم العراق بأي شكل من الأشكال يعد أسوأ حالة لإيران؛ لذا فإن نشوء عراق موحد ومتماسك والحفاظ على سلامة أراضيه، سيكون ذلك في صالح السلامة الإقليمية للمنطقة وإيران. لكن تصور عراق غير منضبط، ومنخرط في الأزمات العرقية والدينية، سيوفر مجالات لنفوذ الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى، مثل إسرائيل والولايات المتحدة، في مناطق مثل كردستان العراق والمناطق السنية؛ ويؤدي ذلك إلى عدة خطوات في تشكيل الشرق الأوسط الكبير، بحيث إن أول درجة لنشوئه تتمثل في تقسيم العراق لكن الحفاظ على عراق موحد ومتماسك وقوي، مع إفشال الخطط والتدخلات الداعية لتقسيمه؛ سيزيل الآثار السلبية الناتجة عن الانقسامات الأيديولوجية والدينية والعرقية في العراق، التي تؤثر بدورها أيضاً على الأمن القومي الإيراني.

سيناريو تزايد الخلافات بين الحكومة المركزية والسنة والأكراد واندلاع الحرب الأهلية في العراق وآثارها على إيران

إن المقصود من الحرب الأهلية في الوقت الراهن، هو الصراع بين القوات الداخلية على الساحة. ولا نستبعد احتمال حدوث هذا السيناريو بين الحكومة المركزية في العراق والأقليات الكردية والسني إذا تم حل مسألة تنظيم داعش وطرده من الأراضي العراقية. لقد أثارت الحكومة

العراقية المركزية مخاوف لدى السنة في السنوات الأخيرة، حيث إن معظم أعضائها من الشيعة؛ وبالتالي، يسعى السنة في العراق لكسب مزيد من الحصص في الحكومة وهناك احتمال بأن تتم متابعة هذه المطالب بطرق غير ديمقراطية. والقضية الأخرى هي أنه من المحتمل أن يواجه الأكراد لاحقاً مشكلات كبيرة مع الحكومة المركزية والسنة، حول عدة قضايا مثل: المطالبة بالاستقلال، والإيرادات النفطية، والمناطق المتنازع عليها مثل المنطقة الغنية بالنفط في كركوك.

إن دعم حكومة كردستان العراق وتعزيزها مالياً وعسكرياً على شكل معونات تم التبرع بها لمحاربة تنظيم داعش من قبل الدول الغربية في شكل شحنات من الأسلحة الثقيلة والخفيفة، فضلاً عن التبرع بملايين الدولارات، سيعزز احتمال أن يصبح القادة الأكراد بعد تسوية أزمة داعش في العراق، أكثر توهماً حول السلطة، في المستقبل غير البعيد، ويعلنون عن تمردهم واستقلالهم عن الحكومة المركزية في العراق، وإن كردستان العراق لا يستجيب لأوامر الحكومة المركزية ورئيس وزراء العراق في الوقت الحالي، ولا ينفذ أوامر استعادة عائدات بيع النفط من إقليم كردستان للحكومة المركزية؛ لذلك، هناك احتمال من أن ينزلق العراق نحو حرب أهلية في السنوات المقبلة.

إن سيناريو الحرب الأهلية –وإن كان مؤيداً من قبل بعض جيران العراق– لم يكن في صالح أي من أهم جيران هذا البلد، بما في ذلك المجال القانوني، والدولي، والأمني للجمهورية الإسلامية في إيران، ويمكن أن يكون عاملاً في خلق عدم الاستقرار وربما تشديد الخلافات بين دول المنطقة، وأن يؤدي إلى صراعات عسكرية واسعة الانتشار في المنطقة.

سيناريو تقسيم العراق وتجزئته على ثلاثة أشكال:

١) تقسيم العراق على دولتين إحداهما عربية (شيعة وسنة عموماً)، والثانية كردية.

٢) تقسيم العراق على ثلاث دول: كردية، وسنية، وشيعية.

٣) تقسيم كونفدرالي أو فدرالي للعراق على ثلاثة أقاليم: (كردي، وسني، وشيعي).

يمثل تقسيم العراق وتجزئته –كونه بلداً إسلامياً وعربياً– ضرراً استراتيجياً للجمهورية الإسلامية في إيران من حيث الأيديولوجيا؛ إذ إن ذلك الأمر خسارة استراتيجية للجمهورية الإسلامية في إيران من وجهة النظر الجيوسياسية القانونية، والدولية، والأمنية.

٥. مقترحات لتحقيق السيناريو الأمثل (عراق ديمقراطي) بالنسبة للجمهورية الإسلامية في إيران

– ينبغي للقوى والجهات الفاعلة في العراق –التي هي تحت تأثير الجمهورية الإسلامية في إيران– أن تتجنب التهديد المباشر وغير المباشر للبلدان السنية المتدخلة في الأزمة العراقية، مثل المملكة العربية السعودية.

– يجب على هذه القوى أيضاً أن تهيّئ ظروفاً مؤاتية، حتى تكشف فيها الحكومة المركزية العراقية عن كفاءتها في عملية إعادة الإعمار، وكي يتم استبدال حكومة مركزية خدومة تضم ذوي الكفاءات وجادة في مكافحة الفساد بأجواء التمييز والفساد التي أثارت احتجاجات واسعة في البلاد، وأن يتم إظهار هذه الصورة لجماهير الشعب العراقي وجماعاته العرقية والدينية.

– يجب على القوى كذلك أن تمنع الاشتباكات بين الحشد الشعبي، والبيشمركة، وحتى الجماعة التي تسمى بالحشد الوطني أو حراس نينوى بأي طريقة ممكنة.

– ضرورة أن تعمل هذه القوى على إدارة العلاقات بين المجموعات السياسية والعسكرية التابعة لكل من القوميات والمذاهب في العراق (الشيعة والأكراد والسنة) بطريقة تقلل من أرضية اندلا ع الصراعات الطائفية والعرقية في البلاد. ويستند أفضل شكل من أشكال إدارة المجموعات إلى إدارة الجماعات العرقية والمذهبية العراقية التي يمكن تحقيقها من خلال العمل في مجال سياسة الإدارة على نحو يمنع فيه نشوء فجوات متراكمة بين الأقليات والمذاهب؛ حتى يوضع إطار لتكوين الأطر اللازمة لتحقيق الاتساق والمشاركة والتفاعل فيما بينهما، والحد من الشعور بالتمييز لدى الجماعات العرقية والدينية، وإلى جانب رفع التهميش عنهما يجب أن تتم إدارة الأجواء بطريقة تلبي مطالب المجموعات؛ ومن الضرورات الأخرى إنشاء مراكز تعمل على تقريب المذاهب والمجموعات العرقية في العراق، فضلاً عن استخدام فكر النخب العرقية والدينية في إدارة الشؤون الخاصة للمناطق الخاصة بالأقليات والمذاهب، وكذلك تنبيه الشعب العراقي والجمهور العام بخطط التدخل الأجنبي لإدامة النزاعات العرقية والدينية في العراق.

– من الضروري أن تقيم الجمهورية الإسلامية في إيران علاقاتها على أساس تعزيز العلاقات على مستوى الدول وتعزيز حكومة مستقلة تقوم على «القومية الوسطية»؛ حتى يخلق هذا الإجراء شعوراً بالثقة لدى المجموعات العرقية والدينية الأخرى التي تؤثر على الموقع الجيوسياسي والسلامة

الإقليمية للعراق؛ وبالتالي لا يكون لها دور سلبي وتدخلي في قرارات هذه المجموعات.

– ومن الضروري أن تنصح الجمهورية الإسلامية في إيران بشدة الحكومة المركزية في العراق باستخدام القوات الشعبية والمتطوعين لتطهير المناطق التي ينتشر فيها التكفيريون بنحوٍ متفرق من المناطق نفسها؛ حتى يتم منع أي إجراءات تنم عن سوء نية لتصفية حسابات عرقية أو طائفية في البلاد.

المصدر:

المجلة الفصلية لدراسات السياسة العامة الاستراتيجية، الدورة ٧، رقم ٤٢، خريف عام ٢٠١٧.

أوراق بحثية

أزمة البيت الكردستاني في شمال العراق

أحمد حسن علي *

٢٠١٧-١٠-٢٣

يعدُّ الخلاف داخل البيت الكردي في شمال العراق أعمق مما قد يتصوره بعضهم، إذ إن له أبعاداً ثقافية واجتماعية وسياسية ظهرت للعلن في منتصف القرن الماضي، وتطورت إلى تنافس شديد بين قيادتين سياسيتين تعكسان مجتمعين مختلفين ومنطقتين منفصلتين، وللأسف لم يستطع الحزبان (الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني) حلَّ المشكلات العالقة جذرياً بعد الحرب الأهلية في التسعينيات، وإنما اكتفيا بحلول غير شافية تؤدي إلى تجدد النزاع من وقتٍ لآخر.

الاختلاف الثقافي

من الناحية الاجتماعية، ينقسم شمال العراق –ذو الأغلبية الكردية– على منطقتين، منطقة بهدينان ومنطقة سوران، وتشمل بهدينان محافظة دهوك بالكامل فضلاً عن بعض البلدات الصغيرة والقرى في محافظة أربيل، فيما تضم سوران محافظة السليمانية ومعظم أربيل. والفرق الاجتماعي الأساسي بين المنطقتين هو اختلاف اللهجتين البهدينانية والسورانية بنحوٍ كبير. وإجمالا، فإن الناطقين بالسورانية في شمال العراق أكثر من البهدينانية، وتفتقر المنطقة الكردية في شمال العراق إلى لغة كردية فصحى مشتركة. ولم ينجح الزعماء الأكراد في توحيد اللهجات الكردية الرئيسية في لغة فصحى موحدة التي هي من أهم متطلبات توحيد أي أمة نحو تشكيل دولة مستقلة[١].

وبحسب تصنيف الموقع الرسمي لحكومة إقليم كردستان العراق، فإن للّغة الكردية لهجتين رئيسيتين هي (الكرمانجية) ويتحدث بها جميع الأكراد في تركيا وسوريا، والمناطق التي يسكنها البهدينان في محافظة دهوك. واللهجة الثانية (السورانية) ويتكلم بها أكراد محافظات السليمانية وكركوك ومعظم أكراد أربيل، وأكراد إيران[٢].

واللغة الكردية الحالية في الدول الأربع (العراق، وإيران، وتركيا، وسوريا) تستخدم أبجديتين

* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

مختلفتين، فاللهجة السورانية تستخدم الحروف العربية في إقليم كردستان العراق وأيضاً لدى أكراد إيران، أما أكراد تركيا وسوريا فيكتبون بالحروف اللاتينية. وفشلت الدعوات التي أطلقها المثقفون الكرد إلى توحيد الأبجديتين في نظام واحد والسعي إلى إيجاد لغة موحدة، وفي الوقت نفسه حذر هؤلاء المثقفون من نشوء صراع ثقافي اجتماعي بين السورانية والبهدينانية إذا ما فرض طرف لهجته كلغة رسمية على الآخر. ويرى أكراد تركيا «الكرمانجية» -كونهم الأغلبية الكردية- أن لهجتهم أولى أن تكون اللغة الرسمية مع استخدام الحروف اللاتينية، ومن جهة أخرى يرفض البهدينان أيضاً اعتماد لهجة السوران كلغة رسمية.

وتختلف اللهجة الكرمانجية في تركيا عن الكرمانجية في العراق، ويطلق الباحثون على الكرمانجية العراقية اسم اللهجة البهدينانية، وفي الحقيقة تختلف السورانية العراقية عن الكرمانجية التركية كثيراً مثل اختلاف الألمانية عن الإنجليزية ولاسيما فيما يتعلق بالأحرف الصوتية التي تعدُّ كالحركات الموجودة في اللغة العربية مثل الكسرة والفتحة، (واللغات الغربية مثل الإنجليزية والألمانية تستخدم في معظم مفرداتها حرفاً أو عدة أحرف صوتية لتوضيح نطق ومعنى المفردة)، إلا أنه ليس هناك اختلاف كبير في المفردات الكردية نفسها، وقد دفعت هذه الاختلافات بعض الباحثين لتسمية اللهجات الكردية باللغات؛ لأن متكلمي الكرمانجية والسورانية لا يستطيعون التفاهم وليسوا قادرين على التواصل الفعال في كل السياقات[٣].

ومع أن لوعورة الجبال وقسوة التضاريس الكردستانية ميزةً مهمةً في الاحتماء ومواجهة جيوش الدول الأربع -تركيا، وإيران، والعراق، وسوريا- إلا أنها أيضاً سببت العزلة الاجتماعية بين المجتمعات الكردية عبر التأريخ، وهناك فكرة شائعة في الثقافة الكردية تفيد بأن الجبال هي حليفة المقاتلين الأكراد، وأصبحت عبارة «الجبل هو الصديق الوحيد للكرد» متداولة بكثرة؛ لكن وعورة جبال كردستان نفسها أيضاً صارت عائقاً أمام وحدة الكرد؛ لأنها عزلت المجتمعات الكردية لقرون عن بعضها بعضاً ومنعت الاتصال فيما بينهم، وبالتالي شتت الجبال اللغة الكردية إلى لهجات تختلف بنحوٍ كبير دون وجود لغة رسمية واحدة. وبسبب انقطاع الاتصالات قديماً بين الكرد الذين يعيشون في دول مختلقة أو صعوبتها وتأثرهم بثقافات الدول القومية التي يعيشون فيها، تعمقت تدريجياً الاختلافات الثقافية واللغوية والسياسية بينهم، ولم ينجح مسعود البارزاني منذ توليه رئاسة إقليم كردستان العراق، في أن يوحد اللهجتين الكرديتين في لغة فصحى واحدة على الرغم من دعواته

المتعددة[٤].

والفرق الاجتماعي الثاني بين شرق المنطقة الكردية العراقية (السوران) وغربها (البهدينان) يعود إلى أكثر من سبعين سنة؛ فمثلا، كانت هنالك بعض المدارس الكردية، وأنشئِت منتديات ثقافية ودور سينما وحفلات موسيقية وغنائية في السليمانية معقل السوران، فيما كانت دهوك معقل البهدينان تعاني من تفشي الأميّة وشهدت الحضور الثقافي في سنوات متأخرة، وبالتالي صار الفارق الثقافي كبيراً على المستوى الشعبي بين المنطقتين.

وغلب الطابع المدني الحضري على المجتمع السوراني وصار واضحاً في مدينة السليمانية؛ مما جعل من الحركة السياسية السورانية أكثر نشاطاً وفعالية، وبالمقابل غلب الطابع القبلي المحافظ على مجتمع البهدينان وانعكس ذلك على المظاهر الثقافية والسياسية حيث لم تنشأ أية معارضة سياسية وثقافية فاعلة فيها وهو ما أدّى بالنتيجة إلى ضعف الحركة السياسية والاجتماعية في المنطقة البهدينانية.

وأصبح الواقع الثقافي في المجتمع الكردي سائداً بانطباع شعبي بأن الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود برزاني هو حزب بهديناني، وأن الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال الطالباني «سابقاً» وحركة التغيير حزبان يمثلان السوران. إن وجود فوارق ثقافية واسعة بين المنطقتين في كردستان العراق كانت سبباً رئيسياً في الصراع داخل الحركة الكردية منذ بداية ١٩٦٠، ففي مطلع الستينيات حصل تنافس شديد على زعامة الحركة القومية الكردية داخل المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني بين مصطفى البارزاني وحلفائه القبليين البهدنيانيين من جهة، والمثقفين الجامعيين والحضريين السورانيين.

وكان الطرفان المتنافسان يمثلان منطقتين رئيسيتين مختلفتين وطبقتين اجتماعيتين منفصلتين مرتبطتين ببعض المصالح القبلية والحضرية المتناقضة، ونتج الاختلاف عن تباين في وجهات النظر في كيفية إدراة الصراع السياسي والحركة المسلحة ضد الدولة العراقية ومع الدول المجاورة. أول الأمر، تمكن مصطفى البارزاني من التغلب على ممثلي السوران في مكتبه السياسي معتمداً على قوته العسكرية ونفوذه، ونجح في توحيد الكرد من مختلف المناطق بزعامته، وبقيت الحركة الكردية موحدة على الرغم من الفوارق اللغوية والثقافية حتى الانهيار المفاجئ في آذار ١٩٧٥[٥].

تأريخياً، هناك قائدان كرديان كان لهما دور كبير في قيادة الحركات المسلحة الكردية، أحدهما سوراني والآخر بهديناني: الآول هو الشيخ محمود الحفيد البرزنجي الذي قاد الحركة المسلحة في السليمانية من عام ١٩١٧ لغاية ١٩٣٠، وكان للشيخ البرزنجي مركز ديني ونفوذ واسع على اتباعه في السليمانية، وقف أول الأمر إلى جانب الدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى، ثم إلى جانب الجيش البريطاني خلال احتلال العراق ضد مصطفى كمال أتاتورك الذي طالب بضم شمال العراق إلى تركيا، وحصل على وعد من بريطانيا بتأسيس دولة كردية، ولكنه قاتل البريطانيين حينما نكثوا بالوعد، وثار ضد الحكومة العراقية رافضاً إقامة انتخابات حرة حتى عام ١٩٣٠ حين قضت الدولة العراقية على الحركة المسلحة الكردية الأولى.

والقائد الثاني هو مصطفى البارزاني الذي انتمى إلى عائلة حظيت أيضا بمركز ونفوذ ديني في منطقة بهدينان. وقد ورث البارزاني المركز الروحي المؤثر لعائلته على العشائر الكردية في بهدينان، وقاد حركة مسلحة عام ١٩٤٥ بعد نهاية الحرب العالمية الثانية معتمداً على إرث قيادته الروحية على أكراد بهدينان، ولكن الجيش العراقي تمكن من إنهائها في السنة نفسها؛ ما جعل مصطفى البارزاني يغادر شمال العراق إلى المنطقة الكردية في إيران، وأسس هناك الحزب الديمقراطي الكردي في مهاباد (شمال غرب إيران)، وغيَّر الحزب اسمه فيما بعد إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني. وصار البارزاني قائداً للجيش في جمهورية مهاباد الكردية في شمال غرب إيران عام ١٩٤٧ بدعم سوفيتي، انتهى بتدخل الجيش الإيراني والقضاء على الدولة الكردية بعد أشهر من إعلانها. ولم يرجع البارزاني إلى العراق إلا بعد الانقلاب العسكري عام ١٩٥٨ ضد الملكية وتأسيس الجمهورية العراقية. وقاد مصطفى البارزاني بدعم إيراني حركة مسلحة ضد الدولة العراقية بدأت من سنة ١٩٦١ وانتهت سنة ١٩٧٥ بعد اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران التي بموجبها تخلى شاه إيران عن دعم الحركة المسلحة الكردية، وغادر البارزاني العراق ولم يرجع بعدها حتى توفى سنة ١٩٧٩ في الولايات المتحدة[٦].

جعل الانهيار المفاجئ للحركة المسلحة الكردية في شمال العراق المعارضين من السوران داخل حزب البارزاني ينشقون ويؤسسون حزباً جديداً بقيادة جلال الطالباني ونوشيروان مصطفى، وتشكلت قاعدة الحزب الجديد من طبقة المثقفين وسكان الحضر، فيما بقي الحزب الديمقراطي الكردستاني يعتمد على الطبقة القبلية من سكان الريف في منطقة بهدينان.

وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي واجهتها الحركة الكردية في الثمانينيات، استمر

الاستقطاب السياسي والاجتماعي بين الحزبين، وتحول الزعيمان الكرديان مسعود البارزاني «نجل مصطفى البارزاني» وجلال الطالباني إلى رمزين للمجتمع الكردي، ولم يستطع القائدان أو حزباهما توحيد المجتمع الكردي المنقسم أصلاً على الرغم من السياسات القمعية التي انتهجها صدام حسين ضدهم التي بلغت ذروتها في حملات الإبادة على البلدات والقرى الكردية عام ١٩٨٨ واستخدام الأسلحة الكيميائية، ولم يتمكن الحزبان في الاستفادة من الفرصة التاريخية التي قدمتها الأمم المتحدة في إنشاء الملاذ الآمن عام ١٩٩١بحماية دولية، في أن يوحدوا الأكراد.

وتفاقم الخلاف السياسي بين الطرفين إلى مواجهات مسلحة وحرب أهلية كردية عام ١٩٩٤ التي استمرت حتى عام ١٩٩٨، وتوقفت بعد التدخل الأمريكي، وبلغ الأمر بالحزب الديمقراطي الكردستاني أن طلب الدعم من قوات صدام حسين لإقصاء الاتحاد الوطني الكردستاني المتهم بالتواطؤ مع إيران، عن العاصمة الإقليمية أربيل، ومنذ ذلك الحين نشأت في شمال العراق حكومتان، واحدة تحكم أربيل ودهوك وأخرى تحكم السليمانية؛ وأدت الحرب الأهلية بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني إلى تعميق الفجوة الاجتماعية بين منطقتي سوران وبهدينان، وارتفعت حدة النزعة المحلية المجتمعية والتحامل السلبي إزاء الآخر.

التنافس القيادي

تسبب انشقاق جلال الطالباني ومن معه من منطقة السوران عن الحزب الديمقراطي الكردستاني في عام ١٩٧٥ وتشكيله حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، إلى تقسيم الأكراد العراقيين على معسكرين رئيسيين. وفي واقع الأمر كان للسياسي الكردي إبراهيم أحمد الدور الأساس فكرياً في تشكيل الاتحاد الوطني الكردستاني، وكان إبراهيم أحمد ممثل السليمانية في الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني في جمهورية مهاباد الكردية غرب إيران، وبعد انهيار الدولة الكرية في عام ١٩٤٧ انضم أحمد إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي بزعامة مصطفى البارزاني التي شكلت حينها حديثاً. وكان إبراهيم أحمد مفكراً يسارياً بارعاً، ونجح في استقطاب الكثير من القوميين الأكراد داخل العراق[٧].

إلا أن توجهات إبراهيم أحمد اليسارية لم تلقَ قبولاً من القيادات المحافظة في الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مصطفى البارزاني، وأيضاً بين قاعدة الحزب القبلية المحافظة. وساد الاعتقاد بين الدوائر القومية أن العلاقات بين البارزاني وأحمد ليست متوافقة، ويضاف إلى ذلك أن أحمد

«السوراني» بدأ ينافس البارزاني «البهديناني» على قيادة الحركة القومية، وهو ما لم تتقبله القيادات الموالية للالبارزاني ولا قاعدته الشعبية التي كانت تنظر إلى مركز البارزاني من الناحية الروحية أولاً ثم السياسية، فيما كان أحمد يسارياً معارضاً للفكر الديني. وانضم إلى إبراهيم أحمد نخبة من السياسيين والمثقفين الكرد في مقدمتهم جلال الطالباني ونوشيروان مصطفى ومجموعة أخرى من قيادات منطقة السليمانية. ومع مرور الأيام انتشرت الأقاويل بين القاعدة الكردية أن البارزاني وأحمد يكرهان بعضهما بعضاً، وأن كل منهما يريد الحد من نفوذ الآخر داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني.

وظهر الخلاف علناً حينما وقع مصطفى البارزاني على اتفاق مع الرئيس العراقي عبد السلام عارف في عام ١٩٦٤ جرى بموجه منح الأكراد حقوق سياسية واجتماعية. لكن البارزاني الذي عقد هذا الاتفاق، عقده بصفته الشخصية بدلاً من كونه رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني؛ وهذا ما أثار غضب إبراهيم أحمد وجلال الطالباني؛ لأن الاتفاق لم يتناول مسألة الإدارة الذاتية أو الحكم الذاتي التي كانت حينها القضية الأساسية لدخول الحزب الديمقراطي الكردستاني في حرب عصابات طويلة الأمد مع الدولة العراقية.

إلا أن أحمد والطالباني رفضا هذا الاتفاق ورأيا فيه تواطؤاً من قبل البارزاني الذي رد عليهم وحشد زعماء القبائل إلى جانبه. وتبع ذلك جدال شديد وحملات غاضبة بين الطرفين، لكن أحمد والطالباني لم يتمكنا من النيل من شعبية مصطفى البارزاني. وفي المؤتمر السادس للحزب الديمقراطي الكردستاني من السنة نفسها، أمر البارزاني باعتقال ممثلين عن فصيل أحمد والطالباني، وبعد بضع أيام أرسل البارزاني قوة كبيرة لطرد أحمد والطالباني مع أربعة الآف من أتباعهم إلى المنفى في إيران، وسيطر –بلا منافسة– على قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني[٨].

وحينما انهارت الحركة المسلحة الكردية بقيادة البارزاني في عام ١٩٧٥، وأذاع بيانه الشهير طالباً من المقاتلين الكرد إلقاء السلاح وتسليم جميع الأراضي في شمال العراق إلى الدولة العراقية ومغادرة العراق لمن يرغب منهم؛ فأصيب جميع الكرد بصدمة قاسية. وفي السنة نفسها –بعد شهرين تقريباً من الانهيار– أسس جلال الطالباني الاتحاد الوطني الكردستاني في مدينة دمشق السورية، وضمَّ في تشكيله خمسة كيانات سياسية منفصلة، منها: مجموعة ماركسية، وحركة اشتراكية، ورأوا أن انهيار الحركة المسلحة الكردية كانت بسبب «تقصير القيادة الكردية ذات التوجه الإقطاعي، والقبلي، والبرجوازي، اليميني، والاستسلامي»، وحصل الاتحاد الوطني الكردستاني على دعم شعبي

من المنطقة السورانية ذات البعد الحضري ولدى الطبقة المثقفة[٩].

وشهدت الفترة ما بين ١٩٧٥ و١٩٧٧ بعض المواجهات العنيفة المسلحة بين الجانبين التي أضعفت الحركة الكردية إلى حد كبير. وتدخلت الحكومة السورية في عام ١٩٧٧ وأجرت وساطة بين الطرفين وجمعت في دمشق بين مسعود البارزاني وجلال الطالباني، وتم التوقيع على اتفاق لتسوية الخلافات. وبعد وقت قصير من التوقيع، قاد المعارضون داخل قيادات الحزبين حملة احتجاجات ضد الاتفاق، فضلاً عن عدم رضا الملا مصطفى البارزاني نفسه على الاتفاق أيضاً، الذي كان في الولايات المتحدة الأمريكية يتلقى العلاج لسرطان الرئة، ورفض الأعضاء المعارضون داخل الاتحاد الوطني الكردستاني أي شكل من أشكال التعاون مع القيادة المؤقتة لمسعود البارزاني للحزب الديمقراطي الكردستاني.

وبعد وفاة الملا مصطفى البارزاني تولى نجله مسعود قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني، وفي الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٤، صارت منطقة نفوذ البارزاني على طول الحدود الشمالية للعراق مع تركيا، في حين بسط الطالباني نفوذه حول السليمانية في الجبال التي تفصل العراق عن إيران؛ ولهذا أصبح الطالباني مهماً لإيران خلال الحرب مع العراق (١٩٨٠-١٩٨٨). وحينما بدأ الجيش الإيراني بالدخول في كردستان العراق إلى منطقة نفوذ الطالباني، وجد الأخير نفسه في مأزق وقال إنه لا يريد أي دعم من الإيرانيين، وأعرب إلى حد ما عن رغبته في دعم من حكومة صدام حسين التي كان يعدها حينها حليفه، وحذر الطالباني الإيرانيين بالبقاء خارج منطقته[١٠].

في عام ١٩٨٣ وافق الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة الطالباني على التعاون مع صدام حسين من خلال التوقيع على اتفاق الحكم الذاتي للأكراد، وفي الوقت نفسه بدأ الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني حرب عصابات ضد الجيش العراقي خلال الحرب الإيرانية العراقية؛ وصارت المنطقة الكردية في شمال العراق والمنطقة الكردية في إيران مسرحاً لحركات نشطة ضد الدولتين. ومن جانبها عرضت القيادة الإيرانية على مسعود البارزاني التعاون في إخماد الحركة المسلحة الكردية داخل إيران، ورأى مسعود البارزاني في العرض الإيراني وسيلة لاستعادة نفوذه على كردستان العراق ووافق على التعاون. وفي آذار ١٩٨٣ قامت قوة مسلحة تابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني مدعومة من قوة إيرانية بالهجوم على الحركة القومية الكردية المسلحة في الأراضي الإيرانية وقضت عليها، ثم بدأ الإيرانيون بدخول كردستان العراق باستخدام قوة البارزاني كرأس

حربة للهجوم.

وتمكّن الجيش العراقي من صد الهجوم الإيراني، إلاّ أن الإيرانيين احتفظوا ببعض الجيوب في الأراضي العراقية في حاج عمران التابعة لمحافظة السليمانية، وتوقع مسعود البارزاني أن يسلمه الإيرانيون تلك المنطقة، لكنه فوجئ بأن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق استلم تلك المنطقة. ورأى الكرد في هذه المسألة إهانةً إيرانيةً لهم فرفضوا الأمر؛ وتلك الحادثة جعلت البارزاني يراجع موقفه من الإيرانيين، وقرر عدم التعاون مجدداً مع إيران. وحينما رأت القيادة الإيرانية أن الحرب لا تسير في صالحها بعد عام ١٩٨٦ بسبب استخدام صدام حسين للأسلحة الكيميائية وحرب الصواريخ، سعت إلى تشكيل تحالف كردي ضد العراق، وقامت إيران بوساطة بين الطالباني والبارزاني وتم التوصل إلى اتفاق مصالحة الذي أصبح أول خطوة مهمة نحو إنشاء جبهة كردستان[١١].

وبدأت المحادثات بين الأحزاب الكردية في عام ١٩٨٧ حتى عام ١٩٨٨ لتتشكل الجبهة الكردية من الحزبين الكبيرين مع أحزاب صغيرة. وتم الاتفاق بين الأحزاب الكردية على ترك كل حزب يختار أجندته الخاصة في القتال وعدم توحيد القوات والموارد. وكان تشكيل الجبهة الكردية طريقة لتقريب الأحزاب ولاسيما الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، ووقفت الحملات التي بعضها ضد بعض، واستمر العمل ضمن إطار جبهة كردستان خلال الأحداث الجذرية التي اجتاحت المنطقة في السنوات اللاحقة، مثل هجوم صدام على الكويت وحرب الخليج، وانتفاضة آذار ١٩٩١، وإنشاء ملاذ آمن للأكراد في شمال العراق، وأخيراً انسحاب الحكومة العراقية من محافظات دهوك وأربيل والسليمانية.

ومع انسحاب الحكومة العراقية من المناطق الكردية، بدأت حقبة جديدة من النزاع بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، وكان لكل حزب أسلوب مختلف لمستقبل العلاقات مع الحكومة العراقية في بغداد ومع العالم الخارجي، فمن ناحية، فضل الطالباني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني تدويل القضية الكردية، لكن البارزاني والحزب الديمقراطي الكردستاني أرادا محاولة التوصل إلى تسوية نهائية مع الحكومة المركزية في بغداد.

وأدّى التوتر المتصاعد بين الطرفين في المناطق الخاضعة لسيطرة كل حزب فضلاً عن التنافس على الموارد المتاحة إلى تفاقم النزاع؛ وبغية تسوية هذه المسألة، قررت القيادة السياسية لجبهة

كردستان أن تجري انتخابات في آب ١٩٩١؛ بهدف انتخاب مجلس يتعيّن عليه أن يقرر المستقبل السياسي لشعب كردستان العراق، وفي تشرين الأول من العام نفسه، سحبت الحكومة المركزية إدارتها وقواتها المسلحة من محافظات كردستان المذكورة آنفاً بنحوٍ قطعي.

وفي ١٩ أيار ١٩٩٢، أجريت أول انتخابات في التأريخ الكردي العراقي، وشهدت الانتخابات مخالفات وتزويراً من قبل بعض المنافسين الرئيسيين؛ ونتيجة لذلك، لم توافق الأطراف المشاركة -بما في ذلك الحزبين الكبيرين على النتائج- وتم الاتفاق بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني على تقسيم مقاعد البرلمان بنسبة (٥٠-٥٠) لكل حزب[١٢].

وتشكّل أول مجلس وزراء برئاسة الاتحاد الوطني الكردستاني وبرلمان برئاسة الحزب الديمقراطي الكردستاني، ومع ذلك، صار نظام المحاصصة (٥٠-٥٠) في كل مؤسسة حكومية؛ وقد عمل هذا النظام على شل عمل الإدارات والمؤسسات الحكومية، وزرع بذور الصراع المسلح في المستقبل، ومن النقاط المهمة الأخرى هنا أن الزعيمين -البارزاني والطالباني- اللذين لم يحصلا على نسبة ٥٠٪ المطلوبة من الأصوات في الجولة الأولى من الانتخابات، ولم يدخلا جولة ثانية، لم يشاركا في العمل الحكومي. إن بقاء الزعيمين خارج المؤسسات الحكومية الكردية وإدارتها من الخارج، وسع من الفجوة بين الجانبين؛ لأن صنع القرار من خارج الإدارة ضمن التسلسل السياسي انتهت إلى إدارة محلية ضعيفة، تتكون من نصفين متنازعين محملين بالعداء المتزايد.

ووقع النزاع على مسألتين أساسيتين لم يتمكن الطرفان من حلهما، المسألة الأولى كانت في تقسيم العائدات من شاحنات تهريب النفط من العراق إلى تركيا، وقدرت قيمة هذه الإيرادات حينها بما لا يقلُّ عن ١٥٠ ألف دولار يومياً، وكان الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يسيطر على المناطق الواقعة على طول الحدود التركية يتعرض للاتهام بأنه يستولي على الأرباح وحده ويتجاهل نظام (٥٠-٥٠)؛ مما خلق مناخاً من التوتر ساد خلال فترة الإدارة المشتركة.

وكان مصدر الخلاف الرئيس الثاني بين الطرفين هو السيطرة على الرسوم الجمركية المفروضة على جميع حركة المرور عبر الحدود الشمالية مع تركيا. فقد اتهم الاتحاد الوطني الكردستاني الحزب الديمقراطي الكردستاني بعدم تقسيم عائدات الرسوم الجمركية حسب الاتفاق، وأن البارزاني أنفق على تمويل تنظيم حزبه بدلاً من تمويل الحكومة الكردية المشتركة؛ وهذا المعبر الحدودي في منطقة

البارزاني هو أكثر ربحاً بكثير من معبر منطقة الاتحاد الوطني الكردستاني مع إيران. من ناحية أخرى، اتهم الحزب الديمقراطي الكردستاني الاتحاد الوطني الكردستاني باختلاس مبالغ كبيرة من وزارة المالية الكردية المشتركة والتعاون مع حكومة صدام[١٣]؛ ونتيجة لذلك، شارك الطرفان بالتواجد في المنطقة نفسها في قواتهما العسكرية؛ مما أدّى إلى اشتباكات صغيرة بين الجانبين. ونتج عن الاشتباك المسلح بعض القتلى، ووصل التوتر بين الجانبين إلى أعلى مستوياته في أيار ١٩٩٤، حينما بدأت أول حادثة قتال في بلدة كردية وتحولت إلى حرب انتشرت بسرعة في معظم المناطق باستثناء العاصمة أربيل، وبعد فترة قصيرة من القتال، قدم البرلمان الكردي مقترحاً للسلام أدى إلى وقف إطلاق النار الذي لم يدم طويلاً؛ وقد أدّى اندلاع القتال بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في أيار ١٩٩٤ إلى تقسيم المنطقة الكردية في شمال العراق بنحوٍ فعال على منطقتين.

الحرب الأهلية الكردية ١٩٩٤–١٩٩٨

على الرغم من التطور الواعد الذي أعقب الانتفاضة الكردية عام ١٩٩١، فإن وضع المنطقة الكردية ذات الحكم الذاتي بدأ يتدهور بشدة بعد عامين تقريباً من تشكيل المؤسسات المنتخبة ديمقراطياً، وفشلت جميع الجهود التي بذلتها المعارضة العراقية والجهات الدولية في عام ١٩٩٤ لوضع حد للاقتتال الداخلي، وسادت حالة من اليأس بين الوسطاء.

بدأ الاقتتال الداخلي بين الحزبين في ظل أجواء من التوتر الشديد، والاتهامات المتبادلة، والأحقاد القديمة، والتواجد العسكري المشترك للطرفين في متخلف المناطق الكردية. واندلعت الاشتباكات في بلدة قلعة دزة في محافظة السليمانية في ١ أيار ١٩٩٤ على إثر ادعاء قائد عسكري من الحزب الديمقراطي الكردستاني ملكيته على قطعة أرض في البلدة. وحاول المسؤولون المحليون في البلدة تسوية النزاع سلمياً، لكن القائد العسكري الذي كان بصحبته نحو ٢٠ فرداً من البيشمركة، ورفض أية تسوية وأصرَّ على استلام قطعة الأرض. وتسبب إصراره وسط التوتر الشديد بين الطرفين إلى إطلاق نار استمر لمدة يومين، وقُتِلَ اثنان من قادة الاتحاد الوطني الكردستاني خلال هذه الاشتباكات[١٤].

وردت قوات الاتحاد الوطني الكردستاني بالهجوم على مقر الحزب الديمقراطي الكردستاني في قلعة دزة، وقتلت القائد العسكري الذي تسبّب في القتال مع عدد من أفراد مجموعته، وأسّروا آخرين من بيشمركة الحزب الديمقراطي الكردستاني. وانتشرت إشاعة أنه تم إعدام الأسرى جميعاً،

فدارت اشتباكات بين الجانبين في ٢ أيار في بلدة رانيا التي تقع ضمن منطقة السليمانية أيضاً، وأرسل الاتحاد الوطني الكردستاني تعزيزات إلى قلعة دزة، وتمكنت قوات الاتحاد الوطني الكردستاني في السيطرة على رانيا واعتقلت عدداً من مسؤولي ومقاتلي الحزب الديمقراطي الكردستاني[١٥].

وسادت حالة من التوتر الشديد بين قيادات الطرفين في السليمانية ودهوك. وفي مدينة السليمانية سيطر الاتحاد الوطني الكردستاني على مقر اللواء الرابع التابع للحزب الديمقراطي الكردستاني وغيره من المكاتب، وقام باعتقال أكثر من ٩٠ عضواً من أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني، بعضهم من كبار مسؤولي الحزب، بمن فيهم نائب وزير شؤون البيشمركة. وبالمثل، سيطر الحزب الديمقراطي الكردستاني على قواعد ومقرات الاتحاد الوطني الكردستاني في دهوك وزاخو والعمادية، واعتقل كل من فيها.

وفي ٣ أيار، سيطرت قوات الاتحاد الوطني الكردستاني على مبنى البرلمان في أربيل، وطردت الحراس المتمركزين فيها، وسيطرت على المستشفى الجمهوري ومستشفى الولادة، وسيطرت قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني على المستشفى الثالث واحتلت مباني عامة أخرى. ولم يخض الحزبان القتال في أربيل أول الأمر؛ وبحلول نهاية الأسبوع الأول من شهر أيار، انتقلت المواجهات المسلحة إلى عدة بلدات أخرى، بما في ذلك دربنديخان وجمجمال وحلبجة وكفري وكالار وصلاح الدين وشقلاوة وعقرة، ووردت عدة تقارير عن قتل الأسرى من كلا الجانبين[١٦].

وخلال الأسبوع الثاني من أيار، اندلعت اشتباكات مسلحة في أماكن أخرى وسيطر الحزب الديمقراطي الكردستاني على قواعد الاتحاد الوطني الكردستاني في بلدات ديانا وخليفان وحرير داخل محافظة أربيل. وهجمت قوات الاتحاد الوطني الكردستاني على القواعد المشتركة للحزب الديمقراطي الكردستاني والحركة الإسلامية في كردستان العراق في بلدات سيد صادق وهرامان وبنجوين وحلبجة في محافظة السليمانية، واشتبكت قوات الاتحاد الوطني الكردستاني والحركة الإسلامية في كردستان العراق في بلدات أخرى في محافظة السليمانية.

وفي ١٧ أيار، اندلعت اشتباكات مسلحة في منطقة الحاج عمران، وفي اليوم التالي في كويسنجق التابع لمحافظة أربيل. وبحلول ٢٩ أيار، خاض الحزبان قتالاً ضارياً في أربيل واستمرت نحو ثلاثة أيام. واستمر القتال بشكل متقطع خلال شهري حزيران وتموز في عدد من المناطق على

نطاق منخفض جداً، واستمرت عمليات الاعتقال الواسعة النطاق لأعضاء معروفين أو مشتبه فيهم في كل طرف من جانب الطرف المعارض، وتعرض كثيرٌ منهم للتعذيب في أثناء الاحتجاز[١٧].

وفي تموز ١٩٩٤، دعا الرئيس الفرنسي آنذاك، فرانسوا ميتران، الطرفين إلى باريس لإجراء مصالحة، ورعاية المحادثات بينهما. وتوجه وفدان من الحزبين إلى باريس وجرت محادثات لمدة أسبوعين تقريباً، وتوصلا إلى اتفاق، ولكن بعد التعليق والتأجيل، لم يقم الطالباني والبارزاني بزيارة باريس، ولم تنجح الوساطة الفرنسية.

وفي ١٢ آب، اندلعت اشتباكات مسلحة مرة أخرى في قلعة دزة ثم في شقلاوة، وتعرضت بلدة قلعة دزة لقصف عنيف من المناطق التي تسيطر عليها قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني وقوات الحركة الإسلامية في كردستان العراق، مسببة سقوط ضحايا من المدنيين. وفي ١٥ آب ١٩٩٤ –ونتيجة للوساطة التي قام بها نواب عن البرلمان البريطاني وشخصيات وأحزاب كردية مع المعارضة العراقية– وقع الطالباني والبارزاني على اتفاق في جلسة رسمية للبرلمان الكردي، إلا أن الاتفاق لم يستمر أكثر من ٧٢ ساعة.

وبلغت الاشتباكات ذروتها في الفترة ما بين ٢٣ و٢٦ آب، واستخدم الجانبان فيها المدفعية الثقيلة التي أدّت إلى مقتل مئات الأشخاص من المدنيين والمقاتلين، واندلعت اشتباكات عنيفة في سيد صادق وحلبجة في الفترة ما بين ٢٦ و٢٨ آب، ونجحت قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني مع الحركة الإسلامية في كردستان العراق في محاصرة عدد كبير من مقاتلي الاتحاد الوطني الكردستاني على ضفاف بحيرة دربنديخان، وبينما سلم الكثيرون أنفسهم إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني، حاول عشرات آخرون الهروب بالسباحة في البحيرة، وغرق بعضهم خلال الهروب.

وفي ٢٩ آب، حضر مسعود البارزاني وجلال الطالباني الدورة الاستثنائية للبرلمان الكردستاني في أربيل وتعهدا خلالها بالوفاء بالاتفاقات السابقة التي أبرمتها الأطراف المعنية. ولكن بعد أقل من ٤٨ ساعة، اندلعت اشتباكات مرة أخرى شمال أربيل، وكانت المحاولة الأخيرة في عام ١٩٩٤ ما سمي بـ»اتفاق عام ٢٠٠٠» الذي تعهد فيه الطرفان في تشرين الثاني ١٩٩٤ بعدم قتال بعضهما بعضاً حتى عام ٢٠٠٠، واتخاذ إجراءات لإدانة القتال بين الأكراد من خلال تجريم ذلك. ولم يدم هذا الاتفاق أيضاً لأكثر من شهر؛ بسبب استيلاء الاتحاد الوطني الكردستاني على قرية بالقرب

من أربيل، ثم في وقت لاحق على أربيل نفسها في نهاية عام ١٩٩٤؛ ليدعو بعدها نواب البرلمان إلى الاجتماع، إلا أن الحزب الديمقراطي الكردستاني رفض انعقاد أي جلسة للبرلمان، ورفض أيضاً تسليم أي مستحقات مالية إلى إدارة البرلمان وحكومة إقليم كردستان، وطالب بانسحاب قوات الاتحاد الوطني الكردستاني من أربيل قبل التفاوض على اتفاق السلام.

وكانت هذه نقطة تحوّل في العلاقات بين الطرفين، ومنذ ذلك الحين قاطع الحزب الديمقراطي الكردستاني أي لقاء مع الاتحاد الوطني الكردستاني؛ ومن أجل إجراء لقاء مع الاتحاد الوطني الكردستاني، طالب الحزب الديمقراطي الكردستاني انسحاب الاتحاد الوطني من أربيل دون أي شروط مسبقة.

وفي شباط ١٩٩٥، انفجرت سيارة مفخخة في مدينة زاخو حيث نفوذ الحزب الديمقراطي الكردستاني بالقرب من الحدود التركية، مما أسفر عن مقتل أكثر من ٨٠ شخصاً؛ وقد أتهم البارزاني الاتحاد الوطني الكردستاني بالحادث، لكن الطالباني رفض الاتهام بشدة، وعلى الرغم من نفي الاتحاد الوطني الكردستاني تحمل المسؤولية عن الهجوم، فإن العلاقات بين الطرفين ازدادت سوءاً.

وفيما كان ٦٠ نائباً من البرلمان الكردي، نصفهم من اتباع البارزاني والنصف الآخر للالطالباني يقيمون داخل مبنى البرلمان احتجاجاً على القتال، ويحاولون التوسط بين الحزبين، فوجئوا جميعا في ليلة ٢٦ آذار ١٩٩٥ بهجوم قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني للاستيلاء على أربيل؛ لتفشل المحاولة، ورد الاتحاد الوطني الكردستاني باحتلال مبنى البرلمان وطرد نواب الحزب الديمقراطي الكردستاني من أربيل.

وقد مكن القتال الدائر بين الحزبين، حزبَ العمال الكردستاني من زيادة وجوده بنحوٍ كبير على الارض العراقية بالقرب من الحدود التركية، والتسلسل لتنفيذ عمليات مسلحة ضد القوات الامنية التركية. ودفع ذلك تركيا على القيام بغزو كبير في شمال العراق في ربيع عام ١٩٩٥ في محاولة لمطاردة مقاتلي حزب العمال الكردستاني وتدمير قواعدهم، وعادت القوات التركية بعد كل انسحاب عدة مرات في السنوات التالية لتقوم بغزو جديد، وفي الوقت نفسه، لم تفعل تركيا شيئا لوقف الاقتتال الكردي الذي زاد ضراوة، ومع استمرار الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني في نزاعهما المسلح في أواخر صيف عام ١٩٩٥، قامت إيران للتوسط بين الطرفين، وحركت الوساطة

الايرانية الولايات المتحدة للتدخل خشية تأثر المصالح الامريكية بالنفوذ الإيراني.

وتوجب على الأمريكيين ايجاد حل لتواجد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، ولاسيما بعد اشتباكها بدعم من الاتحاد الوطني الكردستاني مع الحزب الديمقراطي الكردستاني. وأيضاً، إيجاد حل لمشكلة الرسوم الجمركية على حركة المرور للحدود التركية، ونزع السلاح من العاصمة أربيل. وفي حزيران ١٩٩٥ بعثت وزارة الخارجية الأميركية برسالة إلى الزعيمين الكرديين لحضور اجتماع تحت رعاية الحكومة الأميركية في أوروبا، فيما كانت هناك صدامات متقطعة تقع بين الطرفين، وطلبت الحكومة الأمريكية من الجانبين وقف المعارك وعدم قتل المزيد من المدنيين، وتزامن ذلك مع اجتماع وفدين عن الحزبين في العاصمة الآيرلندية دبلن بحضور ممثلين عن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والحكومة التركية؛ ولم يتم التوصل إلى اتفاق وفشلت اجتماعات دبلن الأولى والثانية، وألقى كل طرف اللوم على الطرف الآخر(١٨).

ولجأ البارزاني إلى تركيا وتلقى الدعم من الحكومة التركية بهدف محاربة حزب العمال الكردستاني الذي نفذ هجماته على تركيا من المناطق التي يسيطر عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني. ووقعت اشتباكات عنيفة بين الأحزاب الكردية، أما الاتحاد الوطني الكردستاني فلجأ إلى إيران وحصل على دعم مماثل.

وتصاعد النزاع المسلح في عام ١٩٩٥، وفي محاولة للتوسط بين الجانبين، قام السياسي الكردي المستقل محمود عثمان بمحاولة وساطة بين الجانبين واتصل بعدة دول للتأثير على الزعيمين، والتقى العديد من أعضاء الكونجرس الأمريكي. وعلى الرغم من توسط الرئيس الفرنسي وغيره، رفض البارزاني مقابلة الطالباني وأصر على شرط إخلاء أربيل من قوات الاتحاد الوطني الكردستاني.

وفي الوقت نفسه، كانت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تدبر لمحاولة اغتيال ضد صدام حسين. وعندما فشلت المحاولة تم اكتشاف الأطراف المشتركة فيها، وهي الاتحاد الوطني الكردستاني، والحزب الديمقراطي الكردستاني، والمؤتمر الوطني العراقي. وكانت الخطة الأمريكية تقضي أنه في حال نجاح محاولة الاغتيال والانقلاب، أن يسيطر الاتحاد الوطني الكردستاني على مدينة كركوك وان يسيطر الحزب الديمقراطي الكردستاني أيضاً على مدينة الموصل(١٩).

وقبل ٤٨ ساعة من بدء العملية، أبلغ المسؤولون الأمريكيون الذين كانوا متمركزين في إقليم

كردستان الأطراف الثلاثة أنه ليس عليهم الاشتراك بالعملية وبإمكانهم الانسحاب؛ ونتيجة لذلك سحب الحزب الديمقراطي الكردستاني قواته المنتشرة على مشارف الموصل واوقف التعاون، بيد أن الاتحاد الوطني الكردستاني والمؤتمر الوطني العراقي قررا المضي قدماً في الهجوم على بعض القوات الحكومية. وقد وسع الاختلاف بين الحزبين في التعامل مع عملية الانقلاب على صدام من الفجوة بين الطرفين، وكسر آخر جسر كان بينهما المتمثل بالدور العملي للمؤتمر الوطني العراقي الذي انتهى دوره كوسيط بين الطرفين؛ لأن الحزب الديمقراطي الكردستاني لم يجده بعد هذه الحادثة على الحياد.

لم يكن بعض المسؤولين في الحزب الديمقراطي الكردستاني متحمسين للوساطة الداخلية والخارجية وبدأوا يضعون صعوبات في مهمة الوساطة، وفيما وصل وسطاء أمريكيون وبريطانيون، قصفت قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني أربيل بعد وقت قصير من وصول الوسطاء إليها، وكانت نية الحزب الديمقراطي الكردستاني هي إخراج الاتحاد الوطني الكردستاني من أربيل بطريقة مهينة بأي وسيلة ممكنة وبأي ثمن. وساهم هجوم حزب العمال الكردستاني المدعوم من الاتحاد الوطني الكردستاني في تموز على مواقع للحزب الديمقراطي الكردستاني في زيادة رفض الوساطة.

وفي تموز ١٩٩٦، قرر الاتحاد الوطني الكردستاني التعاون مع القوات الإيرانية في مهاجمة قواعد عسكرية لأكراد إيرانيين داخل محافظة السليمانية. وتركت القوات الإيرانية كميات كبيرة من الأسلحة؛ مما أخل بتوازن القوى بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني. وشن الاتحاد الوطني الكردستاني بدعم إيراني هجوماً ضد الحزب الديمقراطي الكردستاني في منتصف آب، وأراد خلالها السيطرة على شقلاوة وصلاح الدين مقر البارزاني. ووقعت خسائر كبيرة بين الطرفين ولم يستطع الاتحاد الوطني الكردستاني السيطرة على تلك المناطق.

وفي ١٦ آب ١٩٩٦، قام الاتحاد الوطني الكردستاني بكسر الهدنة الثالثة التي استمرت لمدة سنة. وفي تلك المدة حاول صدام حسين استعادة السيطرة على شمال العراق فأرسل ٤٠ ألف عسكري لدعم الحزب الديمقراطي الكردستاني، وألحق هزيمة كبيرة في قوات الاتحاد الوطني الكردستاني، منهيا القتال في كردستان العراق؛ وبسبب دخول القوات المسلحة العراقية إلى كردستان، أطلقت الولايات المتحدة ٤٤ صاروخاً من نوع كروز على مواقع عسكرية في كردستان العراق ووسعت من نطاق منطقة حظر الطيران. وفي ٢٢ آب ١٩٩٦، طلب مسعود البارزاني من صدام حسين أرسال قوات الحرس الجمهوري للقتال إلى جانب الحزب الديمقراطي الكردستاني واخراج الاتحاد الوطني

الكردستاني من أربيل.

وفي ٣١ آب ١٩٩٦، جاءت المساعدة العراقية، وتمكن الحزب الديمقراطي الكردستاني من شن الهجوم والسيطرة على أربيل والسليمانية في مرحلة لاحقة. فرت قوات الاتحاد الوطني الكردستاني إلى الحدود الإيرانية، وبعد شهر، تمكنوا من إعادة تنظيم قواتهم وعادوا بقوة إلى السليمانية ومناطق أخرى حتى حدود أربيل في تشرين الاول ١٩٩٦. وفي ٤ أيلول ١٩٩٦، أعلن الحزب الديمقراطي الكردستاني عن عفو يسمح بموجبه لأنصار الاتحاد الوطني الكردستاني بالعودة إلى ديارهم في أربيل، شريطة أن يوقعوا إعلاناً باستسلامهم. وفي تشرين الأول ١٩٩٦، حصل الاتحاد الوطني الكردستاني على أسلحة ثقيلة من إيران، واستمر في القتال واستعاد الأراضي التي فقدها، باستثناء أربيل، وعاد معظم اللاجئين من إيران بين تشرين الأول وكانون الأول ١٩٩٦.

وحاولت الحكومة التركية التوسط بين الطرفين منذ بداية عام ١٩٩٦، وشاركت في محادثات دبلن مع الأمريكيين والبريطانيين، ونتجت عنها إعلان أنقرة التي ضمت ٢٢ بنداً، وافق الحزب الديمقراطي الكردستاني على خمسة بنود فقط، فيما وافق الاتحاد الوطني الكردستاني على جميعها، وتشكلت قوة مراقبة السلام التي انتشرت بين قوات الحزبين، وكانت هذه القوة مرتبطة بالحكومة التركية[٢٠].

وفي نهاية تشرين الأول ١٩٩٦، قامت الولايات المتحدة بوساطة لإجراء محادثات أخرى بشأن عقد الهدنة في تركيا، وتم وضع إطار للمحادثات عرفت باسم «عملية أنقرة» شملت أربع مبادرات رئيسية (تشكيل ائتلاف حاكم في أربيل، واعادة مدينة أربيل إلى وضع ما قبل الاقتتال، ونقل جميع عائدات حدود كردستان العراق إلى بنك مركزي، وتحديد موعد لإجراء الانتخابات).

وفي كانون الثاني ١٩٩٧ استؤنفت عملية أنقرة ودخل الطرفان في محادثات جديدة. وفي آذار ١٩٩٧، وبينما كان الجانبان في اجتماع منعقد في أنقرة، تم اغتيال مسؤول في الحزب الديمقراطي الكردستاني في أربيل، وانسحب وفد الحزب الديمقراطي الكردستاني من الاجتماع زاعمين أن الاتحاد الوطني الكردستاني المسؤول عن الاغتيال.

وقام مجموعة من السياسيين المستقلين والمثقفين الأكراد بمحاولة وساطة وكتبوا رسالة إلى الطالباني والبارزاني في نيسان ١٩٩٧، مطالبين بعقد مؤتمر شعبي بمشاركة الحزبين الكبيرين مع

الأحزاب الأخرى والمنظمات الديمقراطية والشخصيات السياسية والدينية والاجتماعية بهدف مناقشة كيفية تشكيل ميثاق وطني لإنشاء حكومة موحدة، وطالبوا بأن يكون لهذا المؤتمر سلطة قانونية في كردستان حتى إجراء الانتخابات. ووافق الطالباني على المقترحات إلا أن البارزاني كان لديه بعض الشروط الصارمة، وقال في رده إن أي تحرك أو وساطة يجب أن تكون في إطار عملية سلام أنقرة والحصول على اعتراف من برلمان أربيل الذي كان الاتحاد الوطني الكردستاني غائباً فيه.

فضلاً عن مسألة عائدات الحدود التركية التي صبَّت حينها في ميزانية الحزب الديمقراطي الكردستاني، كانت السيطرة على مدينة أربيل مسألة أخرى حولت توازن القوى لصالح الحزب الديمقراطي الكردستاني؛ وبالتالي فضل الحزب الديمقراطي الكردستاني في جميع جولات المحادثات بقاء الوضع كما هو، في حين أن الاتحاد الوطني الكردستاني الذي لم يجد الوضع لصالحه أراد إجراء تغيير جذري في الوضع السياسي[٢١].

ومن المشكلات الرئيسية الأخرى بين الطرفين وجود حزب العمال الكردستاني في المنطقة، وكان الحزب الديمقراطي الكردستاني يقاومه بقوة ويريد إخراجه من كردستان العراق. ومع ذلك، فإن الاتحاد الوطني الكردستاني كان على درجة معينة يقدم الدعم لهم؛ وهذا بدوره جعل الأتراك يعادون الاتحاد الوطني الكردستاني بشكل متزايد، وكان ذلك واضحاً في الهجوم المشترك الذي شنه الحزب الديمقراطي الكردستاني مع الجيش التركي في ١٤ أيار ١٩٩٧ على قواعد حزب العمال الكردستاني في محافظة أربيل ومناطق أخرى في عمق كردستان العراق.

وفي حزيران ١٩٩٧ وجه مسعود البارزاني خلال الجلسة الافتتاحية للبرلمان الكردي دعوة إلى جلال الطالباني لحضور اجتماع البرلمان وإجراء حوار صريح، وردَّ الاتحاد الوطني الكردستاني باقتراح من ٢٢ نقطة، وكانت إجابة الدعوة عبر وسائل إعلامية وليس من خلال قنوات رسمية؛ لذا لم تكن جادة. وفي ٣٠ حزيران ١٩٩٧ –وبعد ضغوط من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة– اجتمع وفدا الطرفين في بلدة ديكالا على حدود المنطقتين، ولم يسفر الاجتماع عن أي نتيجة، وسعت الولايات المتحدة مع المملكة المتحدة إلى جمع الطرفين لكنَّ الحزبين اختلفا على المكان حيث فضل البارزاني اللقاء في أنقرة بينما أرادها الطالباني في لندن، ولم يجتمعا. وفي نهاية تموز ١٩٩٧، توجه الطالباني إلى واشنطن وفي طريق العودة طلبت منه الإدارة الأمريكية الذهاب إلى تركيا، ووافق على الطلب الأمريكي وزار العاصمة أنقرة.

وفي ١٦ آب ١٩٩٧ –وخلال الذكرى السنوية لتشكيل الحزب الديمقراطي الكردستاني– طلب مسعود البارزاني من السياسي الكردي عزيز محمد السكرتير الأسبق للحزب الشيوعي العراقي التوسط وتشكيل لجنة مشتركة بين الطرفين على أن يضع في الحسبان مشروعية برلمان أربيل وأن تكون في إطار عملية أنقرة للسلام؛ ونجح عزيز محمد مع محمود عثمان وآخرين في البدء بوساطة جديدة التي أدّت إلى تشكيل ما عرف باسم لجنة التنسيق العليا للسلام، إلا أنها لم تجتمع حتى شباط ١٩٩٨ بسبب اشتباكات الجانبين.

وخلال عام ١٩٩٧، صدر قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فيما عرف ببرنامج «النفط مقابل الغذاء»، وهذا البرنامج أتاح للحزبين الاحتفاظ بالأموال التي كانت تنفق لتوفير الطعام للمناطق الخاضعة لهما، حيث إنه خلال السنوات السابقة ١٩٩٤–١٩٩٦، كان على الحزبين أن يخصصا جزءاً من ميزانيتهما للغذاء، وعلى الرغم من أن البرنامج عمل على تحسين الظروف المعيشية للسكان، إلا أنه لم يساعد في حل الصراع كما كان متوقعاً.

وفى إطار عملية السلام –وبعد الهدنة بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني– تم تشكيل وحدة مراقبة وتمركزت في المنطقة العازلة بين خط حدود المنطقتين. وكانت قوة مراقبة السلام تتألف من التركمان والآشوريين بقيادة ضباط عسكريين أتراك، وفي ٢٣ أيلول ١٩٩٧، هاجم الجيش التركي بالتعاون مع الحزب الديمقراطي الكردستاني مواقع حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، من دون إبلاغ الاتحاد الوطني الكردستاني، في وقت كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة تحاولان التقريب بين الزعيمين؛ وبسبب ذلك رفض الطالباني لقاء البارزاني؛ وحينها سعت الدولتان إلى ترتيب لقاء بين مسؤولين من الطرفين ولكن بين مساعدي الزعيمين، ونجحتا في القيام بذلك من خلال عقد اجتماع بين وفدين بقيادة كوسرت رسول عن الاتحاد الوطني الكردستاني ونجيرفان البارزاني ابن شقيق مسعود البارزاني والرجل الثاني في الحزب الديمقراطي الكردستاني.

وعقدت المحادثات في لندن يوم السادس من تشرين الأول ١٩٩٧ ولم تسفر عن أي نتيجة، وأراد الحزب الديمقراطي الكردستاني الحفاظ على الوضع القائم بالسيطرة على أربيل والإيرادات الحدودية مع تركيا، فيما أراد الاتحاد الوطني الكردستاني تغيير الوضع. وفي ١٣ تشرين الأول ١٩٩٧ شنّ الاتحاد الوطني الكردستاني حملة عسكرية باسم «عاصفة الانتقام» ضد الحزب الديمقراطي

الكردستاني وأحرز بعض التقدم في البداية، وطلبت تركيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة من الاتحاد الوطني الكردستاني العودة إلى خط ما قبل ١٢ تشرين الأول ١٩٩٧، إلا أن الاتحاد الوطني الكردستاني رفض المطالب، وفي أعقاب اندلاع القتال مجدداً بين الحزبين، انسحبت وحدة المراقبة من مواقعها[٢٢].

وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، هاجم الجيش التركي في تشرين الثاني عام ١٩٩٧ قوات الاتحاد الوطني الكردستاني وأرغمتها على العودة إلى مواقعها ما قبل ١٢ تشرين الأول، وبدأت حقبة جديدة من العداء بين تركيا والاتحاد الوطني الكردستاني، وكان مؤشراً واضحاً على الروابط القوية بين تركيا والحزب الديمقراطي الكردستاني، وفي واقع الأمر أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أرادتا الحفاظ على التوازن بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني.

والجدير بالذكر أن الاتحاد الوطني الكردستاني بعد ٣١ آب ١٩٩٦، بدأ ينشأ علاقات مع الحكومة المركزية العراقية لتجنب هجوم عراقي آخر يدعم الحزب الديمقراطي الكردستاني، وتطورت هذه العلاقات مع مرور الوقت ووصلت إلى مستوى عالٍ بعد الهجوم التركي؛ وكان ذلك حينما اجتمع وفدان رفيعا المستوى من الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني في بغداد لإجراء محادثات سلام بحضور علي حسن المجيد الذي كان مسؤولاً عن تنفيذ «حملات الإبادة الجماعية للأنفال» ضد الأكراد واستخدام الأسلحة الكيميائية في أواخر الثمانينيات.

وفي الوقت نفسه، كانت إيران تتوسط أيضاً، وعقدت بعض الاجتماعات في طهران، وفي كل هذه الاجتماعات المختلفة لم يغير الجانبان مواقفهما، وظل الحزب الديمقراطي الكردستاني يؤيد الوضع القائم بالسيطرة على أربيل وإيرادات الحدود مع تركيا، ويريد الاتحاد الوطني الكردستاني التوصل إلى حل لتقاسم الميزانية والإدارة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني.

ومع ذلك، أدّت هذه الاجتماعات إلى خفض التوتر بين الجانبين وكذلك بين الأتراك والاتحاد الوطني الكردستاني حيث تبادلا الوفود في كانون الأول ١٩٩٧، ومن ناحية أخرى تبادل الطالباني والبارزاني أربع رسائل في نهاية عام ١٩٩٧، وفي شباط للعام ١٩٩٨ عقد اجتماع لجنة الهدنة العسكرية بحضور عزيز محمد في شقلاوة ووضع هذا الاجتماع إجراءات لبناء الثقة، بما في ذلك تنفيذ وقف إطلاق النار، وإنهاء الحملات الإعلامية، والإفراج عن السجناء، وإنهاء عمليات

التهجير، وتعزيز زيادة التنسيق بين وزارات الخدمة العامة، واستمرت الاجتماعات مدة خمسة عشر يوماً تقريباً بين شقلاوة وكويسنجق، ونوقشت فيه المسائل التقنية بنحوٍ منفصل عن القضايا السياسية؛ ونجحت اللجان الفرعية المتخصصة التي شكلت لتنسيق الخدمات العامة إلى حد معقول، وأسفرت عن تقليص نقاط التفتيش بين المدن وتخفيف القيود المفروضة على السفر بين أربيل والسليمانية[٢٣].

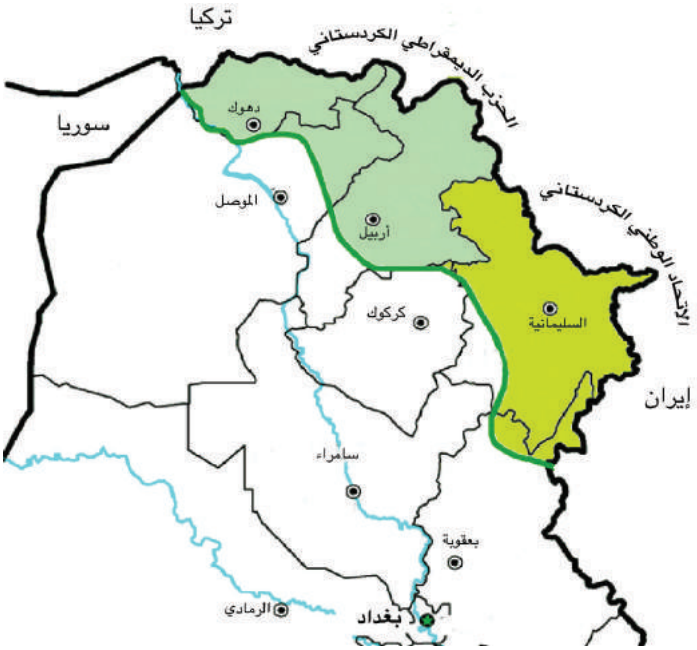

اتفاق واشنطن ١٩٩٨

حينما أدركت الإدارة الأمريكية بالمحاولات العراقية والإيرانية المتزايدة في تقريب الطرفين، شعرت بأنها ستخسر الورقة الكردية وبدأت تحضر لوساطة «جدية» هذه المرة بين الجانبين، فأرسلت موفداً من وزارة الخارجية في تموز ١٩٩٨ والتقى البارزاني والطالباني ومسؤولين من أحزاب وشخصيات أخرى. وفي هذه الزيارة، وجهت دعوة رسمية للحزبين برئاسة الزعيمين لزيارة واشنطن، وبعد أسبوعين من المفاوضات في الولايات المتحدة، توصل الحزبان إلى ما عرف باسم «اتفاق واشنطن» في ١٧ أيلول ١٩٩٨.

وقد وصل البارزاني إلى واشنطن واجتمع مع عدد من كبار المسؤولين الأمريكيين بمن فيهم وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت، ومستشار الأمن القومي ساندي بيرجر، وبعد أسبوع وصل الطالباني إلى واشنطن والتقى بالمسؤولين أنفسهم، وكان الأميركيون قد استقبلوا البارزاني قبل أسبوع من زيارة الطالباني؛ لإقناعه بلقاء الطالباني؛ لأن البارزاني كان رافضاً بشكل مطلق لقاء الطالباني، وكانت العلاقات بين الرجلين متوترة جداً، ولاسيما بعد الجمود الذي وصلت إليه عملية سلام انقرة وفقدان تركيا حيادها حينما تدخلت لصالح الحزب الديمقراطي الكردستاني في آخر جولات القتال في تشرين الأول ١٩٩٧.

لقد أرادت الإدارة الأمريكية تبني الورقة الكردية وسحبها من أيدي إيران والعراق، وأرادت كذلك إعادة تركيا كوسيط، ووضع الاتحاد الوطني الكردستاني في مواجهة حزب العمال الكردستاني، وتحسين العلاقات بين الاتحاد الوطني الكردستاني وتركيا، فيما أراد الأمريكيون استعادة ثقة الشعب الكردي بسياسة واشنطن في أعقاب نقل قواتها العسكرية من المنطقة الكردية إلى تركيا بعد ٣١ آب ١٩٩٦ تاركة الأكراد يقتتلون. وبعد جلسات من المفاوضات المكثفة المباشرة وغير المباشرة، التي أدى فيها الأمريكيون دوراً نشطاً جداً، تم التوصل إلى اتفاق واشنطن، ووقع عليه الزعيمان في وزارة الخارجية، وأعلنت مادلين أولبرايت الاتفاق بحضور الزعيمين في مؤتمر صحفي عقد في ١٧ أيلول ١٩٩٨.

وشرعت اتفاقية واشنطن بعهد جديد من تدويل القضية الكردية، ولأول مرة عقد الأكراد اجتماعات مباشرة ومفصلة مع الأمريكيين دون حضور الأتراك والمؤتمر الوطني العراقي. وفضلاً عن ذلك، وقّع دبلوماسي أمريكي على وثيقة تشير إلى الفدرالية في العراق، وحملة التعريب ضد السكان الأكراد والتركمان حين الإشارة إلى القرار ٦٨٨، واستخدم الأمريكيون مصطلح كردستان العراق بدلاً من شمال العراق، واستخدم هذا المصطلح للمرة الأولى في وثيقة موقعة من الولايات المتحدة حول الأكراد.

اعتمد اتفاق واشنطن على مقررات اجتماعات شقلاوة وكويسنجق السابقة وأعطى الأكراد مزيداً من الحماية ضد تركيا والعراق، وكان من المتوقع أن يؤدي الاتفاق لجذب الحزبين إلى تعاون أوثق، وتشكيل إدارة مؤقتة في أربيل، تليها انتخابات لتشكيل حكومة إقليم كردستان. غير أن تنفيذ الاتفاق على أرض الواقع اتسم بتعاون محدود بشأن المسائل التي سبق الاتفاق عليها في اجتماعات

شقلاوة، وتفاوتت درجة النجاح عند معالجة قضايا من قبيل تسهيل السفر بين السليمانية وأربيل، وتوزيع عائدات الحزب الديمقراطي الكردستاني الحدودية على الخدمة المدنية، والحفاظ على حظر استخدام أجهزة الإعلام لأغراض دعائية ضد الطرف الآخر.

أما توحيد حكومة إقليم كردستان وبرلمان كردستان، فكانت مهمة صعبة جداً، وأدّت الخلافات اللاحقة، في بعض الأحيان، إلى زيادة كبيرة في التوتر بين الحزبين، واستؤنفت الهجمات الإعلامية والمناورات السياسية العدوانية، وكانت المشكلة الرئيسية في تنفيذ اتفاق واشنطن هي في تفسير البنود الرئيسية، ولاسيما فيما يتعلق (بالتطبيع بين أربيل والسليمانية ودهوك، حيث يستطيع اتباع الحزبين التنقل والعمل في جميع المدن)، و(تقاسم الإيرادات، ولاسيما فيما يتعلق بمعبر إبراهيم خليل مع تركيا)، و(إنشاء حكومة موحدة مؤقتة)، و(إعادة توحيد برلمان كردستان)، و(القضايا الأمنية، وتحديداً فيما يتعلق بحزب العمال الكردستاني)، و(عودة النازحين)، و(توقيت الانتخابات)[٢٤].

طالب الاتحاد الوطني الكردستاني بغية تعزيز الأمن والسلام في كردستان العراق القيام وتحت رعاية اتفاق واشنطن (بتطبيع الوضع في العاصمة أربيل، ثم في السليمانية ودهوك)، و(توزيع الإيرادات بنحوٍ عادل)، و(تشكيل حكومة مؤقتة ومنحها السلطة)، و(ضمان أمن الحدود مع إيران وتركيا، و(وضع سياسة تتعلق بحزب العمال الكردستاني في كردستان العراق)، و(عودة النازحين إلى أماكنهم الأصلية)، و(الإفراج عن جميع السجناء من قبل الحزبين)، و(تحديد موعد للانتخابات في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر بعد تطبيع الوضع في أربيل).

بالمقابل طالب الحزب الديمقراطي الكردستاني (بتطبيع الوضع في أربيل والسليمانية ودهوك وجميع المدن والبلدات الأخرى في نفس الوقت)، و(أن يعتمد تقاسم الإيرادات بين المنطقة الخاضعة لسيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني والمنطقة التي يسيطر عليها الاتحاد الوطني الكردستاني على الاختلافات الحاصلة في الإيرادات، وأن يستخدم هذا التمويل فقط لوزارات الخدمة العامة)، و(ضرورة تشكيل حكومة وبرلمان على وفق نتائج انتخابات عام ١٩٩٢، التي كانت ٥١٪ لصالح الحزب الديمقراطي الكردستاني وهي نقطة خلاف اساسية بين الاثنين)، و(لن يتم منح أي تنازلات لحزب العمال الكردستاني، وأنه لا ينبغي السماح له بالاقامة في كردستان العراق)، و(التعويض المالي والمادي للنازحين داخلياً)، و(عدم اجراء الانتخابات إلا بعد تطبيع العلاقات في المدن الكبرى)، و(تبقى قضية تشكيل قوات الأمن اختيارية ولن يتم اتخاذ أي قرار بشأنها)[٢٥].

وفي ٢٥ كانون الأول ١٩٩٨، دعا البارزاني في مؤتمر صحفي الاتحاد الوطني الكردستاني إلى اتخاذ موقف واضح ضد حزب العمال الكردستاني وفقا للاتفاق، وطلب إجراء تغيير في الجدول الزمني القصير وغير العملي للتنفيذ، وقال إن الاتفاق عبارة عن صفقة متكاملة لا يحق لأي طرف تنفيذها تنفيذا انتقائيا. وفي ٨ كانون الثاني ١٩٩٩، زار الطالباني البارزاني في صلاح الدين، زيارة ودية دون مناقشة أي قضايا حقيقية، وفي ١٦ نيسان ١٩٩٩، اتهم مسعود البارزاني الاتحاد الوطني الكردستاني بمساعدة حزب العمال الكردستاني وقال إن ذلك يشكل خرقا للاتفاق. في ذلك الوقت، كان الطرفان مختلفين تماماً في قضية حزب العمال الكردستاني؛ ونتيجة لهذا الأمر وغيره من القضايا، بدأت الحملات الإعلامية مرة أخرى بعد الهدوء الملحوظ الذي ساد زيارة الطالباني إلى البارزاني.

وحمل الطالباني الحزب الديمقراطي الكردستاني المسؤولية عن عدم تنفيذ الاتفاق خلال حديثه بمناسبة الذكرى السنوية لإنشاء الاتحاد الوطني الكردستاني في ١ حزيران ١٩٩٩، وألقى الحزب الديمقراطي الكردستاني باللوم على الاتحاد الوطني الكردستاني لعدم تنفيذه الاتفاق. وعندما تصاعدت حدة التوتر، دعت الحكومة الأمريكية لجنة الهدنة العسكرية إلى الاجتماع في واشنطن، واستمر الاجتماع في الفترة من ١٦ إلى ٢٦ حزيران ١٩٩٩، وناقش الجانبان كلَّ شيء، ومع ذلك اتفقا على نقاط طفيفة، ولم يتفقا على النقاط الرئيسية، وانتهى الاجتماع دون ان يقبل الاتحاد الوطني الكردستاني بالشروط، وشكل ذلك نهاية الاجتماعات الدورية للجنة الرعاية، وبدأت موجة أخرى من الحملات الإعلامية.

وفي ١٦ و١٧ آب ١٩٩٩، انتقد مسعود البارزاني بشدة الاتحاد الوطني الكردستاني لموقفه من حزب العمال الكردستاني، ودعا زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني إلى البرلمان لمناقشة هذه القضايا وطلب من الاتحاد الوطني الكردستاني قبول نتائج انتخابات ١٩٩٢ التي حصل فيها حزبه على ٥١٪ من الاصوات وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني على ٤٩٪، واستمر التوتر بين الجانبين حتى منتصف أيلول ١٩٩٩، وحينما توجه وفدان من الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال الطالباني ومن الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة نجيرفان البارزاني إلى الولايات المتحدة الأمريكية من ضمن وفد المؤتمر الوطني العراقي للتحضير لمؤتمر المؤتمر الوطني العراقي الذي عقد في تشرين الأول ١٩٩٩، واجتمع رئيسا الوفدين في ٢٠ أيلول ١٩٩٩؛ وكان الاجتماع إيجابيا وأسهم في خفض حدة التوتر، وتبادل الحزبان الزيارات الودية بعد العودة[٢٦].

ودعمت الإدارة الأمريكية تشكيل حكومة كردية في أربيل برئاسة نيجيرفان البارزاني عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، بعد يوم واحد فقط من تعيين الطالباني كرئيس لإقليم كردستان. وكان مرسومه الرئاسي الأول هو إنشاء محكمة النقض في السليمانية، في تأكيد وتشريع لفصل السلطات القضائية بين المنطقتين، وأثار ذلك موجة أخرى من الحملات الإعلامية بين الجانبين، إلا أن مؤتمر نيويورك للمؤتمر الوطني العراقي الذي عقد يومي ٢٩ و٣٠ تشرين الأول ١٩٩٩ خفف جزئيا من التوتر، وفي هذا المؤتمر، اتفق الحزبان على المطالب الكردية وتحديداً قضية الفدرالية في العراق.

ونشأت نقطة نزاع جديدة بسبب اعتراض الحزب الديمقراطي الكردستاني على لقب الطالباني الرئاسي وعلى محكمة التمييز في السليمانية. اصر الاتحاد الوطني الكردستاني من جهة أخرى على عدم شرعية برلمان أربيل، وقال إن خطوته القادمة هي وضع تخطيط قانوني مؤقت لإدارة شؤون منطقته. وفي ٢٠ كانون الأول ١٩٩ –وبينما أعلن تشكيل حكومة الحزب الديمقراطي الكردستاني– قال مسعود البارزاني: «لا يمكننا أن نصنع مبادرة أكبر من المبادرة التي قمنا بها في ٢٠ تشرين الأول ١٩٩٩، التي رد عليها الاتحاد الوطني الكردستاني سلبيا». وفي شباط عام٢٠٠٠ أجرى الاتحاد الوطني الكردستاني انتخابات بلدية في منطقته، ولم يشارك الحزب الديمقراطي الكردستاني في الانتخابات؛ مما زاد الفجوة بينهما.

وفي آذار ٢٠٠٠، تبادل الزعيمان تحيات نيوروز، وهدأ ذلك التوتر بين الطرفين، وتوجه وفد رفيع المستوى من الاتحاد الوطني الكردستاني إلى أنقرة لتطبيع علاقاته مع تركيا، وكان الحزب الديمقراطي الكردستاني حريصا على هذه الزيارة. وفي١٠ حزيران ٢٠٠٠، زار مسؤولو السفارة التركية والأمريكية المنطقة واجتمعوا بالطرفين، وحينما عادوا قالوا إن الجانبين أكدا مجدداً التزامهما باتفاق واشنطن. وفي وقت لاحق، دعوا الجانبين إلى الحضور إلى واشنطن كجزء من وفد المؤتمر الوطني العراقي للقاء نائب الرئيس آل غور في ٢٦ حزيران ٢٠٠٠، وقبل الطالباني الدعوة، ولكن مسعود البارزاني أرسل نيجيرفان بدلاً منه.

وفي ٣ تموز ٢٠٠٠، اجتمع رئيس وزراء السليمانية كوسرت رسول مع رئيس وزراء أربيل نيجيرفان البارزاني، تحت إشراف أمريكي، وناقشوا مسائل الإدارة المشتركة والتطبيع والميزانية، ولم يتم التوصل إلى اتفاق. وفي نهاية تموز ٢٠٠٠، وفي طريق عودته إلى كردستان، ذهب الطالباني إلى أنقرة

والتقى بمسؤولين أتراك، وقال في وقت لاحق في طهران إن أحد أهداف زيارته هو مطالبة الأتراك بالضغط على الحزب الديمقراطي الكردستاني لتنفيذ بنود عملية السلام، ولكن بسبب فشل محادثات واشنطن تجدد التوتر بين الجانبين وأدّى ذلك إلى جولة أخرى من الهجمات الإعلامية بينهما.

ومع تحسن علاقات الاتحاد الوطني الكردستاني بتركيا، ساد جو من التوتر بينه وبين حزب العمال الكردستاني المتواجد في منطقته. وفي ٢٠ أيلول ٢٠٠٠، اندلع القتال بين الجانبين وأدى إلى وقوع خسائر فادحة. وأزال ذلك عملياً العقبات التي تعترض تنفيذ الاتفاق، أي الموقف من حزب العمال الكردستاني. ومع ذلك، لم تتغير وجهة نظر الاتحاد الوطني الكردستاني حول حزب العمال الكردستاني على انها «منظمة إرهابية»، فإن الحزب الديمقراطي الكردستاني –الذي تلقى «ببهجة» خبر اقتتال الطرفين– أعلن أنه لن يدخل في أي عمليات مشتركة مع الاتحاد الوطني الكردستاني ضد حزب العمال[٢٧].

وعمت الأوساط الكردية أجواءً من الفرح حينما زار الطالباني البارزاني مرتين على نحو غير متوقع بينما كان في طريقه إلى تركيا في كانون الثاني ٢٠٠١، وأرسل الحزب الديمقراطي الكردستاني وفداً لزيارة السليمانية في الشهر نفسه، وتم تبادل الوفود وعقدت محادثات مكثفة على مستوى لجان التنسيق بين الطرفين، وقد ساهمت الزيارات التي قام بها الطالباني والتعاون الكامل الذي قام به الاتحاد الوطني الكردستاني في طي صفحة اغتيال القيادي فرانسو حريري؛ ووافق الجانبان على الميزانية (تقاسم الإيرادات)، وفتح مكاتب في مناطق كلٍّ منهما، وعودة النازحين بمساعدة الأمم المتحدة، من دون حل مسألة البرلمان.

وفي عام ٢٠٠١، ظهرت جماعة إسلامية متطرفة في منطقة السليمانية باسم انصار الإسلام التي دخلت في مواجهة مسلحة مع الاتحاد الوطني الكردستاني، قتل فيها حوالي ١٥٠ مقاتلاً من أصار الطالباني. وانضم الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى الاتحاد الوطني الكردستاني في احتواء التهديد بعد ان قتلت الجماعة المتطرفة مسؤولاً رفيع المستوى من حزب البارزاني في شباط، إلا أن جماعة أنصار الإسلام التي تلقت مساعدة من حكومة صدام احتلت جيباً صغيراً بالقرب من الحدود الإيرانية، وفي عام ٢٠٠٢، نفذت الجماعة عدة هجمات كبيرة أسفرت عن مقتل عشرات الأشخاص.

إلا أن التقارب بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني قد تعمق في عام ٢٠٠٢ حينما استعدت الولايات المتحدة لغزو العراق للإطاحة بنظام صدام حسين. وفي آب ٢٠٠٢ أصدر الحزب الديمقراطي الكردستاني وثيقة تحدد رؤيته للنظام الفدرالي لما بعد الحرب حيث «سيتولى الكيان الكردي المتمتع بالحكم الذاتي السيطرة على كركوك الغنية بالنفط»، وسيكون للإقليم رئيس ورئيس وزراء وبرلمان إقليمي. وكانت الحكومة التركية التي تخشى من أن يؤدي الحكم الذاتي الكردستاني في العراق إلى مطالبة أكراد تركيا بالحكم الذاتي أيضاً، وسعت إلى تدعيم وجودها العسكري في شمال العراق وحذرت من أنها سترد على أي محاولة كردية للاستيلاء على كركوك بغزو كامل النطاق.

وفي غضون أيام، عقد البارزاني والطالباني أول اجتماع لهما وجهاً لوجه في شمال العراق منذ سبع سنوات، وأعلنا أنهما تركا خلافاتهما جانباً، وعقد البرلمان الكردي أول جلسة له في تشرين الأول ٢٠٠٢ بعد توقف دام منذ عام ١٩٩٤، وصدق البرلمان على اتفاق واشنطن، وأنشأ لجنة تهيّئ للانتخابات في عام ٢٠٠٣. وعلى الرغم من ذلك، احتفظ الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني بنظم قضائية منفصلة في المناطق الخاضعة لسيطرتهما، وقام الحزبان أيضا بإدارة سجون منفصلة وسط تقارير من منظمات دولية عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحرمان من الإجراءات القانونية الواجبة والتعذيب. غير أن كلا الطرفين سمحا بانتظام إمكانية وصول وفود من لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى سجونهما[٢٨].

ما بعد ٢٠٠٣

بعد الإطاحة بنظام صدام حسين، تمكن الحزبان من إنشاء حكومة موحدة في شمال العراق، واتفق الحزبان على إقامة «علاقة استراتيجية» لتشكيل حكومات موحدة متعاقبة في الاقليم بغية العمل معاً على توحيد القائمة الكردية في الانتخابات الاتحادية العراقية، وصار الاتفاق بينهما على أن يتولى مسعود البارزاني من الحزب الديمقراطي الكردستاني رئاسة الإقليم، ونيجرفان البارزاني رئاسة حكومة إقليم كردستان، في مقابل أن يتولى جلال الطالباني من الاتحاد الوطني الكردستاني رئاسة جمهورية العراق، ويبدو أن اتفاق تقاسم السلطة هذا منذ عام ٢٠٠٥ كان مرضيا للحزبين إلى حد ما، ولكنه لم يكن الحل الشافي تماماً للصراع الكردي.

وفي الوقت نفسه، احتفظ الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني

بحكومتين موازيتين لكل منهما في المنطقتين، يتولى كل حزب إدارة خدمات حكومية خاصة، وميزانية مستقلة، وجهاز قضاء منفصل، ووزارة خارجية منفصلة، وأجهزة أمن خاصة، وقوات بيشمركة وقوات شرطة وأجهزة استخبارات مستقلة لكل حزب، ووسائل إعلام مختلفة. وكل هذه الكيانات والمؤسسات والاجهزة تدين بالولاء للحزب السياسي أولاً، ثم إلى حكومة إقليم كردستان.

إلا أن تقاسم السلطة بين الحزبين أدّى إلى نشوء حركة سياسية معارضة تحت قيادة نوشيروان مصطفى في عام ٢٠٠٦ الذي انشق عن الاتحاد الوطني الكردستاني، وأسس حركة التغيير في ٢٠٠٩، وأعلن مصطفى أن هناك عدة عوامل أدت إلى تأسيس الحركة، أهمها الاستياء الجماهيري الواسع على الفساد الناشئ من حكم الحزبين الرئيسيين واحتكارهما لكل مفاصل المؤسسات الحكومية في كردستان العراق بنظام (٥٠-٥٠)؛ ونجحت الحركة في جمع قيادات سياسية وعسكرية منشقة عن الاتحاد الوطني، وانضمت إليها مجموعات شابة حديثة العهد بالسياسة.

إن انشقاق نوشيروان مصطفى يختلف عن انشقاق جلال الطالباني عن الملا مصطفى البارزاني، فإذا كان الانشقاق الأول ذا أبعاد اجتماعية وثقافية وسياسية فإن الانشقاق الثاني لأسباب سياسية فقط، حيث طالب مصطفى -الذي تمكن من استقطاب العديد من السياسيين الأكراد السوران إلى قائمته- بأن يرفع الحزبان الحاكمان أيديهما عن البيشمركة والأجهزة الأمنية، وعدم تبعية النظام القضائي للأحزاب، والشفافية في الشؤون المالية.

وخلال الانتخابات البرلمانية لحكومة إقليم كردستان عام ٢٠١٣، حصلت حركة التغيير على المركز الثاني بعد الحزب الديمقراطي الكردستاني، فيما حصل الاتحاد الوطني الكردستاني على المركز الثالث. وفرض الواقع الجديد ضغوطاً على العلاقة الاستراتيجية بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني. ومن وجهة نظر الحزب الديمقراطي الكردستاني فإن الاستمرار في تقاسم السلطة حسب اتفاق ٢٠٠٥ غير عادل وطالب بحصة أكبر في التقسيم، لكن الاتحاد الوطني الكردستاني رأى أن الانتخابات شكلت نكسة مؤقتة وأن على الحزب الديمقراطي الكردستاني أن لا يعرّض العلاقات الاستراتيجية الدائمة للخطر.

وبعد عشرة أشهر تقريباً من المفاوضات السياسية، حاول الحزب الديمقراطي الكردستاني فيها الضغط على الاتحاد الوطني الكردستاني وتشكيل علاقة استراتيجية جديدة مع حركة التغيير، وتم تشكيل حكومة جديدة لحكومة إقليم كردستان ومنحت الرئاسة لمسعود البارزاني ورئاسة الحكومة

لنيجرفان البارزاني. أما الاتحاد الوطني الكردستاني فحصل على منصب نائب رئيس الوزراء، ولم يحصل على أي وزارة من الوزارات الأساسية الأربع وهي (شؤون البيشمركة، والداخلية، والموارد الطبيعية، والمالية)، ومنحت الموارد الطبيعية والداخلية إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني، في حين حصلت حركة تغيير على شؤون البيشمركة والمالية، وبعد الانتخابات البرلمانية للإقليم في عام ٢٠١٣ تمكن الاتحاد الوطني الكردستاني من تحقيق نتائج أفضل خلال انتخابات المحافظات العراقية في ٣٠ نيسان ٢٠١٤، وحصل الاتحاد الوطني الكردستاني على المركز الثاني في الإقليم، بما في ذلك أنه حقق نتائج جيدة في كركوك الأهم اقتصادياً.

وفي صيف عام ٢٠١٥، شهد إقليم كردستان أزمة سياسية بسبب الولاية الثالثة لمسعود البارزاني في منصب رئيس الإقليم، حيث تم انتخابة لأول مرة عام ٢٠٠٥ وتم التجديد للمرة الثانية عام ٢٠٠٩ في اقتراع مباشر، وبعد انتهاء المدة القانونية لرئاسته في شهر آب عام ٢٠١٣، تم تمديد ولايته لعامين على وفق اتفاق بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي في الثلاثين من الشهر نفسه، والاتفاق بين الحزبين نص على أنه لا يحق للبارزاني أن يصبح رئيساً مرة أخرى بعد انتهاء مدة العامين، ولكن الحزب الديمقراطي كان مصراً على منح البارزاني عامين آخرين لتولي رئاسة الإقليم.

وكان مبرر الحزب الديمقراطي هو أن الإقليم يشهد ظروفاً صعبة ويستعد لقتال تنظيم داعش مع أزمة اقتصادية خانقة؛ إلا أن حركة التغيير والاتحاد الوطني والاتحاد الإسلامي والجماعة الإسلامية لم يقبلوا تمديد ولايته عامين آخرين بنفس الصلاحيات مثلما كان يرغب الحزب الديمقراطي. وشهدت محافظة السليمانية بعض الاعتصامات من قبل المعلمين أعقبتها احتجاجات عنيفة انتهت بالهجوم على مقرات الحزب الديمقراطي الكردستاني في السليمانية، تسببت في مقتل خمسة أشخاص وإصابة العشرات في أثناء التظاهرات، وألقى الحزب الديمقراطي الكردستاني بالمسؤولية على عاتق حركة التغيير عن التظاهرات التي دعت إلى صرف الرواتب وإنهاء مشكلة رئاسة إقليم كردستان.

وفي ١٢ تشرين الأول ٢٠١٥ –بعد ثلاثة أيام من الاحتجاجات– منعت قوة عسكرية تابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني رئيسَ برلمان كردستان «من حركة تغيير» وعدداً من أعضاء البرلمان والوزراء من دخول مدينة أربيل، لتسبب تعطيلَ العملية السياسية والإدارية في كردستان وتدخل الإقليم في فراغ دستوري لم تتمكن القوى السياسية الكردية من الاتفاق على مخرج له بعد. وكان الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير والجماعة الإسلامية والاتحاد الإسلامي تقدموا بمشروع

قانون يقلص صلاحيات رئيس الإقليم، لكن الحزب الديمقراطي الكردستاني رفض المشروع.

ومع تعطيل البرلمان وعدم اتفاق الأحزاب الكردية على صيغة توافقية لحل أزمة الولاية الثالثة لالبارزاني، أبرم الاتحاد الوطني الكردستاني مع حركة تغيير في شهر آيار ٢٠١٦ اتفاقاً سياسيا بالشراكة، وهو ما قد يشكل نهاية الاتفاق الاستراتيجي بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني منذ سنوات لتقاسم السلطة على وفق مبدأ المناصفة، ومن أبرز مبادئ الاتفاق: إنشاء تحالف برلماني بين الجانبين في إقليم كردستان ومجلس النواب العراقي وعلى مستوى مجالس المحافظات، والتأكيد على النظام البرلماني للإقليم، وانتخاب رئيس الإقليم في البرلمان ويكون رئيس الحكومة هو المسؤول المباشر للسلطة التنفيذية.

إن البعد الداخلي لأزمة رئاسة الإقليم بعد انتهاء ولاية البارزاني، وتعطيل البرلمان، وعدم الاتفاق على موعد الانتخابات المقبلة، شكل الدافع الأساسي في توجه الحزب الديمقراطي إلى إجراء استفتاء الانفصال؛ كونه قد يساعد على ترتيب الوضع الداخلي بإحراج الأحزاب الكردية؛ لإنها لن تستطيع أن تقول لجماهيرها «لا للاستقلال».

ويخشى الاتحاد الوطني وحركة التغيير من أن يتحول الاستفتاء على انفصال شمال العراق إلى كابوس شديد مشابه للحرب الأهلية الكردية في التسعينيات، وليس هناك ما يضمن أنه إذا أعلن الأكراد العراقيون انفصالهم فإن الحرب الأهلية الثانية لن تقوم، فمنذ عام ٢٠٠٣ وإنشاء حكومة إقليم كردستان المستقلة، حقق الأكراد العراقيون تقدماً كبيراً، وزاد تصدير النفط، وعقدت الاتفاقات التجارية مع تركيا والشركات الدولية؛ لذا فإن الاسباب السياسية والاقتصادية التي أدت إلى اندلا ع الحرب الأهلية الأولى ما زالت موجودة.

References

(1) The language varieties of the Kurds, Jaffer Sheyholislami, THE KURDS, History - Religion - Language - Politics, 2015 Austrian Federal Ministry of the Interior.

(2) Kurdistan Regional Government, cabinet.gov.krd, The Kurdish language

(3) The language varieties of the Kurds, Jaffer Sheyholislami, THE KURDS, History - Religion - Language - Politics, 2015 Austrian Federal Ministry of the Interior.

(4) Kurdish Community Organisations in London: a Social Network Analysis, Alessio D'Angelo, November 2008, School of Health & Social Sciences, Middlesex University, London

(5) The KDP-PUK Conflict in Northern Iraq. Gunter, M. M. 1996. The Middle East Journal

(6) The KDP-PUK Conflict in Northern Iraq. Gunter, M. M. 1996. The Middle East Journal

(7) A Modern History of the Kurds. London, McDowall, David. Tauris, 2007

(8) A Modern History of the Kurds. London, McDowall, David. Tauris, 2007

(9) A Modern History of the Kurds. London, McDowall, David. Tauris, 2007

(10) The Kurds: An Unstable Element in the Gulf. Pelletiere, S. C. 1984. Westview Press.

(11) The Kurds: An Unstable Element in the Gulf. Pelletiere, S. C. 1984. Westview Press.

(12) The Kurdish Internal Conflict, Peace Process and its prospects. Othman, M. 2001. The Kurdish Media Newspaper

(13) The Kurdish Internal Conflict, Peace Process and its prospects. Othman, M. 2001. The Kurdish Media Newspaper

(14) Human Rights Abuses in Iraqi Kurdistan Since 1991, Amnesty International, February 1995

(15) The Kurdish Internal Conflict, Peace Process and its prospects. Othman, M. 2001. The Kurdish Media Newspaper

(16) Human Rights Abuses in Iraqi Kurdistan Since 1991, Amnesty International, February 1995

(17) Human Rights Abuses in Iraqi Kurdistan Since 1991, Amnesty International, February 1995

(18) The Kurdish Internal Conflict, Peace Process and its prospects. Othman, M. 2001. The Kurdish Media Newspaper

(19) The KDP-PUK Conflict in Northern Iraq. Gunter, M. M. 1996. The Middle East Journal

(20) The Kurdish Internal Conflict, Peace Process and its prospects. Othman, M. 2001. The Kurdish Media Newspaper

(21) The Kurdish Internal Conflict, Peace Process and its prospects. Othman, M. 2001. The Kurdish Media Newspaper

(22) The Kurdish Internal Conflict, Peace Process and its prospects. Othman, M. 2001. The Kurdish Media Newspaper

(23) The Kurdish Internal Conflict, Peace Process and its prospects. Othman, M. 2001. The Kurdish Media Newspaper

(24) The Kurdish Internal Conflict, Peace Process and its prospects. Othman, M. 2001. The Kurdish Media Newspaper

(25) The Kurdish Internal Conflict, Peace Process and its prospects. Othman, M. 2001. The Kurdish Media Newspaper

(26) The Kurdish Internal Conflict, Peace Process and its prospects. Othman, M. 2001. The Kurdish Media Newspaper

(27) The Kurds in Iraq: The Past, Present and Future. Yildiz, K. 2007. Pluto Press.

(28) Freedom House, Report, Iraqi Kurdistan 2003

التسرُّب الدراسي في العراق رؤية قانونية مقارنة

حسين غازي كاظم *

٢٠١٧-١١-١٨

يعدُّ التعليم أحد حقوق الإنسان الذي حرصت المواثيق، والعهود الدولية على ضمان حصول الأفراد عليه والتمتع به؛ لكسب المعرفة، والثقافة، واكتساب المهارات التي يمكن أن تصحح مسار حياتهم بعيداً عن الجهل والتخلُّف، ويتفرع عنه الحق في إلزام التعليم بمراحل معينة من حياة الأولاد الذين يكونون مؤهلين من حيث العمر للدخول إلى المدارس سواء العامة منها أو المتخصصة التي تهتم بفئة من الأولاد الذين يحتاجون إلى تعليم خاص.

إن الحق في التعليم من الحقوق المعترف بها في الدساتير الوطنية في عالم اليوم، إذ تشير الدراسات إلى أن ٩٠٪ من دساتير العالم ضمت بنداً عن الحق في التعليم، ومن بين هذه الدساتير، يقتضي ٦٠٪ منها أن يكون التعليم إلزامياً حتى مرحلة معينة، فضلاً على أن يكون التعليم مجانياً في كل المراحل أو مراحل معينة.

المعايير الدولية

جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في الامم المتحدة عام ١٩٤٨ أن لكل شخص الحق في التعليم، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل مجاناً، وأن يكون التعليم الأولي إلزامياً[١].

أما الدول الموقعة على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٦٦ فقد أقرت بأن ضمان ممارسة كل فرد في حقه بالتربية والتعليم يتطلب أن يكون التعليم الابتدائي إلزاميا ومتاحاً مجاناً للجميع[٢]. وقد دعت اتفاقية حقوق الطفل التي بدأ نفاذها عام ١٩٩٠ إلى جعل التعليم الابتدائي إلزامياً ومتاحاً للجميع مع ضمان حق الطفل في التعليم وعلى

١- ينظر المادة (١/٢٦) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨.
٢- ينظر المادة (١٣/٢/أ) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٦٦.

* باحث قانوني.

أساس تكافؤ الفرص[٣].

وتعهدت الدول الأطراف في الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم بأن تضع سياسة وطنية تستهدف –عن طريق أساليب ملائمة للظروف والعرف السائد في البلاد– دعم تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة في أمور التعليم، ولاسيما جعل التعليم الابتدائي مجانياً وإجبارياً[٤].

وقد كرس هذا الحق في الكثير من الاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان وحرياته المختلفة التي ورد في متنها الكثير من النصوص التي أكدت على حق التعليم الإلزامي، ولاسيما في المرحلة الابتدائية لما له من أهمية في حياة الأطفال، وحياة الأمم باعتبار أنه من الضروري أن يحصل الأفراد على فرص التعليم وبأقل المستويات كحد أدنى[٥].

التنظيم الدستوري والقانوني للتعليم الإلزامي في العراق

أ: التنظيم الدستوري

يعدُّ دستور العراق لعام ١٩٧٠ المؤقت أول دستور تبنى إلزامية التعليم، إلى جانب كفالة مجانيته إذ نصت المادة (٢٧/ب) على (تعمل الدولة على جعل التعليم الابتدائي إلزاميا وعلى التوسع في التعليم المهني والتقني)، وإن ما تقدم لا يعني أن الدساتير التي سبقت دستور ١٩٧٠ قد أهملت الحق في التعليم، إذ إنها جميعا أشارت إلى كفالة الحق في التعليم المجاني في كل مراحله، لكنها لم تنص على إلزامية التعليم. وجاء دستور ٢٠٠٥ الدائم ليكفل حق التعليم بنحوٍ عام، وفي الوقت نفسه أورد نصاً صريحاً كفل به إلزامية التعليم، إذ نصت المادة (٣٤/أولاً) منه على (أن التعليم عامل أساس لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة، وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية، وتكفل الدولة مكافحة الأمية).

٣- ينظر المادة (٢٨/١/أ) اتفاقية حقوق الطفل النافذة عام ١٩٩٠.

٤- ينظر المادة (٤) من الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم التي اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والتعلم والثقافة في ١٤ كانون الأول ١٩٦٠، النافذة عام ١٩٦٢.

٥- نوجه عناية المهتم إلى هذه الاتفاقيات التي أهمها (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ١٩٧٩، الميثاق الأفريقي لحقوق الإسان والشعوب، الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيتها ١٩٩٠، الاتفاقية الأوروبية لحماية الأقليات ١٩٥٣، وغيرها من الاتفاقيات).

ب: التنظيم القانوني

إعمالاً للتنظيم الدستوري لإلزامية التعليم صدرت في العراق عدة قوانين نظمت إلزامية التعليم، أولها قانون التعليم الإلزامي رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٦[٦] الذي توخى منه المشرع إيجاد ضابطة قانونية تهدف إلى تطبيق مبدأ إلزامية التعليم، وإجبار أولياء أمور الأولاد على إلحاق أبنائهم في المدارس، على أن يتم الانتقال إلى التعليم الإلزامي في المرحلة الابتدائية إلى المرحلة المتوسطة ضمن خطة معدة لذلك؛ كون التعليم حقّاً من حقوق الإنسان.

تضَمّن القانون جملة من الأحكام المهمة أبرزها أن التعليم إلزامي في المرحلة الابتدائية ومجاني، ويبدأ عند إكمال الأولاد السادسة من العمر عند ابتداء السنة الدراسية أو في ٣١/ ١٢ من تلك السنة[٧]. وقد ألزم هذا القانون أولياء الأمور بإلحاق أولادهم بالمدارس الابتدائية عند إكمالهم السنة السادسة، واستمرارهم فيها لحين إكمال المرحلة الابتدائية، أو وصولاً إلى سن الخامسة عشرة من العمر[٨]. أما مهمة تطبيق القانون فهي من مسؤولية وزارة التربية التي يقع على عاتقها وضع الخطط لتحقيق الإلزامية وتطوير جوانبها الفنية في سائر أنحاء العراق، وكذلك ألزم القانون دوائر الدولة، ومؤسساتها، والقطاع العام، فضلاً عن مؤسسات المجتمع المدني بالتعاون لتحقيق إلزامية التعليم[٩]، أما الإدارات المحلية فإن دورها يختص بتوفير الإمكانات المادية والبشرية لتطبيق خطة إلزامية التعليم الابتدائي على أن يتم إعداد هذه الإمكانات قبل مواعيدها[١٠]؛ في سبيل ضمان التنفيذ رسم القانون خطة التنفيذ ولاسيما حضور الأولاد في سنة الإلزام وبحسب التجمعات السكانية[11].

وألزم القانون أولياء الأمور بمراجعة المدارس التي يتم فيها إعلان أسماء أولادهم فيها للتسجيل قبل بدء العطلة أو خلالها[١٢]، ويكون واجب المدرسة المعنية هنا متابعة حالات التخلف وحصرها، والتواصل مع أولياء الأولاد؛ لحثهم على تسجيل أولادهم، وانتظامهم في المدرسة، ومنع تسربهم من الدراسة. وحددت مدة أسبوع لالتحاق الأولاد إلى المدرسة، وبمضيّها دون تسجيلهم؛ فعلى المدرسة

٦- نشر هذا القانون في جريدة الوقائع العراقية العدد ٢٥٥٢ في ١٩٧٦/١٠/١١.
٧- المادة الأولى / أولاً من قانون التعليم الإلزامي رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٦ المعدل.
٨- المادة الأولى / ثانياً من قانون التعليم الإلزامي رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٦ المعدل.
٩- المادة الثانية / أولاً من قانون التعليم الإلزامي رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٦ المعدل.
١٠- المادة الثانية / ثانياً من قانون التعليم الإلزامي رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٦ المعدل.
١١- المادة السادسة / أولًا قانون التعليم الإلزامي رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٦ المعدل.
١٢- المادة السادسة / ثانياً قانون التعليم الإلزامي رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٦ المعدل.

استدعاء ولى الامر بالتعاون مع المنظمات الشعبية والمهنية لإقناعه بتسجيل الأبناء مع تعريفه بالنتائج المترتبة على عدم التسجيل[١٣].

أما في حالة عدم امتثال ولي الأمر للقانون، وعدم تسجيل أولاده، فيعد ذلك مخالفة يعاقب عليها، ويترتب على ارتكابها عدة عقوبات متدرجة تنسجم مع الإصرار على عدم التسجيل، تبدأ بالغرامة وتنتهي بالسجن، مع الإشارة إلى أن العقوبة تشمل ولي الأمر فقط ولا تطال الأولاد[١٤]، وحين تكرار المخالفة فتكون العقوبة السجن فقط[١٥].

لم يترك المشرع ثقل المسؤولية في تطبيق القانون ملقاة على عاتق وزارة التربية وحدها ولاسيما في متابعة الأولاد المتسربين من الدراسة أو المتخلفين عن التسجيل، بل أَشرك في الأمر بعض الوزارات ومنها وزارة العدل[١٦]، مع حثِّ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على متابعة حالات التسرب ومنع انخراط المتسربين من المدارس في سوق العمل، ومنع تشغيلهم قبل إكمال الخامسة عشرة من عمرهم، وعدّ تشغيل الأولاد المتسربين مخالفة يعاقب عليها القانون[١٧].

أما قانون وزارة التربية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١١[١٨] –الذي صدر لتنظيم العمل في وزارة التربية وبيان مهامها بموجب القانون– فقد بيّن أن التعليم الابتدائي هو تعليم عام وموحد وإلزامي للذين يكملون السادسة من العمر عند ابتداء السنة الدراسية[١٩]، وأجاز مدَّ الإلزام إلى التعليم المتوسط عند توافر الإمكانات اللازمة[٢٠]، ونصَّ على منع المحاكم من سماع الدعاوى التي تقام على الوزارة أو

١٣– المادة الثانية عشرة من قانون التعليم الإلزامي رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٦ المعدل.

١٤– نصت المادة الثالثة عشرة / أولا على: (يعاقبُ بغرامة لا تزيد عن مئة دينار، ولا تقل عن دينار واحد، أو بالحبس لمدة لا تزيد عن شهر واحد، ولا تقل عن أسبوع واحد أو بكليهما، وليُّ الولد المتكفل فعلا تربيته، إذا خالف أياً من أحكام هذا القانون).

١٥– نصت المادة الثالثة عشرة / ثانياً على: (تكون العقوبة بالحبس فقط عند تكرار مخالفة أحكام هذا القانون).

١٦– نصت المادة السادسة عشرة من القانون على: (لوزير العدل –بناءً على اقتراح وزير التربية– تخويل رؤساء الوحدات الإدارية سلطة كاملة جزاء لممارسة أحكام هذا القانون) .

١٧– المادة الخامسة عشرة من القانون (يتم التعاون بين وزارة التربية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية؛ لضمان تطبيق الأحكام التشريعية الخاصة بعدم تشغيل الأحداث قبل إكمالهم الخامسة عشرة، ولإخضاع المخالفين للعقوبات المنصوص عليها في قانون العمل). وعلى الرغم من ذلك لم نجد عقوبات رادعة وحقيقة لتشغيل الأحداث من قبل أصحاب العمل حيث إن قانون العمل حظر تشغيل الأحداث في بعض الأعمال ولم يجرم تشغيلهم.

١٨– نشر هذا القانون في جريدة الوقائع العراقية العدد ٤٢٠٩ في ٢٠١١/٩/١٩.

١٩– ينظر المادة (١١/ أولًا) من قانون وزارة التربية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١١.

٢٠– المادة (١١/ ثانياً) من قانون التعليم الإلزامي رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٦ المعدل.

الدوائر التابعة لها أو المدارس في كل ما يخصّ فرض العقوبات على الطلاب والتلاميذ من عقوبات[٢١].

ومن القوانين ذات الصلة بالتعليم الإلزامي صدر قانون محو الأمية رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٨ الذي فرض محو الأمية الإلزامي، وأجبر كبار السن على التعلم في المراكز المعدة لهذا الغرض، وفي سبيل إجبار الأفراد على الالتحاق بمراكز محو الأمية منع المشرع منح القروض أو أي تسهيلات مالية تقدمها المصارف، ومنح الإجازات المهنية أو الحرفية، والوكالات التي تمنحها المؤسسات وشركات القطاع العام للأفراد للذين يتخلفون عن الالتحاق بمراكز محو الأمية، وحرم الموظف الذي لا يلتحق من العلاوات والزيادات التي تأتي على الراتب في حالة بقائه أمياً[٢٢]، وهي عقوبات تأتي مع عقوبة الغرامة والسجن للأميّ الذي لا يلتحق بمراكز محو الأمية[٢٣] مع فرض عقوبات أشد على الذين يعرقل التحاق الأمي بهذه المراكز[٢٤].

التعليم الإلزامي في بعض الدول العربية

من خلال البحث في نصوص الدساتير العربية والقوانين التي صدرت في سبيل تنظيم الحق في التعليم الإلزامي نجد أن كثيراً من هذه الدول قد سارت على التوجه والمبادئ نفسيهما إذ إنها اتفقت من حيث المضمون على أن التعليم الإلزامي مهم في المرحلة الابتدائية على الأقل مع تشريع القوانين التي يمكن القول إنها تجرم تسرب الأطفال من المدارس وتركهم لها دون مبرر معتبر أو قانوني.

أقرّ الدستور الأردني الحق في التعليم فنصت المادة (٢٠) منه على: (التعليم الأساسي إلزامي للأردنيين وهو مجاني في مدارس الحكومة)[٢٥]. أما في قانون التربية والتعليم الأردني رقم ٣ لسنة ١٩٩٤ المعدل فقد نصت المادة (١٠/أ) منه على: (التعليم الأساسي تعليم إلزامي في المدارس الحكومية) وجاءت الفقرة (ج) من المادة نفستها على: (لا ينفصل الطالب من التعليم قبل اتمام السادسة عشرة من عمره ....).

٢١- المادة (٤) من قانون وزارة التربية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١١: إن هذا المبدأ يعد مخالفة دستورية صريحة لنص المادة (١٠٠) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ التي نصت على: (يحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من الطعن).

٢٢- المادة (١٤/ رابعاً) من قانون محو الأمية رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٨.

٢٣- المادة (١٧) من قانون محو الأمية رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٨.

٢٤- المادة (١٨) من قانون محو الأمية رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٨.

٢٥- جرى تعديل هذه المادة اذا تم استبدال كلمة (الابتدائي) بكلمة (الأساسي) وهو توسيع مجال إلزامية التعليم لشمل التعليم الأساسي الذي هو أوسع نطاقاً من الابتدائي.

وفي الكويت ورد في نصّ المادة (٤٠) من دستور ١٩٦٢ النافذ أن التعليم إلزامي ومجاني في مراحله الأولى على وفق القانون. وإعمالاً لهذا النص الدستوري صدر قانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ الذي جاء فيه أن التعليم إلزامي ومجاني لجميع الأطفال الكويتيين[٢٦] من ذكور وإناث، ومن بداية المرحلة الابتدائية حتى المرحلة المتوسطة، وأن الإلزام يقع على والد الطفل أو من يعوّله حين تحقق الطفل للسادسة من عمره[٢٧]، وهما المسؤولان –أو أي منهما– عن عدم تقدم الطفل إلى المدرسة، وتكون العقوبة المقررة للتخلف عن ذلك هي الغرامة أو الحبس أو كلتاهما معاً في حال تكرار المخالفة أو الإصرار عليها[٢٨]. ورسم القانون آلية متابعة تسرب الأولاد من المدارس أو عدم التحاقهم بها وذلك من خلال فرض الغرامات المالية وعقوبات الحبس على أولياء الأولاد[٢٩].

وأقرَّ المشرّع الدستوري المصري في دستور ٢٠١٤ أن التعليم الإلزامي يكون حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها وأن الدولة تكفل مجانية التعليم[٣٠]. وورد التعليم الإلزامي في مصر بقانون التعليم رقم ٣٩ لسنة ١٩٨١ الذي أشار إلى أن مدة الدراسة في التعليم قبل الجامعي هي تسع سنوات للتعليم الأساسي الإلزامي ويتكون من حلقتين: «الحلقة الابتدائية» ومدتها ست سنوات، و»الحلقة الإعدادية» ومدتها ثلاث سنوات. وحدد القانون آلية تنفيذ إلزام الأولياء بتطبيق القانون فإذا لم يتقدم الطفل إلى المدرسة في الموعد المحدد أو لم يواظب على الحضور بغير عذر مقبول مدة عشرة أيام متصلة أو منفصلة، وجب على ناظر المدرسة إنذار والده أو ولي أمره بحسب الأحوال بكتاب يوقع عليه والد الطفل أو المتولي أمره وعند غيابه أو امتناعه عن تسلم الكتاب يسلم إلى العمدة أو نقطة الشرطة أو المركز أو القسم لتسليمه إلى والد الطفل أو المتولي أمره، فإذا لم يتقدم إلى المدرسة خلال أسبوع من تسلم الكتاب أو عاود الغياب لأعذار غير مقبولة اعتبر والده أو ولى أمره مخالفاً لأحكام هذا القانون وتطبق عليه العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون[٣١]، إذ يعاقب بغرامة مقدارها عشرة جنيهات[٣٢].

٢٦– المادة (١) من قانون التعليم رقم ١١ لسنة ١٩٦٥.
٢٧– المادة (٣) من قانون التعليم رقم ١١ لسنة ١٩٦٥.
٢٨– المواد (٨– ١٣) من قانون التعليم الكويتي رقم ١١ لسنة ١٩٦٥.
٢٩– المادة (١٠) من قانون التعليم الكويتي رقم ١١ لسنة ١٩٦٥.
٣٠– المادة (١٩) من دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤.
٣١– المادة (١٩) من قانون التعليم المصري رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١.
٣٢– المادة (٢١) من قانون التعليم المصري رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١.

أما إلزامية التعليم في سوريا فقد تجسدت دستورياً في المادة ٢٩ من الدستور السوري ٢٠١٢ التي نصت على: (يكون التعليم إلزامياً حتى نهاية مرحلة التعليم الأساسي، وتعمل الدولة على مد الألزام إلى مراحل أخرى)، وكان قانون التعليم ٣٢ لسنة ٢٠٠٢ قد صدر بناءً على دستور ١٩٧٣، وقد أقرّت الدولة في هذا القانون مدَّ إلزامية التعليم حتى نهاية مرحلة التعليم الأساسي ونظمت نصوصه في الوقت نفسه آلية حث أولياء الأمور، وإجبارهم على تسجيل أولادهم في المدارس مع إقرار العقوبات اللازمة لذلك التي تراوحت بين الغرامة والحبس.

ومما تقدم نجد أن جميع الدول بما فيها العراق قد سعت إلى تنظيم إلزامية التعليم للأولاد من خلال إقرار القوانين الخاصة، فيما اختلفت في التشديد على تطبيق هذا الإلزام من خلال تضمين قوانين التعليم العقوبات التي توجه بحق أولياء الأولاد المخالفين الذين لا يعملون على تسجيل أولادهم في المدارس عند بلوغهم السن المحددة قانوناً وهي بلوغ الطفل سنّ السادسة من عمره ليكون مؤهلاً للتسجيل في المدرسة، وأن بعض هذه الدول أقرّت أن مرحلة التعليم الإلزامي تقتصر على المرحلة الابتدائية، فيما ذهبت بعضها إلى أن تكون للمرحلة الأساسية أيضاً.

ولئن صدرت قوانين التعليم لتنظيم العملية التعليمية وإقرار التعليم الإلزامي إلا أنها لم تستطع معالجة المشكلة الجوهرية الناجمة عن تسرب الأولاد من المدارس والمؤثرة سلباً على سير العملية التربوية، ولم تستطيع تطبيق الإلزام وحثَّ أولياء الأولاد على إلحاق إبنائهم بالمدارس مما يستلزم إعادة النظر في هذه القوانين لتنظيم آلية جديدة تتماشي مع التطورات التكنولوجية والاقتصادية وحتى السياسية؛ لمنع تسرب التلاميذ من المدارس، إذ إن العقوبات المقررة على أولياء الأمور ومن يكون في مكانهم التي تتدرج بالإنذار والغرامة، ومن ثم الحبس لمدة لا تزيد على شهر. ولم يقرّ القانون ماذا بعد الحبس في حال إصرار الوالد على عدم إلحاق ابنه أو بنته بالمدرسة، مع الإشارة إلى أن مبدأ العقوبة لم يجد الإذن الصاغية للتطبيق من قبل المؤسسات الحكومية المختصة وعلى رأسها وزارة التربية.

الخاتمة

الاستنتاجات

وفي معرض التعليق على ما تقدم نجد أن الأسباب الرئيسية في تسرب الكثير من الأولاد من مقاعد الدراسة في مرحلة الابتدائية تعود إلى:

١. تقاعس وزارة التربية عن تأدية دورها المحدد على وفق القانون في إلزام أولياء الأولاد على إلحاق أولادهم بالمدارس في مرحلة الابتدائية، وانعدام الحلول التربوية والاجتماعية التي كان المفروض تقديمها لمعالجة هذه الظاهرة.

٢. عدم تطبيق القانون وفرض العقوبات المفروضة التي يمكن أن تشكل عامل ضغط على الأولياء.

٣. عدم وجود تعاون بين الأجهزة والوزارات الحكومية في متابعة قضية تسرب الأولاد من المدارس وإغفال أعمال القوانين والنصوص الخاصة بالتعليم الإلزامي.

٤. عدم تفعيل العقوبات التي وضعت لإلزام أولياء الأولاد الذين لا يلحقون أولادهم بالمدارس حيث نجد أن العقوبات المفروضة هي عقوبات لا تشكل ردعاً حقيقياً؛ كونها تنوعت بين الغرامة، أو الغرامة والسجن المخفف لمدة لا تتجاوز الشهر، وهي عقوبات لم تفعّل؛ لعدم وجود المدعي بالحق العام.

التوصيات

بعد دراسة ظاهرة تسرب الطلبة من المدارس تبيّن عدم وجود حلول ناجعة من وزارة التربية لتنفيذ القانون ومتابعة حالات التسرب من المدارس؛ لذلك نوصي بالآتي:

١. تعديل قانون التعليم الإلزامي رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٦ ليصار إلى تشديد العقوبات المفروضة على أولياء الأولاد وجعلها بدلاً من الغرامة القليلة والسجن الذي لا يزيد على شهر، إلى يكون السجن لمدة ستة أشهر على الأقل مع فرض غرامة مالية كبيرة باعتبار أن الظرف مشدد.

٢. قيام وزارة التربية بالتعاون مع مجلس القضاء الأعلى منح موظفيها أصحاب الاختصاص

القانوني ومن يعهد إليهم بتنفيذ حكم الإلزام، صلاحيةَ الضبط القضائي فيما يختص بتطبيق أحكام قانون التعليم الإلزامي والقرارات المنفذة له.

٣. جعل مهمة تحريك الشكوى على أولياء الأمور من اختصاص الادعاء العام باعتبار تسرب الأولاد أضرار بالمصلحة العامة حتى يصار إلى تحريك دعوى الحق العام أمام المحاكم المختصة.

٤. تشكيل لجان خاصة لمتابعة التحاق الأولاد في المدارس وتكون على عدة مستويات تبدأ من مستوى برلماني ومجالس المحافظات، مع تشكيل لجان حكومية على مستوى مجلس الوزراء والإدارات المحلية.

٥. نقترح إلغاء المادة (٤١) من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ التي لا تجرم تأديب المعلمين ومن في حكمهم تأديب الأولاد القُصَّر، للقضاء على ظاهرة تعنيف الأولاد داخل المدارس التي ربما تكون سبباً من أسباب تسرُّب الأولاد من المدارس.

المصادر

أولاً: الدساتير

- دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.
- دستور العراق لسنة ١٩٧٠ المؤقت.
- دستور جمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٤.
- دستور دولة الكويت لعام ١٩٦٢.
- دستور الجمهورية السورية العربية ٢٠١٢.
- دستور الاردن لعام ١٩٥٢.

ثانياً: القوانين

- قانون وزارة التربية العراقية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١١.
- قانون التعليم الإلزامي رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٦.
- قانون محو الأمية رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٨.
- قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل.
- قانون التعليم الكويتي رقم ١١ لسنة ١٩٦٥.
- قانون التعليم المصري رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١.
- قانون التعليم السوري رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٢.
- قانون التعليم الاردني رقم ٣ لسنة ١٩٩٤.

ثالثاً: الإعلانات والعهود العالمية

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٦٦.
- اتفاقية حقوق الطفل النافذة عام ١٩٩٠.
- الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم ١٩٦٠.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ١٩٧٩.
- الاتفاقية الأوروبية لحماية الأقليات ١٩٥٣.
- الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الأطفال ١٩٩٠.

إصلاح النظام الانتخابي في العراق

هاشم الركابي*

٢٠١٧-١٢-١٢

المقدمة

لقد أصبح النظام الانتخابي في العراق موضوعاً مثيراً للجدل للغاية، بحيث أدّى إلى مظاهرات ومطالبات بإصلاحات مهمة في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والقانون الانتخابي، وقد تمكن مجلس النواب العراقي من اختيار لجنة جديدة لمفوضية الانتخابات، لكن الجدل ما يزال قائماً على اختيار واحد من الأمور الثلاثة الآتية:

- إما اعتماد قانون الانتخابات لعام ٢٠١٠ مرة أخرى أو تعديله.
- وإما أن يكون العراق دائرة انتخابية واحدة أو ١٨ دائرة.
- وإما اختيار الآلية الأنسب لتوزيع المقاعد النيابية[١].

لذلك، من الضروري دراسة طبيعة النظام الانتخابي في العراق وكيفية تطوُّره مع مرور الوقت، وآلية تطبقيه من الناحية العملية، والأسس التي يتم على وفقها انتقاده؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة الأساسية تفسر المفاضلة بين مزايا النظام الانتخابي في العراق وعيوبه، وتمهد السبيل لتقييم البدائل، فضلاً عن دراسة الجدوى وإمكانية التطبيق.

ويتوافق الدستور العراقي مع المعايير الدولية فيما يخصُّ الحصول على ضمانات أساسية لحقوق الاقتراع، مثل حق جميع العراقيين في الانتخاب والترشيح، كما هو منصوص عليه في المادة رقم ٢٠ من الدستور العراقي، ويستلزم الأمر تمثيل جميع المكونات المجتمعية في العراق، والمشار إليها في المادة ٤٧ منه، وفضلاً عن ذلك، حدد الدستور نسبة مشاركة المرأة في مجلس النواب حسب

١- مشرق عباس، "انقسام الفصائل السياسية العراقية على قانون الانتخابات الجديد»، المونيتور، ١٣ تشرين الأول ٢٠١٣.
https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/10/iraq-election-law-dispute-kurdistan-region.html

* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

المادة ٤٧ (٣) ومقدارها ٢٥٪. ومن ناحية أخرى، فقد وفّر الدستور المرونة اللازمة عبر تفويض مسؤولية إصدار ''قانون ينظم متطلبات المرشحين والناخبين وكل ما يخصُّ الانتخابات'' إلى مجلس النواب، كما هو منصوص عليه في المادة ٤٧ (٤)، وقد أتاحت هذه المرونة للمشرعين إجراء عدة تغييرات على النظام الانتخابي قبل كل انتخابات، مثل الدوائر الانتخابية، وقائمة المرشحين، وتخصيص المقاعد، على النحو المبين في الجدول رقم (١).

جدول رقم (١) تطور النظام الانتخابي في العراق[٢]

المتغيّرات	انتخابات الجمعية الوطنية ٢٠٠٥/١/٣٠	الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥/١٢/١٥	الانتخابات البرلمانية ٢٠١٠/٣/٧	الانتخابات البرلمانية ٢٠١٤/٤/٣٠
عدد المقاعد	٢٧٥	٢٧٥	٣٢٥	٣٢٨
النظام الانتخابي	التمثيل النسبي	التمثيل النسبي	التمثيل النسبي	التمثيل النسبي
الدائرة الانتخابية	العراق كدائرة انتخابية واحدة	كل محافظة هي دائرة انتخابية	كل محافظة هي دائرة انتخابية	كل محافظة هي دائرة انتخابية
نوع القائمة	قائمة مغلقة	قائمة مغلقة	قائمة شبه مفتوحة	قائمة شبه مفتوحة
صيغة توزيع المقعد	الباقي الأقوى	الباقي الأقوى (معدل)	القاسم الانتخابي	سانت ليغو (المعدل)
عدد المرشحين في القائمة	ليس أقل من ٣ وليس أكثر من ٢٧٥	.....	ما لا يقل على ثلاثة، ولا يزيد على ضعف عدد مقاعد الدائرة	.....

٢- فاضل ح. العامري، التطور التأريخي للانتخابات العراقية (١٩٢٠-٢٠١٤)، دراسات انتخابية، ١ كانون الثاني ٢٠١٥.

طبيعة النظام الانتخابي في العراق

وتستند النظم الانتخابية عموماً إلى أربعة عناصر أساسية، هي:

أولاً: نوع النظام الانتخابي (سواء أكان نظام الأغلبية التعددية، أم نظام التمثيل النسبي، أم نظاماً مختلطاً).

ثانياً: آلية تخصيص المقاعد (الصيغة الرياضية المستخدمة لحساب تخصيص المقاعد).

ثالثاً: حجم الدائرة (عدد الممثلين في المجلس التشريعي الذين تنتخبهم الدائرة الانتخابية).

رابعاً: هيكلية ورقة الاقتراع (سواء صوت الناخبون لمرشح أو حزب أم ما إذا كان الناخب يختار خياراً واحداً أو مجموعة من الخيارات)[3].

وينبغي التعرف على هذه العناصر الأربعة لفهم عملية ترجمة «الأصوات المدلى بها في الانتخابات العامة إلى المقاعد التي فاز بها الأحزاب والمرشحون»، وسيصف هذا البحث النظام الانتخابي القائم في العراق في ضوء هذه العناصر الأربعة.

نوع النظام الانتخابي في العراق

يستند النظام الانتخابي العراقي إلى التمثيل النسبي الذي يعرف بأنه «الترجمة الواعية لحصة الحزب من الأصوات إلى نسبة مماثلة من المقاعد في المجلس التشريعي»[4]، وقد اعتُمد هذا النظام لشموليته وعمليته، وكذلك لتجنب التأخير[5]. وبقي هذا النظام سليماً منذ تبنية في السياسة العراقية بعد عام ٢٠٠٣؛ وقد يعزى ذلك -أساساً- إلى واقع التجربة السياسية العراقية، حيث تسعى المجاميع الإثنية والطائفية على حد سواء إلى التمثيل ليس فقط في السلطة التشريعية، بل أيضاً في السلطة التنفيذية؛ لذلك، كان التمثيل النسبي هو الأكثر مقبولية، حيث إنه يؤدي إلى تشكيل حكومة ائتلافية تكفل تمثيل جميع الفئات المجتمعية.

3- Andrew Reyonlds et al., "Electoral System Design: The New International IDEA Handbook," 2008

4- Ibid.

5- "Iraq Electoral Fact Sheet," United Nations, http://www.un.org/News/dh/infocus/iraq/election-fact-sht.htm.

حجم الدائرة الانتخابية

إن التجارب العملية توضح أهمية حجم الدوائر الانتخابية في تحديد كيفية تطبيق النظام من الناحية العملية، وقوة الارتباط بين الناخبين والأعضاء المنتخبين، والتناسب العام لنتائج الانتخابات[6]. وقد استندت انتخابات الجمعية الوطنية لعام ٢٠٠٥ إلى العراق كدائرة انتخابية واحدة على النقيض من الانتخابات اللاحقة في الأعوام: ٢٠٠٥، و٢٠١٠، و٢٠١٤، التي تستند إلى ١٨ دائرة انتخابية، حيث تعدُّ كل محافظة دائرة انتخابية واحدة[٧]؛ وعليه، كان ذلك أول إصلاح يتم إجراؤه على النظام الانتخابي في العراق.

وكان هذا الإصلاح ضرورياً لضمان أن يكون لكل صوت القيمة نفسها؛ لأن بعض المناطق لديها نسبة إقبال أعلى؛ مما يقلل من تمثيل المجموعات في المناطق ذات الإقبال المنخفض، وإن الأسباب وراء تبني نظام التمثيل النسبي هي ضمان تمثيل جميع الفئات المجتمعية، وفي حالة العراق، تعيش هذه المجاميع في مناطق ودوائر انتخابية وأقضية منفصلة، باستثناء عدد قليل من المناطق المختلطة؛ ولذلك تم تعزيز التمثيل عبر تحديد عدد المقاعد لكل محافظة.

قوائم المرشحين (هيكلية ورقة الاقتراع)

استندت انتخابات عام ٢٠٠٥ إلى قوائم مغلقة، على النقيض من انتخابات عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤، على النحو المبين في الجدول رقم (١)، ولأنَّ الأحزاب السياسية تمنح المرشحين تسلسلاً معيناً ضمن قوائمها، وأن الناخبين غير قادرين على التعبير عن رغبتهم بمرشح ما، فإن المرشحين المنتخبين سيكونون موالين لأحزابهم السياسية أكثر من ناخبيهم؛ لذلك تم اعتماد قوائم شبه مفتوحة؛ مما يسمح للناخبين باختيار مرشحهم المفضل[8]، وإن الأسباب المنطقية وراء هذا الإصلاح هي السماح للناخبين بإزاحة مرشحين خارج السلطة بسبب عدم نجاحهم في تمثيلهم أو أي سبب آخر.

6- Andrew Reyonlds et al., "Electoral System Design: The New International IDEA Handbook»

٧- فاضل ح. العامري، "التطور التأريخي للانتخابات العراقية (١٩٢٠ - ٢٠١٤)".

8- Andrew Reyonlds et al., "Electoral System Design: The New International IDEA Handbook»

آلية توزيع المقاعد

يبدو أن توزيع المقاعد الانتخابية العنصر الأكثر إثارة للجدل في النظام الانتخابي؛ لأن المشرعين العراقيين يعتمدون معادلة رياضية جديدة في كل انتخابات، كما هو مبين في الجدول رقم (١). وقد انتُقدت الصيغ الرياضية السابقة لعدم الإنصاف، إما لصالح الكتل السياسية الكبيرة على الكتل الصغيرة وإما العكس[٩]؛ لذلك، استندت انتخابات عام ٢٠١٤ إلى النسخة المعدلة من سانت ليغو، حيث يتم ترتيب المتنافسين ترتيباً تنازلياً استناداً إلى حصتهم في التصويت (إجمالي الأصوات التي حصل عليها المرشح في الدائرة الانتخابية). ثم بالبداية يقسم كل صوت من الأصوات التنافسية للانتخابات على ١,٦، تليها سلسلة (٣، ٥، ٧، ٩)؛ وأخيراً سيتم تخصيص المقاعد على أساس حاصل التقسيمات السابقة. وقدّم الدكتور سعد العبدلي مثالاً افتراضياً على دائرة انتخابية تضم ٤ منافسين سياسيين ولها خمسة مقاعد لتوضيح كيفية عمل هذه الآلية عملياً، كما هو مبين في الجدول رقم (٢).

ويمكن تقييم إصلاح آلية توزيع المقاعد من خلال معيار المساواة بين مختلف المنافسين الانتخابيين، وتبين المقارنة بين نتائج الانتخابات في عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤ في بغداد –التي يمكن إيجادها في الملحق أ– أن قيمة المقاعد لكتلة سياسية كبيرة –مثل ائتلاف دولة القانون– ارتفعت من ٣٢١٣٥ صوتاً إلى ٣٥٨٢٠ صوتاً، في حين انخفضت قيمة المقاعد لعدد من المنافسين الانتخابين الذين ينتمون لكتل صغيرة، حيث حصلت كتلة التوافق على مقعد واحد مقابل ٥٢٩٩٣ صوتاً في انتخابات ٢٠١٠، بينما حصلت كتلة الصادقون على مقعد واحد مقابل ٣٦٠٢٦ صوتاً في انتخابات ٢٠١٤.

٩– سعد العبدلي، "الموسوعة التشريعية للانتخابات العراقية بعد عام ٢٠٠٣"، ٢٠١٦.

جدول رقم (٢) تنفيذ النسخة المعدلة من سانت ليغو

اسم الحزب	حصة التصويت	تقسيم على ١,٦	تقسيم على ٣	تقسيم على ٥	تقسيم على ٧	تقسيم على ٩	مقاعد الحزب
أ	٣٥٠٠٠	٢١٨٧٥	١١٦٦٦	٧٠٠٠	٥٠٠٠	٣٨٨٨	٢ أو ٣
ب	٢١٠٠٠	١٣١٢٥	٧٠٠٠	٤٢٠٠	٣٠٠٠	٢٣٣٣	١ أو ٢
ج	١١٠٠٠	٦٨٧٥	٣٦٦٦	٢٢٠٠	١٥٧١	١٢٢٢	١
د	٨٠٠٠	٥٠٠٠	٢٦٦٦	١٦٠٠	١١٤٢	٨٨٨	٠
مجموع الناخبين الكلي	٧٥٠٠٠				مجموع المقاعد الكلي		٥

ومع ذلك، قد يقول النقاد: إن هذه المقارنة لا تأخذ بالحسبان عوامل مهمة أخرى؛ وبالتالي، قد يكون من الأفضل مقارنة كل آليات تخصيص المقاعد في انتخابات واحدة لمعرفة تأثيرها الحقيقي، وقد طبق الدكتور سعد العبدلي كل هذه المعادلات الرياضية على مثال افتراضي حيث يوجد أربعة منافسين سياسيين هم: (أ، ب، ج، د) يتنافسون على خمسة مقاعد، ويبلغ العدد الإجمالي للأصوات الصالحة ٧٥٠٠٠ صوت، كما يظهر في الجدول رقم (٣)؛ لذلك يبدو أن طريقة (الباقي الأقوى) تميل الى تفضيل الأحزاب الصغيرة على حساب الأحزاب الكبيرة حيث تكون قيمة المقعد للحزب (أ) ١٧٥٠٠، في حين أنها لا تتعدى ٨٠٠٠ للحزب (د). إلا أن صيغة القاسم الانتخابي تعالج هذه المشكلة، حيث إن قيمة المقاعد لكلا الحزبين (أ، ج) قريبة. ويبدو أيضاً أن النسخة المعدلة من سانت ليغو تسعى إلى الحفاظ على هذا المستوى من العدالة الانتخابية.

جدول رقم (٣) آثار آليات تخصيص المقاعد المختلفة

المنافس السياسي	#عدد الأصوات	الباقي الأقوى	القاسم الانتخابي	سانت ليغو المعدل
أ	٣٥٠٠٠	٢	٣	٢ أو ٣
ب	٢١٠٠٠	١	١	١ أو ٢
ج	١١٠٠٠	١	١	١
د	٨٠٠٠	١	٠	٠
المجموع	٧٥٠٠٠	٥	٥	٥

النظام الانتخابي في التطبيق العملي

يؤثر النظام الانتخابي على السلوك الانتخابي للجهات السياسية، ومن الواضح أن الإصلاحات السابقة –التي أشار إليها الجدول رقم (١)– عززت نوعية الانتخابات على أساس العديد من الجوانب الضرورية، مثل التمثيل النسبي والعدالة الانتخابية كما نوقش آنفاً خلال البحث، غير أنه أدّى إلى العديد من التحديات، مثل ضعف المساءلة، وتفتت الأحزاب السياسية؛ لذا يبدو أن هناك تسويةً بين التمثيل والمساءلة، وقد دُرست هذه التسوية جيداً من قبل العلماء، الذين اقترحوا ثلاث آليات[10] للحد منها، هي: تحديد عتبة انتخابية[١١]، وتقليل حجم الدائرة الانتخابية، واعتماد أنظمة مختلطة[١٢].

ويعدُّ ضمان وجود علاقة معتدلة بين الناخبين والمرشحين واحداً من أهم المبادئ الرئيسة في كل نظام انتخابي، حيث يتمكن الناخبون من إزالة أعضاء المجلس التمثيلي؛ لعدم نجاحهم في

10-John M. Carey & Simon Hix, "The Electoral Sweet Spot: Low-Magnitude Proportional Eleectoral Systems," American Journal of Political Science 55, no. 2 (2011).

١١– تعرف العتبة بأنها الحد الأدنى من الدعم الذي يحتاجه الحزب للحصول على تمثيل. ويمكن أن تكون العتبة مفروضة قانونياً (عتبة رسمية) أو أن تكون موجودة كخاصية رياضية للنظام الانتخابي (عتبات فعالة أو طبيعية)، انظر:
Andrew Reyonlds et al., "Electoral System Design: The New International IDEA Handbook," 2008, 83.

١٢– ويعرف النظام المختلط بأنه "النظام الانتخابي المشترك بين [الأغلبية والنسبية]، ويستخدم صيغاً مختلفة جنباً إلى جنب مع بعضها بعضاً"، لمزيد من المعلومات انظر دليل IDEA، ibid، ٩٠.

مهمتهم[13]؛ ولذلك اعتمد النظام الانتخابي في العراق على القوائم شبه المفتوحة لضمان ذلك، وعلى الرغم من هذا فإن جعل كل محافظة دائرة انتخابية واحدة حجبت إمكانية التواصل الفعال بين الناخبين والمرشحين المنتخبين؛ وبالتالي، فإن معظم المرشحين يعتمدون على فئات مجتمعية معينة دون الحاجة للجوء إلى تلبية طلبات الفئات الأخرى؛ فعلى سبيل المثال: يتم انتخاب بعض المرشحين لأنهم إما لديهم دعم من قبيلة كبيرة وإما من الناخبين الحزبيين أو رجال الأعمال الأثرياء، وهذه القواعد لا تكاد تغيّر ولاءهم؛ وبالتالي لا يكترث بعض المرشحين لمطالب المجموعات أخرى.

ومن ناحية أخرى، يتم انتقاد القوائم المفتوحة على تحفيز المنافسة داخل الحزب؛ لأن المرشح الحاصل على غالبية الأصوات هو أكثر احتمالاً للحصول على مقعد؛ الأمر الذي يتطلب حملة انتخابية مكلفة؛ مما يجعل المرشحين أكثر عرضة للتمويل غير القانوني، ولاسيما المرشحين الجدد، والذين فازوا في الانتخابات السابقة بفارق ضئيل بسبب تضاؤل احتمال فوزهم في الانتخابات؛ وبالتالي فإنه يزيد من قابلية المرشحين على تداول الأموال غير المشروعة[14].

تؤدي المنافسة داخل الحزب –دائماً– إلى تجزئة الأحزاب أو الائتلافات السياسية، ويتجسد ذلك في حالة العراق؛ فعلى سبيل المثال: أدت تجزئة التحالف الوطني العراقي عام ٢٠١٠ إلى العديد من المتنافسين، مثل ائتلاف الإصلاح الوطني، وتجمع الشراكة الوطنية، وتحالف المواطن، وبل حتى أن الصدريين تنافسوا على انتخابات عام ٢٠١٤ بثلاث قوائم مختلفة للحد من المنافسة والاستفادة من آلية توزيع المقاعد؛ التي قلصت الفجوة بين قيمة المقاعد بين الأحزاب الكبيرة والصغيرة.

وقد أشار تقييم أجراه الخبراء من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات إلى مسح آراء الخبراء المحليين –عددهم ٧٠ خبيراً من جامعة بغداد وجامعة النهرين– حول نقاط الضعف والقوة في النظام الانتخابي القائم، كما هو مبين في الرسم البياني رقم (١)[١٥]. وقد شكك معظم المشاركين بقدرة النظام القائم على تلبية تطلعات الناخبين، وتحقيق الاستقرار السياسي، وخلق معارضة فعالة، وزيادة الإقبال، وتعزيز المساءلة، وتحفيز التحالفات بين الطوائف؛ لذلك، طالبت الأغلبية (وبنسبة

13- "Guidelines for Reviewing a Legal Framework for Elections," 2nd edition, OSCE Office for Democratic Institutions and Human Rights, 2013.

14- Eric C. Change, "Electoral Incentives for Political Corruption under Open-List Proportional Representation," The Journal of Politics, November 2004.

١٥- مازن، عبد رضا وآخرون، «تقييم النظام الانتخابي في العراق"، معهد التعليم الانتخابي، كانون الثاني ٢٠١٦.

٦٨,٩٪) بتغيير النظام الانتخابي في العراق. ومن ناحية أخرى، اندلعت عدة مظاهرات في عام ٢٠١٦ احتجاجاً على النظام الانتخابي، الذي اتهم بأنه وسيلة لتسهيل ديمومة الشبكات الفاسدة داخل السلطة.

ومع ذلك، ليس من الإنصاف أن نعزوَ جميع تحديات العراق بعد عام ٢٠٠٣ إلى النظام الانتخابي لأنه لا ينبغي أن يفهم على أنه حلٌّ سحريٌّ لجميع العلل. فقد أبرزت التجارب العملية أن تأثير النظام الانتخابي ينحصر في مجال تحفيز الحزبية في قبال قمع المعارضة داخل الأحزاب، وطبيعة التحالفات (تسوية الخلافات في قبال الارتكاز على الهويات الطائفية)، وتحديد سلوك السياسيين[16].

الرسم البياني رقم (١) تقييم النظام الانتخابي القائم

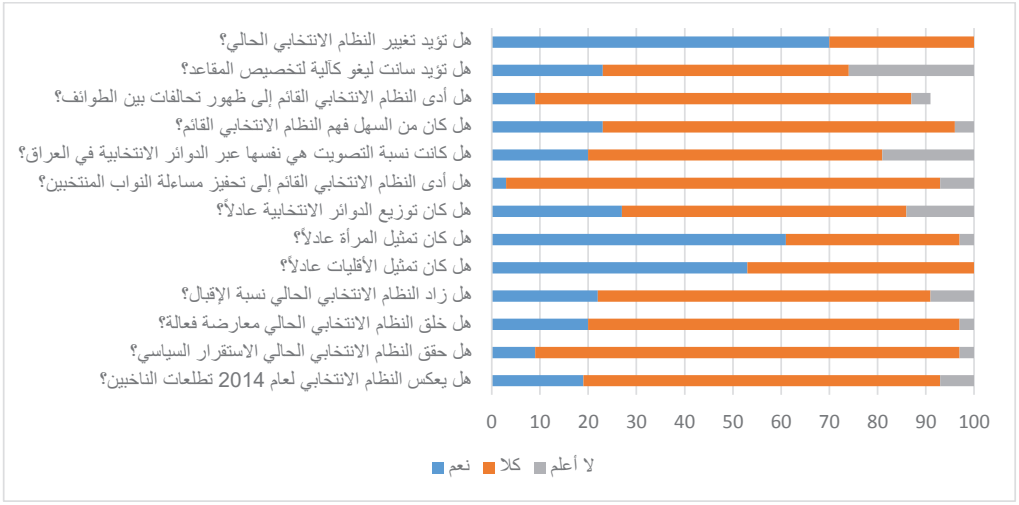

تقييم البدائل

يُنتقد نظام التمثيل النسبي لتشجيعه على تشكيل حكومات ائتلافية؛ مما يؤدي إلى الجمود التشريعي، وتجزئة الأحزاب، وحصول الأحزاب الصغيرة على سلطة ونفوذ كبيرين بنحوٍ غير متناسب، ولا يكون الناخبون قادرين على فرض المساءلة عن طريق التخلص من أولئك الذين لا

16 . Andrew Reynolds at le., "Electoral System Design: The New International IDEA Handbook»

يرغبون بهم[17]. وهذا لا يعني أن البدائل لا تحتوي على عيوب، مثل النظم الأغلبية التعددية والأنظمة المختلطة؛ لذلك، من المهم تقييم التوازن بين المزايا والعيوب، مع الأخذ بالحسبان خصوصية الحالة العراقية.

ويلاحظ أن نظام الأغلبية التعددية بنحوٍ عام غير عادل لأنه يفضل الأحزاب الكبيرة[18]. وبالنظر إلى أن العراق يمر بفترة انتقالية، فإن وجود جميع الفئات المجتمعية الرئيسة الممثلة هو ضرورة لاستمرارية النظام، وقد يكون من الصعب تحقيق الأخير في ظل نظام الأغلبية التعددية، بصيغه المتعددة؛ لميزته في تضخيم الإقطاعات الإقليمية التي تعرّف على أنها فوز أحد الأحزاب بجميع المقاعد؛ وهذا يحول دون وجود هيئة تشريعية شاملة، التي تعرف على أنها «شرط أساس لتعزيز الديمقراطية»[19].

ويتم التعامل مع المشكلة الأخيرة في النظم مختلطة حيث تحاول الجمع بين ميزة المساءلة والتمثيل النسبي عن طريق الجمع بين النظامين؛ ومع هذا فمن الممكن تحقيق ذلك في ظل نظام التمثيل النسبي من خلال تقليل حجم الدائرة الانتخابية. وإلى جانب تجنب تعقيد النظم المختلطة، فإنه يسهم في الحفاظ على تماسك الأحزاب السياسية؛ لأن الأنظمة المختلطة تقسم السلطة التشريعية بين أولئك الذين يعتمدون في نجاحهم الانتخابي على القواعد الجماهيرية وأولئك الذين يعتمدون على الأحزاب السياسية؛ وهذه الحقيقة الأخيرة قد تشجع المنافسة داخل الأحزاب؛ مما يزيد من فرصة تفتيتها، ومن ثَمَّ من المهم تقييم مدى جودة تقليل حجم الدوائر الانتخابية، وإمكانية تطبيقها.

الجودة

يُعَدُّ تقليل حجم الدوائر الانتخابية آليةً مقترحةً لمعالجة بعض مساوئ نظام التمثيل النسبي، مع الاستفادة في الوقت نفسه من مزايا التمثيل النسبي؛ وباستخدام البيانات من الانتخابات المتعددة التي بلغت عددها ٦٠٩ في ٨١ دولة بين عامي ١٩٤٥ و٢٠٠٦، وجد جون م. كاري

17- . Andrew Reyonlds et al., "Electoral System Design: The New International IDEA Handbook»

١٨- ويستند نظام الأكثرية دائماً إلى "الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد. ... [و] ضمان حصول المرشح الفائز على أغلبية مطلقة، لمزيد من المعلومات انظر: Ibid ،IDEA Handbook، ٢٨.

19- . Andrew Reyonlds et al., "Electoral System Design: The New International IDEA Handbook»

وسيمون هيكس أن حجم الدائرة المعتدل (من ٣ إلى ٨ مقاعد) فعّال بالدرجة نفسها من حيث التمثيل النسبي، ولكنه يزيد من احتمالية إخضاع المرشحين الفائزين للمساءلة، وتقليل إمكانية تفتيت الأحزاب السياسية، وتشجيع استجابة المرشحين لمطالب الفئات المجتمعية كافة[20]، ويمكن أن تعزى جميع هذه النتائج الإيجابية إلى حملات انتخابية ذات تكلفة أقل ومنافسة أقل داخل الحزب، مع ضرورة الاستجابة لمطالب مختلف الفئات؛ نتيجة لزيادة العتبة الانتخابية وتقليص الرقعة الجغرافية.

إمكانية التطبيق

إن من أكبر التحديات التي تواجه تقليص حجم الدائرة الانتخابية في العراق هو عدم وجود تعداد سكاني، حيث أجري آخر تعداد عام ١٩٩٧، وقد أرجأت الحكومة العراقية في كثير من الأحيان إجراء تعداد للسكان لتجنب التداعيات السياسية، ولاسيما حول ما يسمى «الأراضي المتنازع عليها» وتوزيع الثروات؛ لذا من الصعب تحديد العدد الدقيق للمقيمين في كل قضاء. ومع ذلك، هناك بديل للاعتماد على عدد الناخبين المسجلين وتخصيص المقاعد لكل قضاء، فهناك ١٢٠ قضاءً في العراق، على النحو المبيّن في الجدول رقم (٤)، من الممكن تحقيق النتيجة المرجوة من وجود ٣ إلى ٨ مقاعد لكل قضاء من خلال توزيع المقاعد المخصصة لكل محافظة إلى أقضيتها استناداً إلى العدد الإجمالي للناخبين المسجلين في كل منها. وقد اعتمد قانون الانتخابات لعام ٢٠٠٥ على عدد الناخبين المسجلين؛ وبالتالي يمكن عدها ممارسة ملائمة. أما البديل الآخر فهو الاعتماد على قاعدة بيانات وزارة التجارة لتحديد عدد المقاعد عن طريق تحديد عدد مراكز الحصص التموينية في كل قضاء وعدد الناخبين في كل منها؛ وهذان البديلان ليسا مثاليين، بل مقبولان نوعاً ما حتى إجراء تعداد سكاني في العراق.

الملخص

تكمن قوة النظام الانتخابي العراقي في تمثيله وعدالته، غير أنه أدّى إلى العديد من العوائق، مثل: ضعف المساءلة، وتفتيت الأحزاب السياسية. ويعد ذلك مقبولاً على وفق المعايير الدولية، بالنظر إلى الحقيقة التي تقول إن لكل نظام انتخابي مزايا ومساوئ، وقد تناولت الأدبيات الحديثة

20-John M. Carey & Simon Hix, "The Electoral Sweet Spot: Low-Magnitude Proportional Eleectoral Systems," American Journal of Political Science 55, no. 2(2011).

مساوئ نظام التمثيل النسبي من خلال الدعوة إلى ثلاث آليات، هي: تقليل حجم الدائرة الانتخابية، ورفع العتبة الانتخابية، واعتماد نظام مختلط.

ويبدو أن التقليل من حجم الدوائر الانتخابية هو أكثر الخيارات المرغوبة، ولاسيما من حيث زيادة آفاق المساءلة عن طريق خفض الإنفاق على الحملات، والضغط على المرشحين؛ لاستيعاب مطالب المجاميع المتنوعة؛ نتيجة ارتفاع العتبة الانتخابية، وتقليص تفتيت الأحزاب بتقليل المنافسة داخل الأحزاب نفسها، ولكن تبني هذا المقترح يواجه مشكلة مع غياب التعداد السكاني في العراق؛ ومع ذلك، فمن الممكن الاعتماد على الناخبين المسجلين أو قاعدة البيانات التابعة لوزارة التجارة، التي تبدو مقبولة على أساس القوانين العراقية السابقة، وسيضمن الاعتماد على الأقضية الموجودة سابقاً التقسيم المحايد، وتجنُّب حالات رسم الدوائر الانتخابية بطريقة تحقق مصالح حزب أو مرشح معيّن على حساب الآخرين.

وهكذا، فإن الجدل الحالي حول النظام الانتخابي لا يستند إلى نتائج الدراسات العلمية، فكثيراً ما يناقش المشرّعون العراقيون آليات تخصيص المقاعد، ولكن يبدو أن الحل يكمن في حجم الدوائر الانتخابية؛ لذا من الضروري حشد الدعم من الأوساط الأكاديمية والأحزاب السياسية، الذين هم غير راضين عن النظام الانتخابي بصيغته الحالية لدعم هذا الإصلاح وتبنّيه في نهاية المطاف في الانتخابات النيابية المقبلة.

جدول رقم (٤) توزيع الأقضية في العراق

المحافظة	# عدد الأقضية	# عدد المقاعد
بغداد	١٠	٦٩
نينوى	١٠	٣١
البصرة	٧	٢٥
ذي قار	٥	١٩
السليمانية	١٦	١٨
بابل	٤	١٧
أربيل	٩	١٥

الأنبار	٨	١٥
ديالى	٦	١٤
كركوك	٤	١٢
صلاح الدين	٨	١٢
النجف	٣	١٢
دهوك	٧	١١
كربلاء	٣	١١
واسط	٦	١١
القادسية	٤	١١
المثنى	٤	١٠
ميسان	٦	١٠
المجموع	١٢٠	٣٢٠

الملحق أ:

الجدول الأول: نتائج انتخابات عام ٢٠١٠ في بغداد

المنافس الانتخابي	عدد الاصوات	المقاعد	قيمة المقعد
ائتلاف دولة القانون	٨٩٩٧٧٤	٢٨	٣٢١٣٥
التحالف الوطني العراقي	٥٥٨٩٨٨	١٧	٣٢٨٨٢
القائمة العراقية	٨٣٩٧٣٥	٢٤	٣٤٩٨٩
قائمة التوافق العراقي	٥٢٩٩٣	١	٥٢٩٩٣

الجدول الثاني: نتائج انتخابات عام ٢٠١٤ في بغداد

المنافس الانتخابي	عدد الأصوات	المقاعد	قيمة المقعد
ائتلاف دولة القانون	١٠٧٤٦٠٩	٣٠	٣٥٨٢٠
التحالف الوطني	٣٤٨٢٠٥	١٠	٣٤٨٢١
ائتلاف الأحرار	٢٣٦٥٤٧	٦	٣٩٤٢٥
تحالف المواطن	١٩٢٦٩١	٥	٣٨٩٣٠
متحدون للإصلاح	١٥٥٧١٩	٤	٣٨٩٣٠
تيار النخب	١١٦٢٦٨	٣	٣٨٧٥٦
التحالف المدني الديمقراطي	١١٢٥٦٣	٣	٣٧٥٢١
تجمع الشراكة الوطنية	٧٣٨٤٢	٢	٣٦٩٢١
الائتلاف العراقي	٥٧٣٣٣	٢	٢٨٦٦٧
التحالف العربي	٥٣٧١٩	١	٥٣٧١٩
ائتلاف الفضيلة	٥١٢٩٠	١	٥١٢٩٠
ائتلاف الإصلاح الوطني	٤٧٦١٧	١	٤٧٦١٧
كتلة صادقون	٣٦٠٢٦	١	٣٦٠٢٦

الملحق ب:

الجدول الأول: تقييم الخبراء المحليين للنظام الانتخابي القائم في العراق

الرقم	السؤال	نعم	كلا	لا أعلم
١	هل يعكس النظام الانتخابي لعام ٢٠١٤ تطلعات الناخبين؟	١٩	٧٤	٧
٢	هل حقق النظام الانتخابي الحالي الاستقرار السياسي؟	٩	٨٨	٣
٣	هل خلق النظام الانتخابي الحالي معارضة فعالة؟	٢٠	٧٧	٣
٤	هل زاد النظام الانتخابي الحالي نسبة الإقبال؟	٢٢	٦٩	٩
٥	هل كان تمثيل الأقليات عادلاً؟	٥٣	٤٧	
٦	هل كان تمثيل المرأة عادلاً؟	٦١	٣٦	٣
٧	هل كان توزيع الدوائر الانتخابية عادلاً؟	٢٧	٥٩	١٤
٨	هل أدى النظام الانتخابي القائم إلى تحفيز مساءلة النواب المنتخبين؟	٣	٩٠	٧
٩	هل كانت نسبة التصويت هي نفسها عبر الدوائر الانتخابية في العراق؟	٢٠	٦١	١٩
١٠	هل كان من السهل فهم النظام الانتخابي القائم؟	٢٣	٧٣	٤
١١	هل أدى النظام الانتخابي القائم إلى ظهور تحالفات بين الطوائف؟	٩	٧٨	٤
١٢	هل تؤيد سانت ليغو كآلية لتخصيص المقاعد؟	٢٣	٥١	٢٦
١٣	هل تؤيد تغيير النظام الانتخابي الحالي؟	٧٠	٣٠	

العملية التربوية في العراق .. الواقع والمشكلات والحلول

د. جبار سويس الذهبي

٢٠١٧-١٢-٢٥

المقدمة

عانت العملية التعليمة في العراق منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي من الإهمال والركود؛ بسبب سياسات الحروب التي انتهجها النظام المباد، وما تبعها من اهتمام مبالغ بالقوة العسكرية على حساب المرتكزات الكثيرة التي تبنى على أساسها الدول المتطورة وعلى رأسها النظام التعليمي الذي يعدّ قاعدة الهرم في تطور الأمم، فضلاً عمّا تركه الحصار الاقتصادي الذي فرض على الشعب العراقي، والذي أطاح بما تبقى من بنى تحتية للتعليم في العراق. وفي حين كان النظام التعليمي في العراق يعدُّ من بين الأنظمة المتطورة في المنطقة، بات اليوم يعدّ من بين أكثر الأنظمة التعليمية التي تعاني من مشكلات كثيرة يكاد يكون أغلبها مستعصياً؛ بسبب عدم جدية القائمين على رسم سياسات الدولة، وضعف القيادات التعليمية في كثير من مفاصلها.

وإن أي محاولة لوضع حلول لمشكلة ما، تتطلب رصد هذه المشكلات والتعرف إليها من كثب، والوقوف على أسبابها وحيثياتها، وهذا الأمر ينطبق على المعوقات والمشكلات التي تعترض العملية التربوية في العراق؛ فلا بد إذن من تحديدها، والوقوف على أسبابها، ومن ثم إيجاد الحلول الملائمة لكل مشكلة منها؛ ومن هنا جاءت محاولتنا هذه للوقوف على أسباب ما يمكن أن نسميه «مشكلات التعليم في العراق»، منطلقين من تحديدها وبيان أسباب نشوئها، إذ نرى أن الأسباب هذه ممكن أن تصنف على صنفين: فمنها ما يعود إلى أسباب خارجية تتمثل بتراكم المشكلات التي مرت بالبلد نتيجة السياسات الخاطئة التي انتهجت منذ أكثر من ثلاثة عقود ونيف، وما ترتب عليها من إهمال وتهميش لقطاع التعليم في العراق، وتدهور البنى التحتية في البلاد بصورة عامة، والتعليم بصورة خاصة. ومنها ما يعود إلى أسباب داخلية تختص بالعملية التربوية وأركانها الثلاثة (الطالب، والمعلم، والمدرسة)، فلكل ركن من هذه الأركان أثره في خلق ما يعترض سبيل التعليم، إذ إن أي قصور في عمل أي ركن منها يتسبب في إعاقة عمل الركنين الآخرين، وصلاح هذه الأركان هو صلاح العملية التربوية بأجمعها.

*باحث في شعبة البحوث والدراسات التربوية/المديرية العامة للتربية في بغداد/الرصافة الثانية.

من ثم سنحاول وضع حلول للمشكلات التي رصدناها، إذ نرى أن حلَّ أي مشكلة يعتمد في الأساس على الوقوف على أسبابها، ومن ثم فإن الحل يسير في ظلال المشكلة، ولا يحتاج منا سوى نظرة فاحصة عارفة بحيثيات نشوء المشكلة ومسبباتها.

أ. المعوقات الخارجية التي تواجه العملية التربوية

تعترض العملية التربوية في العراق معوقات كثيرة تؤثر بنحوٍ مباشر وكبير في سير العملية التربوية، فبعض هذه المعوقات تختصُّ بأداء أركان العملية التربوية الثلاثة (الطالب، والمعلم، والمنهج)، وبعضها الآخر سببه عوامل خارج هذه الأركان، لكنه مؤثر تأثيراً كبيراً فيها، وفيما يأتي من هذا المبحث سنستعرض المعوقات الخارجية للوقوف عليها، والتعرف على مسبباتها:

١. البنى التحتية ومشكلة الأبنية المدرسية:

لعلَّ من أكثر الأسباب الخارجية التي أثرت في تردي الواقع التربوي في العراق هو تدهور البنى التحتية المتمثلة بتقادم الأبنية المدرسية، وعدم مواكبتها الزيادة الكبيرة بأعداد التلاميذ المسجلين في المدارس منذ أن أصبح التعليم في العراق إلزامياً في مطلع سبعينيات القرن الماضي، إذ ازداد عدد التلاميذ بنحوٍ كبير، حتى لم تعد المدارس تستوعب هذه الأعداد الكبيرة، وظهرت مشكلة المدارس ذات الدوام المزدوج، واستمرت هذه المشكلة لتتفاقم مع مرور الوقت، مع تخلُّف أعداد البنايات الجديدة عن اللحاق بأعداد التلاميذ قبال الزيادة الكبيرة بعدد السكان الذي نما بنحوٍ كبير خلال السنوات اللاحقة.

ومع كل هذه المشكلات لم تُقدِم الحكومة السابقة على حلٍّ جذري ناجع لهذه المشكلة، بل على العكس تماماً أدارت ظهرها لها، وتركتها تزداد سوءاً، إذ يذكر أن الدولة آنذاك لم تقدم على مشاريع بناء مدارس منذ العام ١٩٨٩؛ لانشغالها بآثار الحرب على إيران، وما تركته من خراب كبير في اقتصاد العراق، ظهرت آثاره في حياة المجتمع العراقي بجميع مرافقه، ولاسيما مرفق التعليم الذي أهمل كثيراً، ثم ما انفكت السياسات التخبطية عن الإقدام على حروب عبثية مع الجوار، فكان غزو الكويت وما أعقبه من دمار ما تبقى من آثار بنى اقتصادية أتى عليها الحصار الاقتصادي الذي لم يترك شيئاً في العراق إلا وخربه، بدءاً من المنظومة القيمية وانتهاءً بالمنظومة التعليمية.

بعد سقوط النظام في ٢٠٠٣ ورث قطاع التعليم تركة ثقيلة حاولت الدولة الجديدة بحكوماتها أن تقلل من آثارها من خلال وضع الخطط لمعالجة المشكلات، ومن ضمنها مشكلة توفير الأبنية المدرسية في جميع محافظات العراق؛ إذ إن توفير الأبنية المدرسية وتوزيعها بين محافظات العراق يعد ركناً مهماً

من أركان العملية التربوية، ونشر فرص التعليم لمختلف المراحل الدراسية؛ فتوفير عدد كافٍ من الأبنية المدرسية، والمحافظة عليها وإدامتها، هو من الأمور المهمة لإنجاح عملية التعليم، فأساس المشكلة هو أن الوزارة ورّثت نقصاً كبيراً في عدد الأبنية المدرسية، مما سبب عجزاً في استيعاب نمو أعداد المسجلين، وانعكس ذلك على شكل تزايد في أعداد المدارس التي تعمل بنظام دوام مزدوج أو ثلاثي بسبب ضعف الموارد المالية المخصصة لقطاع التربية، الذي كان له الأثر الكبير في إضعاف قدرات النظام التربوي في مجالات التطور، وأن كثيراً من المدارس القائمة آنذاك لا يتوافر فيها الحد الأدنى من مقومات الاستيعاب، فضلاً عن مصادر مياه الشرب، والمرافق الصحية، إلى جانب وجود كثير من المدارس الطينية أو المبنية من الصرائف والخيم، فقد أشارت دراسة استطلاعية تفصيلية لنظام التعليم في العراق أجرتها في العام ٢٠١٠ مؤسسة Geopolicity إلى أنه على الرغم من التحسينات الكبيرة التي طالت نظام التعليم في العراق منذ العام ٢٠٠٣، إلا أنه ما زال بحاجة إلى استثمارات كبيرة للتغلب على ميراث التردي الذي لحق بنظام التعليم، الذي يتمثل بالآتي:

- قلة الأعداد الكافية من المدارس، ومعظم ما موجود من هذه المدارس يعاني من ظروف سيئة بسبب تقادم بنائها وقلة الاهتمام بصيانتها.
- الحاجة إلى توفير أكثر من ٣٥٩٠ مدرسة في العام ٢٠٠٣ ما نسبته ضعفين أو ثلاثة أضعاف إلى ما كان موجودا قبل ٢٠٠٣ من المباني المدرسية.
- نحو ٧٠٪ من المدارس تفتقر إلى المياه الصالحة للشرب، والمرافق الصحية النظيفة.
- أكثر من ١٠٠٠ مدرسة بنيت من الطين أو القصب، أو الخيام[1].

وقد ذكر تقرير نشره فريق العمل لقطاع التشييد والإسكان والخدمات في وزارة التخطيط، أن النقص المؤشر في الأبنية المدرسية قد بلغ (٤٢٦٩) بناية مدرسية في العام ٢٠٠٤، إن هذا العدد في تزايد مستمر وهو ناتج عن ازدياد عدد التلاميذ الجدد في المناطق التي وصلها التعليم، التي كانت محرومة سابقاً، فضلاً عن الاندثار والتآكل في الأبنية المدرسية القائمة، التي تحوّل معظمها من بنايات بحاجة إلى ترميم إلى بنايات واجبة الهدم ليعاد بناؤها. ويخلصُ التقرير إلى جملة من النقاط التي أشرها وهي كالآتي:

-عدم صلاحية معظم الأبنية المدرسية للاستعمالات التعليمية.

-النقص الحاد في الأبنية المدرسية المشخص بحدود (٥٣١٩) بناية مدرسية ومؤسسة تربوية،

الذي أدى إلى حرمان مناطق من أبنية المدارس.

-ما يزال في العراق بحدود (٦٤٠) مدرسة مشيدة بمادة الطين، والصرائف، يستوجب هدمها، وإقامة أبنية جديدة بدلاً منها.

-من المشكلات التي تواجه تنفيذ حملات وطنية لبناء المدارس هي مشكلة توفير قطع الأراضي اللازمة لبناء المدارس عليها في مناطق الحاجة الحقيقية على وفق خطة مدروسة ومعدة مسبقاً، تأخذ بالحسبان معايير اختيار المواقع وأسبقيات الحاجة، وعلى وفق النوع والسعة بالاستناد إلى تقرير تربوي، مع أطلس للخارطة المدرسية يوضح الواقع الحالي لشبكة المدارس القائمة في عموم المحافظات، وعلى مستوى أصغر وحدة إدارية نامية، والحاجة المستقبلية على مدى خمس سنوات قادمة، ومراعاة تحديث التقرير التربوي، وأطلس الخارطة المدرسية سنوياً كعملية تقويمية ناجحة لتصبح الحاجة على أسس ومعايير علمية.

-زيادة أعداد التلاميذ قياساً بأعداد المدارس الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الدوام المزدوج الثنائي والثلاثي الذي شمل نحو (٣٨٠٠) بناية مدرسية في العام (٢٠٠٧-٢٠٠٨)؛ بما يؤثر سلباً في الأجواء المدرسية.

وقدم التقرير إحصاءً لواقع الأبنية المدرسية الموجود، وحالاتها وبحسب المراحل الدراسية؛ وهي كالآتي:

-بلغ مجموع الأبنية المدرسية لمرحلة رياض الأطفال (٥٦١) بناية في العام (٢٠٠٤-٢٠٠٥)، نسبة الصالح منها (٤٠٪)، ونسبة ما يحتاج منها إلى ترميم (٥٢٪)، أما نسبة غير الصالحة فهو (٨٪).

-أما على مستوى التعليم الابتدائي فقد بلغ عدد الأبنية المدرسية (٨٥٩٤) بناية، نسبة الصالح منها (٣٣٪)، ونسبة ما هو بحاجة إلى ترميم (٥٢٪)، ونسبة غير الصالحة منها (١٥٪).

-في حين بلغ عدد الأبنية المدرسية للمرحلة الثانوية (٢٣٨٣) بناية كانت نسبة الصالح منها (٣٨٪)، أما تلك التي هي بحاجة إلى ترميم فنسبتها (٥٤٪)، ونسبة غير الصالحة منها (٨٪).

-وبلغ عدد الأبنية المدرسية في التعليم المهني (٢٠١) بناية، منها (٢٦٪) صالحة، و(٦٨٪) بحاجة إلى ترميم، و(٦٪) غير صالحة[٢] .

وعلى الرغم مما ذكر آنفاً إلاَّ أن هناك جهوداً مبذولة في تجاوز هذه المعوقات ببناء مدارس جديدة، أو إعادة إعمار ما تضرر منها بنحوٍ كبير، أو ترميم ما يحتاج منها إلى ترميم، إذ تم -بحسب ما ذكره مسؤلو في الأبنية المدرسية في وزارة التربية- منذ العام ٢٠٠٤ وحتى منتصف العام ٢٠٠٩ إعمار (٤٧٦٦) مدرسة وإصلاحها، وبناء (٢٣٧٢) مدرسة بالتعاون مع المنظمات الدولية والإنسانية، لكن ما تزال هناك عقبات كثيرة تقف في طريق الوصول إلى حلّ جذري لهذه المشكلة التي باتت مستعصية على الحل، ولعل أبرز هذه المعوقات هو قلة التخصيصات المالية التي تخصص لقطاع التربية والتعليم؛ مما يجعلها عاجزة أمام سد الفجوة الكبيرة بين الموجود والحاجة الفعلية من الأبنية المدرسية.

والمعوق الكبير الآخر يتمثل في الحصول على الأراضي التي تبنى عليها المدارس، ولاسيما في المناطق التي تعاني من نقصٍ كبيرٍ في أعداد المدارس، إذ إن أغلب هذه الأراضي تكون مملوكة لجهات غير حكومية (أفراد أو مؤسسات أهلية)، أو تكون مملوكة لجهات حكومية أخرى سواء الحكومات المحلية، أو الوزارات الأخرى، وليس ثمة تنسيق مع هذه الجهات من أجل الحصول على هذه الأرضي، وفي كثير من الأحيان لا تتعاون هذه الجهات مع وزارة التربية من أجل إقامة مشاريع بناء المدارس على الأراضي العائدة لها.

٢. العامل الاقتصادي ومشكلة الإنفاق على التعليم:

هناك مشكلات أخرى تتمثل بالإنفاق على التعليم، فبعد أن كان الاقتصاد العراقي يعد من بين أكثر الاقتصادات النامية التي شهدت تطوراً كبيراً، تراجع كثيراً في حقبة الثمانينيات، بعد أن زُج البلد في حرب طويلة مع إيران استنزفت اقتصاد العراق. فقد كان للحرب العراقية-الإيرانية أثر بالغ في الجانب الاقتصادي -كما يرى الاقتصاديون- من خلال تخفيض الإنفاق الاستثماري الحكومي، والتوسع بالإنفاق الجاري الذي سجل نسباً متزايدة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وارتفع معدل التضخم من ١٠٠٪ العام ١٩٨٠ إلى ٣٧٨٪ العام ١٩٩٠ وبمسار تصاعدي، مما يفسر على أنه فائض في الطلب، إلا أنه من زاوية أخرى يعبّر عن حدوث زيادة في عرض النقد من (٢٦٥٠,٨) مليون دينار العام ١٩٨٠ إلى ١١٨٦٨,٢ مليون دينار العام ١٩٨٩[٣]، ويشير إلى ذلك تطور معدل التضخم خلال حقبة الحرب، إذ إن التضخم -كما يشير أغلب الاقتصاديين- هو الضريبة الأكثر قساوة على الأفراد ذوي الدخل المنخفض؛ كون التضخم هو أحد العوامل الرئيسة التي يمكن أن تسهم في تعميق التفاوت ومعدلات الفقر من خلال القنوات التي يسلكها هذا المتغيّر في التأثير في

معدلات الفقر[٤].

إن استمرار توسع الإنفاق الحكومي إبّان الحرب العراقية–الإيرانية، ولاسيما في حجم النفقات العسكرية أثّر في الموازنة العامة للدولة، إذ إن نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت ذروتها العام ١٩٨٢ فقد سجلت ٥٧٪، وإن الإيرادات العامة لم تغط سوى ٦٠٪ من النفقات العامة بضمنها إيرادات النفط[٥]. لقد استمر الإنفاق الحكومي بالنمو للإيفاء بالتزامات تمويل الحرب من جهة ولتلبية متطلبات أنماط الاستهلاك المجتمعي من جهة أخرى؛ فقد ازدادت نسبة الإنفاق على الغذاء من ٤٦,٣٪ العام ١٩٨٠ إلى ٥٠,٢٪ العام ١٩٨٨[٦].

لقد حصل تراجع كبير في أداء الاقتصاد الكلي وضمن القطاعات الاقتصادية، إذ انخفض الدخل القومي بالأسعار الثابتة للعام ١٩٩٣ من ٤٤٣٩٠٦,٤٨٢ مليون دينار في العام ١٩٩٠ إلى ١٦١٩٣٩,٤٧٤ مليون دينار العام ١٩٩١، وإن نصيب الفرد منه تراجع بدوره من ٢٤٨١٣ ديناراً العام ١٩٩٠ إلى ٨٧٩٢ ديناراً عام ١٩٩١[٧]؛ فبعد أن كان العراق في قمة السلم بين البلدان النامية من حيث نسبة دخل الفرد إلى الناتج القومي الإجمالي، أصبح دخل الفرد الحقيقي الشهري في العام ١٩٩٣ أقل من دخل العامل الزراعي غير الماهر في الهند التي تعد من أفقر بلدان العالم[٨].

وقد تراجعت كل مؤشرات التنمية البشرية في مرحلة الحصار الاقتصادي، واستشرى الفقر الذي شكّل سابقاً ٢٤٪ من إجمالي السكان ليصل إلى ٧٠٪ من إجمالي السكان العام ١٩٩٤، ورافقه تراجع ملحوظ في العمل الاجتماعي، إذ أُلغيت بعض المؤسسات الإصلاحية والاجتماعية وتقلصت الأسر المشمولة بالرعاية إلى ٣٪ من إجمالي الأسر الفقيرة العام ١٩٩٤[٩]؛ مما حدا بتقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٠ بأن يصنف العراق الدولة رقم ١٢٦ من مجموع ١٧٤ دولة في العالم على وفق ترتيب دليل التنمية البشرية في نهاية عقد التسعينيات[١٠].

وأظهرت نتائج مجموعة دراسات وطنية أُنجِزت في إطار الجهود الوطنية لقياس مؤشرات التنمية البشرية في العراق خلال مدة الحصار الاقتصادي، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، الذي يوضح تدني مؤشرات التنمية البشرية في العراق بموجب دليل التنمية البشرية (HDI)، ومنها مؤشر التعليم للعام ٢٠٠٠ الذي بلغ (٠,٧٨١)؛ مما يعكس بصورة جلية مدى ضعف الاستثمار في رأس المال البشري في هذه الحقبة، ويبدو واضحاً من خلال انتشار الأمية، ومعدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين.

من خلال ما تقدم، يمكننا التعرف على مدى القصور الذي حصل في جانب التعليم وعلاقته بظاهرة الفقر، من خلال مؤشر معدل التسرب من الدراسة، إذ إن معظم المتسربين من الدراسة هم من الأسر التي تعد أفقر فئتين في المجتمع، بحيث تكون العلاقة عكسية بين مستوى الدخل ومستوى التسرب. وخلال مدة الحصار تدنت نسبة التسجيل في جميع مراحل التعليم لمختلف الأعمار (٦-٢٣ سنة) إلى ٥٣٪، وتشير أرقام اليونسكو إلى أن معدلات التسرب من المدارس الابتدائية ازدادت من ٩٥٦٩٢ حالة العام ١٩٩٠ إلى ١٣١٦٥٨ حالة في العام ١٩٩٩[١١].

ومن جانب آخر لم يقتصر الأمر على تسرب التلاميذ، بل شمل أيضاً المعلمين، فقد أدى تدهور دخل الفرد -ولاسيما الموظفين والمعلمين منهم- إلى ترك كثير من المعلمين وظائفهم والانتقال إلى العمل خارج مؤسسات التعليم للتمكن من سد حاجاتهم الأساسية التي عجز ما يتقاضونه من أجور عن سدها، وكذلك عزوف كثير من خريجي الكليات التربوية عن التعيين بسب ضعف المرتبات التي لا توفر لهم أيسر سبل العيش؛ مما أدى إلى حصول نقص كبير في أعداد المعلمين، ففي العام الدراسي ١٩٩٢-١٩٩٣ قدرت وزارة التربية النقص الحاصل في صفوف المدرسين بـ ١٢٦٥٢ معلماً ومعلمة[١٢]، وهذا سبب آخر يضاف إلى السبب السابق (نقص الأبنية والمستلزمات المدرسية) اللذين أسهما في تردي المستوى التعليمي.

٣. غياب الأمن وأثره في التعليم:

بعد سقوط النظام المباد في العام ٢٠٠٣، وما تلاه من دخول للقوات الأميركية، وظهور المجموعات المسلحة التي أعلنت مقاومتها للوجود الأميركي، وانتشار السلاح بيد كثير من الجهات التي لا يجمع بينها إلا ممارسة العنف، وبشتى الوسائل والذرائع، وحدوث المعارك بين الأطراف كافة التي جعلت من المدن ساحة لها، والمدنيين سواتر يحتمون بها، وما أعقب ذلك من تفجيرات إرهابية لا تفرق بين أحد، وطال كثير منها المؤسسات التربوية، والمدارس منها بوجه خاص، وكل هذا التدهور الكبير في الحالة الأمنية الذي عاشته البلاد، أنتج مشكلات كبيرة للعملية التربوية، فقد باتت العوائل تؤثر بقاء أبنائها بعيدين عن الدراسة خوفاً من تعرضهم للقتل برصاصة طائشة، أو من عبوات ناسفة، أو سيارات مفخخة، وهذا الخوف انتقل إلى التلاميذ -وهو أمر طبيعي- فانعكس سلباً على انتظامهم في صفوف الدراسة، وكذلك تسبب في قلة تركيزهم على المواد الدراسية، وضعف انتباههم. وليس هذا وحسب، إذ تسبب ضعف قبضة الدولة على الوضع الأمني في سيطرة المجموعات المسلحة على المناطق السكنية، ومزقوا نسيجها الاجتماعي بحجة حمايتها طائفياً، وتهديد

من لا ينتمي إليها، فكانت عمليات التهجير الطائفي الذي طال شرائح واسعة من الشعب العراقي، إذ أدت إلى ترك كثير من التلاميذ مقاعد الدراسة بسبب انتقال ذويهم مجبرين إلى مناطق أخرى خوفاً من تهديدات المجموعات المسلحة.

وتشير الباحثة هناء السبعاوي إلى أثر الأوضاع الأمنية في تردي واقع التعليم في السنوات الخمس التي أعقبت سقوط النظام المباد، وما تركت من آثار نفسية على التلاميذ، إذ وجدت الباحثة ومن خلال استبانة أعدتها لهذا الغرض أن الضغوطات النفسية التي يتعرض لها التلاميذ بسبب الوضع الأمني حصلت على المرتبة الأولى وبنسبة عالية، إذ ترى الباحثة أن الأطفال بطبيعتهم قليلو الخبرة والدراية، إلا أنهم بالمقابل الأكثر تأثراً بالظروف والأحداث المحيطة بهم، فالتلميذ حالياً يعاني من ضغوطات نفسية عدة، وهذا بسبب تردي الوضع الامني في البلاد الذي أثر بنحوٍ واضح في الطفولة، وذلك من خلال حدوث اضطرابات نفسية وسلوكية تمثلت بالخوف والقلق من خلال سماع دوي الانفجارات اليومية، وأصوات الأسلحة بأنواعها المختلفة، والمصادمات وأصوات الطائرات التي تحدث أصواتاً مزعجة لدى الجميع ولاسيما الأطفال، فضلاً عن أن هناك من الأطفال من فقد أحبائه، إما بعملية قصف وإما قتل وإما اعتقال، وإما يشاهدونه في كثير من الأحيان من مشاهد الإذلال والمعاناة من قوات الاحتلال الأمريكي في أثناء المداهمات الليلية، فأصبح التلميذ على وفق تلك الأوضاع منشغلاً بالتأثيرات والأشياء المرتبطة بخوفه وقلقه أكثر من تركيزه واهتمامه بالأشياء المرتبطة بالتعلم؛ وهذا بالتأكيد له تداعياته الخطيرة على التلميذ في عدم الرغبة والاستعداد للتعلم، ومن ثم حصول انخفاض في مستواه الدراسي.

أما بشأن وجود سكن التلميذ في مناطق ساخنة والضغوطات النفسية التي يتعرض لها المعلم ووجود بعض المدارس في مناطق ساخنة فقد احتلت الفقرتان الأولى والثانية على المرتبة الرابعة، في حين حصلت فقرة وجود المدارس في مناطق ساخنة على المرتبة الخامسة، إذ إن الظروف والأوضاع الأمنية المتردية التي يعاني منها التلاميذ، يترتب عليها انعكاسات سلبية على مستوى أدائهم، فمن تلك الآثار التي يتعرض لها التلميذ؛ وجوده في منطقة ذات أحداث ساخنة تجري فيها المقابلات والصدامات بمختلف أنواع الأسلحة، مما يترتب على تلك الأوضاع السيئة توقف المدارس بسبب الحصار الذي قد يفرض على المنطقة بسبب المواجهات العسكرية أو ما يعقبها؛ لذلك أصبحت مسألة الذهاب إلى المدرسة –والحال هذه– من المسائل الخطيرة، حتى أننا نجد أن أغلب العوائل تبقى حبيسة الخوف والقلق حتى عودة أبنائها من المدرسة، ولاسيما أن هناك بعض المدارس قريبة

من ثكنات عسكرية، وفضلاً عن ذلك فقد أخذت بعض الأسر ترافق أبناءَها خوفاً من عمليات الخطف والابتزاز؛ وعليه يمكن القول إن وجود التلميذ في مثل تلك الأوضاع المأساوية يمكن أن يعيش حالة من الرعب والقلق والهلع والضغط النفسي المتزايد جرّاء ما يمرُّ به من أحداث مأساوية ينعكس أثرها السلبي بالضرورة في مستوى أدائه الدراسي.

والحال هذه تنطبق على الملاكات التعليمية، فالضغوطات النفسية المتزايدة التي تتعرض لها يوماً بعد آخر بسبب قساوة الظروف الحالية وصعوبتها، ممثلة بما يشاهدونه من عمليات الدمار والخراب، ومظاهر القتل المجاني، والمداهمات والتفجيرات المستمرة، انعكست سلباً على المعلم، وأثرت في طريقة تعامله مع التلاميذ، وأدائه لواجباته[١٣]؛ فهذا الأمر شكّل عائقاً كبيراً، وتحدياً بالغاً واجه العملية التربوية، وزاد من تفاقم المشكلات التي كان يؤمل تجاوزها، وعلى الرغم من أن الوضع الأمني الذي مرت به البلاد قد تحسّن كثيراً، إلا أن آثاره ما زالت شاخصة، كلما طلّ الإرهاب برأسه بتفجير هنا أو هناك.

ب – المعوقات الداخلية التي تواجه العملية التربوية

من الممكن حصر المعوقات الداخلية بثلاثة أركان تقوم عليها العملية التربوية وهي: (الطالب، والمعلم، والمنهج)، وهذه الأركان متلازمة ولا يمكن فصل أحدها عن الآخر، ومتكاملة إذ لا يمكن أن يغيب أي واحد منها؛ لأن ذلك يعني غياب العملية التربوية برمتها، ومن ثم فإن أي قصور يصيب أيّاً منها يتسبب بأضرار جسيمة في العملية التربوية. وسنحاول فيما يأتي أن نتعرف على المعوقات التي يمكن أن يسببها كل ركن من هذه الأركان:

١. التلاميذ ومعوقات العملية التربوية

تتمثل المعوقات التي يتسبب بها التلاميذ بجانبين رئيسين هما:

أولاً: عدم تهيئة التلاميذ للدخول إلى أجواء الدراسة، فأغلب التلاميذ المسجلين في المدارس لم يعتادوا على أجواء المدرسة، إذ لم يدخل كثير منهم في رياض الأطفال ولم ينفصلوا عن الأجواء الأسرية.

وتظهر هذه المشكلات مع بداية العام الدراسي، وقد تستغرق عند بعض التلاميذ وقتاً طويلاً، ويقصر أحياناً بحسب ما يبذله القائمون على العملية التربوية من جهد في تجاوز مثل هذه

المشكلات؛ التي يمكن أن نجملها في النقاط الآتية:

١. خوف التلاميذ من أجواء الصف، وقلقهم، وعدم ارتياحهم.

٢. ميل كثير منهم إلى العزلة عن الآخرين بسبب عدم استطاعتهم التأقلم مع الأجواء الجديدة.

٣. عدوانية بعض التلاميذ التي يمكن أن توصف بأنها ردُّ فعل، أو نوع من المجابهة لهذه الأجواء الجديدة؛ مما يمكن أن تعرضهم إلى العقوبة التي تعود بأثر سلبي على إمكانية انتظام التلاميذ في الدراسة، أو في انكفائهم على أنفسهم، ومن ثم تخلق جداراً حاجزاً بينهم وبين تقبل التعلم.

وهذه الأمور بمجملها ستنتج لدى الطالب كثيراً من المعوقات التي قد تجعله متخلفاً في دراسته، فضلاً عن بعض المعوقات الذاتية التي تعود إلى شخصية التلميذ نفسه، ومن هذه المعوقات:

١. تدني مستوى ذكاء بعض التلاميذ؛ مما يسبب حالة من عدم الاستمرار في الدراسة لإحساسهم بعدم جدوى بقائهم على مقاعدها.

٢. ضعف القدرة على التركيز في أثناء الدرس، وصعوبة فهم المادة الدراسية.

٣. التردد والخوف من المعلم مما يشتت انتباه التلميذ في أثناء شرح المادة الدراسية.

٤. العجز عن التذكر وعدم القدرة على الربط بين الأشياء.

٥. صعوبة التعامل مع المادة الدراسية، ولاسيما في التعامل مع الأرقام والعمليات الحسابية.

ثانياً: إن الجانب الآخر من المعوقات المتعلقة بالدراسة هي مشكلة تسرب التلاميذ فهذه المشكلة التي تكاد تكون مزمنة بسبب مجموعة من الأسباب المتضافرة التي جعلت من هذه المشكلة عصية على الحلّ، وهي مشكلة لا تقتصر على العراق فقط، بل هي عالمية، لكنها تتفاوت من حيث حجمها بين بلد وآخر، وفيما يأتي نحاول أن نحصر الأسباب التي أوجدت هذه الظاهرة بجملة نقاط، هي:

أ. الجانب الاقتصادي: إذ يعمد كثير من ذوي التلاميذ إلى حث أبنائهم على ترك الدراسة والتوجه إلى سوق العمل، من أجل مساعدتهم في توفير لقمة العيش، من دون النظر إلى ما يمكن أن يسببه ترك الدراسة من أثر سلبي في مستقبل أبنائهم، وما يمكن أن يوفره استمرارهم في إكمال

تعليمهم من إيجاد فرص أفضل لعيشهم.

ب. الجانب الأمني: الذي تحدثنا عنه (في الجزء الأول من الدراسة)، فقد أثر هذا الجانب كثيراً في مشكلة تسرب التلاميذ من الدراسة مجبرين تحت ضغوط الحروب والخوف أو العمليات الإرهابية، فضلاً عن عمليات التهجير الطائفي وما تركته من تشرد التلاميذ بعيداً عن مقاعد دراستهم.

ج. الجانب الاجتماعي: يعود هذا الجانب إلى التقاليد العشائرية التي تسيطر على عقلية كثير من ذوي التلاميذ، ولعلَّ الشريحة الأكبر المتضررة من هذا الجانب هي الفتيات، فالخوف عليهن من الاختلاط، أو من التعرُّض إلى التحرش، أو الاختطاف يدفع كثيراً من العوائل إلى إجبار فتياتهم على ترك الدراسة، وكذلك العقلية التي تنظر إلى الفتاة على أن مهمتها هي أن تكون أمّاً، ومن المعيب أن تخرج إلى العمل، فيجدون استمرارها في الدراسة عبثاً ما دامت أنها ستتزوج وتترك مقاعد الدراسة.

وتشير إحصائيات المنظمات العالمية إلى أن نسب ترك الفتيات للدوام في المدارس في العراق؛ هي:

- الابتدائية ٢٠٪.
- المتوسطة ٣٥٪.
- الإعدادية ٢٠٪.

وعزت هذه المنظمات أسباب هذا الترك إلى:

- العامل الاجتماعي: التقاليد الأسرة.
- العامل الاقتصادي: النقص المالي الحاصل في العوامل الميدانية.
- الرقعة الجغرافية.
- العامل الأمني.
- عوامل أخرى.

د. الجانب الذاتي: ونقصد به عدم رغبة بعض التلاميذ في الاستمرار بالدراسة، بسبب ظروف نفسية تعرضوا لها في المدرسة، أو بسبب ضعف مستوى تقبلهم للمادة العلمية، كونهم لا يستوعبون المادة الدراسية لقلة ذكائهم، أو بسبب ضعف تركيزهم في الصف؛ مما يجعلهم عرضة للإحراج أمام زملائهم، ومن ثم يدفعهم هذا الأمر إلى التغيُّب عن المدرسة شيئاً فشيئاً حتى يتركوا الدراسة بصورة نهائية. وكذلك يمكن لتكرار الرسوب في المرحلة الواحدة أن يدفع التلميذ إلى ترك الدراسة، باختياره أو مجبراً بسبب القوانين التي تحدد سنوات الرسوب في المرحلة الدراسية، فهذه معظم المعوقات التي تواجه العملية التربوية التي تعود إلى التلاميذ أنفسهم، الذين يعدون ركناً مهماً من أركان العملية التربوية، التي نرجو صلاحها كون ذلك صلاحاً للعلمية بأسرها.

٢- المعلم وأثره في سير العملية التربوية:

إن الركن المهم الآخر في العملية التربوية هو المعلم، وأثره كبير ومهم فيها، فهو المنفذ الرئيس للمنهج الدراسي، والموجه والمرشد والقائد للطلبة في عمليات التعليم والتعلم، والقائم على متابعة تحصيل الطلبة ومحاولة تحسينه وتطويره. والمعلم أيضاً هو العنصر الأكثر تأثيراً بين عناصر العملية التعليمية في شخصيات طلبته؛ نظراً لقربه المباشر منهم، وقضائه الوقت الأطول معهم.

وعدّت كثير من الدراسات المعلمَ حجرَ الزاوية في العملية التعليمية، وأنه العمود الفقري للتعليم[١٤]؛ وكل ذلك أدعى للاهتمام بإعداد المعلم الإعداد المهني اللازم، وتطوير برامج المؤسسات التي تقوم بإعداده لتواكب المهام والوظائف الجديدة، ولضمان قيام المعلم بأدواره المناطة به، وهذا يدعونا إلى أن نحدد المعوقات التي قد يكون المعلم سبباً بها، وقد أجملنا هذه المعوقات بمجموعة من النقاط، وهي:

أ. ضعف كفاية كثير من المعلمين، ولاسيما المتخرجين الجدد منهم، وقلة انتظامهم بدورات تطويرية لرفع كفاءاتهم، وعدم خضوعهم للبرامج التدريبية التربوية التي تسهم في رفع كفاءتهم.

ب. قلة الاستعانة بالوسائل التربوية الحديثة، وعدم قدرة كثير من المعلمين على توظيف تقنيات التربية الحديثة في التدريس؛ مما ينعكس سلباً على سير العملية التربوية، وضعف مستوى التلاميذ.

ج. عدم مقدرة بعض المعلمين على التقرب إلى التلاميذ، وضعف مهارات الاتصال لديهم، ما يبعدهم عنهم وعن مشكلاتهم، فيضعون حاجزاً بينهم وبين تلاميذهم، ومن ثم يفقدهم المقبولية لدى هؤلاء التلاميذ.

د. عدم رضا كثير من المعلمين –ولاسيما معلمي المراحل الأُوَل– عن عملهم التربوي، إذ يتجنب كثير منهم التدريس في هذه المراحل؛ لما يتطلب تدريس هذه الفئة العمرية من التلاميذ من مجهود مضاعف، وهو ما قد يسبب تهاوناً في أدائهم التدريسي، وهذا ينعكس على العملية التربوية بأجمعها كون هذه المراحل الأساس التكويني الذي تبنى عليه مراحل الدراسة كلها.

هـ. ضعف تعاون الإدارات المدرسية والإشراف التربوي مع المعلمين، وقلة متابعة أدائهم، وتوجيههم، وتقويم عملهم، ومن ثم زج من يكون ضعيفاً منهم بدورات تطويرية لتحسين أدائهم ورفع مستوياتهم العلمية.

٣– المنهج ومعوقات العملية التربوية:

يُعدُّ المنهج الركن المهم الآخر في العملية التربوية فهو من أهم موضوعات التربية وأساسها، وهو الوسيلة المستعملة في تحقيق الأهداف التربوية التي نسعى إلى تحقيقها، وهو الطريق لإعداد الأجيال القادمة للمستقبل. فالمناهج الدراسية هي أداة بناء الإنسان القادر على أداء دور فاعل حاضراً أو مستقبلاً. وقد أتيح للدول المتقدمة –بتوافر جوانب التقدم والإمكانات– الاهتمام بمناهجها وتغييرها وتطويرها، حتى لمست الآثار التي يرى بعضهم جانباً كبيراً منها؛ ويعود السبب في تقدمها إلى اهتمامها بالمناهج الدراسية، وحرصها على أن تكون متقدمة ومتطورة، لكي تقود التغيير والتقدم في المجتمع(١٥).

إن فاعلية المناهج الدراسية في إعداد الطلبة، لا تقتصر أهميتها على إعدادهم لمهنة معينة، بل يتعدى الأمر ذلك ليشمل التغيُّرات التي تحدثها المناهج الدراسية في البنية الفكرية للأفراد (المتعلمين)، وهذه التغيُّرات تتواءم، وتؤدي في نهاية الأمر إلى تكوين الإنسان المنتج بأوسع معانيه، فتنمو جميع مكوناته الشخصية الخلقية، والاجتماعية، والدينية وغيرها، التي تجعله قادراً على إقامة علاقات الإنتاج والتطور، التي من غيرها يكون عاجزاً عن العطاء مهما اكتسب من مهارات فنية(١٦).

فالمنهج له أهمية لا تنكر لأي عمل أو سلوك إنساني، فمن غيره يتحول السلوك إلى خطوات وردود فعل عشوائية، أما التربية فإنها سوف تحرم من هويتها العلمية حقلاً، ومن وظيفتها الاجتماعية مسؤولية، ومن دورها في تربية الناشئة ورعاية واستمرار المجتمع وتقدمه، أي إن التربية بلا منهج سوف تتعارض أهدافها وتختلط معارفها وأنشطتها، بمعنى لا تكون هناك تربية بلا منهج(١٧).

والمنهج وسيلة وليست غاية في حدّ ذاته أي إنّ الهدف الأساس وراء حضور التلاميذ إلى مقاعد الدراسة هو أن يتعلموا ويعدلوا من سلوكهم، وذلك من خلال تفاعلهم مع الخبرات التي يحتويها المنهج، وما يتعلمه التلاميذ ليسهم في نموهم؛ وبذلك تعد المناهج الدراسية الأداة الرئيسة أو الفاعلة في تحقيق أهداف التربية والمجتمع في أي مجتمع؛ متقدماً كان أو نامياً، وتعكس أنماط التفكير السائد فيها، فهي تختلف باختلاف الفلسفة التي يعتنقها كل مجتمع(١٨).

إن المناهج الدراسية تحتل مكاناً مهماً في الحقل التربوي، كونها نظاماً متميزاً له أسسه وتنظيماته، ومن خلاله يستطيع المتعلم أن يطل إلى حقل التربية الواسع. ولكي يقوم المنهج بدوره في إعداد الناشئة للحياة وجب أن يتماشى مع التغيُّرات التي يشهدها المجتمع، وأن يكون مرناً قابلاً للتطوير والتعديل على وفق الخطط التربوية التي تنسجم مع خطط الدولة في التنمية، إذ إن التفاعلات التي يشهدها المجتمع تفرض على التربية تغيير دورها في المدرسة الحديثة، وهذا التغيير يقابله تغيير في المناهج الدراسية أيضاً(١٩).

والملاحظ أن مناهجنا ما زالت قاصرة أمام مستجدات العلم الحديث، فهناك مشكلات كبيرة تواجه مناهجنا الدراسية ترجع لأسباب كثيرة لعل من أهمها ما يأتي:

أ. إن التخطيط للمناهج يسير في اتجاه واحد من القمة إلى القاعدة، أي إن أصحاب الشأن التربوي المباشرين المدرسين، والمعلمين، ومديري المدارس، والمشرفين التربويين، بل حتى الطلبة والآباء، لا أثر لهم ولا رأي في وضع المنهج، إذ لا يشرك المستفيدون من المناهج، والقائمون على العمل بها في إبداء تقويماتهم لها، على الرغم من أهمية هذا النوع من المشاركة في تجويد المناهج وتطويرها.

ب. عدم وضوح الأهداف التي تقوم عليها المناهج، أي إن الجانب العلمي من المناهج لا يعطى الأهمية التي يستحقها، ويركز على التلقين والحفظ من أجل الامتحان وبلوغ درجة النجاح، وكأن الهدف من وضع المنهج هو النجاح في الامتحان وحسب.

ج. يعمد القائمون على وضع المناهج الدراسية إلى الاعتماد على بعض الأسماء المعروفة في مجالات تخصصها من خارج المنظومة التربوية –أعني أساتذة التعليم العالي– فيقوم هؤلاء بوضع مناهج تناسب المرحلة الجامعية التي يتعاملون معها، وكثير من هؤلاء ليست لديه الخبرة في التعامل مع تلاميذ مراحل الدراسة الابتدائية أو الثانوية، الذين يجدون صعوبة في تقبل هذه المناهج لأنها

لا تناسب مرحلتهم الدراسية والعمرية.

د. في كثير من مناهج التربية هناك فصل بين الجانبين النظري، والعملي ولاسيما في التخطيط للأنشطة التي يتضمنها المنهج، وعدم إفادة المنهج من التقنيات التربوية الحديثة.

هـ. لم يراعِ كثير من المناهج القدرات العقلية للتلاميذ ولاسيما في المرحلة الابتدائية، إذ نجد بعضها يفوق مقدرة التلاميذ في هذه المرحلة على استيعابه.

و. ضعف متابعة تطبيق المنهج بالنحو المطلوب، إذ لا يقوم القائمون على المناهج عادةً بالتعرف من كثب على سير المنهج في المدارس، والمعوقات التي تعترض تدريسه، ومعرفة المشكلات التي تواجه المعلمين والتلاميذ مع المنهج، ومن ثم عمل الدراسات اللازمة للبحث في مشكلات تطبيقه لتجاوزها بنحوٍ مباشر.

ز. قلة الاهتمام بزج المعلمين في دورات تدريبية على سبل تطبيق المنهج، ولاسيما المستحدث منه، وضعف التواصل بين واضعي المنهج ومنفذيه (المعلمين)؛ لأن التواصل من خلال الدورات الجدية في التعريف بالمنهج وسبل تطبيقه، تفيد في تطبيق المنهج بالصورة الصحيحة.

هذه المشكلات وغيرها تؤثر كثيراً في العملية التربوية وتعيق الوصول بها إلى الغايات المنشودة، ومن ثم تترتب عليها آثار تنعكس سلباً ليس على العملية التربوية فحسب، بل تؤثر في تنمية المجتمع من خلال قصوره عن تلبية حاجات المتعلمين وميولهم المستقبلية، ويمكن حصر هذه الآثار بما يأتي:

أ. بدلاً من أن تؤدي المناهج دورها في إصلاح الأفراد وتوجيه سلوكهم إلى المثل العليا، نجدها كثيراً ما تعمل على تنمية بعض السلوكيات السلبية مثل الغش والكذب والتحايل وغيرها.

ب. بدلاً من أن تعمل المناهج على ترغيب الفرد بالعلم ورفع قيمته في نفسه، نكاد لا نجد إلا نادراً من يحب المدرسة والاستزادة من المعرفة النافعة.

ج. إهمال الجوانب النفسية المهمة مثل تعزيز الثقة بالنفس والجرأة والرضا والطمأنينة وغيرها؛ الأمر الذي أدّى إلى إنتاج أفراد ينقصهم الكثير في هذا الجانب.

د. إهمال كثير من المهارات الضرورية اللغوية والحركية، مثل مهارات القراءة والخطابة، والإقناع،

والدفاع عن النفس، والجري وغيرها.

هـ. أهملت المناهج أيضاً جوانب اجتماعية مهمة، مثل تنمية التعاون، والتفاعل الاجتماعي، والتأقلم، والتدريب على حل المشكلات المرتبطة بمجتمع المتعلمين.

و. على الرغم من اهتمام المناهج بالجانب المعرفي إلا أنها أهملت كثيراً من القدرات العقلية ومهارات التفكير، مركزة بذلك على قدرة الحفظ التي هي أدنى مستويات المجال العقلي، وطريقة التدريس الرئيسة التي أصبحت تستعمل نتيجة لهذا الخلل تقوم على التلقين وهو ما سمّاه (باولو فريري) ''التعليم البنكي''، الذي ينحصر عمل الطلبة فيه في الحفظ، والتذكر، وإعادة ما يسمعونه من دون أن يتعمقوا في مضمونه، واستقبال المعلومات وتخزينها من دون وعي، فيتحولون بذلك إلى أوانٍ فارغة يصبُّ فيها المعلم كلماته، ويصبح التعليم نوعاً من الإيداع، إذ تكون عقول الطلبة هي البنوك التي يقوم المعلمون بالإيداع فيها؛ ولذلك أصبح كثير من الطلبة يجنحون إلى الاعتماد على الذاكرة في دراستهم، ويميلون إلى تقبل ما يتلقونه أو يقرأونه من الكتب دون نقد أو تحليل أو تمحيص، وتحول التعليم عموماً إلى مجرد استذكار وحفظ وتكرار الحقائق المحفوظة بدلاً من كونه أداة لتنمية الذكاء والتفكير العلمي.

ز. يرتبط بمفهوم المناهج مفهوم الإشراف التربوي الذي أصبح تقليدياً يأخذ شكل التفتيش والمساءلة والمحاسبة والمفاجأة؛ الأمر الذي يجعل المعلمين في حالة توتر مستمر مع المشرفين الذين فبدلاً من أن يكونوا مصدر مساعدة وعوناً للمعلمين، أصبحوا مصدر قلق وخوف لهم؛ لعدم إدراك كثير منهم لمسؤولياتهم، وطبيعة رسالتهم، وللأسس والأساليب الحديثة التي ينبغي أن تمارس مهنتهم في ضوئها.

ح. ترتب على الخلل في المناهج أن أصبحت الامتحانات مصدر قلق كبيراً للتلاميذ ولأسرهم، لدرجة أن أصبح الهدف الأسمى للتربية هو النجاح في الامتحان.

ط. عدم وجود ارتباط بين المناهج ومن ثم التربية والتنمية الشاملة للمجتمع ككل؛ مما يعني عدم تلبية التربية لاحتياجات سوق العمل ومن ثم إحداث نوع من البطالة[٢٠].

ج – الحلول المقترحة لمعوقات العملية التربوية

لعلّ من اليسير على من يتعرف على سبب وجود المعوقات التي تواجه العملية التربوية، ويضع

الإصبع على مواطن الخلل فيها، إيجاد الحلول الناجعة لكل هذه المعوقات، إذ إن الجزء الأكبر من الحل هو معرفة أسباب الخلل، وقد أشرنا إلى أن الحل يسير في ظلال المشكلة، وإذا ما نظرنا بعين فاحصة، وحددنا مواطن الخلل تمكّنا من إصلاحه، وتجاوزناه مع توافر الجدية والإخلاص.

١. حلول المعوقات الخارجية التي تواجه العملية التربوية:

أ. تأسيس جهة حكومية مشتركة بين وزارة التربية، ووزارة الإعمار والإسكان، والحكومات المحلية في بغداد والمحافظات، وبالتنسيق مع الوزارات ذات العلاقة، مهمتها إقامة مشاريع الأبنية المدرسية ودراسة واقع الحاجة الآنية للأبنية المدرسية، ووضع الخطط الخاصة ببناء وترميم المدارس على وفق الاحتياجات والأسبقيات التربوية، ومتابعة الاحتياجات المستقبلية بحسب التوسع السكاني المحتمل، من أجل السيطرة على هذه المشكلة تماماً.

ب. إنشاء صندوق خاص توضع فيه مبالغ مالية كافية تغطي نفقات ترميم الأبنية المدرسية المتضررة، وإعادة بناء ما يحتاج منها إلى إعادة بناء، وكذلك إنشاء أبنية جديدة تغطي الحاجة الفعلية للمدارس في العراق.

ج. التوصل إلى اتفاقات مع الجهات الحكومية بخصوص الأراضي التي تنتخب من أجل إقامة أبنية مدرسية عليها.

د. حثُّ المواطنين من ملاك الأراضي التي تصلح لبناء المدارس عليها من التبرع بقطع الأراضي، وإشاعة مفهوم التعاون بين المؤسسة التربوية والأهالي.

هـ. الإفادة من تجارب الأمم التي عانت من هذه المعوقات، وجلب الخبرات الدولية في مجال بناء المدارس بكلفٍ واطئة؛ لغرض بناء أكبر عدد من المدارس بأموال أقل، وبمدة زمنية قصيرة من أجل الوصول إلى حلول سريعة لتجاوز هذه المشكلة.

و. رفع نسبة التخصيص المالي لقطاع التربية من الموازنة الاستثمارية العامة.

ز. تشريع قانون تقوم بموجبه الدولة بتخصيص مبالغ شهرية تصرف للتلاميذ في جميع مراحل الدراسة، ما يؤمن نفقات دراستهم، ورفع أعباء الدراسة وتكاليفها عن كاهل ذويهم.

ح. رفع مرتبات المعلمين، وزيادة الحوافز التي تسهم في بقائهم في سلك التعليم، بما يوفر ما يسد

حاجاتهم وتغطية نفقاتهم المعيشية، وإلزامهم بعدم الالتحاق بعمل آخر يتسبب في استهلاك جهد المعلم خارج العملية التربوية.

ط. زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم، ورفع مستوى أداء الخدمات المقدمة للمدارس، وإعادة العمل بنظام التغذية المدرسية، بما يضمن بناء القدرات الجسمانية للتلاميذ، ولاسيما في مرحلة الدراسة الابتدائية، فضلاً عن تهيئة أجواء الدراسة من خلال توافر الأثاث الجيد في الصفوف من مقاعد جيدة ووسائل الكتابة الحديثة.

ي. حماية الملاكات التعليمية من التهديدات التي يتعرضون لها في أثناء أدائهم عملهم، وتجنيبهم الضغوطات النفسية الناتجة عن غياب إحساسهم بالأمن، ما ينعكس سلباً على أدائهم التعليمي، وطريقة تعاملهم مع التلاميذ.

٢. حلول المعوقات الداخلية التي تواجه العملية التربوية:

للمعوقات الداخلية التي حصرناها في الأركان الثلاثة (التلميذ والمعلم والمنهج)، أثر كبير في سير العملية التربوية، لذا فإن إيجاد الحلول الملائمة لها هو إنجاح العملية التربوية والنهوض بها. وسنقدم فيما يأتي مقترحات وحلولاً للمعوقات التي تنتج عن هذه الأركان الثلاثة، ونبدأ بما يخصُّ بالتلميذ، وهي:

أ. الاهتمام برياض الأطفال، وزيادة عددها بما يناسب عدد التلاميذ الذين يكونون مؤهلين للدخول إلى المدرسة، ورفد هذه الرياض بملاكات مدربة للتعامل مع هذه المرحلة السنية المهمة.

ب. بذل جهود مضاعفة مع التلاميذ الأقل ذكاءً، الذين قد يتسبب تكرار رسوبهم بتركهم الدراسة، من خلال تعاون إدارات المدارس مع المعلمين.

ج. إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة تسرب التلاميذ، ومحاولة إعادتهم إلى مقاعد الدراسة، بمعالجة أسبابها، والتعاون مع الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني؛ من أجل التعريف بأهمية التعليم في بناء مستقبل أفضل للأبناء، لأن مستقبل البلد يتوقف على تمكن أبنائه من ناصية العلم والمعرفة، وكذلك التعريف بأهمية التعليم للفتيات، وبيان أن العرف الاجتماعي الذي يمنع البنت من إكمال دراستها يتنافى مع الشرع الإسلامي الحنيف الذي حثّ على طلب العلم ولم يفرق في ذلك بين ذكر أو أنثى، مع إصدار قوانين ملزمة لإعادة المتسربين إلى مقاعد الدراسة، ومعاقبة ذويهم الذين قد يجبرونهم على ترك الدراسة من أجل دفعهم إلى العمل.

د. رفع كفاية المعلمين من المتخرجين الجدد الذين يفتقرون إلى الخبرات التعليمية من خلال زجهم في دورات تطويرية في مجالات تخصصهم، ومتابعة أدائهم من خلال مراقبة الإدارات لأعمالهم، ومن خلال زيارات الإشراف التربوي، وإسداء النصح والمشورة لهم من أجل الارتقاء بأدائهم إلى الأفضل.

هـ. توفير وسائل الايضاح العلمية التي تعين المعلمين في أداء عملهم، وتقريب المادة الدراسية إلى أفهام التلاميذ.

و. تذليل الصعوبات التي يعانيها المعلم ولاسيما معلم الصفوف الابتدائية الأُول، وإزالة الإحساس لديهم بالدونية قياساً بمعلمي الصفوف المتقدمة، من خلال بيان أهمية هذه المرحلة من الدراسة الابتدائية كونها الأساس الذي تعتمد عليه سائر المراحل الأخرى، وكذلك من خلال منحهم مخصصات تميزهم من غيرهم تثميناً للجهد المضاعف الذي تحتاجه منهم هذه المرحلة من الدراسة الابتدائية؛ مما يحفزهم على بذل الجهد الأكبر الذي تستحقه منهم هذه المرحلة.

ز. إشراك المعلمين من أصحاب الخبرات الطويلة في مجال التعليم، والمشرفين التربويين في إعداد المناهج، والاستئناس بآرائهم في المناهج الموضوعة من أجل تجاوز ما قد يعتريها من أخطاء، وأخذ ملاحظاتهم بشأنها على محمل الجد وعدم تجاوزها، فهؤلاء أقرب إلى تفهيم التلاميذ، وأكثر معرفة بمدى تقبلهم للمنهج، وما يناسب منها مراحلهم الدراسية.

ح. بيان أهمية الجانب العلمي الذي يتضمنه المنهج، وتوجيه المعلمين بالالتزام بإيصال المادة العلمية، والطلب من التلاميذ الاهتمام بها، وعدم التعامل معها على أنَّ الغاية منها الامتحان فقط.

ط. المزاوجة بين الجانبين النظري والعملي في المواد العلمية، والإفادة من التقنيات التربوية الحديثة في هذا الجانب.

ي. متابعة القائمين على المناهج سير تطبيق المنهج في المدارس، ومقدرة المعلمين على توصيله إلى التلاميذ، وتفهيمهم إياه من خلال قيامهم بزيارات إلى المدارس والتعرف عن قرب على المشكلات التي تعترض تطبيق المنهج.

ك. إقامة دورات متخصصة يقوم بها واضعو المناهج لتوضيح ما استجد فيها، وبيان اختلافها عمّا سبقها، وطريقة عرضها للتلاميذ.

الهوامش

(Endnotes)

١. ينظر: موسوعة ويكبيديا، مأخوذ عن:

http://www.geopolicity.com/upload/content/pub_1288013876_regular.pdf

٢. ينظر: تقرير قطاع التشييد والإسكان والخدمات والتربية والتعليم، محور التربية والتعليم: ١٠- ١٢.

٣. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.

٤. أحمد فتحي عبد المجيد: ٦٦.

٥. إكرام عبد العزيز عبد الوهاب: ٢٥٤.

٦. الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية للعامين ١٩٨٠، ١٩٨٩: ١٦٦.

٧. الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية للعامين ١٩٨٠، ١٩٨٩: ١٦٧.

٨. عباس النصراوي: ١٢.

٩. وفاء جعفر المهداوي: ٧٤.

١٠. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٠: ١٤٩.

١١. د. حسن لطيف كاظم الزبيدي: ٢٠٠٢م.

١٢. محمد كاظم المهاجر: ٢٣ .

١٣. ينظر: هناء جاسم السبعاوي: ١٤٢، ١٥٢-١٥٣.

١٤. ينظر: د. محمد عبد الرحمن الديحان: ٢٠.

١٥. ينظر: تقرير المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الأسكوا)، ١٩٩٧: ٩٢.

١٦. عبد اللطيف إبراهيم: ٣٨.

١٧. محمد زياد حمدان: ١١.

١٨. أحمد حسين اللقاني، وأبو سنينة عودة عبد الجواد: ٤٥.

١٩. فؤاد سليمان قلادة: ٣.

٢٠. د. بسمة الطيار: ٩-١٠.

إعلان ترامب بشأن القدس في ضوء القانون الدولي العام

د. محمد طعمة جودة *

٢٠١٧-١٢-٢٥

القدس أو أورشليم هي مدينة تأسرك بجمالها وروعتها وعراقتها، ولها مكانة عظيمة في قلوب المسلمين، فهي أرض مقدسة، ومباركة بنص القرآن الكريم، وفيها المسجد الأقصى أول قبلة للمسلمين، وثاني مسجد بُنِي لله في الأرض، وإليها أسري بالنبي محمد -صلى الله عليه وآله وسلم- وهي أرض الأنبياء عاش عليها ودفن في ثراها كثيرٌ منهم عليهم السلام.

ولمدينة القدس أهمية بالغة في الفكر الإسرائيلي، لذرائع دينية وتأريخية. وقبل أن يُعلن عن قيام «إسرائيل» بنصف قرن قال ثيودور هرتزل مؤسس المنظمة الصهيونية العالمية: «إذا حصلنا على مدينة القدس، وكنت حياً وقادراً على القيام بأي عمل، فسوف أزيل كل شيء ليس مقدساً لدى اليهود فيها، وسوف أحرق جميع الآثار التي مرّت عليها قرون». وبعد نصف قرن من استيلاء «إسرائيل» على كامل مدينة القدس عام ١٩٦٧، لم يكن فكر القادة الإسرائيليين مغايراً لأسلافهم، ففي مراسم استقبال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في أول زيارة له لإسرائيل بعد توليه منصبه، أعلن رؤوبين ريفلين رئيس إسرائيل مخاطباً ترامب: «فخر لنا أن نستقبلك في القدس في وقت نحتفل بمرور ٥٠ عاماً على احتفالات يوم القدس، ويسعدنا أن حليفتنا الأكبر تقر بأهمية القدس للشعب اليهودي، فالقدس هي القلب النابض للشعب اليهودي مثلما كانت قبل ثلاثة آلاف عام».

وفي ذروة الترقب إلى إطلالة صفقة القرن التي تبنتها إدارة الرئيس ترامب، التي عول عليها الكثيرون لوضع حد للنزاع العربي-الإسرائيلي، أطلَّ علينا الرئيس بقرار ينفذ فيه وعده الذي وعد به أيام حملته الانتخابية، وذلك بإقرار قانون الكونغرس الأميركي لعام ١٩٩٥ الذي يقضي بالاعتراف بالقدس بشطريها الغربي والشرقي عاصمة لإسرائيل، والقاضي أيضاً بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب عاصمة «إسرائيل» إلى القدس.

* كلية العلوم السياسية، جامعة ميسان

ومن أجل بيان مدى توافق إعلان ترامب بشأن القدس عاصمة لإسرائيل مع القانون الدولي والتوصل إلى نتائج موضوعية فلا بدَّ من إلقاء نظرة على الوضع القانوني لمدينة القدس من وجهة نظر القانون الدولي، والنتائج المترتبة على ذلك الوضع؛ كي نصل إلى مدى شرعية إعلان ترامب ومدى توافقه مع قواعد القانون الدولي، ومن ثم نختم بالآثار المترتبة على عدم شرعية هذا الإعلان؛ لذلك سنعرض الموضوع من خلال أربعة محاور:

المحور الأول: الوضع القانوني للقدس:

بدأت قضية القدس في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ حينما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ١٨١ بتقسيم فلسطين على دولتين: عربية على (٤٥٪) من أرض فلسطين ودولة يهودية على (٥٤٪) و(١٪) منطقة دولية لمدينة القدس، إذ لم يجعل القرار القدس ضمن حدود أي الدولتين، وإنما جعلها منطقة دولية تحت وصاية الأمم المتحدة وتدار من قبلها وبإشرافها، وعلى إثر ذلك اندلعت حرب الـ٤٨ بين الجيوش العربية و»إسرائيل»، وانتهت الحرب على النحو الذي يعرفه الجميع، باستيلاء «إسرائيل» على مزيد من أرض فلسطين حيث أصبح تحت حيازتها ما يعادل (٧٨٪) من أرض فلسطين بضمنها الجزء الغربي من مدينة القدس، إذ احتلت الجزء الغربي من المدينة في حرب عام ١٩٤٨، واستولت على (٨٤٪) من مساحة مدينة القدس (١٦,٤٥ كم٢) وأطلق على ذلك الجزء تسمية القدس الغربية (J2)، بينما بقيت نسبة (١١,٥٪) من مساحة القدس بما في ذلك البلدة القديمة (٢,٢٥ كم٢) التي فيها المسجد الأقصى المبارك تحت سيطرة القوات الأردنية، وسميت بالقدس الشرقية (J1)، واستمر الوضع لغاية العام ١٩٦٧.

وفي حرب الأيام الستة (نكسة حزيران) عام ١٩٦٧، أكملت «إسرائيل» سيطرتها على شرقي القدس الذي كان تحت السيطرة الأردنية، والذي يعد جزءاً من الضفة الغربية التي احتلتها «إسرائيل» في تلك الحرب، وأعلنت عن توحيدها لشطري القدس تحت الإدارة الإسرائيلية في ١٩٦٧/٦/٢٧، ثم أعلنت بقانون أساسي إسرائيلي في ١٩٨٠/٧/٣٠ عن اعتبار القدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل.

وعلى الرغم من النداءات الدولية المتواصلة التي وجهت إلى «إسرائيل»، إلا أنها ما زالت مستمرة في تهويد القدس عبر سيل من الإجراءات والممارسات التدريجية المتلاحقة، ولاسيما استمرار عمليات البناء الاستيطاني في مدينة القدس، سواء بالمصادقة على خطط لتوسيع المستوطنات القائمة أو المصادقة على خطط لإقامة مستوطنات جديدة، وسواء أكانت تلك المشاريع داخل

المدينة أم خارجها ضمن حدود ما يسمى «القدس الكبرى عاصمة إسرائيل الأبدية» وذلك من خلال مجموعة من القوانين والإجراءات التي اتبعتها «إسرائيل» لتنفيذ تلك الاستراتيجية.

وقد أثارت الإجراءات الإسرائيلية في مدينة القدس ردود أفعال دولية، تبنت عدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تعد جزءاً من الضفة الغربية المحتلة، وصدرت عن المجتمع الدولي الممثل في منظمة الأمم المتحدة عدة قرارات التي أدانت الإجراءات الأحادية التي قامت بها سلطة الاحتلال الإسرائيلي في المدينة، وعدّتها مخالفة لقواعد القانون الدولي، وتجاوزاً للسلطات المؤقتة التي رسمها القانون الدولي لسلطة الاحتلال، ودعت «إسرائيل» لإلغاء تلك الإجراءات كافة، كونها باطلة ولا يمكن أن تغيّر من الوضع القانوني للمدينة، عبر سيل من القرارات على مدار العقود الخمس الماضية منذ عام ١٩٦٧.

وطبقاً لقرارات الأمم المتحدة فإن مدينة القدس الشرقية ومحيطها فضلاً عن الضفة الغربية لنهر الأردن تعد أراضيَ محتلة من قبل إسرائيل، وهذا ما أكدته قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: القرار رقم ٢٢٥٣ لسنة ١٩٦٧، والقرار رقم ٢٥٣٥ لسنة ١٩٦٩، والقرار رقم ٢٧٨٧ لسنة ١٩٧١، والقرار ٣٢٣٧ لسنة ١٩٧٤، والقرار ٣٣٧٩ لسنة ١٩٧٥، والقرار ٢٠٧/٣٥ لسنة ١٩٨٠، والقرار ٤/٧ في الدورة الاستثنائية الطارئة عام ١٩٨٢، وغيرها من القرارات التي تصدر كل عام بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث كررت هذه القرارات –بعد إدانتها لإسرائيل بأشد العبارات– بحسبان تلك الأراضي أراضيَ محتلة على «إسرائيل» الانسحاب منها، وأكدت هذه القرارات على حق الشعب الفلسطيني في الكفاح المسلح من أجل ممارسته حقه في تقرير مصيره، وقد بينت هذه القرارات بأن ما تقوم به «إسرائيل» من إجراءات ولاسيما قانون توحيد القدس وإعلانها عاصمة لإسرائيل لسنة ١٩٨٠ لا يؤثر على الوضع القانوني للمدينة بوصفها أراضيَ محتلة.

وفضلاً عمّا ذُكر آنفاً فإن مجلس الأمن أصدر العديد من القرارات التي عدت الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس أرض محتلة ودعت «إسرائيل» للانسحاب منها وإنهاء الاحتلال، ونصت هذه القرارات على بطلان كل ما تقوم به «إسرائيل» من إجراءات وقوانين واستيطان لتغيير طابع القدس على الأرض وإلغائها، فلا يمكن أن تغير الوضع القانوني لمدينة القدس بوصفها أراضيَ محتلة، كما أكدت هذه القرارات على أنه لا يجوز الاستيلاء على الأرض بالقوة، ونذكر على سبيل المثال: القرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧، والقرار رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٠، والقرار ٤٧٦ لسنة ١٩٨٠،

والقرار ٤٧٨ لسنة ١٩٨٠، والقرار ٦٣٦ لسنة ١٩٨٩، والقرار ٩٠٤ لسنة ١٩٩٤، والقرار رقم ١٣٢٢ لسنة ٢٠٠٠، وغيرها التي كان آخرها القرار ٢٣٣٤ لسنة ٢٠١٦، الذي مرر بتوجيه من إدارة أوباما.

وقد أنهت محكمة العدل الدولية كل جدال حول الوضع القانوني للقدس الشرقية حينما أعطت رأيها الاستشاري بشأن الجدار العازل عام ٢٠٠٤ بعد أن طلبت الجمعية العامة منها بيان مدى شرعية بناء «إسرائيل» للجدار العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، حيث توصلت المحكمة إلى أن الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس وقطاع غزة هي أراضٍ محتلة وليست أراضي متنازع عليها كما تدعي إسرائيل. وخلصت المحكمة أيضاً إلى أن العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل التي وافقت «إسرائيل» عليها كلها، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ التي كانت «إسرائيل» طرفاً فيها، ولوائح لاهاي لعام ١٩٠٧، الملزمة لإسرائيل بوصفها قانوناً دولياً عرفياً، تسري على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأشارت إلى أن العديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، قد كررت التأكيد على أن اتفاقيات جنيف واجبة التطبيق على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، كما أكدت المحكمة القاعدة الأساسية التي أشارت إليها كلٌّ من الجمعية العامة ومجلس الأمن، في قراراتها الخاصة بفلسطين التي تقضي بـ«عدم جواز الاستيلاء عل الأراضي بالقوة».

وأكدت المحكمة ضرورة أن تنظر الجمعية العامة ومجلس الأمن فيما يلزم من إجراءات أخرى لإنهاء الوضع غير القانوني لتواجد سلطة الاحتلال الإسرائيلي في تلك المناطق. وأوصت المحكمة ببطلان كل الإجراءات التي تقوم بها «إسرائيل» على الأرض من تغيير للواقع الجغرافي والديموغرافي وما ينجم عن تطبيق القانون الإسرائيلي، وأن ما تقوم به «إسرائيل» لا يغيِّر الوضع القانوني لتلك الأراضي بوصفها أراضيَ محتلة.

ويُعدُّ هذا الرأي ذا قيمة قانونية مهمة، ولاسيما بعد صدور قرار من الجمعية العامة رقم دأط ١٥/١٠ في ٢٠ تموز ٢٠٠٤، بأغلبية ساحقة، تبنى تأييد هذا الرأي، الذي تناول بالبحث جوانب القضية الفلسطينية كافة.

وتجدر الإشارة إلى أن منظمة اليونسكو يوم ١٨ تشرين الأول ٢٠١٦ خلال اجتماع في العاصمة الفرنسية باريس حيث تبنت قراراً ينفي وجود ارتباط ديني لليهود بالمسجد الأقصى وحائط البراق، ويعدهما تراثاً إسلامياً خالصاً؛ مما جعل «إسرائيل» والولايات المتحدة تنسحب من المنظمة

رداً على هذا القرار.

والسؤال الذي يطرح هنا هو: ما النتائج المترتبة على وصف مدينة القدس بأنها أرضٍ محتلة؟

المحور الثاني: النتائج المترتبة على الوضع القانوني لمدينة القدس:

هناك قواعد قانونية في القانون الدولي تنظم حالة الاحتلال الحربي، وهي قواعد ملزمة لجميع الدول سواء قبلت أم لم تقبل؛ لأنها قواعد آمرة لا يجوز مخالفتها أو الاتفاق على ما يتناقض معها من التزامات. وهي قواعد الاحتلال الحربي، وهذا التنظيم لا يعني إضفاء الشرعية على الاحتلال، وإنما تسعى هذه القواعد لتحقيق عدة أغراض، منها: تأكيد الحالة الفعلية المؤقتة لحالة الاحتلال، وتحديد صلاحيات سلطة الاحتلال، والتركيز على الاعتبارات الإنسانية التي يجب أن تضعها سلطات الاحتلال الحربي خلال تعاملها مع الإقليم المحتل وسكانه.

وعلى ذلك، فإن مدينة القدس هي أرض محتلة، ويجب أن تطبق بشأنها قواعد الاحتلال الحربي ومبادئه، وأهم ما تتضمنه قواعد الاحتلال من مبادئ هو: مبدأ عدم جواز ضم الإقليم المحتل أو جزء من ذلك الإقليم بالإرادة المنفردة لسلطة الاحتلال، وهذا المبدأ من المبادئ الأساسية والمستقرة التي تضمنتها قواعد الاحتلال وهو عدم جواز ضم الإقليم، وإن سيطرة المحتل وتخويله لبعض الاختصاصات هو حالة فعلية مؤقتة، لا تعطي هذه الاختصاصات أي حق بإجراء أي تغييرات في وضع الإقليم المحتل، وهذا المبدأ يفرض على الدول الأخرى واجب عدم الاعتراف بأية حالة ضم إن حصلت لعدم شرعيتها.

المحور الثالث: مدى شرعية إعلان ترامب وتوافقه مع القانون الدولي:

لا بدَّ من القول إن «إسرائيل» ملزمة بعدم ضمّ الإقليم وإنهاء حالة الاحتلال، طبقاً للقانون الدولي، وما دام المجتمع الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة وأجهزتها قد أصدر قرارات تلزم سلطة الاحتلال بإنهاء الاحتلال، وعدم ضم الإقليم المحتل (الذي هو مدينة القدس). إن مدينة القدس جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية، ومن ثَمَّ، فإن عزلها من قبل «إسرائيل» عن الضفة الغربية عام ١٩٦٧، وضمّها إليها بناءً على قرار أحادي من السلطات الإسرائيلية، يعد أمراً مخالفاً لقواعد القانون الدولي، وللعديد من القرارات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة، التي أدانت جميع الإجراءات التي اتخذتها «إسرائيل» في القدس وعدّتها باطلة، ولا يمكن أن تغير من الوضع القانوني للمدينة، ولاسيما القرار الأخير للجمعية العامة التي تعد أوسع تمثيل لأعضاء المجتمع الدولي وأصدق في التعبير عن توجهاته

وسياساته. حيث عقدت جلستها الطارئة في إطار الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، في ٢١ كانون الأول ٢٠١٧، بعد أن عطل الفيتو الأميركي في مجلس الأمن مشروع قرار تقدمت به مصر، وقررت في قرارها المرقم (A/ES-10/L22, 21 December 2017) بعدم شرعية أي إجراءات يقصد بها تغيير طابع مدينة القدس أو وضعها أو تكوينها الديمغرافي، وليس لها أي أثر قانوني، وتعد لاغية وباطلة، ويتعين إلغاؤها امتثالاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأكد القرار أيضاً أن مسألة القدس هي إحدى قضايا الوضع النهائي التي يتعين حلها عن طريق المفاوضات على وفق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وأعربت الجمعية العامة –في قرارها المذكور– عن أسفها البالغ إزاء القرارات الأخيرة المتعلقة بوضع القدس، ودعت جميع الدول «إلى الامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس الشريف عملاً بقرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ الصادر عام ١٩٨٠»، وطالبت جميع الدول بالامتثال لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمدينة القدس، وعدم الاعتراف بأي إجراءات أو تدابير مخالفة لتلك القرارات. وكررت الجمعية العامة الدعوة لإزالة الاتجاهات السلبية القائمة على أرض الواقع التي تعرقل حل الدولتين، وإلى تكثيف الجهود الدولية والإقليمية والدعم الدولي والإقليمي الهادفين إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط دون تأخير؛ وكان لهذا القرار أهميته البالغة في ترسيخ مبادئ الشرعية الدولية وقواعدها.

وعلى ذلك، فإن تأييد إعلان ترامب لذلك الفعل غير المشروع ما هو إلا مشاركة بهذه المخالفة لقواعد القانون الدولي؛ لذا فإن الولايات المتحدة في إعلانها هذا ارتكبت انتهاكاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية التي أشرنا إليها، ليس فقط بالامتناع عن تقديم العون للمنظمة الدولية في تنفيذ قرارات الشرعية الدولية فحسب، وإنما دعمت سلطة قائمة بالاحتلال، بتقريرها لواقع غير مشروع من وجهة نظر القانون الدولي ومدان من قبل المجتمع الدولي.

ويبدو أن الولايات المتحدة بهذا الإعلان تناقض نفسها بنفسها وما تدعي به وما تؤمن به من مبادئ، ونكتفي بالتذكير بمبدأ أو نظرية ستيمسون وزير الخارجية الأميركي الذي بعث برسالة لكل من الصين واليابان في أعقاب النزاع المسلح بينهما عام ١٩٣٢ بعد أن استولت اليابان على إقليم منشوريا الصيني، حيث جاء في الرسالة: «إن حكومة الولايات المتحدة لا يمكن أن تقبل شرعية أي أوضاع إقليمية تفرض عن طريق سياسة الأمر الواقع، ولا يعترف بأي أثر ناجم عن مثل هذه الأوضاع التي تمس استقلال جمهورية الصين وبسلطاتها الإدارية الكاملة على إقليمها ...»

وتجدر الإشارة إلى أن الموقف الأميركي –قبل أن يتغير على هذ النحو بشأن القدس– كان صلباً مع قرار التقسيم الذي يخرج القدس من الصراع ويضمن تدويلها. وفي بداية الخمسينيات من القرن الماضي أصدرت الخارجية الأميركية مذكرة تحدد فيها المركز القانوني لمدينة القدس ورفض الاعتراف باستيلاء «إسرائيل» على غرب القدس، وقد احتجت على نقل الكينيست، ووزارة الخارجية، ورئاسة الوزراء، واتحاد العمال إليها. وعقب عدوان «إسرائيل» عام ١٩٦٧ أكد المندوب الأميركي في مجلس الأمن الموقف نفسه، وعدم اعتراف الولايات المتحدة باحتلال شرق القدس، وهو الأمر الذي أكده قرار مجلس الأمن الشهير رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧.

ومن ثم، يعد إعلان الرئيس ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل مخالفة لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ولاسيما قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن، ورأي محكمة العدل الدولية، والمنظمات التابعة للأمم المتحدة، ومخالفة لما أرسته الممارسة الدولية، من ثبوت قاعدة عرفية بعدم قانونية تلك الإجراءات عن طريق مواقف الدول والاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية الأخرى العالمية، والإقليمية كجامعة الدول العربية، ومخالفة لمبدأ عدم الاعتراف بالأوضاع الإقليمية غير المشروعة، وهو مخالفٌ حتى لاتفاقات أوسلو التي انعقدت برعاية أميركية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل عام ١٩٩٣، حيث تأجلت مناقشة موضوع القدس لمفاوضات الوضع النهائي، التي كان من المتفق عليه أن تتم خلال خمس سنوات من تأريخ التوقيع على الاتفاقية، لكن تلك المفاوضات لم تحصل حتى الان.

المحور الرابع: آثار عدم شرعية إعلان ترامب بشأن القدس:

إن إعلان الرئيس ترامب لا يغير من الوضع القانوني للمدينة بوصفها أراضيَ عربية محتلة، ولاسيما بعد أن واجهه المجتمع الدولي بالرفض القاطع لعدم شرعيته، إذ لم تؤيده أقرب الدول الحليفة للولايات المتحدة.

الإدارة الأميركية ملزمة بإلغاء هذا القرار لأنه قرار أحادي الجانب يخالف التزامات الولايات المتحدة في المعاهدات الدولية مثل اتفاقيات لاهاي لعام ١٩٠٧، واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، والبروتوكولين الملحقين بها. وهو أيضاً يخالف التزاماتها على وفق ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة، ويخالف دورها كوسيط وراعٍ لعملية السلام.

إن من آثار عدم شرعية هذا الإعلان هو أن الولايات المتحدة يجعل منها وسيطاً غير حيادي

كطرف وسيط وراعٍ لعملية السلام التي عول عليها الجانب الفلسطيني منذ العام ١٩٩٣، وقد يؤدي بالفلسطينيين إلى الانسحاب من التزاماتهم الموقعة برعاية الولايات المتحدة كاتفاقات أوسلو.

إن جميع الدول ملزمة بعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني الناجم عن هذا الإعلان، وعدم تقديم المعونات أو المساعدات لإدامة هذا الوضع غير القانوني، والتعاون بهدف إنهاء الوضع المذكور، وعدم المشاركة في ارتكاب الأفعال غير المشروعة دولياً بالتقاعس عن تأدية الالتزامات المشار إليها آنفاً.

وإن عدم شرعية هذا الإعلان يجعل الأمم المتحدة أمام تحدٍ غير مسبوق، ويحتم عليها أن تتحمل مسؤولياتها في حفظ السلم والأمن الدولي، وإنماء التعاون بين الأمم على أساس المساواة واحترام حقوق الإنسان، ومنح الشعب الفلسطيني الحق بممارسة حقه الثابت في تقرير المصير والآليات الضامنة لممارسة هذا الحق، في إنشاء دولته الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية.